ما العالمة التعديد أن التي المنسول منه لمناطئة المناطئة الملكة العهبة السعودية وزارة التعليم العالمية العربية جامعنه أم القرى - كلية اللغة العربية in Grand De : 150 A. مر المان الم قسم الدراسات العلي Lili of ditte الله المساول المساولي " و المساولي المساولي المساولين ال حیاته وآثاره مع تحقيق الجزءالأول من كتابه المخيط البحي في العُصُولُ والفُرْ ويح

رسالة ماجستيرمقدمة من الطالب:

هياين حسى محسى محت رالظناهري الشاف الدكتور:
الشراف الدكتور:
هي المرافي المعترفي بن مس بينا في العنت مين بينا في المنتقب في

回1212

نسم الله الرحمن الرحيم

((منغمي (البعمر)))

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم أمًّا بعد :

فهذا بحث مقدم إلى كلية اللغة العربية تحت عنوان: ابن يعيش حباته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول من كتابه « المحيط المجموع في الأصول والفروع » بدأته بحديثي عن العصر الذي عاش فيه المؤلف فبينت أنه عصر امتلاً بالعلماء الذين أثروا العلوم فتركوا المؤلفات الكثيرة التي مازالت شاهدة على نبوغهم إلى هذا العصر. ثم عقدت الفصل الأول وهو خاص بالمؤلف - سابق الدين محمد بن على بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) فتحدثت عنه وعن مؤلفاته وطريقته في الجزء الأول من كتابه: « المحيط المجموع في الأصول والفروع » واستشهاده بالآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة واشعار العرب، ثم أثبت أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء أو خالفهم في هذا الجزء.

أما الفصل الثاني فقد كان مخصصاً للجزء الأول من الكتاب من تحقيق وتخريج للشواهد وتوثيق وضبط بالشكل وتعريف بالأعلام إلى غير ذلك من مستلزمات التحقيق.

ثم أنهيت هذا البحث بالفهارس العامة التي تخدم النص ، ذيلتها بأسماء المصادر والمراجع التي أفدت منها في الدراسة والتحقيق والله الموفق والهادي إلى أفضل الأعمال.

en el le

الطالب

على حسن الظاهري



شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه وأفضل رسله محمد بن عبدالله عليه أفضل الصلاة والسلام ، أمًّا بعد :

فإن كانطي من شكر أقدمه في صدر رسالتي ، فهو لله الذي أعان ووفق ، ثم لجامعة أم القرى التي أتاحت لي الفرصة كي أواصل دراستي للحصول على درجة الماجستير ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية عشلة في قسم الدراسات العليا ، ومجلسه الموقر ، وفي مقدمتهم استاذي الفاضل الدكتور : عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الذي كان له الفضل بعد الله تعالى في الوقوف إلى جانبي ومد يد المساعدة لي كلما واجهتني مشكلة من مشكلات البحث فجزاه الله عني خير الجزاء ، واشكر كل الاساتذة ثم الأصدقاء الذين ساعدوني في العثور على مرجع أو بتوجيهي كلما دعت الحاجة إلى ذلك فلهم من الله خير الجزاء ، والحمسد لله صاحب الفضل الأول والأخير .



بِنِيْ لَمُنَا لِحُذَالَ خَيْنَ الْمُعَنِينَ

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أمًّا بعد:
منذ أن أنهيت السنة المنهجية أخذت أبحث بين فهارس المخطوطات وأقلب
صفحاتها لعلي أعثر على بحث يصلح لتسجيله للحصول على الدرجة العلمية،
فطال بحثي دون الوصول إلى ما أبحث عنه ، ولا أنكر مساعدة استاذي
الدكتور: عبدالرحمن العثيمين في البحث فطال بنا الوقت دون جدوى ، حتى
وفق الله استاذي للعثور على الجزء الأول من كتاب العلامة ابن يعيش
الصنعاني (ت: ١٨٠ه ه) والمعروف بد « المحيط المجموع في الأصول والفروع »
فقدمه لي لأقرأ ه وأطلع عليه ، فكانت فرحتي به كبيرة خاصة أنه جاء بعد
جهد وبحث طويل .

فأخذت المخطوط أقلب صفحاته صفحة تلو الأخرى فوجدت فيه علماً نافعاً يحتاجه كثير من طلاب العلم ، وزاد من أهمية هذا الجزء أنه قد تم إخراج الجزء الثاني منه ، فأصبح من الضروري إكمال العمل لكي يظهر الكتاب أقرب إلى الواقع حتى يفيد ويضيف لبنة جديدة إلى تراث هذه الأمة العظيم .

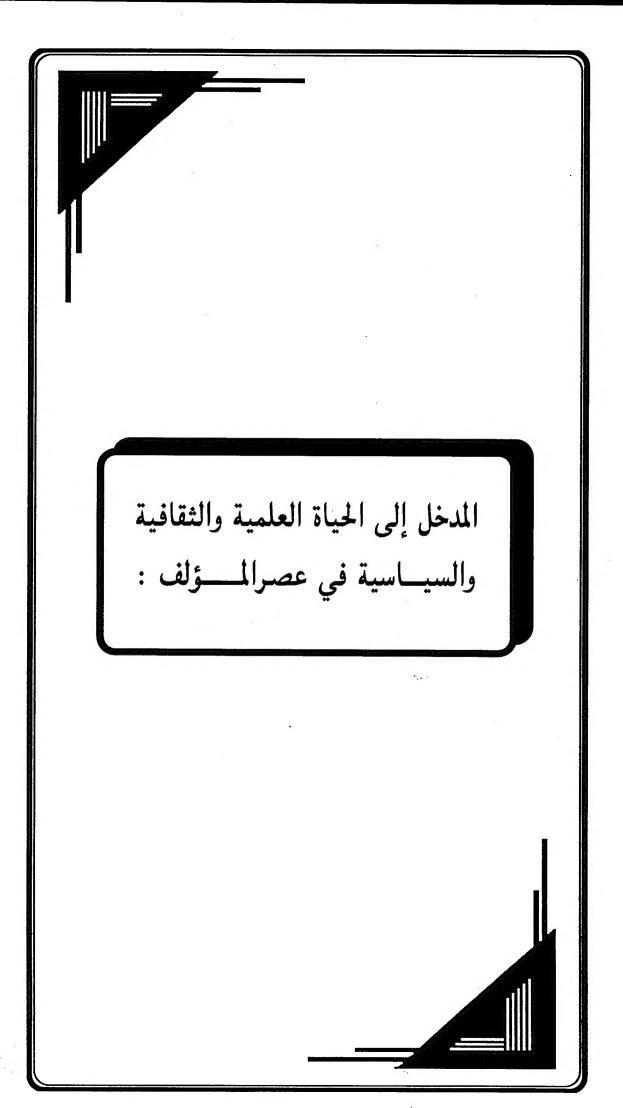
فأخبرت استاذي بما وجدته من علم في هذا المخطوط وابديت رغبتي في تسجيله موضوعاً للبحث فوافقني ، وتم تقديمه إلى مجلس كلية اللغة العربية التي وافقت عليه على أن يسير البحث على النحو التالي:

القسم الأول :

ويهتم بالدراسة ، وقد شملت : المدخل إلى الحياة الثقافية والعلمية والسياسية في عصر المؤلف بصورة مختصرة ودراسة موجزة للتعريف بالمؤلف ، ومن ثم دراسة منهجه في الجزء الأول من هذا الكتاب .

القسم الثاني:

ويهتم بالجزء الأول من المحيط المجموع من وصف نسخه المتوفرة إذا كان هناك أكثر من نسخة والحرص على الإشارة إليها ، ثم الإلتزام بنص الكتاب وعدم التصرف فيه إلا بعد توضيح ذلك في الهامش ، وبعد ذلك توضيح الكلمات الغامضة التي يغلب على الظن أن معانيها قد تغيب على البعض ، بالإضافة إلى التعريف بالأعلام غير المشهورين بصورة مختصرة ، ثم ترثيق القضايا النحوية قدر المستطاع وتخريج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والشواهد الشعرية من مصادرها الأصيلة . بعد ذلك ضبط النص بالشكل وبخاصة الكلمات المشكلة في الإعراب ، وأخيراً وضع خاتمة للبحث تشمل بعض القضايا التي تم التوصل إليها في هذا الجزء من الكتاب ، ومن ثم تذييل الكتاب بالفهارس اللازمة التي تساعد القارىء في الرجوع إلى مايريد بسهولة ويسر ، والله الموفق .



أولاً - الحياة العلمية والثقافية :

يُعتبر القرن السابع الهجري من القرون التي شهدت فيها العلوم بصفة عامة ، وعلوم العربية بصفة خاصة ، إزدهاراً واسعاً ، ومن يراجع المؤلفات التي ألفت في هذا القرن ، يُدرك مدى النهضة العلمية ، والثقافية في مختلف العلوم فكان من نتاج هذه النهضة الواسعة ظهور كثير من العلماء الأفاضل، الذين خدموا العلم وقدموا لنا نتاج فكرهم النيِّر ، نذكر منهم على سبيل المثال : الفخر الرازي والمعروف بابن خطيب الري ، (ت : ٢٠٢) وابن قُدامه _ موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامه : (ت : ٢٠٢) وأبو شامة _ شهاب الدين بن محمد بن قُدامه المقتدسي : (٢٨٢) ، وأبو شامة _ شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل الدمشقي الشافعي : (ت ٢٦٥) ، برع في علوم كثيرة بالإضافة إلى علم الحديث والفقه والأصول والشيخ الإمام شمس الدين الحنبلي ولي قضاء قضاة الحنابلة بالديار المصرية ورحل إلى بغداد واشتغل بالفقه وتفنن في علوم كثيرة (ت : ٢٧٦) ، وشمس الدين . عبدالله بن محمد بن عطا الأوزعي الحنفي : (ت : ٢٧٢) ، وشمس الدين ابن خلكان _ محمد بن محمد بن ابي بكر : (ت : ٢٨٢) ، وشمس الدين ابن خلكان _

- وبرع في الطب شيخ الأطباء على بن يوسف بن حيدرة: (ت :٦٦٨) (٨)

⁽١) البداية والنهاية ٢٠٠/٥٥

⁽٢) البداية والنهاية : ١٩/١٣

⁽٣) البداية والنهاية :٢٠٢/١٣

⁽٤) شذرات الذهب: ٥ /٢١٨

⁽٥) البداية والنهاية : ٢٧٧/١٣

⁽٦) شدرات الذهب: ٥/.٢٢

⁽۷) شذرات الذهب : ٥/٣٧١

⁽٨) شذرات الذهب: ٥/٣٢٧

والطبيبُ الماهرُ: عز الدين إبراهيم بن محمد بن طرخان: (ت : ١٩٠٠) ١٠٠٠

- وبرز في الرياضيات والفلك - محمد بن عبدالله الطُّوسي فصنَّف في الفلك وعلم الكلام: (٦٧٢) (١٠٠٠)

- وبرع في التاريخ ابن الأثير - عن الدين أبو الحسن علي بن عبدالكريم. (ت: ٦٣٠) (٣) وابن النجار - محمد بن محمود أبو عبدالله البغدادي (ت: ٦٤٣) (١) مجموعة معارف فهو يجيد الطب والفقه والنحو وغير ذلك . . .

إلى غير هؤلاء كثير من العلماء الذين كان لهم من الشهرة والعلم ماعرف وانتشر ، وإنما ذكرت هذه النماذج دلالة على تطور وازدهار ورقي الحضارة الاسلامية في هذا العصر .

- أما اللغة العربية بفروعها المختلفة ، من نحو ، وصرف ، وأدب ، فقد كان لها النصيب الأكبر في هذا القرن حيث برع كثير من العلماء مازالت مؤلفاتهم شاهداً على نبوغهم وتميزهم في هذا القرن إلى يومنا هذا ، وكان بروز هؤلاء العلماء الأفاضل في مختلف أنحاء العالم الاسلامي نذكر منهم على سبيل المثال :

- في العراق: أبو البقاء العكبري - عبدالله بن الحسين (ت: ٦١٦) (١٠ وابن إياز - الحسين بن بدر: (ت: ٦٣٩) (١٠ وابن الخباز - أحمد بن الحسين بن بدر: (ت: ٦٣٩) (١٠ وابن الخباز - أحمد بن الحسين بن بدر: (ت: ٦٣٩)

⁽۱) البداية والنهاية : ۲۲/۳۳

⁽٢) البداية والنهاية : ٢٦٧/١٣

⁽٢) البداية والنهاية : ١٣٩/١٣

⁽٤) البداية والنهاية : ١٦٩/١٢

⁽٥) إنباه الرواه : ١٩٢/٢

⁽١) البغية : ٢٨٨٧

⁽٧) البغية : ١/٢٢٥

⁽٨) تحفة الأريب: ١/٢٢٦

- وفي الشام: أبو البقاء يعيش بن عليّ ابن يعيش الحلبي: (ت: ٦٤٣) (١) وعلم الدين السخاوي - علي بن محمد بن عبد الصدد: (ت: ٦٤٣) (١) والعلامة ابنُ مالك محمد بن عبدالله الجياني الطائي (ت: ٦٧٢) (٣)

- وفي بلاد المغرب والأندلس: الأستاذ أبو على المعروف بالشّلوبين - عمر بن محمد بن عمر: (ت: ٦٤٥) (4) وابن عصفور - علي بن مؤمن بن محمد بن علي: (ت: ٦٦٩) (4) ، ولأَبّذي - إبراهيم بن محمد بن ابراهيم: (ت: ٦٥٩) (1) ...

وني مصر: ابن الحاجب الكردي – عثمان بن عمر بن بكربن يونس: $(787)^{(4)}$ والعلاَّمة محمد بن ابراهيم بن محمد بن ابي نصر – أبو عبدالله بهاء الدين بن النحاس الحلبي شيخ الديار المصرية في علم اللسان $(798)^{(4)}$...

- وفي خوارزم وماوراء النهر - العلامة المطرزي -ناصر بن عبدالسيد بن علي (ت: ٦١٧) (أ) والخوارزمي القاسم بن الحسين: (ت: ٦١٧) إلى غيرهم كثير من العلماء الأفاضل الذين ذاعت شهرتهم فجابوا البلاد شرقاً وغرباً يتزودون من العلم وينشرون علمهم ، غير أن البعض منهم وإن كانوا على درجة

⁽۱) البغية : ۲/۲۰۳

⁽٢) البغية : ١٩٢/٢

⁽٢) البغية : ١٧٠/١

⁽٤) البغية : ٢٨٤/٢

⁽ه) البنية : ۲۱۰/۲

⁽٦) البغية : ١/٤٢٤

⁽۷) البغية : ۲۸٫۹۳۸

⁽٨) البغية : ١٣/١

⁽٩) البغية : ٢١١/٢

عالية من العلم والمعرفة إلا أنهم لم يخرجوا من بلادهم فلم يكن لهم نصيب من الشهرة والإنتشار مثل مؤلفنا الشيخ ابن يعيش الصنعاني: (ت: ٦٨٠) الذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ...

- هذا وبعد أن ذكرنا أمثلة مختصرة هي غاذج لبعض العلماء في مواطن مختلفة من العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري ، يجدر بنا أن نتحول إلى موطن المؤلّف لنذكر بعض العلماء الذين اشتهروا في هذه البلاد من العالم الإسلامي فنجد مثلاً من الفقهاء النّحويين : عمر بن أبي بكر بن الأعز النحوي اليافعي العروف بالهزاز (ت : ١٤٤٤) (الله والفقيم أحمد بن محمد بن أبي السعود الطوسي : (١٥٤٥) (الله بن محمد بن حسان الخزرجي الأنصاري : الطوسي : (١٥٤٥) (الله بن محمد بن حسان الخزرجي الأنصاري : (ت ١٩٥٤) (الله بن محمد بن علي النحوي : أبو الحسن علي بن الحسيلا أصابي : (ت ١٩٥٠) (الله بن محمد بن بطال الركبي المشهور ببطال : (ت : ١٣٠٠) (الله بن عمر الفائشي : (ت : ١٩٥٠) (١٠)

- وغيرهم كثير من العلماء الذين كانت لهم شهرتهم في اليمن في القرن السابع الهجري. يظهر لنا بعد هذه الأمثلة المختصرة مدى الازدهار الذي شهده القرن السابع الهجري وبخاصة في علوم العربية في مختلف أقطار العالم الاسلامي.

هذا وقد كان لموطن المؤلف نصيب لابأس به من هذا الإزدهـار زاد منه

⁽١) المقود اللؤلؤية : ١/٧٢

⁽٢) العقود اللؤلؤية : ١٢١/١

⁽٣) المرجع السابق : ١٢٣/١

⁽٤) المرجع السابق: ١٢٨/١

⁽٥) السلوك : ١/٤٢٥

⁽١)العقد الثمين : ١/٢٧٦

⁽۷) السلوك : ۱۸۷/۱

تشجيع حكام اليمن من ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلم والعلماء بإنشاء دور للعلم وجلب الكتب النفيسة وحث العلماء على التأليف وتقريبهم منهم وليس ذلك غريباً على ملوك الدولة الرسولية فقد قيل: أن الملك المظفر (ت: ٦٩٤) (" ألف كتاب « تيسير الطالب في تسيير الكواكب » .

وألف الأشرف الأول بن الملك المظفر (ت: ٦٩٦) كتاب: «التبصرة في علم النجوم »، و«التفاحة في علم الفلاحة »، حتى أن منهم من كان يحفظ مقدمة ابن بابشاذ ، و«كفاية المتحفظ »في اللغة لابراهيم بن اسماعيل الأجدابي (ت: ٧٠٤) وقيل: إنَّ خزانة السلطان المؤيد حوت ماينيف على مائة ألصف مجلد وكان له مايزيد على عشرة نساخ "

ولعل هذه العجالة لاتمكننا من ضرب الأمثلة الدالة على ازدهار العلم والحضارة في تلك البلاد ، وماذكرته غاذج ومؤشرات تدل على ماقلته ومنادكرته عادم ومؤشرات تدل على ماقلته ومؤشرات المستحدد المستحدد

⁽١) المدارس الإسلامية في اليمن : ١٨٥

⁽٢) بهجة الزمن في تاريخ اليمن: ١٧١، ١٨٠

ثانياً - الناحية السياسية:

كانت تتنازع العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري دويلات متعددة ، ففي الأندلس احتلُّ الأسبان أكثر مدنها بعد أن هزموا الموحدين (٩٠٩هـ) . . .

وفي الشمال الأفريقي قامت دولة بني مرين بعد استيلائهم على مراكش عاصمة الموحدين واستمر حكمهم حتى سنة (٩٥٧هـ) . . .

- وفي الجزائسر كانت دولة بني زيسان (٦٣٣ ٧٩٦ هـ) . . .
- أما في العراق فقد سقطت الخلافة العباسية بعد اجتياح التتسار لبغداد سنة (٦٥٦هـ) . . .
- أما في مصر وأفريقيا فقد كان الحكم للدولة الأيوبية (٥٦٤) حتى أخذها منهم المماليك سنة (٦٤٨هـ) . . .
- وأما الشام فقد كانت تحت حكم الأيوبيين (٥٧٩ ٦٤٨ هـ) حتى أخذها منهم المماليك بعد ذلك .
- أما في اليمن . موطن المؤلف ، فقد شهد في القرن السابع الهجري انتهاء حكم الأيوبين (٥٦٩ ٣٢٦) وقيام الدولة الرسولية (٣٢٦ ٨٥٨) ولعل التفصيل في حكم الدولة الرسولية ليس هذا موضعه إلا أنه يمكننا القول بأن بني رسول حكموا اليمن أكثر القرن السابع إذا استثنينا الجزء الأول من هذا القرن وقد أسس الدولة الرسولية في اليمن المنصور نور الدين عمر بن علي بن رسول ، وقد عاصر مؤلفنا حاكمين من حكام الدولة الرسولية أحدهم مؤسس الدولة عمر بن علي بن رسول (٣٤٦ ٣٤٨) . والآخر المظفر يوسف بن عمر (٣٤٠ ٣٤٢) إلى أن توفى في عهد المظفر سنة (٣٨٠هـ) ...

⁽۱) أنظر: العقود اللؤلؤلية الجرّء الأول ، وغاية الأماني في أغبرا القطر اليماني : د. الم وغاية الأماني : ١٦١/٢ ، والتساريخ العامر لليمن : ٢١٠/٢ ، والتساريخ العامر لليمن : ٢٠/٢٢ / ٢١٠/٢

الفصل الأول (مؤلف الكتاب) وفيه مباحث:-

۱ - اسمه ونسبه

٢- طلبه للعلم وشيوخه

٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه

٤- وفياته

٥ - مؤلفاته

لقد أثرى علماء العربية المكتبات بالمؤلفات المفيدة التي مازالت آثارها واضحة إلى هذا الوقت ، فقد بذل علماء الإسلام عامة والعربية خاصة قصارى جهدهم في الحفاظ على تراث هذه الأمة العظيم وتخليده حتى وصل إلينا ، وهؤلاء العلماء قد تفاوتت ترجمتهم فمنهم من ذكر واثنى عليه ومنهم من غفل ولم يذكر ومنهم من ذكرت عنه بعض الكلمات اليسيرة .

ومؤلفنا - ابن يعيش الصنعاني - عالم من علماء العربية الذين اغفلتهم كتب التراجم فلم يكن لهم النصيب في الذكر والترجمة إلا في بعض المراجع المحدودة التي لاتعطي صورة واضحة المعالم عن حياته وشيوخه وتلاميذه وكيف تلقى العلم، وقد أغفل هذا العالم مع سعة علمه ومقدرته على الشرح والتفصيل.

- ولأن المولف تكاد تكون مصادر ترجمته محدودة حسب ماذكرها بروكلمان وغيره وليست لنا مصادر أخرى - فيما نعرف - ترجمت له كانت المعلومات التي حصلنا عليها هي كل مانعرف عن هذا العالم الجليل ؛ لذلك سوف اقتصر في ترجمتي له على النقاط البارزة في حياته تحاشياً للإعادة والإطالة التي لافائدة منها ؛ لأن زميلي الذي قام بتحقيق الجزء الثاني من كتاب المؤلف «المحيط المجموع» قد اطلع على المصادر التي ترجمت له ، فترجم للمؤلف ترجمة مستوفاة استمد المعلومات من مصادر ترجمته المخطوطة والمطبوعة ، وماذكره من التعريف به فيه كفاية ، ولابأس أن يقف القارىء الكريم على تعريف موجز بسيرته وحياته العامة .

۱ -اسمه ، ونسبه ومولده ۱۰۰:-

هو العلامة سابق الدين محمد بن علي بن أحمد بن أسعد ، والمعروف بابن يعيش الصنعاني ، أما عن مولده فلا يعرف بالتحديد متى ولد ، لأن المصادر التي ترجمت له لم تذكر سنة ولادته .

٢- طلبه للعلم وشيوخه:

إنَّ مصادر ترجمة المولف لم تذكر كيفية تلقيه للعلم ، ولكن الذي يغلب على الظن أن بداية طلبه للعلم كانت كغيره من علماء الاسلام تبدأ بحفظ كتاب الله وحفظ شيء من السنة النبوية المطهرة في الكتاتيب المتوافرة آنذاك ، وأخذ بعد ذلك بتزود من العلوم العربية حتى وصل إلى ماوصل إليه من العلم مكنه من التصدر للتدريس .

إلا أني لا أدري يعد ذلك هل خرج من اليمن لطلب العلم ، ولا يُعرف أيضاً هل رحل إلى مكة لأداء الفريضة والإلتقاء بعلماء الحرمين والذي يغلب على الظن أنه لم يخرج من اليمن ، لأنه لو خرج لذاع صيته ، وانتشر علمه .

أما بالنسبة لشيوخه فلم تذكر المصادر التي بين أيدينا سوى شيخين اثنين هما : عبدالله بن حمزة الأمير المنصور بالله المولود سنة : (٥٦١ هـ) – ومحي الدين محمد بن أحمد بن الوليد العبشمي القرشي ، له مولفات اشهرها « مختصر تهذيب الحاكم في التفسير » .

⁽۱) تُرجم له في طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن المسين بن القاسم (ت : ۱۹،۱۹هـ) ورقة - ۷۶ مخطوط في دار الكتب القومية برقم - ۱۹۲۲ - ، والمستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين ورقة : ۲۶ ، مصور من معهد المغطوطات برقم (۲۸۰) وطبقات الزيدية المسارم الدين إبراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ، ۱۹،۱۹هـ) صفحة : ۲۹۱ مخطوط ، يوجد منه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقم : ۲۰۱۹ وفي المصادر المطبوعة : أثمة اليمن لممد بن محمد زيارة المسني الصنعاني صفحة ۹ ، ۲۰۰ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ۲۰۱/۳ ، ومصادر الفكر العربي والاسلامي في اليمن لعبدالله المبشي من : ۳۷۲ .

٣- تصدره للتدريس وأشهر تلاميذه:

كذلك لم تُعنى المصادر التي ترجمت للمؤلف بحياته العلمية ولا كيف تصدر للتدريس ولم تذكر كذلك طريقته في إلقاد الدرس على تلاميذه .

أما عن تلاميذه فلم نعرف سوى ابنه الحسين بن محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني فقد روى المحيط عن ابيه ، وأجازه أبوه في رواية مصنفاته الأخرى كتب بخطه في نهاية الجزء الأول: «حسبنا الله وكفى ، وصح سماعي لهذا الكتاب المبارك ومابعده من المحيط على والدي السيد العلامة . سابق الدين عمدة العلماء الراشدين: محمد بن علي بن أحمد بن يعيش الصنعاني - رحمة الله عليه ورضوانه - وأجاز لي روايته ، وجميع مصنفاته ، رحمة الله عليه . . . »

- كما كتب بخطه على الصفحة الأخيرة من الجزء الأول: « سمع عني الولد محمد بن حسين بن محمد بن علي بن يعيش جميع أجزاء المحيط من أوله إلى آخره بطريق القراءة والدرس ، وأجزت له ذلك بحق سماعي له عن شيخي الراسخين الفاضلين ، والدي العلامة شيخ الأثمة برهان الموحدين : سابق الدين . . . »

- ومن تلاميذه أيضاً الفقيه أبو عبدالله محمد بن مسعود بن ابراهيم الصحاوي المتوفى سنة (٦٧٧ هـ) .

والحسن بن البقاء شرف الدين سمع عنه المحيط بشهادة ابن المؤلف . وأحمد بن المفضل ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية : ٣٩٩ .

٤- وفاته:

توفي - رحمة الله عليه - سنة ثمانين وستمائة للهجرة ، ذكر ذلك صاحب طبقات الزيدية : ٣٩٩ ، ومحمد زبارة في أثمة اليمن : ١٩٩ .

٥ – مؤلفاتـه:

- المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن :

كتاب للمؤلف في إعراب القرآن يقع في ثلاثة أجزاء ، الجزء الأول له نسخة في المكتبة المحمودية في المدينة المنورة تحت رقم (٢٢٣ نحو) ويبد أمن أول القرآن الكريم إلى آخر سورة آلك مرض ، والجزء الثاني له نسخة في المتحف البريطاني تحت رقم: (٣٨٦٢) ويبدأ بسورة النساء إلى الآية ٣٣ من سورة التوبة .

أمًّا الجزء الثالث فما زال مفقوداً للله يعثر عليه بعد .

- التهذيب الوسيط في النحو:

وهو كتاب مطبوع قام بتحقيقه الدكتور: فخر صالح سليمان قداره وهو كتاب مختصر لكتاب « المحيط المجموع » كما ذكر المؤلف في مقدمة كتابه التهذيب الوسيط ويحوي الكتاب أغلب أبواب النحو ولكنه عيل إلى الايجاز وأبوابه تسير على نسق « المحيط المجموع » وأكثر شواهده القرآنية والشعرية مثبتة في ا « المحيط المجموع » .

- الياقوتة في النحو:

ذكره صارم الدين في طبقات الزيدية: ٣٩٩، ومحمد زبارة في أئمة اليمن: ٢٠٠ والحبشى في مصادر الفكر الاسلامي في اليمن: ٤١٦.

- المحيط المجموع في الأصول والفروع:

وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيق الجزء الأول منه وقد سبقني أحد الزملاء فحقق الجزء الثاني منه ، أمًّا الجزء الثالث فلمَّا يُعثر عليه بعد .

الفصل الثاني: (قسم الدراسة) وفيه مباحث:-

- ١- منهج المؤلف
- ٢- استشهاده بالآيات
- ٣- استشهاده بالشعر
- ٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها
- ٥- موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
 - ٦- آراؤه النحوية
- ٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال إليهم
 - ٨- وصف النسخة الخطية
 - ٩- طريقة التحقيق

١- منهج المؤلف:

يبدو أنَّ للمؤلفين النحويين في بلاد اليمن منهجاً متميزاً في دراساتهم النحوية ، فهم يوردون المسائل النحوية على شكل اسئلة يوردونها جملة تحوي أكثر مسائل الباب ، ثم يفصلون بعد ذلك في الإجابة عنها ، وهي طريقة علمية عملية لتنديث المعلومات في الذهن ، وهذه الطريقة ليست بالجديدة فقد سار عليها جمع من العلماء المتقدمين من غير أهل اليمن ، منهم أبو الحسن الرماني – علي بن عيسى : (ت: ٣٨٤ هـ) في شرحه للكتاب ، وشرحه لأصول بن السراج

- هذا وقد سار على هذا المنهج الحيدرة اليمني: (: ٥٩٩ هـ) في كتابه كشف المشكل، وتبعد في ذلك مؤلفنا ابن يعيش الصنعاني: (ت: ٦٨٠ هـ) فقسم كتابد إلى أصول وفروع فالفروع لاتقوم إلا على الأصول، وكذلك الأصول لابد لها من فروع، وهو في سيره على هذا المنهج يُقسم الكتاب إلى أبواب تحت هذه الأبواب فصول تسبقها أسئلة صاغها المؤلف معتقداً أنها أهم ما يحوي الباب، والإجابة على كل سؤال من هذه الأسئله هو الفصل.

- والمؤلف في هذا الجزء من الكتاب تأثر تأثراً واضحاً بكتاب الحيدرة « كشف المشكل » ولعله من مصادره التي اعتمد عليها يظهر ذلك جلياً في معارضته له في كثير من المواضع مكتفياً بقوله : خلافاً لبعضهم ، ومرات أخرى بتغليطه وتضعيف قوله ، وقد حرصت على التعليق على ذلك في الهامش مشيراً إلى موضع المسألة في كتاب الحيدرة .

- وابنُ يَعيش الصنعاني كغيره من العُلماء أغفل في هذا الجزء من كتابه ذكر شيوخه مكتفياً في بعسض المواضع بإرجساع الرأي إلى صاحبه دون واسطة ، فيذكر سيبويه ، والأخفسش وأبا لقاسم ، وأبا على الفارسي

وابن درستویه وغیرهم .

إلا أنه يعتمد أحياناً في إرجاع هذه الأراء إلى كتاب: «شرح الجمل » لابن بابشاذ (٤٦٩ه م) (أو إلى كشف المشكل للحيدرة (٤٩٩ ه) وإن لم يصرح بذكر هذا الأخير. وكان إذا انتهى من شرح باب من الأبواب، أو فصل من الفصول، قال: «وهذا الفصل أو الباب يحتاج إلى شرح وتفصيل، ولكني أكتفي بالقدر الذي ذكرته لك؛ لأن فيه مايكفي (٢)». وهذه عادة كثير من العلماء رحمهم الله وقال في نهاية باب الفاعل والمفعول: « واعلم أن لباب الفاعل والمفعول شرحاً لو استقصيناه لاحتمل كتاباً كاملاً. لأنه أصل النحو، ألا ترى أن كل مرفوع داخل تحت الفاعل وكل منصوب داخل تحت المفعول، وإغا ذكرنا الأكثر وما يحتاج إليه مبيناً مشروحاً ""».

وقال في موضع آخر: « ولولا خشية الإطالة ههنا لذكرت السؤال والحجة والإعتراض والجواب على كل واحد منها، ولكني قد نبهت على أكثرها"، ».

- والمؤلف في هذا الجزء كثير الإحالات على ماسبت او إلى ماسوف يأتي فقد غلب على هذا الجزء قوله: وقد ذكرها وقد استوفينا شرحها، أو بقوله: « وسوف نذكرها في باب كذا وسوف يأتي ذكرها» ، على أنه مما يذكر للمؤلف في هذه الإحالات وإن كانت كثيرة جداً قوله في ضمير الشان والقصة ههنا وله في ضمير الشان والقصة ههنا إن شاء الله تعالى ، لأني قد وعدت في أول هذا الكتاب أني أذكره في هذا الباب ")».

⁽۱) أنظر من: ۹۱، ۱۷۷، ۱۸۱، ۱۸۱، ۱۹۱، ۱۹۱، ۱۹۲، ۱۲۲

⁽۲) انظر من : ۱۹۳، ۳۶، ۱۹۳

⁽٢) أنظر م*ن* ١٩٢:

⁽٤) أنظر م*ن* : ١٠٧

⁽٥) أنظر م*ن* : ۲۷۲

٢- استشهاد ه بالآيات:

استشهد المؤلف في هذا الجزء بالآيات القرآنية بقراء اتها المختلفة ، بحيث جاء ت من حيث الكثرة مقدمة على الشعر والحديث الشريف ومأثور كلام العرب ، وكان المؤلف في استشهاده يعتمد على ذاكرته بما نتج عنه بعض السّهو في بعض الآيات ، وقد حرصت على التنبيه على ذلك في الهامش مع إثبات الآية الصحيحة بالرجوع إلى المصحف الشريف ، وذلك بعد التأكد من أن المؤلف لم يورد الآية قاصداً بها قراءة ما ولو ضعيفة أو شاذة ، ولا أدري هل هذا سهو منه - رحمه الله - أو هذا خطأ من النساخ ، ولكنه قد يكون سهو منه لأنه اعتمد على حفظه والذاكرة تخون أحياناً . وفيما يلي بعض الآيات التي أوردها المؤلف مخالفة لما في المصحف قال في صفحة : ١٧٧ «نحو قولتعـــالئُ وهل من إله غير الله » وفي المصحف ; « هل من خلَّل غير الله » سورة فاطر : الآية (٣) وقال في صفحة : ١٠٠ قال تعالى : « وقيل بعداً لعاد كما بعدت ثمود » وفي المصحف ، سورة هود : الآية : ٩٥ « ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود » وعلى هذه الآية فلا شاهد فيها ، ولعله يريد قولـه تعالى في سحورة هود الآية : ٤٤ « وقيل بعداً للقوم الظـلمين » وانظر ص : ٢١٩ .

٣- استشهاده بالشعر:

أكثرالمؤلّف - رحمه الله - في هذا الجزء من الاستشهاد بالشعر العربي حيث جاءت الشواهد الشعرية في المرتبة الثانية من حيث الكثرة بعد الايات القرآنية .

والمؤلف في استشهاده بالبيت يذكره دون نسبته إلى قائله سوى بعض الشواهد المشهورة المتداولة بين علماء العربية ؛ لأنها لشعـــراء ذاعت شهـــرتهم

أمثال امرىء القيس ، والخنساء ، وحسان ، والأخطل والفرزدق ، متبعاً في طريقته كثيراً من العلماء حيث يذكر الشاهد في البيت ، وفي بعض الأحيان يُعلق عليه وأحيانا أخرى يشرح الشاهد ويذكر الأقوال المختلفة للعلماء فيه ، وخير مثال على ذلك استشهاده بقول حسان بن ثابت (1) .

كأن سبيئةً من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء حيث أورد أقوال العلماء في إعراب البيت موجهاً اياها ومخرَّجاً تلك الأقوال.

وأكثر شواهد هذا الجزء شواهد متاداولة بين علماء العربية ، إلا أنه حوى بعض الشواهد التي لم استطع العثور على مكامنها في كتب العربية المشهورة وذلك لعدم شهرتها عند علماء العربية - فيما أعلم - وهي قليلة منها على سبيل المثال:

تعطي وتزهق ما اعطيته مننا بنس العطا إذا اتبعته المنِدَا (") وقول الشاعر :

متى ماتقع أرساغه مطمئنة على حجر يرفض أو يتدحرج (۱۳) وقول الشاعر:

قسطوا قومي وساروا سيرة كلفوا من رامها جهد الطلب⁽¹⁾ وشواهد هذا الجزء من الكتاب هي لشعراء يحتج بشعرهم عدا بيتاً واحداً أتى به المؤلف ولعله جاء به تنظيراً وهو قول المتنبي:

كفى ثعلاً فخراً بأنك منهم ودهر بأن أضحيت في أهله أهل (") ولم يُغفل المؤلف الاستشهاد بالرجز فقد استشهد بقدر لابأس به من رجز العجاج

⁽۱) أنظر م*ن* : ۲۸۰

⁽۲) أنظر م*ن*: ٥

⁽۳) أنظر م*ن*: ۳۰

⁽٤) انظر من : ١٨٥ (٥) انظر من : ٢٨٢ وعاد شلا نه أسيان لأي عَا الضرعن : ٢٠ ١٢٨ : ٤٤ ١

ورؤية وغيرهما .

٤- استشهاده بالحديث وكلام العرب وآثارها:

لم يستشهد المولف في هذا الجزء إلا بحديث واحد في باب الإعراب وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستأمر "" وهذا الحديث يدور بكثرة في كتب النحويين ، وهو استشهاد لغوي لانحوي

وأمًّا آثار الصَّحابة - رضوان الله عليهم - فقد استشهد بقول واحد لعمر بن الخَطاب - رضي الله عنه - وهو قوله: «لولا علي لهلك عمر (٢) ».

أمًّا على بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقد استشهد بكلامه فيما يتعلق بالنحو ووضعه واختصاص الفاعل بالرفع وفي علامات الإعراب^(۱) واستشهد بقوله أيضاً:

فدراك دراك قبل حلول الهلاك "

وأمًّا مأثور كلام العرب فقد استشهد بقدر وفير منه ومن أمثلة ذلك استشهاده بقول العرب في باب نعم وبئس: « نعم السير على بئس العير (۱۰)» وبقول أحدهم: « ليست بنعم المولود نصرتها بكاء وبرها سرقة (۱۱) وبقولهم في المثل: (اصابت بني فلان حيص بيص (۱۱). إلى غير هذه الأقوال في ثنايا هذا الجزء من الكتاب ومن أراد المزيد فعليه مراجعة فهرست الأقوال والآثار الذي وضعته ضمن فهارس الكتاب.

⁽۱) أنظر من: ۹۱

⁽۲) أنظر من : ۲۰ ، ۲۸

⁽٣) أنظر من: ٩٣، ١٧٧

⁽٤) أنظر م*ن* : ١٣٨

⁽٥) أنظر من : A

⁽٦) أنظر م*ن* : ٩

⁽۷) أنظر م*ن*: ۱۳۳

٥ - موقفه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين:

من خلال استعراضي لهذا الجزء من كتاب «المحيط المجموع في الأصول والفروع » وجدت المؤلّف قد ذكر خلافات البصريين والكوفيين في مسائل خلافية محدودة ، ولكنّه قلّ مايُصرح بقوله : « قال البصريون ، أو قال الكوفيون » أو كقوله : « وهو مذهب البصريين ، أو مذهب الكوفيين » إلا في مواضع محدودة .

- فقد ردًّ على الكُوفيين مذهبهم في القول بأن المبتدأ والخبر عمل كل واحد منهما في الآخر . حيث قال : « وقال قوم : المبتدأ والخبر عاملان كلاهما فالمبتدأ عامل في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عامل في المبتدأ وهو الذي رفعه ، والخبر عامل في المبتدأ وهو الذي رفعه ، وهذا قول فاســـد ، من قبل أن المبتــدأ والخبر كالشيء الواحد في الأصل وبعض الشي ء لا يعمل في بعض "")

- وردً على قول بعض البصريين في القول بأن الابتداء رفع المبتدأ ، بقوله : « وهذا القول أيضاً داخل تحت بقوله : « وهذا القول أيضاً داخل تحت القولين الفاسدين . . . » وفي الموضوع نفسه يقول : « واعلم أن بين البصريين والكوفيين في هذه الأقوال خلافات يطول شرحها ، ولا فائدة في ذكرها إذا ذكرتها لك ههنا ، وإنّما الغرض سواها (") » .

- وصرّح بذكر البّصريين والكوفيين في حديثه عن عامل الفعل المضارع حيث قال: « . . . وهو مشابهته لاسم الفاعل عند البصريين ، وقال بعض الكوفيين : بل عامله عدم النواصب والجوازم . . . » (") .

⁽۱) أنظر من: ۲۳۲

⁽۲) انظر م*ن*: ۲۲۳

⁽۳) انظر م*ن* : ۲۳٤

- ووافق سيبويه وأكثر البصريين وخالف الكوفيين والأخفش حيث قال : « وأما قول الكوفيين في المبتدأ إذا تقدم عليه الظرف والحرف اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتفع فاعسلاً للذي يتعلق به الحرف والظرف في مثل قولك : في الدار زيد وأمامك عمرو فليس بواضح ... ولم يقل بهذا أحد غير الأخفش وجماعة من الكوفيين وخالفه سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم »(۱)

- وقال في ضمير الشأن: « فاعلم أنَّه يسمى الضمير المجهول عند الكوفيين ، وضمير التعظيم عند غيرهم » (").

- واختار مذهب البصريين وضعف مذهب بعض الكوفيين في وجوب تأخير الخبر على مالزم أوله « ما » من أخوات كان حيث قال: « وخبر يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه إلا على ضعف . . . وقال قوم : الأصل في هذه الأفعال ألا تتقدم الخبر ؛ لأن في الأفعال معنى المصدر والخبر كالمعمول له ، ومعمول المصدر لايتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين ، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي ، وقد خالفهم ابن كيسان وصاحب « الجمل » وبعض الكوفيين » إلا أنه قال بعد ذكره حجة الكوفيين : « وهذه حجة قوية حسنة يجوز لصاحبها تقديم الخبر » (")

- وأشار إلى مذهب الكوفيين في القول بأن الياء في إياك حرف عماد فقال: «ومن جملتها حرف للعماد على بعض الأقوال، وهي: الياء في إياك قال بعض الكوفيين: الكاف وماجرى مجراها اسم مضمر، والياء حرف عماد (1) ».

⁽١) أنظر من : ٢٥١

⁽٢) أنظر من: ٢٧٢

⁽٣) أنظر من: ٢٦٨

⁽٤) أنظر م*ن* : ٧٢

٦- آراؤه النحوية ، وعنايته بالتعليل النحوى .

المؤلف في هذا الجزء كغيره من العلماء يعتمد على ترجيح رأي على رأي مرةً بالنظر إلى الحجة وأخرى بموافقة عالم من العلماء ، إلا أن الملاحظ في هذا الجزء كثرة التعليلات حيث يقول في أكثر من موضع : « انَّ التعليل الذي ذكره قد دقَّ على كثير من العلماء فلم يُعللوا له (۱)».

ونجده يقول: « وهذا من ألطف التعليل فاعرفه » ، وقال: « فتدبر ما أوضحته في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جداً »

- على أنَّ الغريب ماوجدته من تفسير المؤلف لبيت الفرزدق:

غداة أحـــلت لابن أصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر وهو تفسير يخالف تفسيرات علماء العربية للشاهد فيما أعلم "".

ومن الغريب أيضاً مانسبه المؤلف إلى سيبويه من جواز تقديم الفاعل على فعله وإعرابه فاعلاً في الشَّرط والاستفهام (٣)

ومن الغريب أيضاً تعليلاته الكثيرة التي خالف فيها العلماء يظهر ذلك واضحاً في باب البناء ص: ١٢٨

٧- موقفه من آراء كبار العلماء ونسبة الأقوال اليهم:

- اعتمد المولف - رحمه الله - في هذا الجزء من الكتاب على ذكر أقوال العلماء دون نسبتها إلى أصحابها ،وإنما كان يكتفي بقوله :وقال بعضهم ، وخلافاً لبعضهم ، وذهب قوم ، وقال قوم ، وبعسد ذكره لقول ما يذيل هذا

⁽۱) أنظر ص: ۲۱، ۲۹، ۵۱ ، ۱۹۲ ، ۱۹۲

⁽٢) أنظر ص: ١٦٢

⁽۲) أنظر ص ۱۵۸، ۱۷۲ ، ۲۳۷

القول بقوله: إن كان مؤيداً: وهو الصحيح ، وهو الأوضح وإن كان مخالفاً بقوله: وهو قول فاسد ، وهو غير واضح ، ولايعباً به . وفيما يلي سوف استعرض أكثر المواضع التي وافق فيها العلماء والمواضع التي خالفهم فيها ورد عليهم:

- فقد رجح قول سيبويه على قول الخليل في « أل » التعريف حيث قال : مؤيداً حجة سيبويه : « وهي حجة قوية حسنة » (() . وقال مرجحاً قول الخليل على قول سيبويه في باب الفاعل « والأصل قول الخليل رحمه الله بدليل أنَّ سيبويه أجمع معه في الأصل المقدر الذي يرجع إليه عند الالتباس » (()
- واختار مذهب الأخفش في أصالة الفاعل وحمل المبتدأ عليه ، وهو مذهب الخليل ، وذهب سيبويه إلى أنَّ المبتدأ هو الأصل "".
- وقال في رواية سيبويه « ليس خلق الله مثله » : « فهي شاذة لا يُقاس عليها » (1)
- وردَّعلى ابن السراج حيث قال: « ورُوي عن ابن السراج أنَّه يجُوز أن يلي كان ماانتصب بخبرها إذا تقدُّم الخبر على الاسم، وذلك في مثل قولك: كان ماانتصب بخبرها إذا تقدُّم الخبر على الاسم، وذلك في مثل قولك: كان طعامك آكال زيدٌ، ولاحاجاة له في ذلك "" ».
- وردً على الزمخشري في قوله: بأن وزن آدم فاعل حيث قال: « فأما من قال: إن وزن آدم وآزر فاعل فقد أخطأ خطأ عظيماً . . ('') » .

⁽۱) أنظر م*ن* : ٦٩

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۵۸

⁽۲) أنظر من: ١٥٦

⁽٤) أنظر ص: ١٦٧، أنظر: ٢٥٨

⁽ه) أنظر م*ن* : ۲۷۷

⁽٦) أنظر م*ن* : ٣٦

- واختار رأي المبرد في تعليله ضم نون نحن ".
 - وردًّ تأويل الجمهور لقول الشاعر:

جَزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل حيث قال : « وهذا تقدير بعيد غير سائغ (۱) » .

- وذهب إلى ماذهب إليه جمهور البصريين واختاره ابن بابشاذ من أن الضمائر في قوله تعالى: «فعموا وصموا » هي الفاعل (٢) .
- وذهب إلى ماذهب إليه ابن بابشاذ في القول بأن عامل المستدأ والخبر معنوي (1) .
- وردً على ابن بابشاذ في إجازته قولك: محمد أين هو؟ على تقدير: اين محمد؟ حيث قال: « وهذا اتساع منه رحمة الله عليه لأن محمداً في هذا لابد أن يكون مبتدأ، ولابد أن يكون مابعده خبراً، وبعده الاستفهام، والإستفهام لايكون إلا مقدماً؛ لان له صدر الكلام (") ».
- وقد قال بشذوذ رواية سيبويه « إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم » حيث جعل الضمير المتصل المنصوب خبراً لكان "'.
- وقال بشذوذ رأي أبي على الفارسي في نصب « مزاجها » في بيت حسان بن ثابت على الظرفية (١) .

⁽۱) أنظر من: ۱۳۱

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۸۰

⁽۲) أنظر م*ن* : ۱۸٦

⁽٤) أنظر م*ن* : ٢٣٢

⁽٥) أنظر من : ٢٣٩

⁽٦) أنظر من ٢٣٩٤

⁽۷) انظر من: ۲۸۳

٨ - وصف النسخة الخطية:

عند الاطلاع على نسخة الكتاب وقراءتها وفحصها تبين لي أنها الجزء الأول من الكتاب ، إلا أنها ناقصة الأول فقد سقطت من أولها وريقات لانستطيع المترج بعددها ، إلا أنه بمقارنتها بكتاب المؤلف «التهذيب الوسيط » ونحن نعلم أنه لخصه من كتابه هذا يتبين لنا أنه مازال في أوائل التأليف .

والمصورة التي بين أيدينا تبدأ بـ « نعم وبئس » وهي في سياق كلامه عن الفعل وأنه يكون جامداً ومتصرفاً ، وقد سبقه الكلام عن الإسم وحدَّه ثم الفعل وأقسامه ، وقد تكلم المؤلف عن الأفعال التي لاتتصرف ومنها « نعم وبئس » فذكر الأدلة على فعليتهما والخلاف فيهما ، وعن الدليل على أنهما فعلان ، وحكم رفعهما للمضمر ... حتى وصلتنا الصفحة التي يجيب فيها على علة عدم تصرف « نعم وبئس » وهذا مابدأت به حتى يكون الكلام مفهوماً ومتصلا .

قال: الناسخ في الورقة « ٣٣ » من المخطوط « انقضى تفصيل الأسماء والأفعال والحروف وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط المجموع والحمد لله وحده » ثم كتب الناسخ مانصه « الجزو الثاني » على بداية الجزء الثاني وبدأه بد « باب النداء » ثم كتب على آخر ورقة منه « تم الجزء الثاني ويتلوه الثالث باب في معرفة حروف القسم » والجزء الأول الذي بين أيدينا يبدأ كما ذكرت بحديثه عن الفعل الجامد في أثناء حديثه عن حد الفعل وينتهي بد « باب كان وأخواتها » ويحتوي على « ١٠٥ » ورقة يتراوح عدد أسطرها مابين « ٢٠ إلى ٢٤ » سطراً متوسط عدد الكلمات في السطر الواحد « ١١ » كلمة .

وهذه النسخة نسخة مقابلة عليها تصحيحات وخطها لايختلف عن الخط الذي كتب به الجزء الثاني من الكتاب.

٩-الطريقة التي اتبعتها في التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذا الجزء على النسخة الوحيدة المصورة من الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم: (١٨٤٢) فرع اللغة ، وذلك فيه صعوبة بالغة للمحقق عندما يعترضه بعض الكلمات والعبارات التي يستغلق فهمها على القارى، ، إلا أنني بفضل الله قد تغلبت عليها ساعدني في ذلك أستاذي الدكتور: عبدالرحمن العثيمين ، فحاولت إخراج النص كما أراده المؤلف قدر المستطاع.

- فقد قمت : بنسخ الكتاب وحرصت أثناء النسخ على الإلتزام بالقواعدا لإملائية عدا الآيات القرآنية فقد اتبعت فيها رسم المصحف .
- عارضت المنسوخ بالأصل تداركت معه بعض الكلمات الصاقطة أثناء النسخ .
 - ضبطت النص بالشكل.
 - خرجت الأقوال والآراء ماكان ذلك ممكناً
- خُرجت الآيات القرآنية ، وصححت ماكان منها مخالفاً للمصحف ولكن بعدالتنبيه على ذلك في الهامش ، وخرجت القراءات القرآنية قدر المستطاع .
 - خُرجت الأحاديث والأمثال والاستعمالات النحوية ووثقتها قدر المستطاع.
- خرجت الشواهد الشعرية ووثقتها بحيث أذكر الديوان أولاً ثم موطن الشاهد في كتب العربية الأصيلة مراعياً في ذلك الترتيب الزمني لمؤلفي تلك المصادر.
 - استعملت علامات الترقيم لما لها من أهمية بالغة في فهم النص .
 - كتبت تعريفات موجزة جداً عن الأعلام غير المشهورين حرصت على توضيح مكامن ترجمتهم في كتب التراجم .

- علقت على كثير من الأقوال ووجهتها في بعض الأحيان حسب ماأراه صواباً.
- ذكرت معاني كثير من الكلمات التي أعتقد أن معنـاها قد يخفى على القارىء.
- كتبت أرقام صفحات المخطوط على جانب الورقة الأيسر معتمداً في ذلك على نهاية الصفحة ، والرمز (أ) للصفحة اليسرى ، والرمز (ب) للصفحة اليمنى .
- وضحت النص بالفهارس التي تخدم القارىء ليسهل عليه الوصول إلى مايريد .
- أثبت أكثر المصادر والمراجع التي أفدت منها سواءً في الدراسة أو في التحقيق.
- والله تعالى من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل ، « وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب » .

عد والفرزنع الط و جاددك و شعرلل نع وس لم ويعا يقط المطاهرًا معرفا للم العنها وبالضف الما فنه الملع الله المحسرالعًا وكارتعار معمرًا وطولهم المحاع فاذاس المهلموفعا فعمل المفيلاصمرا والمااذا مناحها بكالد المسترغلبك انكاله إلى وهوظاهن و إما كان حرفه الله المسرد للعلمة كانتها العنا وعوظام فالما جازدون المناطب والمو مالتمة ولم خراطنه _ وامالم لم تصرف المفعال طامر اصمارى نه المفالعلت عاجع وعداسا المعتر ما هو لها وُ معلى العالى الح المرح والرزوالرق والمع والع صعالع عامان الع فعال فعال فوالم فوانعاراعا عالمان الملسرفعن وللمالها مؤصوعه للدح والذم وليع عالكهدع والمعولانة الاعامامة مرالحالالهوب و کا دعزد کا نزیر حد کر درم و کا نجاب نواعی وافع ولهذالر لحزار تعالما لحسروس الأمالسر في في نفسها معنى المان موصوعه لنعالم من العالم عنوصوعه لنع المان منوصوعه لنع المستع العالم عنوصوعه لنع المستع العالم المستعدد العالم المستعدد المس عمدام رسر فلون في له في عنه المنافع في الماسع به هن ان الكان المستقالة المستقالة الله الله

الصنحة الأول من المخفوط

الم معان الحودف اللمالتوموما ب و وفواب رو سنملط ف المرسال سال الله في الم فعاله على الم ك سنة فقراماك النه المعالفات اصافالها المولحمع المعاصله لحومام وتعدوص واهد والضف الماء تعرامعال إمرالت عربقا عدوفاؤ يعروافعلم فاضر فعن لوالصاللة على عمر المعالق هوهم العالم الهاعدن اغله وما الماكد النا وللعند ولوزع عمله كالماهيعام لغراب كولهومزاع وكالخرطسا في وهد مرا الجبعال المعنى لحوالها عبد المالعاعل العالم المالعالم المالع المال الماجنية للوائد عالما الما الما الما وعالما وعالم المعالم الما المعالم مع لنوان الحاف في الناب المان الحال المان على كالدوا عرف فاللاكتر خيل نصور فافعا اللازاب المذكان بناوطاوا فوح في العلاوي الدلوكان عميم لائب الموكدس فعالجح ولوكا فاعاللون لفعاللو كالموناكم المؤنالي (الموكد وكماك والأكتر لحل الحراطة لما في معلط عبالمذكر عمع لخوط لغوثرارجاك طالنديع لساكر بوصبع النعتم فناالام عاللم واغاهم فالحرفا للم عاللم والما فالم

فسرهاك احد ومرحم المحكام انه اذالانعك واستها وحرها ترف تروف لجزاه طرودك اللحزام واعل نكرم حازان فخلله بعوضع لكووالطرو عطرا العاعل طلاؤالعامك الكالكونعلو تمالح ووالطوو والكالبخ تعلعا به هوالحز و منصر بعو د الحابير كارع هذا الوج ودلك سلح لك كاربع قاعاع الدار اوامادك وسواكات المرف الطرف على المرالعاعل في احرب عانها المنروقا باعالك أؤكوزا رتعبي دلي فيعاطاه الحبر لكاروانخ ووالطرف كالم وماعا هرالعالم فبلعا مناللي كاكانا العالم منه عالغ الول فوران مكامغ عنه لمايم مع لوسخرًا لكا وجورا زوي والمر حتالكان الم الم الكرز كالما والحام والحاف نع دلك ع دي ونها حررجي عال الر درستورد واركان حنركا لهم واعلواست بعده مائرواعل فوولكار العالما فالما في الما في الما في المعالم المعا معلقة حراماناع مذهالحلراولها فعلنقولاس تعالىمالكالفالون عاارتعله بعالمالمالون لمذاخير لعن الشفات لي سلاها و لم المناسط عامر ولكع نعاوا لجرينيه زرائع المر واعد المناراوما كام وبالمح ومالانك وماهاذا لمنقلعل عابطان علاؤستل فالالاجل فعال لجعقالا فوكو ما بمنعظ عالى الايخالي بهذا مناطح وقد اخار

الصفية النَّعْرة من المخاوط

القسم الثاني:

النص المحقق الجزء الأول

(بابُ الْفعالِ التي لا تُتَصَرَّف)

وأُمَّا لِمَ لَمَّ تُصَّرف هذه الأفعال ؟ فلأمرين :

أحدهما: أنَّ هذه الأفعالُ نُقلِتْ عن بابها" ، وعُدل بها إلى غير ما هو لها ، وجُعلِتٌ نفس المعاني التي هي المدحُ ، والذمُ ، والتَّرجي ، والنَّفي ، والتَّعجب ، فمنعتُ بعضَ علاماتِ الأفعال ، وهو التَّصرفُ ؛ إشعاراً بما صارت عليه ، ونُقلِتٌ إليه .

والثاني: أَنْهَا لم تُصَرِّف؛ لأنها عبارة كُلُها عن الماضي ، إلا « ليس » و « عسى » بدليل أَنْهَا موضوعة للمدح والذم والتَّعجب ، وأَنتَ لا قَدَّحَ ولا تَذَمُ ، ولا تعجبُ إلا على ما مضى من الحال التي تُوجبُ ذلك . فلو تصرَّفت هذه الأفعال ، لوجب أَن يصاغ منها مستقبل وحال وعشر ذلك ، وأنت لا تمدح ولا تذم ، ولا تعجبُ على مستقبل غير واقع ، ولهذا لم يَجُزْ أَنْ يُقال : ما يُحسنَ زيدا .

وَأَمْا ﴿ لِيس » فهي في نفسها بمعنى الماضي ، مَوْضُوعة لنفي المستقبل ، فإذا قلت ؛ ليس زيد يقوم ، كان المعنى نفي قيام زيد ، فلو تصرف لصيغ منها مستقبل وحال وغير ذلك . وامتنع هذا مِنْ قبل أَنْكُ لا تَنفي المستقبل بمستقبل مثله ، بدليل أن النفى / هبل المنفى ، و« ليس » هي نفسُ النفي ، فتدبر هذا .

وَقَدُّ قِيْلَ : إِنَّ « ليس » لمَّ تصَرَّفٌ ؛ لأَنْهَا شَابِهِتَّ « ما » النَّي للنَّفي ، وهي

⁽١) لأن « نعم » منقول من قولك : نعم الرجل ، إذا أصاب نعمة و ﴿ يَئْسَ » منقول من قولك : بَئْسَ الرجل ،إذا أصاب بؤسًا . الجمل : ١٠٨ .

حرف ، والحروف لا تَتَصرَّف ، فَمنعت التَّصرف ، كما منعته « ما » وهذا غير واضع ! لأن كل واحد مِنْهُمَا شَابَه الثَّاني ، ولمَّ يَعَلم أَيهُما الأصلُ اللهِ

وَأَمَّا « عسى » فالحديث عَنْها كالحديث عِنْ « ليسٌ » وهي في نفسها بمعنى الماضي مُوْضُوعة لترجِّي المستقبل ، فإذا قُلت : عَسَىٰ زيد أَنْ يَقُوم ، فَالمعنى : نُرجِّي الماضي مُوْضُوعة لترجِّي المستقبل أَنْ يصاغ مَنْها مستقبل أَيضًا ، وذلك ممتنع مِن قبل أَنَّ عَصُولَ التَّرَجي قبل وَقَل التَّرَجي .

وقيل" : إِنَّهَا لَمَ تَتَصَّرَفَ لَشَابَهَتَّهَا « لعَّلَ » وهو الأَقربُ ، فلهذا لم تتصرَّف لما لزمتْ الماضى ، وهذا من اللَّطيفِ ، فاعرفه مُوفقًا إنَّ شاءَ الله تعالى .

وَقَدْ قِيلَ" : إِنَّ « ليس » و « عسى » أَغْنى تصرّف خَبرَهما عن تصرّفهما في نفسهما، وهذا غير واضح ، لأنه لو صحّ لكان مُطرَّداً في جميع الأفعال . ولأَغنى تصرُّفُ خبر « كان » وأخواتها عن تصرفها في نفسها .

فأمّاً ما عملُ هذه الأفعال التي لا تتصّرف ؟ فلكل صنف منها عملُ ، ونحن نبدأُ بدأً بد « نعم » و « بئس » ههنا إن شاء الله ، وبالله التوفيق .

⁽۱) قال ابن السَّرَاج في الأصول: ۸۳/۱: « وإغَّا امتنعت من التَّصرف؛ لأَنَّكَ إِذَا قَلَتَ: « كان » دللت على ما غيه ، وعلى ما لم يقع ، وإذَا قلت: ليس زيدً قائمًا الآن أو غيدًا ، أَدَّت ذلك المعنى الذي في « يكون » فلماً كانت تدل على ما يبل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم تَبُنَّ بَناء الأفعالِ التَّي هي من بنات الباء ، مثل: باع وبات .

⁽٢) لعله يريد: أَنَّ وَ عَسى » محمولة على و لعل » في العمل ، وعدم التَّصرف ، وهو رأي سيبويه . الكتاب: ٣٧٥/٢ ، والجني الداني: ٤٦٧ .

⁽٣) قال في كشف المشكل: ٣٩٣/١: « وأُمَّا « عسى » و« ليس » فإنهما جاءاً بلفظ المصدر ترجَّبًا وَنُنْبًا للمستقبل فأغنيا بتصرفهما في معانيهما عن تصرّفهما في نفسهما » .

(بابُ في عملِ نعمَ وبنس)

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل :

يُقَالَ فيها : مَا عَمَلَهُما ؟ وَلَمَ عَمِلًا ؟ وَمَا أَخُكَامُهُما ؟ .

َ فَأَمَّا ۚ ذَكَرَ أَنهَما فِعْلاَن ، وَأَنهَما لم يتصَرَّفا فقد تقدَّم ، وهذا البّابُ في معرفة ِ عملهٔما .

(فصل): في عمل « نعم » و « بنس »:

وَعَمَلُهُما أَنْ يَرَفَعا من الأسماءِ ما عَرَّف بالألف واللام ، تعريف جنس ، أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام المجنس ، ومثال ما فيه الألف واللام : نعم الرجل زيد ، وبئس الغلام عمرو ، وبئس أخو القوم زيد ، وبئس الغلام عمرو ، وبئس أخو القوم زيد ، وما شاكل ذلك ، مما وقع مرفوعًا بعدها ، بهذا الشرط ، أعني كونة جنسًا ، أو مضافًا / إلى جنس ، فهو اسم لهما ، وما وقع مرفوعًا بعد اسمهما فهو مبتدأ ، وخبره متقدم في الجملة ، أو خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فتقدير المبتدأ المحذوف : « هو » زيد ، وعلى هذا قياس ما أتى .

4/5

(فصل) ، وأَمَّا لِمُ عَمِلا ؟ فلأنه قد صحَّ أَنَّهما فِعْلان كما تقدَّم ، وأَصل الأفعال ِ أَنْ تكونَ عاملة أَ ، وأصل الأسماء أَنْ تكون معمولة ، حتى شابه شيء منها الفعل " .

⁽١) فإن شابه شيء من الأسماء الأفعال عمل في غيره كاسم الفاعل.

العمل ، والأفعال بخلاف ذلك ، لا تلغى قطُّ عن العمل .

(نصل) : وأمَّا ما أَحْكَامُهُما ؟

فهي مشتملة على ثلاثِ مسائلَ : واجبُ ، وجائز ، وممتنع .

فالواجب مشتمل على ثلاث مسائل :

أحدها : أنَّهُ يجبُّ رفع المعرُّف بالألف واللام للجنسِ ، أو مَا أُصْيِفَ إليه ، على أن يكون اسمًا لهما ، وقد تقدّم تمثيله .

والثانية: أنه يجبُ نصبُ النَّكرة إلجامدة بعدهما على التَّمييز ، والمشتَّقرِ على الحال ، ومثالُ ذلك : نعمَ رجلاً زيدً ، ونعمَ الرجلُ راكبًا عمرو . هذا على مذهبِ من أجاز الحالَ

ت و رس و رس و و الشائعة : أنه يجب الترتيب ، وهو تقديم « نعم » و « بئس » وتأخير اسمهما ، وتأخير المبتدأ بعد اسمهما ، وتأخير التُّمييز ، لأنَّه لا يجوزُ تقديم اسمهما عليهما ، ولا أنَّ يتقدُّمَ المبتدأ على اسمهما لوقلت : نعم زيد الرجل ، على أن تجعل زيدا مبتدأ لم يجز ، وكذلك لو قدَّمتَ التَّمييزَ على « نعم » و« بئس » فقلتَ : رجلاً نعم زيدُّ لم يجز، وإنما لم يجز ذلك المُنهما لما لله يتصرفا في نفسهما لم يَتصرُّفا في معمولهما ، لأن َّ العامل إذا لزم حالةً واحداً وجب أَنَّ يَلْزمَ معمولُه حالةً واحداً . فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(نصل) ، والجائز مشتمل على ست مسائل :

إحداها : أَنهُ يجوزُ حذفُ اسم « نعم » و« بئس » إذا كانَ بعدَها تمييزٌ ، لأنَّه يدلُ عليه ، ومثاله : نعم رجلاً زيداً ، تقديره : نعم الرجل رجلاً ، وقد تقدّم الحديثُ عليه

⁽١) نسب هذا القول إلى الكسائي ، ينظر: المساعد على التسهيل: ١٢٩/٢ ، والهمع: ٨٥/٢ .

^{*} الأولى حذف معولة لابرالحوف لا ثكر يرمع للاً

في أول الباب .

7/9

والثانية : أنه يجوز أن تجعل المرفوع بعد اسم « نِعم » مبتداً ، وخبره متقدم معلام عليه في « نعم » واسمها في نحو قولك : نعم الرجل زيد ، ف « زيد » مبتدأ ، وهو في نبة التقدم ؛ لأن تقديره : زيد عمدوع ، ويجوز أن يكون « زيد » خبر مبتدأ محذوف ، فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، فتقديره « هو » زيد ، فإذا كان « زيد » مبتدأ كان ما قبله في موضع الرفع خبراً . وإذا كان « زيد » خبر مبتدأ محذوف لم يكن لما قبله موضع .

ويجوز أن يحل محلّه على هذا الوجه الحرف ، والظرف ، والجملة ، والفعل الماضي والمستقبل ، ومثال ذلك : نعم الرجل في الدار ، ونعم الرجل أمامك ، ونعم الرجل منطلق ، ونعم الرجل قام ويقوم . هذه كلها حالة محل « زيد » ، لأن زيدا خبر المبتدأ ، وهي كلها تقع خبر المبتدأ ، وأما إذا كان زيد مبتدأ لم يجز أن يحل مَحلّه إلا اسم معرفة وسواء كان ذلك الاسم مضمرا أو ظاهرا أو مبهما ، أو جامدا ، أو مشتقاك ، تقول : نعم الرجل أنت ، ونعم الرجل هذا ، ونعم البيت الكعبة ، ونعم الرجل الحارث ، وما شاكل ذلك .

والثَّالثة: أَنهُ يجوزُ أن يكونَ اسمُ « نعم » و « بنس » معرَّفًا بالألفِ واللام للجنس ، أو مضافًا إلى الجنس ، كما قال الله تعالى في المعرَّف بالألف واللام : " ﴿ يَعْمَ العَبَّدُ إِنْهُ أُولَابَ ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ فَلَبَنْسَ مَثُولَىٰ المُتَكَبِّرِينَ ﴾ ، وقال الشَّاعر في المعرَّف بالألف واللام : "
بالألف واللام : "

⁽١) سورة ص: الآية: ٣٠.

⁽٢) سورة النحل: الآية: ٢٩.

⁽٣) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.

تُعْظِي وَتُزْهِقَ مَا أَعْطَيْهُ مَنْنَا بِئْسَ العَطَا إِذَا أَتْبَعْتَهُ الْمَيْنَا وقال آخر في المضاف":

وَلَنِعْمَ حَشُّوالدُّرْعِ أَنْتَ إِذَا ﴿ دُعِيَتُ نَزَال وَلَجٌ فِي الذَّعْرَ والرابعة : أَنهُ يجوزُ أَن يُقَدَّم زيد على « نعم » واسمها ، ويكون مُبتدأ في مثل قبولك: زيد أنعم الرجل ، وهذه الرَّتبة في المدح دونَ الرَّتبة الأولى ، لأنَّ قبولك : نعم الرجل زيد أبلغ من قولك : زيد نعم الرجل .

والخامسة : أَنه يجوزُ أَنّ تكونَ « نعم » و « بئس » خبراً / للمبتدأ ، ولـ « إنَّ » ول « كان » وما جَرى مجراهما في قولك : زيد نعم الرجل أن وأصبح عبد الله بئس

> والسادسة : أَنَّهُ يجوزُ في « نعَّمَ » و « بنَّسَ » أُربعَ لغات : أحدِها : نِعْم وبنس ، على وزن « فِعْلَ » بكسرِ الفاءِ وسُكون العين ِ الثانية : نعم وبيس على وزن « فعل » بكسر الفاء والعين جميعًا .

وقوله:

* ولأتُتَ أَشجع من أسامة إذْ *

إغا هو صدر من بيت للمسيب بن علس ، وعجزه : * نُقْعُ الصَّراخَ وَلجَّ في الذعر *

ينظر: الكتاب: ٣٧١/٣، والمقتضب: ٣٧٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٧٥، والأصول: ١٣٢/٢ ، والجمل: ٢٢٨، والأمالي الشجرية: ١١١/٢، والإنصاف: ٥٣٥/٢ ، وشرح المفصَّل لابن يعيش: ٢٦/٤ ، ورصف المباني: ٢٣٢ .

* لم يش لد إنَّ ، إنَّ زيداً نعم الرحلُ

<-/r>

هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه : ٨٦ . والبيت من قصيدة يدح بها هُرم بن سِنان . ولج في الذَّعر أي: تتابع الناس في الفزع . قال البغدادي في الخزانة : ٣١٨/٦ : ﴿ فَإِنَّ البِيتُّ الذي فيه : ﴿ دُعَيَّتُ رَزَالَ » هو لزهير بن أبي سلمي ، وصدره : لنعِمَ حشَو الدَّرَعِ أنتَ إِذَا

رَيَّ - رَيِّ الْعَيْنِ الْعَيْنِ الْعَيْنِ الْعَالِمُ الْعَالِمُ الْعَالِمُ الْعَالِمُ الْعَيْنِ الْعَالِمُ الْعَيْنِ الْعَالِمُ الْعَلِمُ الْعَالِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَالِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ الْعَلِمُ اللّهِ اللّهُ اللّ

وهذه اللَّغَاتُ الأَربِعُ تَجُوزُ في كلَّ كلمة عَلَاثبة ، إِذَا كانت العينُ فيها حَرُفًا حَلَّقيًا سواءً كانت الكلمة اسمًا ، أو فعلاً مثل : شَهِدَ ، وَبَعَدَ ، وصَخرَ ، وَبَخَعَ ، وما شاكل ذلك ."

والممتنعُ ضِد الواجبِ، وهو يَشْتَمَلُ على أربع مسائلَ : أَحَدُها : أَنَّدَ يَتَنعُ أَنْ يَرَفَعَ هذانِ الفعلانِ مِضْمراً ، أو مُبهَمًا ، أو عَلمًا ، أو مَشْتَقًا ، أو مَعْهُودًا ، أو نَاقصًا .

قَامًا قوله تعالى" : ﴿ إِنَّ اللَّهُ نِعْما يَعظُكُمُ بِه ﴾ فليستْ « ما » ناقصةً كما قال المخالفُ" ؛ لأنّها عِنْدَه مصدرية وتقديره : نِعْمَ وَعُظِه لكم ، وهذا فاسد من قبل أَنَّ «نعم » و« بئس » لا يَرفعان مُضَافًا إِلاَّ أَنْ تَكُونَ إِضَافَتُه إلى ما فيه الألف واللام للجنس ، نحو قولك : نعم غلام الرجل أَنتَ ، ولا يجوز : نعم غلامك زيد ، والصّحيح أنها بعنى النّكرة الموصوفة ، وموضعها من الإعراب النصّ قييزا ، وتقديره : نعم شيئًا يعظكم به ، والله أعلم .

والثَّانية : أَنَّهُ عِتنُعُ أَنْ تُسَتَعمل « نعم » و « بئس » بلفظِ التَّثنيةِ والجمع / لأَنَّهُما لو ٣ ٢ استُعمل في التَّثنيةِ والجمع لِاتَّصل بهما المضمرُ ، وذلك عُتِنَعُ مَن قبِلَ أَنَّهُما لا يَرْفَعَانِ مَضمرًا كما تقدَّم ، فلهذا لا يجوزُ : الزيدانِ نِعِمَا ، ولا : الزويدونَ نِعمُوا .

⁽١) جاء في الأصل بعد قوله و ذلك » : و حاشية قال أيده الله : هذه اللغات جُوزها النَّحاة المتقدّمُون فيما كان عبنه حرفًا حلقيًا من اسم وفعل ، وعندي أنه غير مطرّد (رجع) » .

⁽٢) سورة النساء : الآية : ٥٨ .

⁽٣) ذكر أبو حَيّان في البحر المحيط: ٣٠٥/١ أنه منقول عن الفرّاء والكسائي ، ونسبه ابن الأنباري في « البيان في غريب إعراب القرآن »: ١٧٧/١ إلى الأخفش .

والثالثة: أنَّدُ يتنعُ تقديمُ معمول « نعم » عليها ، لأَنهَا لم تَتصَرَّفُ في نفسها فتتصرَّفُ في نفسها فتتصرَّف في نفسها

وقد تقدُّم الحديثُ على مثلِ هذا في الواجبِ ، وأُقربُ من هذا كلهِ ، أنَّه يمتنَع ضِدُ ما وجبَ فخذهُ من هنالكِ مُوفقًا إنَّ شاءَ الله تعالى .

والرَّابِعة : أَنَّهُ عِتنُعُ أَنَّ يَدَخُلَ على « نعم » و « بئس » شيءٌ من أدواتِ النَّفَيِّ، لوقلت: ما نعم زيدٌ ، أو : لا بئس زيد ، لم يجز .

واعلم أن له نعم » و « بئس» أحكامًا كثيرة ، وقد ذكرتُ الأهم منها والأكثر في هذا الباب ، والباب الذي قبله ، وذكرتُ أن معناهما المدحُ ، والذَّم ، وأنهما فع لأن غير حقيقيين على مذهب الخليل بن أحمد ، وسيّبويه ، وأبي الحسن ، وأبي علي "، غير حقيقيين على مذهب الخليل بن أحمد ، وسيّبويه ، وأبي الحسن ، وأبي علي "، وجمهور النّحويين" ، ولم يخالف في أنهما فعلان إلا الفرّاء" ، وجماعة من الكوفيين قالوا : إنهما اسمان لما لم يتصرّفا ، واحتجوا بروايتين مسموعتين عن العرب ، حيث أدخل عليهما حرف الجر ، وقالوا : حرف الجر لا يَدخل إلا على الأسماء ، إحدى الروايتين قول رجل لصاحبه : سرت على عيري هذا خمسة عشر ميلا في ليلة واحدة ، فقال له صاحبه " « نعم السّير على بنس العير " » فأدخل « على » على « بنس » ، وقول الأخر – لما ولدت ابنة أحدى أصحابه وقال له : نعم المولود البنت ،

⁽١) أبوعلي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) الحسن بن عبدالغُفّار ، من طبقة الرّماني ، وأبي سعيد السّيرافي ، أخذ عن أبي بكر بن السَّراج . من تلاميذه أبو الفتح بن جنيّ . له الإيضاح ، والحُجَّة . ترجمته في : إنباه الرواة : ٢٧٣/١، ونزهة الألباء : ٣١٠ .

⁽٢) المسألة في الإنصاف: ١٤ ، والتبيين للعكبري ، مسألة رقم (٤٠) .

⁽٣) أبو زكريا يحبى بَنْ الفراء الديلمي: (١٤٤ - ٢٠٧هـ) من أنمة مدرسة الكوفة. له معاني القرآن. ترجمته في: إنباه الرواة: ٢٠١/٤.

⁽٤) مقولة وردت عن العرب واستشهد بها بعض النحويين على اسمية و نعم » وو بنس » . ينظر : الإنصاف : ٩٨/١ ، وشرح ابن عقيل : ١٦٠/٢ .

فقال": « ليستْ بنعم المولود ، نصرتها بكاء ، وبرها سرقة » . فأدخل الباء أيضًا على « نعم » وهذا شاذ ، لا يقاس عليه . والصحيح ما قدمنا من الاحتجاج على أنهما فعلان غير حقيقيين .

⁽۱) مقولة لرجل من بني عقيل ، انظر : المساعد : ۱۲۰/۲ ، وشرح ابن عقيل : ۱۹۱/۲ ، وأوضع المسالك : ۲۷۰/۳

(بابُ حبَّذًا)

وهي تشتملُ على أربع مسائل :

يُقَالُ فيها : ما عملُ حَبَّذَا ؟ وَلَمَّ عَمِلتٌ ؟ وما معناها ؟ وما احَكَامُها ؟ .

اماً مَا عملُها ؟ فعملُها ترفعُ الفاعلَ لا غير وهو « ذا » الذي هو ملازمٌ لها في المعنى ، وهو مُبهَم يُحُكُم على موضعه بالرَّفع بحكم / الفاعل لـ « حَبَّ » ولا يُعبّأ بقول المخالف أن هو مُبهم يُحُكُم على موضعه بالرَّفع بحكم / الفاعل لـ « حَبَّ » ولا يُعبّأ بقول المخالف أن أن « حَبَّذا » كلها فعلَ لا يتصرفُ ، والمرفوع بعدها فاعلُ لها ، واحتج على هذا بأنها لا تَثنَى ، ولا تَجُمْع ، ولا تؤنث ، بل تبقى على حالة واحدة . تقول : حَبدًا زيد الزيدان ، وحَبذا الزيدون ، وحبذا هند .

وقالوا : لو كانت « حبذا » فيعلا وفاعلا لجاز أن يُعبَّر عن فاعلها بلفظ التثنية والجمع والتّأنيث ، ولقيل : حبذان ، وحبَّذوا ، وحبَّذه . وهذا القولُ عَيثُ واضح ؛ لأن ظاهر اللّفظ يدل على أن « حبّ » و حدَه فعل ، لو فصل عن « ذا » لتصرّف ، و« ذا » اسم مبهم مفرد لا خلاف فيه ، وإغاً لم يجز تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه ، لأن هذه الكلمة اعني حَبَذا - نقلت عن بابها ولزمت حالة واحدة ، وهي المدح مع تقريب الممدوح إلى النّس ، فوجب أن يكون معمولها على حالة واحدة لا ينفصل عنها ، كما وجب ذلك في

⁽۱) نسبه المرادي في شرحه على الألفية: ١٠٩/٣ إلى الأخفش . وقال الزيبدي في الواضع: ٨٦ : و وأما و حبذا » فمعناها المدح وأصلها : حب ذا الشيء . حبّ : فعل ماض ، وذا : اسم المشار إلبه ، ثم كثر استعمالها حتى صار و حب » وو ذا » كلمة واحدة ، وصارت و ذا » كالياء من و ضرب » فارتفع ما بعدها من الأسماء بها ، تقول : حبذا عبدالله ، فعبدالله رفع بـ و حبذا » . » .

« نعم ، وبئس » ؛ لأن مرفوعهما ألزم حالةً واحدةً ، وهي كونه معرَّفًا تعريفَ الجنس ، أو مضافًا إلى ما عَرِّفَ بالجنسِ .

وقال قوم": « حبذا » كلها اسم يُحكم على موضعه بِالرَّفع ، إِمَّا مُبتدأ وخبرَّه مرفوع على موضعه بِالرَّفع ، إِمَّا مُبتدأ وخبرَّه مرفوع بعدَه مبتدأً .

قالوا : قَإِذَا قُلتَ : حَبِذَا زِيدٌ ، فالمعنى : الممدوح زِيدٌ ، واحتجوا على ذلك بأن العرب كثيرا ما تَدْخُلَ عَلَيْها حرف النَّداء فيقولون : يا حبذا ، ويقولون : حرف النَّداء لا يدخلُ إلا على اسم ، واحتجّوا بقول الشّاعر - حيث أدخل عليها حرف النَّداء فقال " :

- يا حَبْذَا جَبَلُ الرّيَانِ مِنْ جَبَل مِ وَحَبّذا سَاكِنَ الرّيَانِ مَنْ كَاناً وقال الرّاجز " :

* يَا حَّبَذَا اللَّهَمْواءُ واللَّيلُ السَّاجُ *

(١) قال المبرّد في المُقَتضب : ١٤٥/٢ : ﴿ وَإِمَّا كَانَت في الأصل حبدًا ، لأن ﴿ ذَا ﴾ اسم مبهم يقع على كل شيء فإنما هو : حب هذا ، مثل قولك : كرم هذا ، ثم جعلت ﴿ حب وذا ﴾ اسمًا واحداً مبتدأ ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك في ﴿ نعم ﴾ ، فتقول : حبذا عبدالله ، وحبذا أمة الله ﴾ .

(٢) هو جرير . ديوانه : ٥٩٦ ، وبعده :

وَحَبِّذَا نَفَعَاتُ مِنْ عَانِيةً مِ تَأْنِيكَ مِنْ قَبِلُ الرَّبَانِ أَحْيَاناً

والبيت من قصيدة طويلة ، يهجر بها الأخطل ، ومطلعها :

آبان الخليطُ ولو طُوِيَّتُ ما بَانا وقطَّعوا مِنْ حِبالِ الوصَّل أقرانا

ينظر : الجمل : ١١٠ ، وكشف المشكل : ٤٠١/١ ، وشرح المفصّل : ١٤٠/٧ ، وشرح الجمل لابن تحصفور : ٢١١/١ ، واللّسّان : (حبب)، والجني الدّاني : ٣٥٧ ، وهمع الهوامع : ٨٨/٢ .

(٣) نسبه صاحب اللسان في (سجا) إلى الحارثي ، وفي (قمر) غير معزو إلى قائل ، وتمامه :
 * وطرق مثل ممثل مكاء النساج *

ينظر: غريب الحديث لابن قتيبة: ٧/٥، والكامل: ١٩٤/١، والخصائص: ١١٥/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة: ٨٨، وشرح المفصل: ١٣٩/٧، وشرح ألفية ابن معطي: ٩٧٦/٢. لابن بابشاذ: لوحة المفصل: المفصل: المفرا المفرا

وقال آخر" :

آ عَلَمُ اللّهُ وَصَّلَ الغَانِيَاتَ لَقَد اللّهُ عَلَيْهُ وَقَالُ اللّهُ وَقَاللّهُ اللّهُ وَقَالُ اللّهُ وَقَالُو اللّهُ وَقَالُ اللّهُ وَ

فأدخلَ حرفَ النداءِ على الفعلِ لأنَّ المناديُ مَحذوفٌ تقديرُه : يا قومُ قاتلَ اللهُ ، فمن قالاً " : إنَّ « حَبَّذا » اسم لدخولِ حرفِ النداءِ عليه فقد أخطأ .

وقال قوم "ا: « حبذا » كلمةً مركبةً من فعلٍ واسم . الفعل : « حبّ » ، والاسم « ذا »

⁽۱) هو أحمد بن موسى لما رَفع إلى صنعاءً وصار بنقبل السَّود ، وقبلُه : إذا طَلعنا نَقِيلَ السُّود لاح لنا من أرض صنعاءً مصَطاف وَمَرَتبعَ ينظر كتاب : تاريخ مدينة صنعاء : ۲۳۵ ، تأليف أحمد بن عبدالله الرازي الصنعاني (ت : ٤٦٠هـ)

⁽٣) سورة النساء : الآية : ٧٣ . يَرَ

⁽٤) هو الأخطل ، غياث بن غوث التغلبي . ديوانه : ١٦٥ . والبيت من قصيدة طويلة مطلعها : الخطل ، غياث بن عُوث التعلين فراحوا مِنك أو بكروا وأزعجتهم نَوى في صَرفَها غِيرٌ

ورواية الديوان : _____ يا قاتل الله وصل الغانياتِ إِذَا اللهُ مَن قَدَّ زَهَا الكِبْرَ اللهُ مَن قَدَّ زَهَا الكِبْرَ اللهُ وصل الغانياتِ إِذَا الْكِبْرَ اللهُ وَصلَ الغانياتِ إِذَا

⁽٥) قال ابن عُصفور في المترّب: ٧٠/١: « وكثر إدخالهم حرف النداء على حبدًا ، نحو قول جرير:

يَا حَبُنًا جَبلُ الرَّيَانِ مِن جبل وحبدًا ساكنُ الرَّيَانِ مَن كَاناً

عا يدل على أنها اسم ٢٠٠٠ ، وهو مذهب البُرّد ، وابن السَّراج ، ومن وافقهما ، انظر: المساعد:

121/٢

⁽٦) وهو قول الخليل وسيبويه ، نسبه الأشموني في شرحه : ٤٥/٢ ، وقال به ابن جني في اللَّمع : ١٤٥ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٣٨٣/٢ .

وهو فعلَّ غيرُ حقيقي ؛ لأنَّهُ غيرُ متَّصرفِ ولا متصل به ضميرٌ مرفوع كسائر الأفعال . وعملُه في التَّقديرِ رفع فاعلهِ وهو « ذا » وهذا هو الأصحَّ ، وعليه اتفقتْ أُقوالُ أكثرِ النحويين .

وأَمَّا لِمَ عَمِلتٌ ؟ فَلأَنَّهُ قد صَّحَ أَنَّهَا فَعلَ ، وأصلُ الأَفعالِ أَنْ تكونَ عاملةً على كل حال ، ومعمولها هو الفاعلُ مجازاً ؛ لأنَّ الفاعلَ هو الأصلُ الذي وقع منه الفعلُ ، وإنَّا جازَ ذلك اصطلاحًا عَنْدَ النَّحويين في قولهم : الفعلَ يرفعُ الفاعلَ ، وينصبُ المفعولُ ، ألا ترى أَنَّهُ لو لا الفاعلُ لما ذكرتَ الفعل .

و « حبذا » تعمل في الحال والتّمييز بعدها ، وهذا يدلُ أيضًا على أنهّا فعل .

وأُما معناها ، فهو تقريب الممدوح إلى القلب ، ولهذا لم يكن فاعلها إلا « ذا » الذي وُضعَ لأقرب الإشارات .

(فصل) : وأحكامها تشتمل على ثلاث مسائل ، وهي واجب ، وجائز ، وممتنع : فالواجب : أَن الله حَبَّذا » لا يكون فاعلها إلا « ذا » كما تقدَّم .

ومن الواجبِ استعمالُها بصيغة ٍواحدةٍ للمذكر ِ/ والمؤنث ِ، والمفرد ِ، والمثنىٰ ، والمجموعِ، ﴿ لِبُ وقد تقدُّمُ الحديثُ عليه في أول الباب .

ومن الواجب رفع ما جاء من المعارف بعدها على أحد الوجهين ، إِمَّا مَبتداً وخبره مُتقَدم مَ عليه في موضع « حبذا » في مثل قولك : حبذا زيد مُ ، وإِمَّا خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو زيد ، كما تقدم في « نعم » .

ومن الواجب نصبُ مَا أتى بعد المرفوع بعد « حبَّذا » من النكراتِ ، فالجامدة على التَّمييزِ ، والمشتقة على الحالِ ، ومثال ذَلك : حبذا زيد رجلاً ، أو : حبذا زيد راكبًا .

(فصل): والجائز مشتمل على أربع مسائل:

إحداها: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ تُعُرِبَ النَّكُرَةَ بِعَدَ « حَبَّذَا » من المعرفة بالنعت والعطف ، فترفع النَّكرة حينئذ على ما تقدَّم مِنَ الوجهين في المعرفة المحضة ، ومثال ذلك : حبذا رجل كريم لقيتَه ، وحبذا رجل ورجل كريم في الدار .

والثانية: أند يجوز في المرفوع بعد «حبذا » أن يكون أحد أنواع المعارف ، سواي كان مضمرا ، أو مظهرا ، أو مبهما ، أو علما ، أو مضافا ، أو معرفا بالألف واللام ، أو ناقصا ، أو معهودا . ومثال ذلك : حبذا أنت يا زيد ، وحبذا هؤلاء ، وحبذا زيد ، وحبذا الذي في الدار ، وحبذا الكعبة البيت الحرام .

وإِنَّا شَرَطْنَا أَن يكونَ معرفة لأنه مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ، أو ما قارن المعرفة .

فإن قبلَ : فِلمَ لَمْ تُرَفع النكرة المحضة بعد « حبَّذا » وتكون خبر مبتدأ محذوفِ في قولك : حَبَذا رجل ، ويكون التَّقدير : حَبْذا هو رجل ؟ .

فالجوابُ أَنْ يَقَالَ : لأَنهَا لو رُفعتْ لوقع / المدحُ بعد « نعم » و « بنس » على نكرةٍ غير مخصوصة ، وأنتَ لا تمدحُ من لا تعرف . وكذلك حكمُ المرفوع بعد اسم « نعم وبنس » لا يجوزُ رفعهُ إذا كانَ نكرةً لِما قدَّمَنا ، لأنكَ لا تمدحُ ولا تذمُ مَن لا تعرفُ .

P/o

عَنَّمَ التَّمييزُ في قولك : حَبَّذا زيد رجلاً فَإِغاً هو تَبيينُ جنسٍ من الأجناسِ ، ليس فيه معنى مدح ولا ذم .

والثالثة: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّ يَدُخَلَ حَرْفُ النَّفَيِّ عَلَى ﴿ حَبَّذَا ﴾ فتنتقلُ من معني المدح إلى الذم ، وذلك في قولك : لا حبَّذَا زيَّد ، ولا حبذا هند ، وكذلكِ ما شاكله .

قالَ الشّاعرُ":

لا حَبَّذَا أَنتَ يَا صَنْعَاءُ مِنَ بَلدٍ وَلا شُعُوبُ هَوىً مِني وَلا نُقُم فَنفى « حَبذا » وَذَمَّ صَنْعَاءَ ، وَجعَلَ البيتَ هذا ضَدَّ القول الآخَرُ":

يَا حَبْذَا أَنتَ يَا صَنْعَاءُ مِن بلدٍ مَا أَطْيَبَ النَّوَمَ فِيهَا وَالأَحَادِيثَا وَاللَّاهِة : أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِي التَّمْيِيزُ بعد [حبذا ، نحو] : حَبْذا زيدُ رجلا ، وقد تقدَّم الشَّاهِدُ عليه في قولهِ" :

* يَا حَبَّذَا أَنتِ يَا صنعاءُ من بلدٍ *

لأَنَّ التَّقديرَ : يَا حَبْذا أَنتِ يَا صنعاء بلدا ، وَهذان حكمان تختصُ بهما « حبذا » دونَ « نعم وبئس » لا يجوز أنَّ يدخلَ عليهما حرثُ الَّنفيَّ ، لا تقول : لا نعم ولا بئس ، ولا يجوز أنَّ يكونَ التَّمييُزُ بعدَهما في الجَّارِ والمجرورِ عند بعضِهم"، بل

وحبدًا حين تمسي الربح باردة وادي أشي وفتيان به هضم مخدم مخدمون كرام في مجالسهم وفي الرجال إذا صاحبتهم خدم وقد أورد القصة والأبيات ياقوت الحموي في معجم البلدان : ٤٢٧/٣ .

ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٣٧٩، وكشف المشكل: ٣٩٩/١، والسمط: ٧٠، والهمع: ٧٩/٧، والدرد: ١٩٧/١، وشرح شواهد العيني: ٢٥٧/١.

⁽١) ينسب إلى زياد بن جميل ، وقيل إنه لزياد بن منقذ العدوي ، وكان قد نزل صنعاء فاستوبأها ، وكان منزله بنجد فقال يهجو صنعاء البيت ، وبعده :

⁽٢) لم أجده قيما رجعت إليه من مصادر.

⁽٣) تقدم تخريجه.

⁽³⁾ قال ابن بابشاذ في شرح الجمل لوحة : ٨٨ : « ويجوز في الاسم المنصوب على التمييز في هذا الباب أن يؤتى معه بمن فيجر ولا يحسن في باب « نعم وبئس » ، فتقول : حبذا رجلاً ، وحبذا من رجل ، وإنما لم يحسن في باب « نعم وبئس » لأن الألف واللام تصرح الجنس ، فسأغنت عن « من » التي معناها تبيين الجنس » .

يكونُ اسمًا مُقدراً ظاهراً ، تقول : نِعم الرجلُ رجلاً ، ولا تقول : نِعم الرجلُ من رجلِ إلا في قصيح في قول ضعيف شاذ ، وَضُعُفَ من حيثُ لم يأت مثلَّه في القرآن الكريم ، ولا في قصيح كلام العرب" ، وذلك جائز في « حَبذا » .

والممتنع يَشتملُ على أربع مسائل :

أحدها: أنه يمتنع أن تُستعمل « حَبذا » بلفظ التَّثنية والجمع - أعني فاعل حب - وهو « ذا » الذي هو اسمَّ مبهم ، لا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعه ولا تأنيتُه ، لا يقال : حب ذان ، ولا حب أولاء ، ولا حب ذه ، لما قدمنا من الاحتجاج في صدر هذا الباب . والثانية : أنَّ يمتنع أنْ يُنعت « ذا » الذي هو فاعلُ « حب » أو يُبدلُ منه ، أو يُؤكد / أو يعطف عليه ، لا يجوزُ أنَّ تقولَ : حبذا الكريم زيدٌ ، على أنْ تجعلَ الكريم نعتا الرب ولا يجوزُ : حبذا أخو زيد ، على أنْ تجعلَ « أخو » بدلاً من « ذا » ، ولا يجوز : حبَّذا وعمرو ولا يجوز : حبّذا وعمرو يقل المتنعث هذه التوابع الأربعة من « ذا » للجج أذكرُها في كلِ واحد منها .

أما امتناعُ النعت لـ « ذا » فله ثلاثة أوجدٍ :

- أحدها : أن « حَبَّذَا » بنفسها نهايةُ المدح وأصله ، وهي مركبة على هذه الصيغة ، فأجزتُ بلفظِها عن ذكر النعتِ ، ولا فائدة للنعت معها .

والثاني: أن أصلَ النعتِ لِما بَعدَها من المعارفِ المرفوعةِ ، وتقديم نعتِ المعرفة عليها

⁽١) أورد ابن يعيش في شرح المفصل: ١٣٣/٧ شاهداً على مجيء التمييز بعد و نعم » مجروراً بن ، قال الشاعر:

تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي كما أورده ابن هشام في أوضع المسالك: ٣٧٨/٣ ، وورود هذا البيت يخالف كلام المؤلف.

غير جائز ، ألا ترى أنك لو قلت : حبَّذا الكريم ، لم يفد اللفظ شيئًا حتى يذكر الاسم المحبوبُ المعنيُّ بالنعتِ ؛ فلهذا قيلَ : إنَّ النعتَ في الأصل لما بعدَها ، وأَنَّهُ لو تقدُّم النعتُ على الاسم لما أفادَ ذكره ولا شاعَ النطقُ به .

والثالث: أن « حَبَّذا » كلمة نُقلتْ عن بابها ، ولزمتْ حالةً واحدة ، وهي تقريب ك الممدوح إلى القلبِ دون سائر الأفعالِ ، فأَلزمَ فاعلُها حالةً واحدةً إشعاراً بما صارت عليه واختصتْ به ، دونَ سائرِ الأفعالِ ، وحالتُه : كونُه مُبهمًا فقط ، لازمًا تعريفُ الإشارة القريبة ، لا يكونُ مضمراً ، ولا ظاهراً ، ولا علماً ، فلا يجوزُ تثنيتُه ، ولا جمعُه ، ولا الإتباع عليه بشيء من التوابع الأربعة التي تقدُّم ذكرها.

وأما امتناع التأكيد : فلأنَّ التأكيد لتقرير المعنى في النَّفس وتمكينه ، وهذا المبهم غير متقرر معناه ، ولا متمكن ؛ لأنَّك إذا قلت : حَبَّذا ، جازَ أن يقعَ بعد « حَبَّذا » مُثنى ، ومجموعٌ ، ومؤنثُ ، ومذكرٌ ، فلو أكدتَ ﴿ ذَا ﴾ لوقعَ التأكيدُ / على غير متمكن ِ، ولا متقرر ِ.

> وأما امتناع البدل : فلأنَّك لو أبدلت لجاز أنْ تُوقع البدل مكان المبدل منه ، ولكان يجوز في قولك : حبَّذا أخوك ، على أن تجعل « أخوك » بدلاً من « ذا » فتقول : حبَّ أَخُوك ، وذلك ممتناع من قبَل أَنَّ فاعلَ « حبَّ » لا يكون إلا « ذا » ولا ينتقل ، ولا يفصل عن « حبّ » ولا يَجعلُ محله سواه .

> وَأَمَّا امتناعُ العطفِ ، فلأنَّهَ لا يُعَطِّفُ إِلَّا على ما صحتٌ فائدتُهُ ، و﴿ حَبَّذَا ﴾ لم تَصبح له فَائدُةً إِذَا كَانَ بمعنى المدح ؛ لأنكَ إذا قُلتَ : حبـذا وزيدٌ ، لم يُعلم من هو « ذا » المحبوب حتى تذكر الاسم الثاني ، فإن أردت بـ « حبَّ » غَيرَ المدح ، وحعلته من حبَّ يحب حبًا ، كما تقول : حبَّ زيد ، جاز ذلك ، وخرجت عن معنى المدح ، وجرى

P/7

عليها حكم الأفعال المتصرفة الحقيقية .

والثالثة: أنه يمتنَّع أن يفصلَ بين « ذا » وبين « حبَّ » بشيء لو قلتَ : حبَّ اليومَ ذا، لم يجز ، أو : حبَّ في الدار ذَا ، لم يجْز ، لما قدمَّنا في أَنَّ « حبَّذا » نقلتْ عن بابها ولزمتُ حالةً واحداً .

والرابعة: أنه يمتنع أن يكونَ فاعلُ «حبَّ » ظاهراً أو مضمراً أو اسمًا من سائر ِ الأسماءِ كما تقَدَّم.

وكلُها وجب في مسألة ِ امتنع في ضدِها ، فخذُه من هنالكِ ، وسنذكر « ليس » و« عسى » في بابهِما إن شاء الله تعالى .

(باب الأفعال)

واعلم أَنَّ الأَفعالَ على ضربينِ : صَحيحُ ومُعْتَلُّ :

فالصّحِيحُ مَّا سَلِمَ مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ التَّي هَي الواوُ والباءُ والألفُ ، يَجْمَعُها في كتّابِ اللّهِ تَعَالَى : « آوِيْ » ، قَالَ صَاحبُ الكِتابِ : يَعني في الصَّورة لا في اللَّفظِ في قوله (اللهِ تَعَالَى : ﴿ عَاوِيَ إِلَىٰ رَكن شَدِيد ﴾ في الصَّورة ، فَما لم يَكُن فيه شَيءٌ مِن هذا فهو صحيبَ ، وَهُو مِثلُ : ضَرَّبَ ، وَخَرَج ، وقعد ، ودرسَ ، وكتب ، وشرُف ، وظرُف ، وطَرْف ، وطَرِب ، وما شَاكلَ ذلك . وسواء كانتُ هذه الأفعالُ ماضيةً أو مستقبلةً أو حالاً أو أمراً أو نَهيًا أو مُتصرِّفةً بجميع التَّصرِف / فهي صحيحةً .

٧/٧

وهو من ذوات المثال ، ومثالًه : وعَد ، ووزن ، ووكل ، وورم ، ووسم ، وما شاكل ذلك. وهو من ذوات المثال ، ومثالًه : وعَد ، ووزن ، ووكل ، وورم ، ووسم ، وما شاكل ذلك. سوا حكانت هذه الأفعال مستقبلة ، أو ماضية ، أو أمرا ، أو نهيا ، فهي معتلّة الغاء ، وإفا سمي من ذوات المثال ، لأن شيئا منه ماثل غيره من الأفعال ، لأنك تقول : كل الطّعام ، من الكيل ، وكل أمرك إلى اللّه تعالى ، من وكل يكل ، فالفعلان متماثلان في اللّفظين ، والأمرين ، والهجاءين ، مختلفان في التعليل والمعنيين ؛ فلهذا سُمّي من ذوات المثال ، وقيل : شمن من ذوات المثال أسمن من ذوات المثال المسدر المؤنث ،

⁽١) سررة هود : الاية : ٨٠ .

ومُمَاثَلتُهما من حيثُ إِنَّ حَرِفَ العِّلَّةِ يُحذفُ من أولهما جَميعًا ، لأَنك تَقولُ : عِد عِدةً ، وَزِن زَنَّةً ، وما شاكلَ ذلك .

فَإِنْ كَانَ حَرِفُ العَلَةِ في عين الفعل سَمَّى « أُجوف » وَهو من ذوات الشَّلاثة ، وَمِثَالُه : قَامَ ، وَسَارَ ، وَقَالَ ، ومَالَ ، وقَاسَ ، وَبَانَ ، وَمَاتَ ، ومَا شَاكلَ ذلك ، سوائ كانتَّ هَذهِ الأَفعالُ مَاضِيةً ، أَو مُستقبلةً ، أَو حالاً ، أَو أمراً ، أَو نهيًا ، فَهي مُعتَّلةُ العين في جميع تصرَفَاتِها ، وَإِنَّا سُمي من ذواتِ الثَّلاثةِ لأَنَّ حرفَ العَّلةِ هُو ثَالثُ حروفِ الكلمة في اسم الفاعل ، وفي الفعل المضارع ، الْأَنَّكَ تَقَولُ : قَامَ قَائِمُ وَيَقُومُ ، وفي : قَالَ قَائلُ مَ وفي سَارَ سَائِزٌ ، وعلى هَذَا قِياسُ سَائرِها ، إلا أَن حرفَ العلة يَنْقَلَبُ في اسم الفاعلِ همزةً ، لأَنَّه وَقعَ بَعَدَ ألفٍ ساكنة ٍ، وإِنَّما وَجَبَ قَلبُه لأَنَّهَ لو تُركَ على حَالهِ لكانَ سَاكنًا وَقَبْله أَلفُ سَاكنَةٌ ، وَكانَ يَجَبُ حِيننذِ حِذْفَ أَحد الساكنينِ ، اللَّهَاءِ السَّاكنينِ الْأَنَّ العربَ / الا تَجمعُ بَينَ سَاكنين بالإجماع فيما عَدا المضاعف ، ولو حُذَنَ أَحدُهُمَا لأَخَلُّ بالمعنى خَلَّلا عَظَيْمًا ؛ فَلهَذا قُلبَ حرفُ العَلَّةِ همزاً ، لِبَيْحَنَّكُمَا الحركة ، فراراً مِن أنَّ يَلتقي سَاكِنان ، فَيتَجبُ الحذف ، وهذا من أعجب التَّصريف ،

وَإِنْ كَانَ حَرِفَ العَّلَةِ فِي لام الفعل سَمِي أَعَجَز ، وَهُو مِن ذُواتِ الأَربعة ، ومثاله : رَمَّى ، وَدَعَا ، وَقضَى ، وَسَعَى ، وَدَنَا ، ووَعَى ، وما شاكل ذلك سواقَّ كانت هذه الأفعالُ مَاضيةً أو مستقبلةً أو أمرا أو نهيًا ؛ فهي معتلة اللام في جميع تصرفاتها .

وإِنَّا سَمِيتٌ مِن ذُواتِ الأَربعة لِأَنَّ حرفَ العلم يَصيرُ رَابع حُروفِ الكلمة في اسم الفاعل ، وفي الفعل المضارع ، لأُنكَ تقولُ في رَمَى ، ودَعا ، ورَعَى ، وَسَعَى : رَامِي ،

وداعي، وراعي ، وساعي ، ويُرمي و يَدْعو ، ويسْعى ، وما شاكل ذلك . فحرف العلة وإنْ كان ثالثًا لحروف الفعل فهو رابع لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، وإنْ كان ثانيًا لحروف الفعل فهو ثالث لحروف اسم الفاعل ، والفعل المضارع ، فافهم ذلك .

وَإِنَّا سُمَى الأرأْسُّ « أرأس » ؛ لأَنَّ حرف العلة وقع في رأسه ، وكذلك سُمي الأجوف ؛ لأَنَّ حرف العلة في جوفه ، وكذلك سُمي الأَعجز ؛ لأَنَّ حرف العلة في

في عجزه . وَمَا اعتَّلَتَّ فَازُه ولامُهُ ، وَمَثْثَالُه : وَعَى ، وَوَقَى ، وَوَنَى ، وَوَفَى ، وَمَا شَاكلَ ذَلِكَ ، وإِنَّا سُمَى لَفِيغًا ، لأَنَّ حَرفي العَلَّةِ لَزِمَا طَرفيه .

رَمَا اعتَلَتْ عَينُه ولامُه نَهو عِندَ اللَّغُويَّينَ لَفيفُ أَيضًا ، وإِنْ لم يَعتلْ طَرفَاهُ وهو يُسمى عِندَ سَائرِ النَّحويينَ أَجونُ وأَعجزُ ، وَمَثَالُه : شَوَى ، وكُوى ، وعَوى ونوى ، وما شاكلَ ذلك . وسواء كانتْ هذه الأَفعالُ كَما قدمنا مَاضيةً ، أو مستقبلةً ، أو حالا ، أو أمرا ، أو نهيًا ، فهي معتلةً جميعًا .

واعلم أَنَّ أَصلَ مَا يُوزَنُ / به الفاء والعين واللام بهجاء : فَعلَ ، وَفَعلَ ، وَفَعلَ ، ﴿ بِهِ الفاء والعين واللام بهجاء : فَعلَ مَا جرتُ عليه الأفعالُ مَن التَّصرف ، وَما زَاهَ على ها جرتُ عليه الأفعالُ مَن التَّصرف ، وَما زَاه على « فَعَلَ » فَهُ وَعَيرُ مَوزُون لأَنَّهُ زَائدٌ . هذا كُلهُ في الشَّلاثي ، والَّرباعي ، والسَّداسي ، إلا أَنه يُزادُ في الرَّباعي لامًا مَعَ لام الثَّلاثي ، لأَنكُ تقولُ في وزن دَحرج : « فَعلل » ، فَما دَخلَ على هذا الوزن فهو زائد في وسَنذكر هذا في باب حروف الزيادة ، إنْ شَاء الله تعالى .

واعلم أنَّ كلَّ فيعل اعتلتَّ فَازُه فَاسمُ فَاعله واسمُ مَفعوله واسمُ مصدره واسمُ

^{*} ني بد صل رامي و دائي را الصحيح الملالا الملال فافتي

الظُّرفينِ مِن الزمانِ والمكان ، كلُّ هذه مُعتلة الفاءِ ، كاعتلال فاء الفعل ، فَإذا قلت : وَعَد مَ قَلْتَ فِي اسم فاعله : واعد ، واسم المفعول : موعود ، واسم المصدر وعدا ، واسم الظَّرفينِ : مُوعَدُّ فيه ، فَهذه الأسماءُ كلُّها مُعتلةُ الفاءِ ، وكَذلك مَا اعتَّلتَّ عينُه في النعل فهي معتلةٌ في هذه الأسماء . وَمَا اعتلَتْ لامَّه في الفعل ، فهي مُعتلة في هذه الأسماء ، فاستخرج القياسين من المسألة الأولى .

(فصل) ، واعلم أَنَّ المعتلَّ لا يَخلو من أَن يكونَ مُعتلَّ الفاءِ ، أو العين ِ، أو اللام ، وَإِنْ كَانَ مُعتِلُّ الفاء كان كالصحيح في كونه يجري بتصاريف الإعراب إنْ كان من المعربات[].

وإِنْ كَانَ مُعَتلُّ العين لم يَخلُّ أَنْ يَكُونَ ماضيًا ، أُو مُضارعًا ، فإنْ كَانَ مُضارعًا ، لم يَخلُ أَنْ يكونَ مَجزومًا أَو غَيرَ مَجزوم ، فَإِنْ كَانَ مَجْزُومًا لم يخلُ أَنْ يكون مُفردا أًو غير مفرد ، فإنَّ كان مُفردا مذكراً مَجزومًا حَذفت حرفَ العلة مِنهُ الذي هو عينُ الفعل فِي مثل قولكِ : لم تَقَمْ ، ولم تَسرّ ، ولم / تَقلّ ، ولم تَبعْ ، وأَصْلُه : يَقُوم ، وَيُبيّع ، P/A وَيسِيْر ، وَيَقُول ، وإِنَّا حُذَفَ هذا الحرفُ التقاء الساكنين ، والساكنان : هو الحرف العليل ، والحرفُ الذي بعدَه الذي حَذِفتُ حَرَكتُهُ للجزم .

وإنْ كانَ المضارع معتلّ اللام ، وهو مفرد مذكر ، وَدخلَ عليه عامل من عوامل الجزم ، حَذَفَتَ حَرَفَ العلةِ الذي هو لامُ الفعلِ للجزم فقلتَ في يَرْمِي : لم يَرم ، وفي يَمشِي : لم يَش ، وفي يغزُو ، وَيدْعُو : لم يغزُ ، ولم يَدعُ ، وَمَا شَاكلَ ذلك .

وإنْ كانَ المعتلُ المضارعُ مُفرداً مؤنثًا ثَبتَتْ عينه ، ولم يجزُّ حذفها ، سوالي كان الفعلُ مَجزُّومًا أو غير مجزوم ، تقولُ : لم تبيَّعي ، ولم تقومي ، ولم تسيري يا هندُ ، وإِنَّا

⁽١) أي : يقبل علامات الإعراب ، ولا تتغير صورته بسبب حرف العلة .

تُبتَتُ العينُ ههُنا لأَنهُ لم يَلتق ساكنان فيجبُ حينئذ الحذف ؛ لأَن الحد الساكنين ، وهو لام الفعل تحرك بحركة الياء لأن الياء تطالبُ مَا قَبلَها أَن يكونَ مَكسوراً . وكذلك إن كان المضارعُ المعتلُ العين المجزومُ مُثنى أو مَجموعًا لم يجزُ حذف عينه لتحرك ما قبلها ، لأنك تقولُ : لم يقوما ، ولم يقوموا ، فتحرك ما بعد حرف العلة بحركة الجوار ، وهي الضمة مع الواو ، والفتحة مع الألف ؛ لأن الواو تطالبُ ما قبلها أن يكونَ مضمومًا ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكون مضمومًا ، والألف تُطالبُ ما قبلها أن يكون مضمومًا ،

الالتفاء السائنين .
فإن كان الفعلُ المضارعُ المجزومُ مُعتلُ اللام وهو مُثنى أو مجموعُ حذفت حرف العلة

الذي هو لام الفعل من فعل الجمع ، ولم يجزُّ أن تحذفه من فعل التثنية ، تقول في

الجمع : لم يَرموا ، ولم يَشوا ، وأُصله : لم يَرْمِيُوا ، ولم يَشِيُوا ، بالباء ، فشقلتُ الحركةُ على الياء ، وهي حرفُ عليل ، فَنقلتُ الضمةُ عنَّهَا إلى ماقبلَها ، فبقيتُ ساكنةً ،

الحرقة على الياء ، وهي حرف عليل ، فللك الصمة عله إلى مافيله ، فبليك سائلة ، والواد بعدها ساكنة ، فحذفتها لالتقاء الساكنين ، وهما اليام المحذوفة التي هي لام

وبورو بعده على المنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة والمنطقة المنطقة الم

بالفتح ، وحركة الفتح خفيفة يحتملها حرف العلة ؛ ولهذا لم يجز حذفها من فعل

التثنية.

وإِنْ كَانَ غيرَ مجزوم ولا فعلَ أُمرَ ثبتَ حرفُ عِلته ، تَقولُ : يَقومُ ، وَيرضَىٰ . وإِنْ كَانَ المعتلُ مَاضيًا ثبتَ حرفُ عِلته ، فَتقولُ : / وَعَدَ ، وَقامَ ، ورَضِيَ . وإِنْ كَانَ مُستقبلاً لم مهر ب بخلْ أَنْ يكونَ مُعتلَّ الفاء بالواو لم يَخلُ أَنَ الغاء بالواو لم يَخلُ أَنَ يكونَ على وزن « فَعَل يَنْعِلُ » بفتح العين في الماضي ، وكسرها في المستقبل ، وكون على « فَعِل يَنْعِلُ » بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المستقبل ، أو على

- 77 -

« نُعلِ يُنْعَلَ » بصيغة مَا لَم يُسم فَاعلُه ، أَو على « فَعَلَ يَفْعَلَ » بفتح ِالعين في الماضى والمستقبل جَميعًا .

غَإِنْ كَانَ عَلَى « فَعَلَ يَنْعِلُ » بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل ، حذفت واوه التي هي فاء الفعل المعتل فقلت : وَلدَ يلد ، وَوعَد يَعد ، وَوَزَن يَزِن ، وَما شاكل ذلك ، وإِغّا حُذفت همنا ؛ لأَنهّا وَقعت بين الياء والكسرة وهما نقيضاها ، وهو لا يجمع بين النقيض وَنقيضه ، وكذلك تُحذف الواو إذا وقعت بين أحد حروف المضارعة وبين كسرة بشرط أَن يكون حرف المضارعة مفتوحا ، مثل : يَزِن ، وَنزِن ، وأَزِن ، فَإِنْ كَان مَصْمَعُ مَا ثَبَت الواو ، مثل : يُوزن ، وما شاكله . وإِنّا جاز حذفها مع الياء والنون والألف ؛ لأنهّا أخوات للياء من قبل المضارعة ، وفي هذا حديث يطول شرحه سَذكره في فصل التّعليل ، إنْ شَاء اللّه تعالى .

وإِنَّ كَانَ الفَعْلُ عَلَى « فَعِلَ يَنْعَلُ » بكسر العين من الماضي وفتحها من المستقبل ، وكانَ معتلَّ الفاءِ بالواو والياءِ تُبتَتُّ ياؤهُ وواوه فقلتَ : وَجِلَ يُوْجَلُ ، وَيَنْسَ يَيْأُسُ ، وما شاكل ذلك .

وإن كان بصيغة ما لم يُسم فاعلُه ثبتت واوه فقلت : وُعِد يُوْعَد ، وَوَزِنَ يُوزَن ، وما شاكل ذلك .

وإن كان الفعلُ على وزن « فعل يفعل » بالفتح في الماضي والمستقبل جميعًا ، وكانتْ عين الفعل أو لامه حرفًا حلقيًا ، حذفت الواو أيضًا حملاً على الأصل المقدّم ، فقلت : وهب يهب ، ووضع يضع ، وما شاكله . / قالوا : جاز حذف الواو ههنا من وهب ! لأن الفتحة عارضة لدخول الحرف الحلقي ، وأصل هذا الوزن « فعل ينْعل » بفتح العين من الماضي ، وكسرها من المستقبل ، فجاز حذفها ههنا حملاً على الأصل ، وسنزيد هذا

P/9.

الفصلَ إيضاحًا في كتابِ الفروع إن شاء الله تعالى .

وإِنَّ كان فعلُ الأمر مُعتلاً لم يخلُ أنْ يكونَ مُعتلَّ الفاءِ أو العين أو اللام ، أو معتلَ الفاء واللام جميعًا ، فإنْ كان معتلَّ الفاء حذفت حرف العلة فقلتَ في وَعَد ؛ عِدْ ، وفي وَزَن : زنْ ، وفي وثق : ثق . وإِنَّا جاز حذف حرف العلة ههنا ؛ لأنها وقعت بين ألف الوصل في الأصل وكسرة فجاز حذفها لأن أصل عد : أوْعِد ، وكذلك زنْ : أوزنْ ، على صيغة فعل الأمر ، حذفت الواو ههنا لأنها وقعت بين ضدين لها فحذفت لئلا يجمع على صيغة فعل الأمر ، حذفت الواو ههنا لأنها وقعت بين ضدين لها فحذفت لئلا يجمع بنذكرها بين النقيضين كما تقدّم ؛ لأن الألف المكسورة والكسرة لا توافقان الواو لحجج سنذكرها فيما بعد ، إن شاء الله تعالى .

وإِنَّ كَان فعلُ الأمرِ معتلَّ العين ، حذفت حرف العلة أيضًا فقلت في الأمر من قام ، وقالَ ، وبَاع : قُم ، وقلَ ، وبع ، وإنَّا حذفت الحرف ههنا من قم وأصله : أُقُوم ؛ لالتقاء الساكنين ، والساكنان : الواو والميم ، لأنَّك لمَّا حرَّكتَ الواو بالضمة تَقلتُ الصّمة عليها ، فنقلتها عنها إلى الفاء وبقيت الواو ساكنة ، والميم بعدها ساكنة للأمر ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين وهما : الواو المحذوفة والميم بعدها . وجاز حذف ألف الوصل لما تحرَّك ما بعدها ؛ لأنه لا يُؤتى بها إلا للتوصل إلى النطق بالساكن ، فإذا تحرَّكَ السَّاكن حُذف الألف استغناء عنها ، وعلى هذا قياس سائر أفعال الأمر المعتلة العين ، مثل : قم ، وسر ، وبع ، وكل الطّعام ، وما شاكل ذلك .

وإنْ كان معتلَّ اللام وهو غيرٌ مضارع ، حذفت حرف العلة إشعاراً بالأمر وعلامةٌ لبنائه ، وتشبيهًا بفعل الأمر المُعرب ؛ لأنه تُحذف من آخره الواو والألف / والباء للجزم ، فحنف من المبنيّ كما حُذف من المعرب ؛ لأنه يَجوزُ أَنْ تكونَ البناء علامة للإعراب في مواساة الكلام ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدون ، فالواو علامة الرَّفع في الإعراب

٠/١.

والاسم معرب ، ثم تقول : يازيدون ، فالاسم مبني لأنَّه مُنادى مفرد مُعرَّف ، والواو على أنَّه يَثبتُ للبناءِ علامةُ البناءِ ، فتدبر ذلك فهو لطيف . وإنَّا ذكرتُه ههنا استدلالاً على أنَّه يَثبتُ للبناءِ ما يثبتُ للإعراب ، ويُحذَفُ للبناءِ ما يُحذَفُ للإعراب .

وإن كان الفعلُ معتلَّ الفاءِ واللام ُحذِفَ حَرَفَا العَلَّة جَميعًا ، فَقَلَتَ فِي وَقَى ، وَوَعَى ، وَوَشَى : فِيا زِيدُ ، وع الكلام يا عمرُو ، وش قولك يا غلام ، وإنّا جاز حذف الحرفين ههنا لما قدَّمنا من أن حرف العلَّة إذا وقع آخرا في فعل الأمر ُحذَفَ دليلاً على بنائه ، وتشبيهًا بفعل الأمر المُعرب ، ومن أنَّ فعلَ الأمر إذا كانَ معتلَّ الفاء ُحذَفِتُ لوتُوعها بين ألف وكسرة في الأصل ؛ لأنَّ أصلَ في يا زيد : أوفي ، وع الكلام : أوغي ، وش الشَّوب : أوشي الثوب ، وكذلك ما شاكل هذا ، وهذا من ألطف التعليل فاعرفه موفقًا إن شاء الله تعالى ، وسنزيده إيضاحًا في فصل حروف العَلة إن شاء الله تعالى .

(باب المُضاعفِ)

اعلم أن المضاعف : كل كلمة كان العين واللام منها حرفين مثلين سوات كانت الكلمة اسمًا أو فعلا ، مثال الاسم : أبر ، وكد ، وما شاكل ذلك . ومثال الفعل : مَد ، وَشَد ، وَرَد ، وما شاكل ذلك .

وهذا البابُ مجرد للفعل ، وفوائده تشتملُ على أربع مسائل : يقال فيها : ما حقيقة الفعل المنطق على أربع مسائل : يقال فيها : ما حكام المنطقة الفعل المضاعف ؟ وما أحكام الجميع ؟ .

(فصل) ، أما ما حقيقة الفعل المضاعف ، فهو ما تكون عينه ولامه حَرفين مِثلينِ كما تقدَّم ، وهو مثل : مَرَّ ، وَشَدَ ، وَجَرَّ ، وما شاكل ذلك ، أصله : مَرَ ، وشَدَ ، رَمَد مَن ، وَجَرَ ، وما شاكل ذلك ، أصله : مَرَ ، وشَدَ ، رَمَد مَن الحَرف الأول وأُدغِم في الثّاني ومَد مَن الحرف الأول وأُدغِم في الثّاني للاختصار والإيجاز .

P/1.

وأماً لم سَمَي مُضاعفًا ؟ فلأن أحدَ الحرفين أُردفَ بمثله ، وصار تاليًا له . وَتَضعيفُ الشيء تثنيتُه وإِردانُه بمثله ، لقوله تعالى ": ﴿ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَين ﴾ أي : يثنى لها ويُردف .

وأَمَّا ما معنى التَّضعيف؟ فهو إِردانَ الشيء بشيءٍ آخر مثلهِ في اللفظ، والصفة، والذاتية، سواي².

⁽١) سورة الأحزاب : الآية : ٣٠ .

وأُمَّا أحكامُ المضاعفِ، فهي متفرعة كثيرة ، وهي محصورة تحت الواجب، والجائز ، والممتنع:

فالواجب يشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى منها: أنّه يجب تسكينُ الحرف الأولى، وإدغامًه في الثّاني في الفعل الماضي إذا كان منفصلاً عن ضمير الفاعل غالبًا، أو متصلاً بضمير المفعول ، سواجٌ كان الفعل لذكر أو مؤنث غائب ، أو كان مفردًا أو مثنىً أو مجموعًا ، مثالٌ ذلك : مَدّ زيد ، ومَدّ الزيدان ، ومَدّ الزيدون ، ومَدَّت هند ، ومَدّ هما ، وَمَدّ هم ، وَمَدّ كما . وما شاكل ذلك .

لَّا سكن الحرفُ الأولُ ، وتحرَّك الحرفُ الثَّاني وجبَ الإدغامُ . وإِنَّا تَلنا : أو « مؤنث غائب » احترازا من الحاضر ، فإِنَّه يجبُ الإظهارُ مَعه في مثل قولك : مَددّت يا هند ، وقلنا : « إذا كان منفصلاً عن ضمير الفاعل غالبًا » احترازا منه إذا اتصل بواو الجماعة أو ألف التّثنية ، فإِنَّه إذا اتصلَ الفعلُ المضاعفُ بأحد هذين [الضميرين] وجب الإدغامُ حينتلا فتقولُ : مَدًّا ، وَمَدُّوا .

والثّانية: أنّه يجبُ إظهارُ الحرفين في هذا الفعلِ الماضي إذا اتصلَ بضمير الفاعل ، بشرط أن يكون الضميرُ أحد ثلاثة أشياء ، وهي : نونُ جماعة المؤنث ، والتاء للمذكر الحاضر والمخبر عن نفسه سواء مع المفرد ، والمثنى ، والمجموع ، أو نونُ جماعة المذكر ، مثالُ ذلك كلّه : مَدَدُتُنَ يا هندات ، وَمَدَدْتَ يا زيدُ ، وَمَدَدْتُ أنا / ومَدَدْتُا يا زيدان ، وَمَدَدْتُم يا رجالُ ، ويلحقُ بها المؤنث الحاضرُ في مثل قولك : مَدَدْتِ يا هند ، ونعن مَدَدْنا ، والهندات مَدَدْن ، يجبُ في هذه المواضع كلها إظهارُ الحرفين جميعًا ، وفي هاتين المسألتين ثلاثة أسئلة ، يقالُ فيها : لِمَ يجبُ تسكينُ الحرف الأول ؟ ولم وجبَ

١١/ ١٠

إِدغَامُهُ مِعِ الواوِ وِالألفِ؟ ولِم وَجَبَ إِظهارُهُ مِعِ النونِ والتاءِ ، وهذه الأحرفُ الأربعةُ كلها ضمائرُ الفاعلين سوامِ – أعنى : الواو والألف والنون والتاء ؟ .

والجواب:

أَمّاً وجوب تسكين الحرف الأول فلأنه يُدغمُ في الثّاني ؛ لأن العرب تدغم السّاكن في التّحرك ؛ لأن السّاكن ضعيفٌ ، والمتّحرك قويُ بالحركة ، فأدغم الأضعفُ في الأقوى ؛ لأن الحركة المشددة تدلُ عليه ، فلو كانا متحركين جميعًا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بإدغامه فيه ، ولو كانا ساكنين جميعًا لوجب حذف أحدهما لالتقائهما ، ولو كان الأولُ متحركًا والثّاني ساكنًا لامتنع الإدغامُ ، من قبل أنه لا يُدغم القوي في الضعيف ، أو لا فائدة ولا حركة تدلُ على الحرف المدُعم ، ولهذا وجب في قولك : مَددَتُ ، إظهارُ الحرفين ؛ لأنّ الأولُ متحركُ ، والثّاني ساكنً

وأما لِم وجب الإدغام مع الواو والألف؟ فلأن ما قبلها متحرك بحركتهما ، وهي تسمى حركة جوار إلا لأن الواو تطالب ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تطالب ما قبلها أن يكون مضموما ، والألف تطالب ماقبلها أن يكون منتوحا ، فلما تحرّك ع وقبله ساكن أدغم السّاكن فيه على الأصل الأول وأما لِم وجب الإظهار مع النون والتاء إفلان ما قبلهما ساكن ، وهو لا يُدغم في السّاكن / كما تقدّم ، وإنا وجب تسكين ماقبلهما لئلا يشتبه ضمير المذكر بعلامة المؤنث الغائب مع التاء . ألا ترى أنّك تقول : ضربت بتسكين الباء فيدل اللغط على التّذكير ، ثم تحرك الباء فتقول : ضربت ، فتدل على التأنيث ، فلمّا كان يلتبس وجب التسكين ، ولئلا يلتبس ضمير الفاعل بضمير المفعول مع النون والألف في مثل قولك : ضربنا زيد ، وضربنا زيداً . وقد دق هذا التعليل على أكثرهم ، حتى أنّه لم يذكره ، وهو دليل على على قدر هذا الفن وشرفه ، وسنزيده بيانًا في باب البناء ، إن شاء الله تعالى .

P/11

رجُّع إلى مسائل الواجب من الأحكام :

والعَالثة : أَنه يجبُ الإدغام في الفعل إذا كان مستقبلا ، بشرط أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا ، سوا أَ اتصل بالضمير أو لم يتصل به ، تقول : هو يئ ، وهما يَدّان ، وأنتم تمدون ، ولن تمد الإدغام فيه ؛ تقول نا تلك المذا يجبُ الإدغام فيه ؛ لأن الحرف الثاني متحرك ، إلا فعل جماعة المؤنث ، فإنه يجبُ الإظهار معه ماضيًا كان أو مستقبلا ؛ لأن النون تُطالبُ ما قبلها أن يكون ساكنًا سوا كم كان الفعل مرفوعًا ، أو منصوبًا ، أو مجزومًا ، في مثل قولك : هُنَّ يمدُدْنَ ، ولن يَمدُدْنَ ، ولم يَمدُدْن ، لو حَرَكت ما قبل النّون لالتبس فعل جماعة المؤنث بفعل المذكر المؤكد بنون التأكيد الخفيفة ، وهذا يدق استخراجه ، فتدبره موفقًا .

(فصل): ويشتمل على ثلاث مسائل:

الأولى منها: أنه يجوزُ في الفعل المستقبل إذا كان مجزُوما إظهار الحرف وإدغامه، في مثل قولك: لم يُدُدُّ، ولم يَشَدُّ ، ولم يَشَدُّ ، ولم يَشَدُدُ ، وما شاكل ذلك .

وقد ورداتًا/ اللغتان في كتاب الله تعالى ، فقال سَبحانُه في الإدغام ": ﴿ وَمَنْ يُشَاقِنَ اللَّهَ ﴾ وقال تعالى ": ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ﴾ وقال تعالى " :

﴿ فَلْيُمِلِلُّ وَلَيُّهُ بِالعَدِلْ ﴾ ، وقال الشاعرُ في الإدغام " :

مَتَى مَا تَقَعْ أَرَسَاغُهُ مَطْمَئِنةً عَلَى حَجرَ يَرْفَضُ أَو يَتَدَّحْرَجُ فَأَدَّعُمَ فَقَالَ : يَرْفَضُ ، وأَصْلُه : يَرْفَضِضْ ؛ لأنه جوابُ الشَّرط .

0/5

⁽١) سورة الحشر: الآية: ٤.

 ⁽٢) سورة الأنفال : الآية : ١٣ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ .

⁽٤) لم أجده فيما رجعت إليه من مصادر.

وقال امرؤ القيس في الإظهار ":

ويَومًا عَلَى ظَهِرِ الكَثيبَ تِعَذَّرتْ عَليَّ وَآلَتْ خَلْفَةً لَم تَحَلَّل فأظهر التَّضعيفَ ، وإنما جازَ هذا والحرفُ الأولُ متحركٌ والثاني ساكن ؟؛ لأن المعنى لا يختلُ ، والإظهارُ أفصح من الإدغام ، وعليه أكثرُ كتاب الله تعالى ، فافهم ذلك . والثانية : أنه يجوزُ في فعلِ الأمر إظهارُ الحرفِ وإذغامُه ، سواعِ كان معربًا أو مبنيًا، وقد تقدم تمثيلُ المعربِ ، وهذا تمثيلُ المبني ، تقول : أَمَّدُه يا زيدُ ، وُمَدَّ يا زيدُ ، إلا أن في قولك : مُدَّ ، تعليلاً نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . فإذا تُلتَ : مُدَّ يا زيدُ، فوزنه « اَفْعُل » على الصيغة الأصلية من فعل الأمر ، وأصله : امدد ، فسكن الحرف الأولُ لما نقلت حركته إلى الميم قبله ، وأدغمت الدال في الدال ، فبقي أمدد ، ثم خَذفت ألف ال الوصل لما تَحرُّكُ الحرفُ الساكنُ بعدها ، فلما تحركَ الساكنُ بحركة الدال المدغمة حذفتها استغناء عنها فقلت : مُدَّ يا زيد ، فهذا على هذه اللغة . ويجوز في مَدَّ وما شاكله على هنه الصيغة التشديدُ والتَّخفيفُ ، فإن شدَّدتَ نويتَ الإدغام ، وإن خفَّفتَ نويتَ حذفَ أحد 1/17 الحرفين / لالتقاء الساكنين ؛ لأنك إذا قلت : امدد ، نقلت حركة الدال إلى ما قبلها كما تقدم ، فبقيتْ ساكنة ، وبعدها حرف ساكن ، لأنه فعل أمر مبنيٌّ آخره على الوقف ، وهو يجبُّ إذا التقيُّالساكنان أن يُحذف أحدهما إلا أن يكونا مثلين ، فيجوُّز الإدغامُ في مثل هذا ، وقد ورد التخفيف والحذف في كتاب الله تعالى ، وذلك قولُه" : ﴿ وَقُلْنَ قَولاً مَعْرُوفًا وَقَرَنَ فِي بَيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجَنَّ تَبرُّجَ الجِنْعِلِيَّةِ الأُولَىٰ ﴾ الحجة في قوله:

⁽١) والببت في ديوانه: ١١٣ . انظر شرح البيت في : شرح القصائد السبع: ٤٢ ، وشرح القصائد العشر للتبريزي : ٤٥ ، وجمهرة أشعار العرب لأبي زيد : ٢٥٢/١ .

⁽٢) سورة الأحزاب: الآية: ٣٢، ٣٣.

﴿ وَقَرَنَ فَي بُبُوتِكُنَ ﴾ ألا ترى أنَ ﴿ قَرْنَ ﴾ فعلُ أمر لجماعة المؤنث على وزن ﴿ افْعَلَنْ ﴾ بصيغة فعل الأمر الأصلية ، وأصّلُه : اقررن ، براء ين ، وإنّا نقلت حركة الراء الأولى وإنّ كانت فتحة لأنه حرث تضعيف ، وحروف التضعيف مشابهة لحروف الاعتلال من قبل الحذف والإدغام ، قلما نقلت حركة الراء إلى القاف قبلها بقيت ساكنة - أعني الراء - وبعدها الراء الأفرى ساكنة أيضًا ؛ لأنّ فعل الأمر مبني على الوقف ، ولا سيما إذا اتصل بنون جماعة المؤنث ؛ فلما التقلى ساكنان حذفت الأول منهما لالتقائهما ، وحذفت ألف الوصل استغناء عنها بحركة القاف ؛ لأنّ ألف الوصل وأحد عرك ما بعدها حذف الوصل وأحد الراء بن . وهذا الفعل - أعني فعل جماعة المؤنث - لا يجوزُ فيه الإدغامُ أبدا ، سوام كان ماضيا ، أو مستقبلاً ، أو حالاً ، أو أمرا أو نهيا . وإنّا يجوزُ فيه إظهارُ الحرفين جميعاً في مثل : آقررن ، أو حذف أحدهما على ما تقدّم من التّعليل . فافهم ذلك ، فهو من غَرائب التّضعيف .

والثَّالثة : أَنَّهُ يَجُوزُ فَي فَعَلِ الأَمْرِ الْمُضَاعِفِ كُشُدٌ ، وَمُدَّ ، وَرُدٌّ ، عَلَى هذه الصيغة ِ إذا وصلته بكلام بعده ثلاثُ لغاتٍ ، وهي :

ضمُّ آخره على أنَّ يُتبَعَ الضَّمُ الضمَّ ، تَقُولُ : مُدُّ الثُّوبَ ، وَفَتِحُ آخره طلبًا للخفة ، فتقول : مُدَّ الثُّوبَ ، وكسرُّ آخره إذا وصلْتَه عا فيه الألفُ واللام على أصل التقاء الساكنين / فتقول : مُد الثُّوبَ ، فإنَّ وقفتَ عليه جاز الإشمامُ " ، والرَّومُ بأحد هذه الحركاتِ من غير أن تُصرَّحُ بشيءٍ منها .

م √4

⁽۱) قال ابن جني في الخصائص: ٣٢٨/٢ : و فأما الإشمام فإنه للعين دون الأذن ، لكن روم الحركة يكاد الحرف يكون به متحركا ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث في قولك : أنت وأنت ، فلو لا أن هناك صوتًا لما وجدت فصلاً » . وانظر: ٧٣/١ .

(نصل) ، والممتنع ضد الواجب ، وهو يشتمل على ثلاث مسائل :

إحداها: أنَّد يمتنع الإدغام إذا كان الحرف الثَّاني من حرفي التَّضعيف ساكنًا في مثل قولك قولك : شَدَدْنا ، ومَدَدْنا ، وما شاكلَ ذلك غالبًا . وقلنا : « غالبًا » احترازاً من قولك أمد ، وما شاكلها ؛ لأنَّ أصلَه : أمد ، بتسكين النَّاني ، وإنَّا جاز الإدغام ههنا ؛ لأنَّ مفرد غير متصل بضمير الفاعل .

والثَّانية : أنه يمتنعُ الإظهارُ إذا كان الحرف الثَّانيُ مَتحركًا ، وذلك في مثل قولك : هو يَشُدُدُنا ، ولا لن يَشْدُدُنا ، ولا تَشُدُدُنا ، ولا لن يَشْدُدُنا ، وما شاكله ، وقد تقدَّمُ الحديثُ عليه .

والثالثة : أَنَّه عِتنُع الإدغام في فعل جماعة المؤنث على أَيَّة حال كان من أحوال التَّصريف.

واعلم أنّ الفعلَ إذا كان مضاعفًا فاسم فاعله واسم مفعوله ، واسم مصدره ، واسم الظرفين منه ، وجميع ما يتصرّف منه مضاعفًا ، إلّا أنه يُفرق بين حرفي التضعيف في الطرفين منه ، وجميع ما يتصرّف منه مضاعف ، إلّا أنه يُفرق بين حرفي التضعيف في السم المفعول بواو ساكنة ، مثال الجميع : مَدّ يَدّ مَدا ، فَهو مَادُ ، ومُدُود ، وهذا مُمَدّ فيه ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن التَّشديدة تدلُّ على الحرفِ الثَّاني المدغَم إذا كانَ صَحيحًا في الوزن ، فإن لم يصح في الوزن عُلم أنَّ التَّشديدة عارضة لَعنى ، غير نائبة مناب الحرف ، وذلك إذا كانت في عين الفعل في مثل قولك : صَلَّى ، وَقتَلَ ، وَضرَّبَ ، وما شاكل ذلك . وهذه الأفعالُ غير مُدغمة مِ / وإَنَّمَا هي مشددة دليلاً على تكثير الفعل .

P/18

وقال الرضي في شرح الشافية: ٢٧٥/٢: و الروم الإتيان بالحركة خفيفة حرصًا على بيان الحركة التي تحرك بها آخر الكلمة في الرصل ». و والإشمام: تصوير الضم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ، ولا خفيفة ، وعلامته نقطة بين يدي الحرف » .

قال أيده الله:

واعلم أنَّ للإدغام شرحًا لو ذكرتُه ههنا لخرجت عن الغرض ، ولاحتمل كتابًا مُجردًا ، وإنما قد ذكرت لك ما تحتاجُ إليه في ذكر معرفة الفعل المضاعف في هذا الباب فتدبره إن شاء الله تعالى .

(باب المهموز)

واعلم أن الفعل المهموز ينقسم على ثلاثة أقسام : قسم مهموز في أوله ، وقسم مهموز في وسطه ، وقسم مهموز في آخره .

فالمهموز في أوله : هو ما تكون الهمزة فاء ه ، ومثاله : أَخَذَ ، وأُمَرَ ، وأُكَلَ ، وأُمنَ ، وأَبي ، وأبي ، وما شاكل ذلك .

والمهموزُ في وسطه : هو ما تكونَ الهمزَّ عينَه ، وهو مثل : زَأَر اَلأسدُ ، وَرأسْتُ زيدًا ، أي : ضَربتُ رأسَه ، ورأيتُ زيدًا ، وسَألتُ عبدالله ، ونأيتُ عن عمروٍ ، وما شاكلَ ذلك .

والمهموز في آخره: هو مَا تكون الهمزة لامه ، وهو مثل : قرأت القرآن ، وكفأت الإناء ، أي : قلبته ، وأخطأ زيد ، وبَراً من مرضه ، وتوكأ على عصاه ، وتواطأنا على الأمر ، وأطفأت النار ، وأنشأ زيد يقول كذا ، وما شاكل ذلك . ولكل واحدٍ من هذه الثلاثة الأقسام حكم نذكره إن شاء الله تعالى .

(فصل) ، في حكم مهموز الأول:

وهو لا يخلو إِمَّا أن تكونَ همزتُه أصليةً أو غير أصليةٍ ، فإن كانت أصليةً ثبتت في الماضي والمستقبل ، والنهي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، واسم الظرفين ، ومثال ذلك : أَخَذَ يأخَذُ أخذًا فهو آخذ ، ومأخوذٌ ، وَمَأْخَذُ ، ولا تأخذ يا زيد ُ

الهمزة فاء الكلمة في هذه المواضع كلها إلا في فعل الأمر ، فإنّه يجوز إذا دخلت / عليها همزة الوصل حذفهما جميعاً ، إذا ابتدأت بالأمر ، وذلك في مثل قولك : خذ المال يا زيد ، وكذلك : مُر عبدالله يا عمر ، وقال الله تعالى ن ؛ ﴿ خُذْ مِنْ أَمُولهم صَدَقة تُطَهِرهُم وَتَزكيهم بها ﴾ حذف الهمزتين جميعاً ، وهذا تعليله : أصل خُذْ : أَأُخذ ، بهمزتين ، الأولى للوصل ، والأخرى أصلية ، فحذفوا الهمزة الأصلية ؛ لأن العرب لا تجمع بين همزتين لصعوبة مخرجهما ؛ لأنهما تخرجان جميعاً من الجوف بنفس واحد ؛ ولذلك حَذفوا إحداد الهمزة أفعل » وأصله : أأذم ، وأزر ؛ لأن وزنهما « أفعل » وأصله : أأدم ،

فأمّاً من قال " : إِنَّ وزنَ آدم وآزر « فاعلُ » فقد أخطأ خطاً عظيماً لأنه لو كان على هذا الوزنِ لانصرفَ ، فلمّا حَذفت الهمزة الأصلية من أأخذ هبقي أخذ ، وقد تحرّك ما بعد ألف الوصل ، وهو الخابج فحذفتها استغناءً عنها ، لأنه لا يُؤتى بها إلا للتوصل إلى النطق بالسّاكن ، فإذا تحرّك السّاكن حُذفت ، وإذا حُذفت بقي خُذ ، وكذلك مُر ، وما شاكله ، فإن أتينت بواو مع هذا الفعل جاز أن تُثبت إحكالهمزتين ، وعليه قولُ الله تعالى " : ﴿ وَأُمْنُ أَهْلَكَ بِالصَّلُوة وَاصْطبر عَليْها ﴾ هذا كله في الأصلية .

⁽١) سورة التوبة : الآية : ١٠٣ .

⁽۲) لعله يريد الزمخشري ، حيث قال في الكشّاف : ۱۲/۱ : و وما آدم إلا اسم أعجمي ، وأقرب أمره أن يكون على وزن و فاعل » كآزر ، وعازر ، وعابر ، وشالخ ، وفالخ ، وأشباه ذلك » . وقال الزّجاج في معاني القرآن : ۱۱۲/۱ : و آدم في موضع جُروُلاً ينصرف لأنه على وزن أَفْعَل » وقال الزّجاج في معاني القرآن : ۱۲/۱ : و آدم في موضع جُروُلاً ينصرف لأنه على وزن أَفْعَل » وقال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن : ۷٤/۱ : و وآدم لا ينصرف للعجمة والتعريف وتبل : هو مشتق من الأُدمة ، ولا ينصرف لوزن الفعل والتعريف ، وأصله : أأدم بهمزتين إلا أنه قلبت الهمزة الساكنة ألفًا لسكونها ، وانفتاح ما قبلها، نحو : آخر ، وآدر » براجع : معاني القرآن للزجاج الهمزة الماردات : ۱۶ ، والبيان : ۷۶/۱ ، وزاد المسير : ۲۲/۱ ، والدر المصون : ۲۲۲/۱ .

⁽٣) سورة طه : ١٣٢ .

^{*} في الأصل: أجرها وأحدالهزيم - ٣٦-

قَامًا إذا كانت غير أصلية ثبتت في الفعل الماضي ، وفي فعل الأمر ، واسم المصدر فقط ، وحذفت مما عدا ذلك ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الظرفين ، تقول : أكرمك زيد إكرامًا ، وأكرم يا زيد ، فيهي ههنا ثابتة ، وتقول : هذا مُكرم ومُكرم ، ومُكرم ، ومُكرم فيه فيها محذوفة ، وكذلك قياس كل فعل همزته / غير أصلية ، مثل : أعطى ، وأدخل ، وأخرج ، وأوعَد ، وأجلب ، وأنزف ، وأرعَد ، وما شاكله .

9/12

(فصل): في حكم المهموز:

وهو لا يخلو أن يكون صحيحًا أو معتلَّ اللام ، فإن كان صحيحًا مثل : زأر الأسد ، ورأستُ زيدا ، ثبتتْ الهمزة في ماضيه ومستقبله وجميع تصاريفه ، تقول : زأر يزأر زأرا فهو زائر ، وما شاكلَ ذلك . إلا في الأمر والنهي ، فإنه يجوزُ فيهما إثباتُ الهمزة وحذفها ، تقولُ : اسأل يا زيد ، وسل يا زيد ، ولا تسأل ، ولا تسل ، وقد ورد[ت] اللغتان]في كتاب الله تعالى ، فقال سبحانه في إثبات الهمزة " : ﴿ فَسْنَلُوا أَهْلَ الذَّكر إِنْ كُنتُم لا تَعلَمُونَ ﴾ وقال جلّ اسمه في حذفها " : ﴿ سَلٌ بَني إسراء يل كم النّكم إن كُنتُم من ء آية بينة ﴾ وكذلك قال في النهي " : ﴿ وَلا تُسنَلُ عَنْ أَصحَب الجَحيم ﴾ أتبينهم من ء آية بينة إلى وكذلك قال في النهي " : ﴿ وَلا تُسنَلُ عَنْ أَصحَب الجَحيم ﴾ ﴿ ولا تسل ﴾ قرئ " بإثبات الهمزة وحذفها . والله أعلم .

أَمْنُ قَرأً ﴿ سُلٌّ ﴾ ﴿ ولا تُسَلُّ ﴾ بعدن الهمزة في الفعلين جميعًا ، نقلَ حركة الهمزة إلى السين قبلها ، وحذف الله التقاء الساكنين ، وهما : الهمزة واللام ، وحذف ألف الوصل استغناء عنها بحركة السين كما تقدم .

⁽١) سورة النحل : الآية : ٤٣ .

⁽۲) سورةالبقرة : الآية : ۲۱۱ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١١٩ .

⁽٤) قرأ نافع ﴿ ولا تسأل ﴾ مفتوحة التاء مجزومة اللام ، وقرأ الباقون ﴿ ولا تسئل ﴾ مضمومة التاء مرفوعة اللام . السبعة لابن مجاهد : ١٦٩ . و قرأ كَا ذاً «سَالُ أَن الدرالصون : ٢/٢٠ وزاد لسير:١٧١١

م/ره

هذا كُلُه إذا كان مهموز العين صحيحًا ، فإنْ كان معتل اللام مثل : رأى ، وَنَأَى ، وَرَائِم ، وَنَائِم ، وَنَأَى ، ثبتتُ الهمزةُ أيضًا في جميع تَصرُّفه ، مثل : رأى ، وَنَأَى ، وَرَائِم ، وَمَرْأَى وَمَنْأَى عنه ، إلا في المستقبل وفعل الأمر من ورُؤيّة ، وَنُوْية ، وَمُرْأَى ، وَمَرْأَى وَمَنْأَى عنه ، إلا في المستقبل وفعل الأمر من « رأى » قَإِنَّ الهمزة تُحذَفُ مِنه سوا عكان المستقبل مرفوعًا أو منصوبًا أو مَجزومًا ، وسوا على الأمر معربًا أو مبنيًا ، تقول : هو يَرَى ، ولن يَرَى ، ولم يَرَ ، ولم يَرَ ، ولم يَرَ ، ولتر يا عمرو ، تُحذَفُ الهمزة من هذه المواضع كلها ، وقد ورد الإثبات والحذف في كتاب اللّه تعالى ، قال سبحانُه في إثباتها ": ﴿ أَنْ رَءَ اهُ اسْتَغْنَى ﴾ وقال "؛ ﴿ وَلَيْ اللّهُ مَلَ اللّهُ مَلَ اللّهُ وقال تعالى في حذفها ": ﴿ إِنّهُ يرَيْكُمْ هُو / وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لا تَرَوْنَهُم ﴾ وقال " ﴿ وقال تعالى " ؛ ﴿ أَلُمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكُ الْمَارِ الْفِيل ﴾ .

فإذا قلت: لمْ تَرَ، فَأصلُه: تَرْأَى ، فذهبت الهمزة بحذف الحركة ؛ لأنها مشابهة لمروف الاعتلال فبقيت ساكنة وبعدها ألف ساكنة فحذفت الهمزة لالتقاء الساكنين ، وهما : الهمزة والألف ، وحذفت الألف للجزم فبقي : تر ، هذا إذا كان الفعل مجزوما ، فإن كان غير مجزوم حذفت الهمزة لا غير لالتقاء الساكنين بعد أن تحذف حركتها ، فقلت : هو يرى ، ولن يرى ، فأمّا إذا قلت : ريا زيد ، فأصله : إراًى ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة والألف لما تقدم من التعليل وحذفت ألف الوصل استغناة عنها بحركة الراء ، وعلى هذا تقيش كل فعل مهموز العين معتل اللام .

 ⁽١) سورة العلق: الآية: ٧.

 ⁽٢) سورة الأنعام: الآية: ٧٦، وقد جاء في الأصل: و فلما رأى كوكبًا ».

⁽٣) سورة الأعراف : الآية : ٢٧ .

⁽٤) سورة الأعراف: الآية: ١٤٣.

⁽۵) سورة الفيل: الآية: ١.

(فصل): وهو لا يَخلو أنْ يكونَ صحيحًا أو معتلَّ العينِ ، فإنْ كان صَحيحًا مثل: قرأً ، وبرأً ، وأخطأ ، وتوكأ ، ثبتت همزته في جميع تصرفاته ؛ لأنَّها من أصل الكلمة ، تقول : قَرأَ يَقُرأَ واْقَرأُ وهو يُقرأ ، وهذا قاري ومَقْرُوع ، وَقَرأُه ، فهي لام ح الكلمة في هذه الألفاظ جميعًا ، وهي ههنا بمنزلة الحرف الصَّحيح في احتمالِ الحركة ، قال الَّلَهُ تعالى " : ﴿ فَاتَّرَهُ وا مَا تَيسَّرُ مِنَ الْقَرَءَ ان ﴾ وقال " : ﴿ وَإِذَا قُرَئَ القُرَء انُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ فهي ههنا مُحَرَّكة ، لأنها حرف صحيح ، فَإِنَّ كان الفعلُ مَجْزُومًا حَذَفَتَ حَرِكَةَ الهَمْزَةِ لِاغْيَرَ فَقَلْتَ : لَم يَقُرأُ ، كما تحذفها في قولك : لم يضرب، قال الله تعالى" : ﴿ إِقرأ بِاسْم رَبِكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ فَحذفَ حركة الهمزة للأمر ، وعلى هذا فقسْ كُلَ فِعلِ صحيح مهموز اللَّام ، فَأَمَّا إذا كان الفعلُ مهموز اللَّام مُعتلَّ / العين مثل : جَاءً ، وشَاءً ، وما شاكله ثبتت همزته في جميع تصرفاته التي تقدُّم تمثيلُها ، إلا ني اسم الفاعل ، فإنَّهَا تَحَذُّكُ كراهَةَ أَنْ يُجَمَّعَ بين همزتينِ ؛ لَّمَا كانَ مخرجهما واحداً كما تقدُّم، وذلك في مثل قولك: جَاءً، لأنَّ أصله: جَائئُ ، بهمزتينِ ، **الأولى**: الهمزة المنقلبة من الياء التي هي عين الفعل في الأصلِ ؛ لأن كلَّ فعلِ اعتلت عينه قلب حرف العِلة في اسم فاعله همزة ، ليحقل الحركة ، ألا ترى أنك تقول : يقوم ، ويسير ، فهو معتل العين ، ثم تقولُ في اسم فاعلهِ قائم وسَائرٌ ، فانقلبَ حرفُ العَّلةِ همزَّة لِّلًا قدمنا . والشَّانية : الهمزَّة الأصليَّة التي هي لامُّ الكلمة ، والذي ُحذَّف همزة الأصل ؛ لأن المِعدَهَا ما يدلُ عليها ، وحكم هذا الأصل حكم المنقوص كـ « قاضٍ ، وغازٍ » وما شاكل ذلك.

P/10

⁽١) سورة المزمل : الآية : ٢٠ .

⁽٢) سورة الأعراف: الآية: ٢٠٤.

⁽٣) سورة العلق: الآية: ١.

واعلم أنَّد يجب أنَّ يتبع هذا الفعل وجميع ما تُشْصرف منه - أعني مهموز اللام معتلَّ العين - مدَّة ليفرق بها بين المهموز وغير المهموز ، فتقول : جاء ويجيء مجيئًا فهو جائي ومجيئًا ومجيئًا ومجيئًا فهو جائي ومجيئًا ومجيئًا ومجيئًا معتل العين ، ثموفقًا إنْ شاء الله تعالى .

(بابُ ابنيةِ الأفعالِ وأوزانها من ُثَلاثيِّ ورُباعيٌّ وغيرِ ذلك)

وفوائدُه تشتملُ على مسألتين : الأولى : في معرفة قسمة أبنية الأفعالِ ، والأخرى : في أوزانِها .

أما في أبنيتها: فاعلم أن أصل الأفعال في أبنيتها أن تكون ثلاثية ورباعية بغير زيادة مثل: صَرَب ، وَدَحْرَج ، وما شاكل ذلك . وَتْبلُغُ الخُماسي والسَّداسي فقط بزيادة شيء من الحروف ، مثل : تَقَاتَل ، وَتَخَاصَم ، وانَفْعُل ، واسْتَخْرَج ، واسْتَذْرَج ، واسْتَذْرَج ، واسْتَذْرَج ، واسْتَدْرَج ، واسْتَدَرَج ، والسَّدَاسيّ أبداً ، كما لا تنتهي الأسماء إلى أكثر من السَّباعي أبداً مثل : اشْهِيْباب ، وأحْرِنْجِام ، وما شاكل ذلك . هذا / أكثر ما تنتهي إليه الأسماء ؛ لأنه لم يسمع بكلمة عربية على أكثر من سبعة أحرف .

إليه المسلماء بدنه لم يسلم بالمسرحرية على أبنية الأنعال بحرف بالأنها الأصلُّ وهي أحقُ في وإنّا فَضُلَتْ أبنية الأسماء على أبنية الأنعال بحرف بلأنها الأصل والفرع ، إذ لولا استعمال الكلام ، فوجب أنْ يُزاد في بنائها حرف ليفرّق به بين الأصل والفرع ، إذ لولا هذا الحرف المزيد لاستوتْ أبنية الأسماء والأفعال ، ولوقع في النّوعين جميعًا الإشكال ،

فميزته لك بهذا.

وللأفعال في البناءِ أَصَلَانُ وهما: النَّلاثي والرَّباعي ، مثل : ضَرَبَ ، وَدُحْرَجَ .

ج/ب

وإِنَّ للأسماءِ في البناءِ ثَلاثَةَ أُصول ، وهي : النَّلاثي ، والرَّباعي ، والخَماسي ، مثل : وَيْدْ ، وَجُعَف ، وَسُنْرَجل ، وإِنَّه لا ينتهي أحدهما إلى أَكثر من ذلك ، إلا بالزيادات ، وسنفرد لحروف الزَّيادة بابًا في آخر هذا الكتاب إن شاءَ الله تعالى .

(فصل): وَأَمَّا في أُوزَانِها: فاعلمْ أَنَّه لا بَدُ لكل فعل من وزن سوائَ كانَ مَاضيًا، أو مُستقبلاً ، أو أمراً ، أو نَهيًا ، أو مُتصرفًا ، أو غَيرَ مُتصرف ، أو مُتعديًا ، أولازمًا أو صحيحًا ، أو مُعتلاً ، أو مُضاعفًا ، أو مَهموزاً . وإِنَّا أَصلُ الوزنِ للماضي ، والمُستقبل ، وهذا ابتداؤنا في أوزان الماضي وبالله التوفيق:

واعلم أنَّ أوزانَ الفعل الماضي تسعة عَشَر وَزنًا : أُربعة منها للثلاثيّ مَاضيًا ، وأربعة منها للثلاثيّ مَاضيًا ، ومنها ستة للخماسيّ مَاضيًا ، ومنها خمسة للسُداسيّ ماضيًا ، فأوزان الثَّلاثيّ : « نَعَلَ » بفتح العين ، نحو : ضَرَبَ ، وقتلَ ، و للسُداسيّ ماضيًا ، نحو : ظَرَفَ ، وشُرفَ ، و « فَعَلَ » بكسرها ، نحو : شَرِبَ ، وَطَربَ ، و وَطَربَ ، و وَلَيْنَ ، و وَطَربَ ، و وَلَيْنَ ، و وَطَربَ ، و وَلَيْنَ ، وَلَيْنَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ

وَأُوزَانُ الْرَباعي : ﴿ فَعَلَلَ ﴾ بتسكين العين نحو: دَحْرَجَ ، وَقَرْمَطَ ١١٠ ، و﴿ فَاعَلَ ﴾ نحو : قَاتَل ، وَخَاصَمَ ، و ﴿ أَفْعَلَ ﴾ نحو : أَكْرَمَ ، وَأَعْطَى ، و ﴿ تَفَعَّلَ ﴾ بتشديد العين ، نحو : تَكَسَّرَ ، وَتَعَلَّمَ .

وَأُوزَانُ الخماسيّ : ﴿ تَفَعَلَلَ ﴾ نحو : تَدُحْرَجَ ، وَتَقُرْمَطَ ، و﴿ تَفَاعَلَ ﴾ نحو : تَبَامَنَ ، وَتَزَامَلَ ، وما شاكل ذلك ، و﴿ أَنْفَعَلَ ﴾ نحو : انْطَلقَ ، وَانْبَعَثَ ، وماشاكل ذلك ، و﴿ اَنْعَلَ ﴾ نحو : انْطَلقَ ، وانْبَعَلَ » بتضعيف ذلك ، و﴿ اَفْعَلَ » نحو : اوْتَعَلَ » بتضعيف الله ، نحو : اوْمُكَنَ ، واصْفَرَ ، وما شاكل ذلك ، وأَصْلُه : اوْمَرَ / ، واصْفَرَ ، واصْفَرَ ،

^{1/17}

 ⁽١) القرمطة في الخط: مقادية السطود.
 * إدخال هذا الوزير في النكري محالف لما عليم علماء لعربيس.

فَأَدْغَمَ الْرَاءَ فِي الْرَاءِ. و« أَفَعَوْلَ » بتشديدِ الحشوِ وهو الواوُ ، نحو : إِخْرُوطَ اَ ، وَاعْلَوكُ ، أَخُرُوطَ الْ وَاعْلَوكُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وأوزانُ السَّداسي : « اسْتَفْعَل » نحو : اِسْتَخْرَج ، واسْتَدْرَج ، وما شاكل ذلك . و افْعَرْلَى السَّحاب ، و افْعَرْلَى الشَّراب ، واعْلَوْلَى السَّحاب ، واقْلُولَى الطَّائر : إذا ارتفع في الهواء ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَى » نحو : اِحْرَبْی واقْلُولَى الطَّائر : إذا ارتفع في الهواء ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَى » نحو : اِحْرَبْی اللّیك " ، واغْرَنْدَی " ، واخْبَنْطَى : إذا امتلاً غَیْظًا ، واحْلَنْظَى : إذا اتكا على ظهره ، وما شاكل ذلك . و « افْعَنْلَل » بلامین نحو : اِحْرَبْج مَ " ، واقْعَنْسسَ " ، وما شاكل ذلك . و « افْعَلْل » بلامین نحو : اِقْشَع " ، واسْبط " ، واكباب : إذا انقبض ، واسْبط قل » بتضعیف أحد اللامین نحو : اِقْشَع " ، واسْبط قل » واكباب : إذا انقبض ، واسْبا في لفظه فأصله السّداسي ؛ لأنّ أصل اقشَع ّ : اقشَعْر ، قادغمت الراء في الراء ، وكذلك : اطمأن ، أصله : اطمأن ، قادغمت الزاء في النون . هذه جميع أوزان الفعل الماضي وأبنيته المسموعة ، لا يُوجد فعل ماض إلا وهو داخل تحت هذه الأوزان الفعل الماضي وأبنيته المسموعة ، لا يُوجد فعل ماض إلا وهو داخل تحت هذه الأوزان ماخوذ بناؤه من هذا البناء ، إلا « نعم ويْنس وليْس » فإنها جاء ت على « فعل » بتسكين العين ، على مثال وزن الأسماء ، وذلك لعلة ليس هذا موضع ذكرها" .

⁽١) اخرَوط البعير في سيره إذا أسرع ، والمُخَرَوطة من الإبل: السريعة .

⁽٢) الاعْلُواطُّ: ركوبُ الرأس ، والتَّقعمُ في الأمور بغير روية . واعلوَّطَ البعيرُ النَّاقةَ يَعُلوَّطها ، إذا تسداها لبضربها ، والاعلوَّاط: الأخذ والحبس .

⁽٣) اخْرُنْبَى الديك: انتفش للقتال .

⁽٤) اغْرَنْدَى : غلبه النَّعَاس .

⁽٥) احَرْنُجُمَ القومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض ، واحرنْجَمتُ الإبلُ : اجتمعت وبركت .

⁽٦) الْعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى الخلف .

⁽٧) الْقَشْعَرِيْرَةَ : الرَّعِدْةَ ، وَيَقَالَ : أَتَشِعْرَارُ الجِلدِ ، وأخذته تشعريرة ، وقد اتشعر جلد الرجل اتشعرارا .

⁽٨) اسبطر : أسرع وامتد ، واسبطرت في سيرها : أسرعت وامتلت .

⁽٩) قال ابن عصفور في شرح الجمل : ٣٧٨/١ : ﴿ وَأَمَا كُونِهَا لِيسَتَ عَلَى وَزِنَ الْفَعَلَ فِي اللَّفظ فَإِنَّه =

وكذلك فعلُ ما لم يُسمَّ فَاعلُه ، خرجَ عن هذا الوزن لِلفرق بين ما سُمي فاعلُه وبين ما لم يُسم فاعلُه ، وهو في الأصل داخلُ تحتَ هذه الأوزانِ فافهم ذلك .

(فصل): واعلم أنَّ المستقبلَ على ضربين: ثُلاثيُّ وغيرُ ثُلاثي ، فما كان زَائداً على النُّلاثيِّ فهو مكسور العين في المستقبل ، أو مَا بعدَ العين أَصلاً مُظَرَداً ، مثل : دَحْرَجَ لَيُلاثيِّ فهو مكسور العين في المستقبل ، أو مَا بعدَ العين أَصلاً مُظَرَداً ، مثل : دَحْرَجَ يَسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرَجَ ، وانَّطَلَقَ يَنظَلِقُ ، وما شاكل ذلك . إِلاَّ نوعين فَإِنَّ العينَ فيما مفتوحة :

أحدهما: فِعلُّ المفاعلةِ في مثل: تَخَاصَم يَتَخَاصَمُ ، وَتَحَاكَم الرجالُ يَتَحَاكُمُونَ ، وَتَعَاتُلُ القوم يَتَقَاتُلُون / ، وما شاكل ذلك ، العينُ منه مفتوحة ؛ لأنه على وزن من يَتفاعلُ » .

والثّاني : الرَّباعيُّ المُضَاعفُ ، مثل : إِخْمَرَّ يَحْمَرُّ ، واخْضَرَّ يَخْضَرُّ ، على وزن « اَفْعَلَّ يَفْعَلُّ » ، فَإِنَّ هذا مفتوح العين في اللفظ مَكسُورها في المعنى ؛ لأَنَّ أَصلَ احمرَّ ؛
عَمَرُرُ ، فأُدغَمتُ الراءُ في الراء وُقلبتُ الكسرُة فتحةً دليلاً على الإدغام ، وما عدا هذين النَّوعين هما فَوقَ النُّلاثيِّ فإِنَّه مَكسورُ العين ، وقد تقدَّم قثيله .

وأَمَّا مُستقبلُ الثَّلاثيِّ فَلا يَخْلو مَاضيهِ أَنْ يكونَ عَلَى وزنِ ﴿ فَعَلَ ﴾ بفتح العينِ ، نحو: ضَرَبَ ، وَقَتَلَ ، وَذَهَبَ ، أَو على ﴿ فَعِلَ ﴾ بكسر العين نحو: شَرِبَ ، وَطرِبَ ، وَوْنَقَ ، أَو على ﴿ فَعُلَ ﴾ بضم العين نحو: شُرُفَ ، ومَا شاكل ذلك .

فإِنْ كَانَ مَاضِيْهُ عَلَى « لَعَلَ » بِغْتِجِ الْعَيْنِ جَازَ فَي مُستقبله أُرْبِعَةُ أُوجِهِ : أُحدها : ضمُ الْعَيْن ، نحو : قَتَلَ يَقْتُل ، وَذَخَل يَدُخُل ، وما شاكل ذلك . والثّاني : كَشَرُها ، نحو : ضَرَبَ يَضُرِبُ ، وَشَتَمَ يَشْتِمُ ، وما شاكل ذلك .

مربعوان : يحمر

٧ / ب

⁼ يحتمل أن تكون مخففةً من فَعِلَ ، فتكون في الأصل لَيسَ ، نحو صَبَدَ البعيرُ ، وفَعِل قد يُخففُ ، فيقال : فَعْلَ ٠٠٠ ، وانظر : المسائل الحلبيات للفارسي : ٢٢٤ .

والثَّالث: النَّمْ والكسر جَميعًا في أَفعال مَسموعة ، وهي قولك: فَسَقَ يَفْسَقُ وَيَفْسِقُ ، وَعَكَفَ يَعْكُفُ ، وعَرَشَ يَعْرُشُ وَيعْرِشُ ، سُمع في مستقبل هذه الضمُ والكسر جميعًا ، ولم يُسمع سِواها ، واللَّهُ أَعلم .

والرابع: فتحُ العين في المستقبل والماضي جميعًا ، نحو: ذَهَبَ يَذُهُبُ ، وَجَمَعَ يَجْمَعُ ، ولا يَصحُ فتحُ العين في الماضيّ والمستقبل جميعًا ، إلا أَنْ تكونَ عينُ الفعل أو لامُه حرفًا من حروف الحلق ، وهي ستة : الهمزة ، والعين ، والغين ، والخاء ، والخاء ، والخاء ، والهاء ، مثالُ كونها جميعًا لامًا : قرأ يَقرأ ، وَجَبَهَ يَجْبَهُ ، وَمَنَعَ يَنْعُ ، وَصَبَغَ يَصْبَغُ ، وَذَبَحَ يَذُهُ ، وَمَنَعَ يَنْعُ ، وَصَبَغَ يَصْبَغُ ، وَدَبَعَ يَدْبَعُ ، وَسَخَلَ الله عَيْمَ ، وَلَهُ النوع - أعني مفتوح العين في الماضي والمستقبل جميعًا - خس شرائط:

أحدها : أَنَّ يكونَ ثُلَاثيًا فقط .

وثانيها : أن يكونَ صَحيعُ العينِ / غَيرَ مُعتلها .

وثالثها : أنَّ يكونَ الماضي على وزن « َ نَعَل » بفتح العين ـ

ورابعها: أنَّ يكونَ غيرَ مُضعَّفٍ.

وخامسها: أن يكون العين أو اللهم حرفًا حلقيًا كما تقدّم . لا يصح فتح العين في الماضي والمستقبل جميعًا إلا بمجموع هذه الشرائط".

⁽١) نَعرَ: بعنى : صاح وصوَّت .

⁽٢) شَخْصَ بصره : من باب : خَضَع ، فهو شاخص : إذا فتح عينيه وجعل لا يَطُرُقُ ، وشخص من بلد إلى بلد أي : ذهب .

⁽٣) قبال الرضي في شرحه على شافية ابن الحاجب: ١١٤/١ : و المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي ؛ فإن كان مجرداً على و فعل » كسرت عينه أو ضمت أو فتحت ، إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف ، وشذ : أبى يأبى ، وأما قلى يقلى فعامرية ، وَركن يركن من التناخل » . ولهلام لاسم لحاجب

(فصل): واعلم أن الفتح في الماضي والمستقبل جميعًا غير واجب في الأصل ، وإنما هو عارضُ لدخول حروف الحلق عليه ، والها فتَح معها الفعلُ ؛ لأن مخرجَها من أصعب مخارج الحروف فِأُعطيت أخفَ الحركاتِ لتزولُ الصعوبةُ ، وهذا من اللطيفِ فاعرفه .

وأحسن ما نذكره في حروف الحلق وفيما دخلت عليه من الأفعال أن الفعل متى دخل عليه حرف من حروف الحلق ، وكان مخرج ذلك الحرف من أسفل الحلق وأعلى الجوف فالوجه والمذهب الفتح في الماضي والمستقبل جميعًا ، وذلك لا يكون إلا في الهاء والهمزة ! لأنهما أصعب حروف الحلق خروجًا ؛ لما كان مخرجهما من أعلى الجون، فتقولُ حينئذٍ : ۚ ذَهَبَ يَذُهُبُ ، وَجَبَه يجَبُّه ، وَزَأَر يزأَر ، وَقرأَ يَقْرأُ ، بالفتح لاغير لما تقدم من الحجة ، ومتى دخل على الفعل حرف من حروف الحلق عينًا أو لامًا وكان مخرج ذلك الحرف من أعلى الحلق أو وسطه كان الأحسنُ الفتع ، وجاز الضمُ والكسر ، ومثالُ الفتح والضم : طَبَعَ يطبغُ ويَطبعُ ، وَصبَغ يصبغُ يَصبعُ ، ومثالَ الكسرِ والفتح : نَحتَ ينحِتُ وَيَنحَتُ ، قال الله تعالى" : ﴿ وَتنجِتُونَ مِنَ الجَبَالِ بُيُوتًا فَرُهِينَ ﴾ وَرَجعَ يَرجعُ ويَرجَعُ ، قال تعالى" : ﴿ وإليه تَرجَعُونَ ﴾ وكذلك : نَطَح يَنطِعُ وَيُنطَعُ ، وقَحَل يَقحلُ ويقحلُ ، وما شاكلَ ذلك ، جائزٌ فيه هذه اللغاتِ ، فقد تبينَ لك حينئذ أن حروف الحلق على ثلاثة أقسام:

قسم لا يكونُ الفعل معه إلا مفتوح العين ماضيًا / كان أو مستقبلاً ، وهو الهاء " والهمزة ، وقد تقدم تمثيله والحجة عليه .

وقسم يجوزُ معه في غير المستقبل الضم والفتح وهو الخاء والغين ، وقد تقدم قثىله.

~/IN

سورة الشعراء : الآية : ١٤٩ . (1)

سورة يونس: الآية: ٥٦. قرأ بفنح المتاد من ترعيون وكسرا لحيم معقوب: إِخَانَ صَلاد السّر: ١١٦/٢

وقسم يجوزُ معُه في غيرِ المستقبلِ الفتحُ والكُسُر جميعًا ، وهو الحامُ والعينُ ، وقد تقدَّم أيضًا تمثيلُه ، وكُلُ هذه الأوزان يجوزُ في مستقبلها الفتحُ كما ذكرتُ لك في أول الفصل ، وإنَّمَا قد تستعملُ علي هذه الصَّيغ سماعًا من العرب ، وأكثرُ استعمالها بالفتح ، فاستعملُ الخاطر في معرفة هذا الفصلِ فهو مفيدٌ ؛ لأنَّ فيه ذِكرَ حروف الحلق وأحكامها وبالله التَّوفيق .

وإِنْ كان ماضي الثَّلاثي على وزن « فعل » بفتح الفاء وكسر العين فمستقبله على « يَفْعَلُ » بفتح الفاء وكسر العين فمستقبله على « يَفْعَلُ » بفتح العين ، نحو : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَطَرِبَ يَطْرَبُ ، وَلَعِبَ يَلْعَبُ ، وما شاكل ذلك ، إلا خمسة عشر فعلاً جاء ت بكسر العين في الماضي والمستقبل جميعًا ، ثلاثة صحيحة ، واثنا عشر معتلة الفاء:

فالصحيحة : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَنِعِمَ يَنْعِمُ ، وَبِئِسَ يَبِثْسُ ، هذه جاء ت بكسرِ العينِ وفتحها" .

والمعتلة الفاع: وثق يثق ، ووفق يفق" ، وورم يَرَمْ"، وَولي يَلي ، وَوَرَثَ يَرِثُ ، وَوَلِيَ يَلِي ، وَوَرَثَ يَرِثُ ، وَوَمِقَ يَعِقْ ، وَوَعَرَ يَعِرُ ، وَوَرَعَ يَرِعُ ، وَيَبِسَ يَيْبُسُ ، وَوَبِقَ — وَهِي . وَهِي يَعْرُ اللهِ اللهُ ا

⁽١) حَالُوالرضي في شرح الشافية أَ لُسَطِّمَ مِنْ الْمَالِهُ وَانظر: المزهر: ٣٧/٢ . جاء في التبيان في شرح الديوان: ٢٦٤/٣: و حسب يحسب بالفتح لفة فصيحة ، قرأ بها ابن عامر وعاصم وحمزة ».

⁽٢) قال في اللسان (وفق) : وفقت أمرك أي : وجدته موافقًا .

⁽٣) يقال : وَرِمَ جلده يَومَ ، بالكسر فيهما ، وهو شاذ . الصحاح (ورم) .

 ⁽٤) يقال : وَمِنَ فلان فلاتًا أي : أحبه .

⁽٥) وَجِمَ مَن الأمر يَبِجِمْ - بالكسر - وجومًا ، والواجم الذي اشتد حزنه حتى أمسك عن الكلام . الصحاح (وجم) .

⁽٦) يقال : وَغِرَ صدره أي : امتلأ حقداً .

⁽٧) رَبِقَ الرجل أي : هلك .

وإن كان ماضي الثلاثي على وزن « فعل » بفتح الفاء وضم العين ، فمستقبلُه على « يَفْعُلْ » بضم العين مُطْردا ، سوام كان الفعلُ صحيحًا أو مُعتلًا ، نحو : شَرْفَ يَشْرُفُ ، وَطُرُفَ يَطْرُفُ ، وَسُرُو يَسْرُو الله وَوضَو كَيُوضَو . وهذا النّوع مختص بأفعال الطّبّاء .

وَاعلم أَنَّ حرونَ المضارعةِ مفتوحة في الثلاثيُّ مضمومةً فيما فوقه .

واعلم أَنَّ الفِعلَ المضاعفَ أَكثرُ مَا سُمَعَ مَضمومَ العينِ فِي المستقبلِ مثل : مَدَّ يَدُنَّ وَشَمَّ يَشُمَّ (٥) وَقَد سُمَع فِي « ظَلَّ » إِذَا أَضَيفَ إلى ضميرِ الفاعلِ

P/11

⁽١) ذكر الرضي في شرح الشافية : ١٣٥/١ : أنه قد جاء كلمتان روي في مضارعهما الفتح وهما : وري و الزند يَري و ويق يَبق به .

 ⁽٢) ذكر المؤلف الفعل « يبس » وهو معتل الفاء بالياء .

⁽٣) قال سيبويه في الكتاب: ٤٠/٤: « وقد جاء في الكلام فَعل يفُعلُ في حرفين ، بنوه على ذلك كما بنوا فَعلَ يفعلُ يفعلُ على الكلام فَعل يفعلُ أَن فَعلَ المنابّة، كما تدخل في بنوا فَعلَ ، فأدخلوا الطبّة، كما تدخل في فَعلَ ، وَلكَ ؛ فَنظلَ ، وَمُتّ مُوتُ ، وَفَضلَ يفْضلُ ، وَمُتّ مُوتُ أَدوم ، ومُتّ أُموت ، وفَضل يفضلُ ، ونَعم ينعم ، وقنط يقنط » انظر : لبس في كلام العرب : ٩٥ . وقال ابن يعيش في شرح المفصل : ١٥٤/٧ : « وقد جاء عن سيبويه : حَضر يحضر » وعلله ابن يعيش بأنه من تداخل اللغات

⁽٤) السّرو: سخاء في مروءة ، ويقال: سرا يسرو ، وسري بالكسر . الصحاح (سرا) .

⁽٥) المَشْلِ لَسْمَ عَاقَص - لَدُيْه مِنْ فَي مِنَا عِلَمَ الْفَعَ وَلَوْلِمُ وَفَعِي

ثلاث لغات ، أفصحها ظللت بلامين ، والأولى مفتوحة (١). وبعدها « ظلت » بفتح الظاء وحذف أحد اللامين . والثالثة : ظلت ، بكسر الظاء ، وهذا توسع ، إلا أنه إذا قال : ظلت أو ظلت ، فأصله بلامين كما تقدم ، فحذفت حركة اللام الأولى عنها لما كانت مشبهة لحروف الاعتلال ، فبقيت ساكنة وبعدها لام ساكنة ؛ لاتصالها بضمير الفاعل فحذفت اللام الأولى لالتقاء الساكنين ، وحركت الظاء بالكسر والفتح واتساعاً وسماعاً ، وقد سمع عن بعضهم : « ولقد ظللت أطوف أسبوعاً » بكسر اللام الأولى والفتح أفصح . والله أعلم .

انقضى فصل الفعل ،وهذا ابتداؤنا في فصل الحروف ، وبالله التوفيق .

⁽۱) قال في تاج العروس: (ظلل) ظللت كذا بالكسر ... وعلى هذه اقتصر الجوهري وصاحب المصباح ، قال الليث ومن العرب من يحذف لام ظللت ونحوها فيقول ظللت كلست ومنه قوله تعالى « فظلتم تفكهون» وهو من شواذ التخفيف ، وكذا قوله تعالى « ظلت عليه عاكفاً » والاصل فيه ظللت ، حذفت اللام لنقل التضعيف والكسر ، وبقيت الظاء على فتحها ، وقال الصاغاني اسقطوا الأولى استثقالاً لاجتماع اللامين ، وتركوا الظاء على فتحها واكتفوا بتعارف موضّعه؟ وقيام الثانية مقامها ويقولون ظلت كملت ، وبه قرأ ابن مسعود والاعمش وقتاده ... وهي لغة الحجاز على تحويل كسرة اللام على الظاء ، قال ابن سيده قال سيبويه : أن ظلت أصله ظللت إلا أنهم حذفوا فابقوا الحركة كما قالوا خفت وهذا النحو شاذ ...

(باب الحروف)

وفوائد هذا الفصل تشتمل على خمس مسائل:

يقال فيها: ما حقيقة الحرف؟ وما علاماته ؟ ولم سَميّ حرفًا ؟ وعلى كم / ينقسُم في تجميله ؟ وإلى كم ينقسُم في تَفْصِيله ؟ .

0/19

أمّاً مَا حَقيقةُ الحرف؟ فهو: ما دَلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان ، وهذه حقيقةٌ جامعةٌ مانعةٌ ؛ لأنه يجوزُ فيها العكسُ والطّردُ ، تقولُ : كلُ حرف يدلُ على معنى في غيره غير مقترن بزمان ، وكلُ ما دلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان ، وكلُ ما دلّ على معنى في غيره غير مقترن بزمان فهو حرفٌ ، وبهذه الحقيقة خُرج عن مشابهة الاسم والفعل ، وذلك المعنى الذي يدلُّ عليه هو المصادر التي هي : النّفيُ والإيجابُ ، والتأكيدُ والشرطُ ، والاستفهامُ والامتناع ، وما شاكل ذلك . فالذي يدلُّ على معنى النّفي أدواتُ النّفي ، في مثل قولك : لم يقم وما شاكل ذلك . والذي يدلُ على الإيجاب والوقوع ضدُّ هذه الحروف ، مثل : قدْ ، في مثل قولك : قدْ قام زيدٌ ، وأجلْ قامَ زيدٌ ، واللام في قولك : لزيدٌ قائمٌ ، وما شاكل ذلك . والذي يدلُ على التّأكيد : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، ولام التّأكيد : إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، ولام التّأكيد . والذي يدلُ على الشّرط : إنْ الشّرطية ، وإذما على مذهب ولكنّ ، ولام التّأكيد . والذي يدلُ على الاستفهام أدوات الاستفهام ، وهي : سيبويه ؛ لأنّ عِندَه أنها حرفُّ . والذي يدلُ على الاستفهام أدوات الاستفهام ، وهي :

⁽۱) هي عند سيبويه حرف ، وعند المبرد وابن اسراج ظرف . ينظر الكتاب : ٥٦/٣، والمقتضب : ٤٦/٢، والأصول : ١٥٩/٢ .

هُلْ ، وأُمْ ، والهمزة ، في مثل قولكِ : أزيد قائم أم عمرو ؟، وهل أنت خارج ؟ . والنه على الله عنه والذي يدل على الامتناع أدواته ، وهي : لو ، ولولا ، وعلى هذا القياس سائر الحروف من عامل وغير عامل في الدلالة على المصادر .

ولا يُعبأُ بقول مِن حصر أَنَّ الحروف لا تُدلُ إِلاَّ على النَّفيِّ والإِيجابِ فقط"؛ لأَنَّا على النَّفيِّ والإِيجابِ فقط"؛ لأَنَّا قد وَجَدْنا حُروفًا غير مُوجبةٍ ولا نافية كحروف الاستفهام ،/ وحروف الامتناع ، وحروف الآلا التَّمني ، وما شاكلها من أصناف الحروف الدَّالة على المعاني المختلفة . ولولا كراهة الإطالة لذكرتُ جميعها ههنا .

(نصل): وأُمَّا مَا عَلامةُ الحرفِ؟

قعلامته تعربيه عن علامات الأسماء والأفعال غالبًا ، وإنّا تعربي عن العلامات ؛ لأنه لم يقترن بزمان فيشبه الفعل ، ولم يمك ويستحقّ ولم يضفّ ، ولا أُضيفَ إليه فيشبه الاسم ؛ فلمّا لزم هذه الحالة تعربي عن العلامات وصار واسطة بين الصنفين ، وإنّا لننا « غالبًا » احترازًا من حروف جاء فيها بعضُ علامات الأفعال ، وهي : إنّ وأن ولكنّ وكأن وليت ولعل ، هذه فيها من علامات الأفعال أربع علامات ، وهي : أنها ولكنّ وكأن وليت ولعل ، هذه فيها من علامات الأفعال أربع علامات ، وهي : أنها مفتوحة الأواخر كالأفعال الماضية ، وأنها ثلاثية ورباعية كالأفعال ، قاماً قول من قال" بأنها : تدل علي المصادر والتي هي التأكيد والتمني والتّرجي ، فليس من هذا لأن المخروف كلها تدل علي المصادر العامل منها وغير العامل وليس بمشابهته للفعل ، وأخرازا أيضًا من حرون مشتركة بين الأسماء والأفعال والحروف ، وهي : مُذْ ، ومُنذ ،

 ⁽١) ذكره صاحب كشف المشكل: ٢٠٩/١: و المعنى الذي يدل عليه الحرف إيجاب أو نغي ».

⁽٢) قال في كشف المشكل: ٢١١/١ : و وأما المعنى فإنها تدل على التمني والترجي والتشبيسه والاستدراك وهي مصادر » .

وحاشا ، وخلا ، وكافُ التشبيه ، وعلى ، ومع ، وما شاكل ذلك .

أَلْمَا « مَذ وَمنذُ » ، فَمَنْ جَرَّ بِهِما جَعلَهما حرفي جر ، وَمَنْ رَفَعَ ما بعدَهُما جعلَهما اسمين ظرفين . و « حَاشًا وَخلا » مَنْ نَصبَ بِهما جَعلَهما فِعلين ، ومن جرَّ بِهما جعلَهما حرفي جر ، وكافُ التَّشبيه هي حرفُ في اللَّفظ واسمَ في المعنى ؛ لأنهَا تُقدَّرُ بِهما بعد « مثل » ومثلُ اسمَّ بغير خلاف ، و « عَلا » تكونُ مرة اسمًا علمًا ، ومرة فعلاً من علا يعلو ، وَمرة حرف جر ، و « مَع » إِنْ حَرَّكتَ العينَ فهي اسمَّ ، وإِنْ سكَنتَها فهي حرفُ الله .

(فصل): وأُمَّا لِمَ سُمَّيَ الحرفُ حَرفًا فلوجهين: أحدهُما: أَنَّهُ مأخوذُ مِن طرفِ الشيءِ، وَطَرَفُ كُلُّ شيءٍ خَرْفُهُ، مَأْخوذُ من حرفِ الجبلِ

الذي هو طَرْفُهُ .

والثاني: أنَّه سَمي حرفاً لضعفه وضعف من حيث كان متعزّيًا عن العلامات /، ومن ، الحث كان غير مُستقلٌ بنفسه ، ومن حيث كان معناه في غيره ، فسُمي حرفًا " تشبيها بالنَّاقة المهزولة الضعيفة التي تعرت عن اللَّحم ، والحُجة على أَنَّ النّاقة المهزولة الضعيفة أنسَعيفة أيسَمي حَرْفًا قولُ طرفة في بعض الروايات " :

⁽١) قال ابن هشام في المغني: ٤٣٩: « هي اسم بدليل التنوين في قولك معًا ، ودخول الجار في حكاية سيبويه: ذهبت من معه ، وقراء ة بعضهم: ﴿ هذا ذكر من معي ﴾ وتسكين عينه لغة عَنمُ وربيعة لاضروة خلافًا لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقية ، وقول النحاس إنها حينئذ حرف بالإجماع مردود».

⁽٢) قال في اللسان (حرف) : « النَّاقدُ المهزولةُ لاتُسمى حرفًا ، بل هي النجيبةُ الماضيةُ التي أنضتها الأسفار شُبهت بحرف السبف في مضائها ودقتها » وقد استشهد بببت لذي الرمة ، وهي :

جمالية حرف سناد يشلها وظيف أزج الخطو ريان سهوق

[«] قلو كان الحرف مهزولاً لم يصفها بأنها جمالية سناد ، ولا أن وظيفها ريان » .

 ⁽٣) هو طرفة بن العبد البكري ، شاعر جاهلي مجيد ، قال الشعر وهو غلام ، وقتل وهو أبن ست وعشرين
 سنة ، قتله عمرو بن هند على يد عامله في البحرين سنة سبعين قبل الهجرة .

وَحْرُن كَأَلُواحِ الأَرَانِ نَسَاتُهَا عَلَى لاَحِبِ كَأَنَّهُ ظَهُر مُبرِجُدِ (فصل) : وَأَمَّا على كم يُنْقَسُم الحرف في تجميله ، فهو يُنْقَسَم على ثلاثة أقسام : قسم من الحروف لايكون إلا عاملاً على كل حالب وحروف غير عاملة لكثرة الانتقال . وحروف تعمل مرة ولا تعمل أخرى ، ولكل واحدٍ من هذه الثلاثة الاقسام باب نذكره مستوكى إنْ شاء الله تعالى .

(فصل): وأَمَّا إلى كم ينقسم الحرف في تفصيله ؟ فهو ينقسم إلى مائة وواحد وخمسين حرفًا ، العامل منها أربعون حرفًا ، وغير العامل تسعة وتمانون حرفًا ، والذي يعمل مرة ولا يعمل أخرى إثنان وعشرون حرفًا.وهذا باب الحروف العاملة على كل حال: وفوائده تشتمل على أربع مسائل :

يقالُ فيها : كم عددُ الحروفِ العاملة ؟ وما عملُها ؟ وما مَعانيُها ؟ وعلى كمْ تنقسمُ ؟ . (فصل) : أمّا كم عددُ الحروفِ العاملة ؟ فأربعونَ حرفًا كما تقدَّم ، تسعة عشر تعملُ في الأسماءِ الجنز ، وهي : مِنْ ، وإلى ، وفي ، وُربّ ، وواوها ، وفاوها ، وفاوها ، واللامُ الزائدة ، والباء الزائدة ، وهذه الثمانية كلها محضة لا تكون إلا حروف جر ، وعن ، ومع ومعلى ، وكاف التشبيه ، ووأو القسم وتاؤه ، وحتَّى بمعنى إلى ، نحو قوله تعالى ": ﴿ حَتَّىٰ مَطْلُعِ الفَجْرِ ﴾ ، ومُذْ ومُنذُ على بعض الأقوال ، وحاشا ، وخلا ،

والبيت في ديوانه: ١٠، من معلقته ، والرواية المشهورة هي: و أمون كألواح »
 والإرانُ : التَّابِوتَ العظيم . وَنَسَأَتُهَا : - بالسين - ضربتها بالنَّسَأة ، وهي العصا ، ويروى بالصاد ،
 والمعنى : زجرتها ، اللَّحبُ : الطربق الواضع ، البُرجُد : كساءً مخطط . ينظر : الشعر والشعراء :
 ١٣٢ ، وشرح القصائد السبع : ١٥١ ، وجمهرة أشعار العرب : ٤٢٤/٢ ، وكشف المشكل :
 ١٨٠ . واللسان (نصا) .

⁽١) مذهب الجمهور أن الجريد ورب » المحذوفة ، والكوفيون والمبرد يقولون : إن الوار والفاء هي الجارة . أنظر مغنى اللبيب : ٢١٣، ٤٧٣ .

⁽٢) سورة القدر : الآية : ٥ .

^{*} مع " لسبة مسرعرون الحر - 0٣ -

وَعَدا. وهذه أُحدَى عشرَ حَرْفًا ، منها مَا يكونُ مرَّة اسمًا وهو : مُذ ومُنذُ إذا رفعتُ ما بعدها ، وعَلى ، وكانُّ التشبيه ، وعَنْ ، وَمَعَ . ومنها ما يكونُ مرَّةً فِعلاً وهو : على ، في بعض ِأحوالهِا / أَيضًا ، وَحَاشًا ، وَخَلا ، وَعَدا ، إِنْ جَرِرتَ ما بعَدَها فهي حروفُ ٢٠٠٠ جرِ، وإِنْ نصبتَ فهي أَفعالٌ . ومنها ستَّة أحرف تنصبُ الأسماءَ وترفعُ الأخبار ، وهي : إِنَّ ، وأَنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ ، ولكنَّ ، وكأنَّ ، كلُ هذه حروف إلَّا ﴿ أَنَّ » المفتوحة فإنَّها اسم يُحكمُ على موضعهِ بالإعرابِ ، ويُقدّرُ ذلك الأسمُ بالمصدرِ ، وإِنَّا أَدخَلَهَا في بابِ الحروفِ مَجازًا لكونها تَعمُّلُ كعملِها . وهذه جملةً ما يعملُ من الحروفِ في الأسماءِ ولا تَلَغَىٰ عن العملِ على هذه الحالةِ التي هي عليها ، فإنْ اتصل بإنَّ وأُخواتها « ما » كُفَّتُها عن العمل وانتقلتُ عن هذه الحال ، و« كأن الله أحكام سنذكرها في باب «إنَّ » إن شاء الله تعالى .

ومنها عشرة أحرف تنصب الأفعال المستقبلة ، وهي : أنَّ ، ولنَّ ، وكنَّ ، وإذنَّ ، وهذه الأُصولُ يُلحقُ بها : لأُم كي ، في مثل قولكِ : ُ زَرَّتَك لتكرمَني ، ولامُّ الجحودِ في مثل قولكِ : مَا كُنْتُ لأكرمَك أُنْ وحتى بعنى إكي أو إلى أنْ ، في مثل قولكِ : دعوت الله حتى يرحمني ، والفاء في الجوابات ، وَسُتَذْكُر في بابها ، وأو بعنى إلى أن ، والواو إذا كانتُ للنّهي عن الجمع بين الفعلين فِي مثل قولكِ : ﴿ تَأْكُلُ السَّمَكُ وَتَشَّرُّبُ اللَّبِنَ ﴾ وسَنذكر أحكام هذه الحروف في بابها إن شاء الله تعالى .

ومنها خمسة أحرف تجزم الفعل المستقبل ، وهي : لَمْ ، ولمّا ، وقد يكرران بألف الاستفهام \وفاء الاستئناف \ وواوه ، مثلُ قولك : أَلمْ ، وأَفلَم ْ، وأُولم ، ولام الأمر نحو : لتقمُّ يا زَيدُ ، و« لا » في النَّهي ، نحو : لا تَقمُّ يا زيدُ ، و « إِنْ » الشَّرطية بغير خلافٍ ، و« إِذْماً » بخلافٍ ، على مذهب سيبويه أنهًا حَرَفُ يجزُمُ الفعلَ المستقبلَ

^{*} وهذا مذهب الكونس ا نظر الدنعان ، ٢/٥٧٥

بعنى الشرط كما يَجزمُه « إِنْ » . وغيرُه يقولُ : هي ظرفُ متضمَنَ لإِنْ ، وهو الأولى وعليه الشرط كما يَجزمُه « إِنْ » . وغيرُه يقولُ : هي ظرفُ متضمَنَ لإِنْ ، وهو الأولى وعليه الأكثرُ ، فمَنْ جَعَلها طَرفًا عَدَّهَا خَرفًا عَدَّ الحروف الجوازم سِتةً ، ومَنْ جَعَلها طَرفًا عَدَّها خَمَسَةً هو الأصلُ / ولذلك احترزنا في العدد ، للزوم الأصل . وهذه المال التي ذكرناها .

(فصل): وعمل هذه الحروف الأربعين: الرفع والنَّصبُ والجرُّ والجزُّم ، فالرفعُ والنَّصبُ والجرُّ والجزُم ، فالرفعُ والنَّصبُ تشْتَركُ فيه الأسماءُ والأفعالُ ، نحو: زيد يقوم وعبدالله ينطلق ، وإنَّ زَيدا لنْ يقوم ، وزرت عبدالله كي يكرمني ، والجُرُ تختصُ به الأسماءُ دونَ الأفعالِ ؛ لأنَّ أصله الإضافة ودخول حرف الجر ، والأفعالُ لا تضاف ولا يدخلُ عليها حرف جر .

والجزمُ تختصُ به الأفعالُ ؛ لأنّهُ مُلتَمسُ من معنى الشّرط ، والنّفيّ ، والأمر ، والنّهيّ ، والجزمُ تختصُ به الأفعال ، وسنذكرُها في فصول الإعراب والبناء إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأَمَا معاني هذه الحروف، فلكل واحد منها عمل ومعنى ؛ لأن العامل يقال فيه عمل ومعنى ؛ لأن العامل يقال فيه عمل عمله ؟ وما معناه ؟

وغير العامل يقال : مَا مَعناه ؟ لاغير . وسنذكر معاني هذه الحروف في أبوابها ، فحروف الجر في باب الجر ، وحروف النصب في باب النصب ، وحروف الجزم في باب الجزم ، لأنا لو ذكرنا معانيها همنا لأدخلنا أكثر الأبواب في هذا الباب ، واختل الترتيب وخرجنا عن الاختصار .

(فصل): وأَمَّا على كم تنقسم الحرو ف العاملة ؟ فهي تنقسم قسمين : حروف تعملُ في الأنعالِ في الأسماء فقط ، وهي خسة وعشرون حرفًا ، وقد ذُكرتُ ، وحروفُ تعملُ في الأفعالِ فقط ، وهي خمسة عشر حرفًا ، وقد ذُكرتُ ، وعواملُ الأسماء تنقسمُ على وجهينِ :

- 00 -

منها ما يتعلق ومنها ما لا يتعلق ، فالذي يتعلق حروف الجر لا غير ، وسنذكر تعلقها في باب الجر إن شاء الله تعالى .

Pla

والذي لا يَتعلقُ حروفُ النَّصِ ، أعني إنَّ وأخواتها ، وإنَّا تعلقتُ حروفُ الجر ؛ / لأنها لا تقعُ إلا مفعولةً في الأصل المذكور بدليل أنها لا تتعلقُ إلا بالفعل ، أو بما فيه معنى الفعل ، وكلُ ما تعلَّقُ بالفعل أو بما فيه معنى الفعل فهو مفعولُه ؛ لأنَّ الفعلَ لما وقع عليه تعلَّق به ، فإنَّ اعترضَ مُعترضُ فقال : فقد وجدَّنَا أكثر الحروف تقعُ خبراً للمبتدأ ، وصفةً للمجرور والمنصوب والمرفوع النكرة ، وصلةً للناقص ، وحالاً للمعرفة ، ولا يجابُ فيها أنها مفعولة !

فالجوابُ أنْ يُقال له :

هي في هذه المواضع كلها متعلقة أو غير متعلقة ؟ فلا يجدُ بدا من أنْ يقول إنها متعلقة المغلل أو بما فيه معنى الفعل ، ثم يُقالُ له : ذلك الفعلُ واقع عليها ، أو غيرُ واقع ؟ فلا يجدّ بُدا من أن يقول : هو واقع عليها ، ثم يَقالُ له : فما وقع عليه الفعلُ مفعولُ أو غيرُ مفعولُ أو غيرُ مفعولُ ؟ فلا مفعولُ ؟ فلا يجدّ بُدا مِن أنْ يقول : إِنَّ كلَّ ما وقع عليه الفعلُ فهو مفعولُ . فحينتنرِ تعرف أَنْ كلَّ ما وقع عليه الفعلُ فهو مفعولُ . فحينتنرِ تعرف أَنْ كلَّ ما في الأصل .

- قامًا حرون الجرفي هذه المواضع الأربعة المذكورة فَإِنهّا متعلقة بشيء محذوف ، ذلك المحذوث هو الخبر للمبتدأ ، وهو الصّفة للنكرة ، والصّلة للنّاقس ، والحال للمعرفة ، فلمّا حُذِف نابت هذه الحروف منابه ؛ لأنهّا من جُملته ، ولمّا نابت منابه أخذت حكمه في اللّفظ لا في المعني اتساعًا ومَجازًا فقيل : إِنّها خبر ، وصفة ، وصلة ، وحال اصطلاحًا أصلا . فتدبر هذا الفصل فهو دقيق الاستخراج يحتاج إلى استعمال الخاطر .

(فصل): في الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ :

وفوائده تشتمل على أربع مسائل :

يُقَالُ فَيها : كم عدد الحروفِ الدّي هي غير عاملة ؟ ولِمَ لمْ تعمل ؟ وما معانيها على حسب اختلافها ؟ وما أحكامُها ؟ .

أَمّاً كم عددُ الحروف التي هي غيرُ عاملةٍ ، فهي تسعةً وثمانونَ حَرْفًا ، منها عشرةً للعطف ، وهي : الواو ، والفاء ، وثمّ ، وحتّى ، وهذه الأربعة أخوات / ؛ لأنها حهرتُ وجاء تشرفُ الثّاني فيما دخلَ فيه الأولُ من المعنى والإعراب ، تقولُ : جاء زيدُ وعمرو ، وجاء زيدُ فعمرو ، وجاء القومُ حتّى " زيدٌ ، فالاسمان مُشتركان معًا في المعنى والإعراب . و « أو " و « إمّ ") وهاتان أختان لأنهما جميعًا للشك والإبهام والإبهام والإباحة والتّخيير . و « بَلُ » و « لكن » وهاتان أختان ، لأنهما لا يعطف بهما إلا بعد نفي في الغالب ، ولأنهما يشركان الثّاني فيمًا دخل فيه الأولُ من الإعراب دون المعنى ، تقولُ : ما جاء زيدٌ بل عمرو ، أو : لكن عمرو . و « أم " » وهي للاستفهام ، ولا يُعطفُ بها إلا بعد ألف الاستفهام . ولا يعطفُ على النفي ، ولا يعطفُ على النعل ، والحرف على الحرف . عشرةُ أحرف تعطفُ الاسم ، والفعلَ على الفعل ، والحرف على الحرف . وسنذكرُ أحكامها ومعانيها في باب العطف إن شاء الله تعالى .

ومن جملتها اثنان وعشرون حرفًا ، وهي تُسمى حروفُ الابتداءِ ، أي : يقعُ بعدَها

⁽۱) العطف بدو حستى » قليل والكوفيسون ينكرونه ، ولا يعطف بها لرلا بشسروط ، انظر : الإنصاف : د العطف بدو حستى » قليل والكوفيسون ينكرونه ، ولا يعطف بها لرلا بشسروط ، انظر : الإنصاف : ۵۵۷ م

⁽۲) قال الرماني في معاني الحروف: ۱۳۱: و وليست إما من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت: رأيت إما زيداً وإما عمراً ، لم يخل قولك: إما زيداً وإما عمراً ، أن تكون إما الإولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف لأن حرف العطف لا يبدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية لأن الواو حرف عطف ، ولا يجمع بين حرقي عطف في شيء من الكلام . وإذا تبين ذلك بطل أن تكون عاطفة » يراجع الكتاب: ۸/۲ ، والمقتصف: ١٤٩/١ .

المبتدأ وخبره في أكثر الأوقات ، وهي : « إِنَّا » و « أَفَا » و « لَيتما » و « لعلما » و « ولكنّما » و « كأنّا » ، وهذه الشدّة التي كانت تنصب الاسم وترقع الحبر حتّى دخلت عليها « ما » فكفتها عن العمل ؛ لأنّ الحروف ضعيفة لا يفصل بينها وبين معمولها ، تقولُ فيها : ليتما زيد قائم ، وعلى هذا سائر هذه الحروف غالبًا ، احترازاً من خلافات سنذكرها في باب « إِنَّ » إنْ شاء الله تعالى ، قال الله تعالى " : ﴿ إَنَّا إِلهُكُمْ إِللهُ وَاحِدُ فَا الله تعالى " و « لكن " » مخففات ، قال الله تعالى في المكسورة " : ﴿ إِن الكفرون إِلا في غُرور ﴾ و « أن » و « الكن » مخففات ، قال الله تعالى أدعويهم أن الحمد لله رب العلما في ﴿ وَالله وَاله وَالله وَا

P/55

⁽١) سورة فصلت : الآية : ٦ .

⁽۲) سورة الملك : الآية ۲۰ .

⁽٣) سورة يونس : الية : ١٠ .

⁽٤) سورة الكهف: الآية: ٣٨.

⁽٥) هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية كان جده صعصعة عظيم القدر في الجاهلية ، وكان الفرزدق من أشهر شعراء الدولة الأموية ، برع في الفخر والهجاء ، توفي سنة : ١١٠هـ قبل جرير بستة أشهر . والبيت في ديوانه : ١٩/١ ، ويروى : و فواعجبًا » . ينظر : الكتاب : ١٩/١، والمقتضب : ٢١/١، والأصول : ٢٠٥١، والمتحصر : وشرح المفصل لابن يعيش : ١٨/٨، ٢٢، والتخمير : ١٤١/٤، والخزانة : ١٤١/٤ .

وَوَاوَّ الاستئنافِ فِي مثلِ قولكِ : قَامَ زِيدٌ وعمرُو غيرُ قائم ، قالَ اللهُ تعالى " : ﴿ فَلا تَعَلَى السَّمُواتِ تَعَنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّمُ وَاللهُ فِي السَّمُواتِ وَفِي الأَرْضِ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَهُو اللَّهُ اللهُ تعالى " : ﴿ وَهُو اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللهُ وَفِي الأَرْضِ إِلَهُ ﴾ كُلُّ هذه واواتُ استئناف ، وَفَاءُ الاستئناف فِي مثلِ قولهِ تعالى " : ﴿ وَهُو اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ وفي مثلِ قولهِ تعالى " : قول القائل : أَمُ تَفعلُ كَذَا وكذا ، ويقولُ المجيبُ : فزيدُ واقفُ ، فالفاءُ هَهُمُنا للاستئناف وقد دَخلتُ على المبتدأُ والمبر . و ﴿ مَا ﴾ و ﴿ لا ﴾ في مثل قولكِ : مَا زيدٌ قائمٌ ، ولا وَمَا اللهُ تعالى " : ﴿ وَمَا هُمُ مُنْكُمْ وَلا مِنْهُم ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَمَا مُولِكُ أَمْرُا أَلْهُ اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى " : ﴿ مَا هُم مُنْكُمْ وَلا مِنْهُم ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَمَا يُوكُونُ فَي ﴿ لا ﴾ " : ﴿ فَلا خَوْفُ عَلِيهِمَ ولا هُمُ اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁽١) سورة معمد: الآية: ٣٥. والصواب أشَّوا والوالهال أنظر ستَكُل المزاء القرآك لكي ١٦٠ ٢

⁽٢) سورة الأنعام : الآية : ٣ .

⁽٣) سورة الزخرف : الآية : ٨٤ .

⁽٤) سورة الحديد : الآية : ٤ .

⁽٥) سورة يوسف : الآية : ١٨ .

 ⁽٦) سورة المجادلة : الآية : ١٤ .

⁽٧) سورة القمر : الآية : ٥٠ .

⁽A) سورة البقرة : الآية : ٣٨ .

⁽٩) سورة البقرة : الآية : ٢٥٤ .

⁽١٠) سورة الزمر : الآية : ٣٨ .

⁽١١) سورة الواقعة : الآية : ٦٤ .

الحال مثل قولك : جاء زيد وهو يضحك ، أي : ضاحكًا ، قال الله تعالى" : ﴿ لا تَقَتلوا الصَّيدَ وَأنتُم حُرُم ﴾ .ولام الابتداط في مثل قولك : لزيدٌ قائم ، قال الله تعالى": ﴿ وإِنَّا لنحنُ الصَّاقُّونَ وإِنَّا لنحنُ المُسبحُونَ ﴾ . و«أمَّا » للتفصيل بينَ الاسمين والصفتينِ في مثل قولك : أمَّا زيد فقائم ، وأمَّا عمرو فقاعد ، ولا بد من الفاء في جوابها وجربًا، وإغا وجبَ ذلك لأن « أمَّا » فيها معنى الشرط ، ولا بدَّ للشرط ِمن جوابِ ، والدليلُ للشرط . و« أما » مخففة للاستفتاح في أول الكلام في مثل قولك : أما زيد قائم ، وأماً عمرُو خارج ، وأكثر من يستعملها أهل نجد ، وربَّما يأتونَ بعدها بـ « إنَّ » ، قال الشاعر":

* أَما إِنَّهُ لُولا الْخَلِيطُ المُؤَّدَّعُ *

و« لُولاً » بمعنى الامتناع ، ومعنى الامتناع أن يمتنع معها وقوع المعنى الثاني ويصح وجود الأول ، وفي الحديث ": « لو لا على لهلك عمر "، وقال الله تعالى" : ﴿ وَلُو لا رِجَالًا مُؤْمِنُونَ وَنِسًا مُؤْمَنِكً لم تَعلَمُوهُم أَنُ تَطُؤُهُم ﴾ . و« أَلاَ » مخففةٌ بعنى الإخبار والتنبيه في مثل قولك: ألا زيد منطلق ، قال الله تعالى " : ﴿ أَلا لعنه الله على الظلمين ٤.

هذه اثنان وعشرون حرفًا كلُها يقع بعدها المبتدأ والخبر كما تقدم ، وذلك غير واجب .

سررة المائدة : الآية : ٩٥ . (1)

سورة الصافات : الآية : ١٦٥، ١٦٦ . **(Y)**

هو لأبي تمام ، في ديوانه : ٣١٩/٢ ، وتمامه : (4)

وربع عفا عنه مصيف ومربع

والبيت مطلع قصيدة طويلة يمدح بها أبا سعيد الثغري ، وانظر : كشف المشكل : ٢١٨/١ .

هو قول لعمر بن الخطاب رَبُّك ، انظر : شرح نهج البلاغة : ٣٦/١ . (1)

سورة الفتح: الآية: ٢٥. (0)

سورة هود : الآية : ١٨ . في الأصل : ﴿ الكاذبين ﴾ . (7)

فيها بلُ تقع مراً ولا تقع أُخرى ، وإِنَّا ذكرته للَّا كانَ هذا البابُ موضوعًا لمعرفة الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ لعلة ٍسنذكرها ، وقدَّ ذكرت أكثرَ معانيها ههنا ، وسوف أَذكر معنى ما كانَ منها داخلاً في سائر الأبواب هنالك إن شاء اللهُ تعالى .

ومن جُملتها سَنَة أحرف موضوعة للجواب ، وهي : نعم ، وبلى ، وأجل ، وإن مكسورة مشددة بعنى : نعم ، وجَير بعنى : نعم ، وإي مكسورة مخففة . فد « نعم » تقع جوابًا للكلام الموجب المستفهم به في مثل قولك : هل جاء زيد ؟ فتقول : نعم ، قال الله تعالى " : ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُم مَا وَعَد رَبّكُم حَقًا قَالوا نَعَم ﴾ ، وبلى : جواب للكلام المنفيّ في مثل قولك : هل المنفيّ في مثل قولك : ألم تفعل كذا وكذا ، فتقول : بلى ، ولا يَجوزُ أَنْ تُجيب المنفيّ المنفيّ وي مثل قولك : ألم تفعل كذا وكذا ، فتقول : بلى ، ولا يَجوزُ أَنْ تُجيب المنفيّ قالوا إلا به في مثل قولك : أتريد المعنى ، قال الله تعالى " : ﴿ أَلستُ بريكُمْ قالوا بَعَم ، لاَخْتَلَ المعنى ، ولكانَ الإقرارُ إنكاراً . و ﴿ أَجَلُ » بمعنى : ٤٠٠ مُنَا فَول ؛ أَبَل المُ تعلل الله تعالى " : نَعَم ، وقد تكونَ وقد تكونَ ﴿ أَجلُ » بعنى « بَلى » في مثل قولك : ألم تنطلقٌ يا زيد ، فيقول : أجلُ ، أيْ : نَعَم ، وقد تكونَ وقد يقمُ بعنى « بَلى » في مثل قولك : ألم تنطلقٌ يا زيد ، فيقول : أجلْ ،أيْ : بلى ،

أَجِلْ عَبِرَةً كَادَتْ لِعِرِفَانِ مَنزِل مِلْ اللَّهَ لَوَلِم تُسهِلِ اللَّامعَ يَذَبِح

⁽١) سورة الأعراف : الآية : ٤٤ .

⁽٢) سورة الأعراف : الآية : ١٧٢ .

⁽٣) هو غيلانٌ بن عقبة بن بهيش ، ويكنى أبا الحارث وهو من بني صعب بن ملكان بن عدي بن عبدمناة ، قال أبو عمرو بن العلاء : بدئ الشعر بامرئ القيس ، وختم بذي الرمة ، مات في أصبهان سنة : ١٩٧ه . انظر : الشعر والشعراء : ٥٢٤/١ ، ووفيات الأعيان : ٤٠٤/١ . والبيت في ديوانه :

أمنزلتي مي سلام عليكسما على النأي الأي إلى يسود ويستصح ولا زال من نوء السماك عليكسما ونوء الثريا وابسسل متبسطح وإن كنتما قد هجتما راجم الهوى لذى الشوق حتى ظلت العين تسفح

و« إِنَّ » بمعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولكِ : أَتنطلِقُ يا زيدُ ، فيقول : إِنَّ ، أَيُ : نَعَمْ ، قال الشَّاعُرِ " :

قَالُوا غَدَرْتَ فَقُلَتُ : إِنَّ وَرُبَّا اللَّهِ وَسُفَا الْعَلِيْلُ الغَادِرُ وَقَالُ الْمَادِرُ الْعَادِرُ وَقَالُ آخُرُ" :

العَواذِلُ في الصَّبُو حَ يَلُمْنَنَي وَأَلُومُهُنَّهُ وَالْوَمُهُنَّهُ وَالْوَمُهُنَّهُ وَالْوَمُهُنَّهُ وَيَعْلَى الصَّبُو وَيَعْلَى الْمَالِيَةِ وَيَعْلَى الْمَالِيةِ وَيَعْلَى الْمَالِيةِ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ الْمُعْلِيقِيقِ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ وَيَعْلَى الْمُنْفِيلِ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلَى الْمُنْفِقِيلِ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُولُ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَالْمُنْفِيلُ وَيْعِيلِ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَلَهُ وَلَيْكُ وَيَعْلِيلُ وَيَعْلِيلُ وَيْعِلِيلُ وَالْمُنْ الْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْ وَالْمُنْفِقِ وَالْمُنْفِيلُ وَالْمُنْفُولُ وَلَهُ وَلَالِيلُ وَالْمُنْفِقِ وَالْمُنْ وَالْمُنْفِيلُ وَالْمُنْفِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُعْلِيلُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفُلِيلُ وَالْمُنْفِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفُولُ وَالْمُنْفُولُ وَالْمُنْفِقِيلِ وَلِيلُوا وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِقِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفُلِيلُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُولُولُولُ وَالْمُنْفِيلُولُولُولُ وَالْمُنْفِيلُولُ ولْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُولُولُولُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُولُ وَالْمُنْفِيلُ وَلْمُنْفِيلُولُ وَال

أَيْ : نَعَمْ ، والها عَلَى السكت لا غيرُ . « وجَيْرِ » بعنى : نَعَمْ ، في مثلِ قولكِ : نَاشَدْتُكَ اللّهَ يا زيدُ لَتَقُومَنَ ، فيهمثل إلا في اللّهَ يا زيدُ لَتَقُومَنَ ، فيهمثل إلا في اللّه يا زيدُ لَتَقُومَنَ ، فيهم بينها وبينَ أجل ، قال الشّاعُر " :

وَقُلْنَ عَلَى الفِردَوْسِ أُوَّلَ مَشْرَبٍ مِ أَجَلٌ جَيْرٍ إِنَّ كَانَتُ أُبِيْحَتُ دَعَاثُرُهُ

⁽۱) البيت لم يعرف قائله ، وهو من شواهد إعراب القرآن للنحاس : ٤٤/٣، وأمالي ابن الشجري : ١٩٠/١ . وفيه و نال المنى » وفي شرح المفصل : ١٩٠/٣، وشرح أبيات مغنى اللبيب : ١٩٠/١ .

⁽۲) هو عبيدالله بن قيس الرقيات ،ديوانه : ٦٦ . وينظر : الكتاب : ١: ٢٧٩/٢ ، والأصول : ٢ . ٢٧٩/٢ ، والأغاني : ١٦/١ ، والجمهرة لابن دريد : ٢٢/١ ، وشرح السيرافي : ٥/٥، وأمالي ابن الشجري : ٢٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨/٨ ، والمغني : ٥٧ ، والجنى الداني : ٣٩٩ ، والخزانة : ٤٨٥/٤ .

⁽٣) ينسب البيت إلى مضرس بن ربعي الأسدي ، كما ينسب إلى طُفيل الغَنرَي (ديوانه: ١٠) وينظر: مجالس العلماء: ٢٢، وشرح المفصل: ١٢٢، والتخمير: ١٠١، والمغني: ١٢٠، والجني الداني: ٣٦٠، واللسان: (جير) ، والهمع: ٢٤/١، والدرر: ٢٢٥، والخزانة: ٢٣٥/٤. وقبله عا أنشده أبو محمد بن الخشاب لأسدى:

تحمل عن ذات التنانير أهلها وقلص عن نهي الدفينة حاضره وفي حاشية التخمير : ١٠١/٤ إثبات للأبيات التي ﴿ هَبِّ الْ^{عِل}ِ الأصمعي لأمير المؤمنين أبي جعفر هارون الرشيد . والدعائر : جمع دعثور وهو الحوض المتهدم .

وهي مبنية على الكسر على أصل التقاء الساكنين أن أمّا « عَوْضُ » فهو اسم من أسماء الزمان وليس بجواب وهو مبني ، وعلة بنانه أنّه تُطع عَن الإضافة فبني على الضم ك « قبلُ وبعد » وقد سُمع فيه الفتح تَخْفيْفًا ، والضّم أكثر استعمالاً ، وقد يُقسم به في الشّعر ، قالَ الشّاعر " :

رَضِيعَيْ لِبَانٍ ثَدْيَ أُمِّ تَحَالَفًا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لاَ نَتَفَرَّقُ وَ

صمع فيه الضم ههنا .

و ﴿ إِنْ ﴾ مكسورة مخففة ، وأكثر ما تستعمل مع القسم في مثل قولك : أتخرج اليوم آيا زيد ؟ فيقول : أتخرج اليوم آيا زيد ؟ فيقول : إِنْ وربي ، قال الله تعالى " : ﴿ وَيَسْتَنبُّونَكَ أَحَقُ هُو قُل إِي وَرَبِّيَ إِنَّهُ لَكُونَكُ ﴾ .

ومن جملتها أُربعة أحرفٍ للمضارعة ، وهي : الياء والتاء والنون والألف ، وقد

والبيت من قصيدة طويلة في مدح المحلق بن خنثم بن شداد ، ومطلعها :

أُرقَّتُ ومَا هَذَا السُّهَادُ النُّروقُ ومَا بي سقم وما بي معشق

« وَعُوضٌ » تروى بالضم والفتح . الصاحبي : ٢٣٥ ، وشرح المفصل : ١٠٨/٤ ، وتروى بالكسر كما في الدر اللوامع : ١٨٣/١ .

واللبّان: بالفتح موضع اللبن ، وبالكسر: لبن المرأة ، تقاسما: تحالفا ، وأسحم داج: الليل . ينظر: الجمل: ٥٠، والخصائص: ٢٦٥/١، والصاحبي: ٢٣٥، والإنصاف: ٢٨١، وكشف المشكل: ٣٤٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٧/٤، والتخمير: ٢٨٧، ٢٨٦/٢، واللسان (عوض)، والخزانة: ٣٨٨٠.

⁽۱) قال أبو سعيد السَيِّرافي: « ويجوز أن يكون « جير » إنما يكسَّ لأنه يُحلف به فيقال: جير لأفعلن تقع موقع الاسم المحلوف به وهو مفتوح نحو: يمين الله لأفعلن ، فيبنى على الكسر دلالة أنه مبني معرف كما بني قبل وبعد على الضم لذلك » ذكره شارح المفصل في التخمير: ١٠٢/٤، وانظر شرح السيرافي: ١٠٢/١.

⁽۲) هو الأعشى ، ديوانه : ۱۳۰ ، وقبله : صَّشَبُ لِقُرُورَينَ يَصَّطَلِبَانِها وَبَانَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وُالْمَحلَق

⁽٣) سورة يونس : الآية : ٥٣ .

ُ ذَكرتٌ في باب الأفعال ِ.

ومن جملتها أُربعة / أُحرف لِلتَّحضيض والتَّوبيخ مع الماضيِّ والمستقبل ، وهي : ٤٠ ك ﴿ هَلاَ » و « وَلُولا » بمعناها و « لُوما » و « أَلا » ، تقولُ فيها جَميعًا : هَلاَّ تقومُ يا زيدُ ، ولولا تقومُ يا عمروُ ، ولو ما تَذهبُ يا عبدالله ، وأَلا تَنطلقُ يا بكرُ ، قال الله تعالى في لولا ": ﴿ لُولًا أُخْرتنيَ إِلَىٰ أَجَل قَريبٍ فَأُصَّدَى ﴾ معناه : هَلا الله عمال تقالى في لؤماً": ﴿ لُولًا أَخْرتنيَ إِلَىٰ أَجَل قَريبٍ فَأُصَّدى ﴾ وهي بمعنى : هَلا أَيضًا . قال في الشَّاعر " : ﴿ لَوْمَا تَاتِينَا بِاللَّائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّدقِينَ ﴾ وهي بمعنى : هَلا أيضًا . قال فيها الشَّاعر " :

تَعُدُونَ عَقْرُ النِّبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُم بَنِي ضَوطَرى لَوَهَ الكَميُّ الْمَقَنَعَا تقديرُه : لَوْمَا تعدونَ الكَميُّ الْمَقَنَعَا ، أَيْ : هَلَّا ، وقال تعالى في أَلاَ" : ﴿ أَلَا تُقَتٰتُلُونَ قَوْمًا تُكَثُوا أَيَكُنَهُم وَهُشُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ﴾ ، وقال فيها الشاعر " :

أَلاَ يَتقونَ اللَّهَ في سَبِّ مُسلم مَ ثَنِي غَيْرُ سَبَابٍ لِعرضٍ ولا شانِي وقال الشَّاعرُ في « هَلاَ »(")

⁽١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

 ⁽٢) سورة الحجر: الآية: ٧. وقد أورد المؤلف الآية: (لوما تأتينا بآية كما أرسل الأولون) وفي
 المصحف ﴿ فليأتنا باية كما أرسل الأولون ﴾ وعليها فلا شاهد، ولعله أراد الاية المذكورة والله أعلم.

 ⁽٣) هو جرير ، ديوانه : ٢٦٤، وقيمه و سعيكم » بدلاً من و مجدكم » ، وو هلا » بدلاً من و لولا » .
 ينظر : مجاز القرآن : ٢٩١، ٥٢/١، ٢٤٦، والكامل : ٢٧٨/١، والجمل : ٢٤١، والحلل : ٢٢٨، والخطل : ٢٨٨، والخطل : ٣٨/٢ والخصائص : ٢/٥٤، وأمالي ابن الشجري : ٢٧٩/١، ٣٣٤، وشرح المفصل : ٣٨/٢، والتخمير : ١٣٨/١، ومغنى اللبيب : ٢٧٤، وهمع الهوامع : ١٤٨/١، والخزانة : ٢١١/١ .

⁽٤) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

⁽٥) لم يعرف قائله ، وهو في كشف المشكل : ٢٢٢/١ .

⁽٦) ينسب إلى شريح بن أوفى العبسي ، وقيل: للأشتر النخعي والبيت مرتبط بقتل محمد بن طلحة بن عبدالله التيمي رضي الله عنهما يوم صفين ، فقد كان محمد بن طلحة مع معاوية ، وكان يعرف =

يَذَكِّرنِي حَميمَ والرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلاَّ تلا حَميمَ قَبَلَ التَّقَدُّم

وقد يجوز أنْ تُستعمل هذه الحروفُ للتوبيخ مع الماضي وليس بشرط لازم - أعني أنها إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ فقط - لأن الله تعالى قال (۱): (لَو لَا أَخَرَتني) فأدخلها على الماضي ، وليست للتوبيخ ، بل للتحضيض أو للتمني ، بدليل أنه أجاب بالفاء فقال: (فَأصَّدَقَ) ونصب في قوله (وَأكونَ) لما كان التحضيضُ فيه معنى الاستفهام ، وقد شرط بعهضُم (۱) أنها إذا دخلت على الماضي كانت للتوبيخ ، وأطلق ذلك ولم يحترز من الآية وأجناسها ، لأن الخطاب فيها متوجه إلى الباري جل وعلا ، والتوبيخ لا يحق عليه سبحانه .

فأما حيث تكون « هَلا » للتوبيخ ففي مثل قول الشاعر (1): هَلاَ دَفَنتُم رَسَسُولَ اللَّهِ في سَسَفطِ مِنْ الأُلُوة أَحسوى ملبَسسَا ذَهبَا

بالسجاد لكثرة عباته ، وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأصحابه قد جعلوا شعارهم «حم
 لاينصرون» فكان محمد بن طلحة إذا شد عليه فارس قال له «حم» فتركه ،
 فشد عليه قائل هذا الشعر وصرعه ،

ينظر : مجاز القرآن : ١٩٣/٢ ، والمقتضب : ٢٣٨/١ ، وتفسير الطبري : ٢٤٢/٢٤ ، وإخصائص : ٢٤/٢٤ ، والخصائص : ٢٨١/١ ، واللسان (حمم) .

⁽١) سورة المنافقون : الآية : ١٠ .

⁽٢) وأكون قراءة ابي عمرو وقرأ الباقون بالجزم والنصب عطفاً على «فا صدق» ، المنصوب بأن المضمرة في جواب التمني كقوله تعالى «ياليتني كنت معهم فأفوز» ، انظر معاني القرآن للزجاج : ١٨٧/٥ ومشكل اعراب الفرآن ٧٣٧/٢١ .

⁽٣) هو الحيدره اليمني انظر كشف المشاكل: ٢٢١/١ وقال ابن هشام في المغنى: ٣٦٧: « وهي تغيد الاستفهام » واستشهد بالاية الكريمة ، ونسبه للهروي في الأزهية: ١٧٥-١٧٨ ، وقال: والظاهر أنها للعرض.

⁽٤) البيت لعمرو بن أحمر بن فراض ، وقد ذكره ابن خالويه بـ «ألا» بدلاً من «هلا» ، وعليه فلا شاهد فيه . ينظر : ليس في كلام العرب لابن خالويه : ١٧٠ ، وإعراب القراءات السبع وعللها له : ٨٩/١.

ومِنْ جُملتها أَربعةُ أَحرف عَلاماتُ للإعراب ، وهي الواوُ في الجمع المُسَلَم ، وفي السَّتة السُّتة الأسماءِ المُعتَّلةِ المضافةِ أَيضًا . والباء في الجمع المُسَّلم ، وفي الَّتثنية وفي السَّتة الأسماء المُعتلة المُضافة أيضًا / ، ٤٦ / الأسماء المُعتلة المُضافة أيضًا / ، ٤٦ / والنَّونُ في فعل الاثنين والجميع والمؤنث ، وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء اللهُ تعالى .

ومن جملتها ثلاثة أحرف علامات للتأنيث، وهي: الهاء في مثل: قائمة ، وقاعدة ، وقامت ، وقعدت ، لأن الأصل التّذكير فزيدت الهاء علامة للتأنيش، والهمزة في مثل: في مثل: خمراء ، وصفراء ، وبيضاء ، وما شاكل ذلك ، والألف المقصورة ، في مثل: سكرى ، وحبلى ، وما شاكل ذلك .

ومن جُملتها سَبعة أُحرف قد تقع زائدة للصلة ، وهي : التّناءُ في ثلاثة أُحرف في : ثُمّت ، وَرُبّت ، وَلَات ، وفي الأسماء في مثل قسولهم : رَهَبُوتي خَيْثُ من أَن أُتَرَحَم ، وقد تكون زائدة في عَنكَبُوت ، وفي جمع المؤنث السّالم ، مثل : مُسلمات ، وسنبين أُحكام التّاء الله في ما بعد إن شاء الله تعالى .

و« لا » في مثل قول الله تعالى " : ﴿ لا أُقَسِّمُ بيومِ القَيْحَةِ ﴾ ، ومَا شاكله ، تقديره : أُقسمُ ، ولا زائدة ، وكذلك في قوله " : ﴿ لِنَلا يَعْلَمَ أَهُلُ الكِتَنْبِ ﴾ تقديره : ليعْلَمَ أَهْلُ الكِتَنْبِ ﴾ تقديره : ليعْلَمَ أَهْلُ الكتاب . و « مَا » تقعُ زائدة في مثلِ قوله تعالى " : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيتَنْقَهُم ﴾ الكتاب . و « مَا » تقعُ زائدة في مثلِ قولك : سمعت كلامًا مَا ، وفي مثلِ قول

⁽١) سورة القيامة : الآية : ١ . .

⁽٢) سورة الحديد : الآية : ٢٩ .

⁽٣) سورة النساء: الآية: ١٥٥.

 ⁽٤) سورة آل عمران : الآية : ١٥٩ .

َ الشاعرِ''' :

يَا شَاةَ مَا قَنَصِ وِ هِ مَا » آزائدة . والواو تقع زائدة في مثل قول اللّه تعالى" : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُ وَهَا فَتِحَتْ أَبُوابُهَا ، وفي قوله إِذَا جَاءُ وَهَا فَتِحَتْ أَبُوابُهَا ، وفي قوله إِذَا جَاءُ وَهَا فَتِحَتْ أَبُوابُهَا ، وفي قوله تعالى" : ﴿ وَلَقَدْ ءَ اتَّينَا مُوسَى وَهُ رُونَ الْفَرقانَ وَضِياءً ﴾ أَيْ : ضِياءً ، والله أعلم . وتُتواد أيضًا في عَمْرو للفرق بينه وبينَ عَمَر، إِلا في حالة النّصب . والميمُ تُزادُ في مثل : وُرْقَمْ ، وحُلكم ، قيل : أَصْلَهُ من الزّرَقُ والحَلك . واللام تُزادُ في مثل : عَبْدَل ، وفَحْجَل وأصله : عَبْدَل ، وفَحْجَل أَصْلَه ، وَرَعْشَنْ ، وَرَعْشَنْ ، وَخَلَبُنَ .

هذه أَصلَ مَا زِيدَ من الحروفِ للصلة ، وبقي حروفَ زِيدَتَ لغير الصَّلة ، وسنفردُ للصنفينِ جميعًا بابًا في آخرِ هذا الكتاب إن شاءَ الله تعالى .

ومن جملتها حرفان لتخليص الفعل المضارع من الحال / إلى الاستقبال ، وهما : ٥٠ / ٢٠ السينُ وسوف ، مثل : سيقوم ، وسوف يقوم .

ومن جملتها حرفان للفصل والإشارة ، وهما : الها يُوالألْكُ في مثل قولك : يا أَيُّهَا الرجلُ ، وإِنَّا سُميا حَرفي فصل لَمَّا فُصِلَ بهما بين أَيْ وبين الرَّجلِ ، إِذْ لولاهُما لَجَازَ في اللفظ الجرِّ ، فَأَشيرَ بهما إلى الرجل ، وُفَصِلَ بهما بينَه وبينَ « أَيُّ » .

⁽١) هو عنترة بن شَدّاً و العبسي ، ديوانه : ٥٢ ، والبيت من معلقته المشهورة ، وبعده :

نَبعثتُ جَارِيتي فقلتُ لها اذهبي فَتَجَسَّسَي أَخبارها لي واعلَمِي فَالتَّ والسَّاةُ عَكنةُ لَن هو مُرتَسم قَالتُ وأيتُ من الأَعادي غِرَّةً والشَّاةُ مُكنةُ لَن هو مُرتَسم

ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٢٠٦، وشرح القصائد السبع لابن الأتباري: ٣٥٣، وشَرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤، والتخمير: ٢٠١، وضرائر الشعر لابن عصفور: ٨١، وضرائر القزاز: ١٦٧، والتزانة: ٢٠٢٠، والخزانة: ٢٩/١، والخزانة: ٢٠٢٠،

وسيين وسعين : ١٢١، واعزاله: ٥٤٦/١. . (٢) سورة الزمر: الآية: ٧٣. وحومندهم الكونسيم وكل هذه الواو أترال كملاع المعنى: ٧٢٤

⁽٣) سورة الأنبياء : الآية : ٤٨ .

ومن جملتِها حرفان : أحدهما دليل على البعدِ ، والثاني عَلَامة للخطاب ، وهما: اللام والكاف في قولك : ذلك الرجل ، فاللام علامة لخطاب البُعد ، ولا يجوزُ دُخولها إِلَّا على المفردِ مُذكرًا كان أُو مُؤنثًا ، فالمذكرُ : ذَلك ، والمؤنثُ : تِلكَ ، والكَافُ تَثْبُتُ عَلامة للخطابِ فِي المفردِ ، والمُثَنَى ، والمجموعِ ، تقولُ : ذَلِكِ ، وَذَانِكِ ، وأُولئِكِ ، وهي مفتوحة مع المذكر ، مكسورة مع المؤنث ، فرقًا بين الخطابين .

ومِنْ جُملتهِا هَاءُ الإشارة فِي أُولِ الاسم المُبهمِ ، مثلُ : هَذَا ، وَهَاتَانِ ، وما شاكل ذلك من مثنى ومجموع .

ومِنْ جُملتهِا نُوناً الَّتَأكيدِ النَّقيلةِ والخفيفة ، مثل : هل تَقُومَنَّ ، وهل تَقُومَن . ومِن جُملتِها حرفُ للوصلِ وهو الألفُ ، وهي تَدخُلُ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ ، وسنذكرُها في بابِ الألفاتِ إن شاءَ الله تعالى .

ومِن جملتها حرفُ للفصلِ ، وهي الألفُ ، في مثلِ قولكِ : أَدَّخِلُّ زيداً ، وَأَعْطِه دِرِهَمًا ، وَأُخْرِجُ عَمرًا ، وَمَنِهُم مَن يُسَّمي هذه الألف ألف قطع ؛ لأنَّهَا كَبِـتت ابتـداءً ووصلاً ، وتقطعُ ما بَين الحروف ، وسنذكرها في بابِ الألفات إن شاء الله تعالى .

ومِن جملتها لام ، معناه الإِخبارُ في مثلِ قوله تعالى" : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهمْ عَبْرة ﴾ "﴿ وَلَقَدْ ءَ اتَّيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ﴾ وأكثر ما تَدخلُ على « قَدْ » وحدَها و« إِنْ » الشَّرطية ، قَال تَعالى في إدخالِها على « قد » : "﴿ لَقَدَ أَرسَلنا رُسَلَنا ﴾ وقال تعالى في إدخالها على/ إِنْ الشَّرْطيةِ: " ﴿ لَئِنْ لَمْ يَنتَهِ اللَّنْفَقِونَ ﴾ الآية ، ومثل قولهِ تعالى ":

سورة يوسف: اية: ١١١. (1)

سورة البقرة: الآية: ٨٧. (Y)

سورة الحديد : الآية : ٢٥ . (4)

سورة الأحزاب : الآية : ٦٠ . (£)

سورة التوبة: الآبة: ٧٥. (0)

﴿ وَمِنْهُم مَن عَلَهَ اللَّهَ لَئِنْ ءَ اتّلِنَا مِن فَضِلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ ﴾ . فأما مَن قال : إِنَّ هَذه اللام جَوابُ قَسم مَحذوفِ فقد أَخطأ لأَنَّ اللَّام إِذَا كَانت جَوابًا للقسم تمت بِها الفائدة ، وهذه اللام لم تتم مَعها فَائدة ، وإِنَّا الجوابُ في قولكِ : لنُغْرِيْكَ بِهم ، وفي الأُخرى : لنصدَّقَنَّ؛ لأَنَّ الفِعلَ مُؤكد بنون التأكيد الثَّقيلة ، ولم يَتقَدَّمهُ معنى يُوجبُ التَّأكيد إلا تقدير قسم محذوفِ ، كأنه قال : لئن آتاناً مِن فضلهِ فَواللهِ لنَّصَدَقنَ .

ومِن جُملتها حرف للتّعريف، وهي اللام الّتي تقع مع ألف الوصل مثل قولك: الرّجلُ، وهذه اللام هي التي عرّفت الاسم وحدها عند سيبويد"، والألف قبلها ألف وصل لا غير أتي بها للتّوصل إلى النّطق باللام لمّا كانتْ ساكنة ، واحتج بأنّها تحذف إذا ابتدئ بغيرها لفظا في مثل قولك: مررث بالرجل، كما تحذف من سائر مواضعها إذا ابتدئ بغيرها لفظا في مثل قولك: مررث بابن فلان؛ لأنّ الألف في ابن ألف وصل، وكذلك في الفعل، في مثل قولك: مررث بابن فلان؛ لأنّ الألف في ابن ألف وصل، وكذلك في الفعل، في مثل قوله تعالى": ﴿ وَأَمُر أَهُلكَ بالصّلوة ﴾ الألف أيضا في ﴿ وَأَمُر ﴾ ألف وصل، وإنّا حُذِفت لفظا لمّا ابتدئ بالواو، وهذه حَجة سيبويه، على أنّ الألف مع وقال الخليل بن أحمد رحمة الله عليه: بَل الألف واللّام حرف مركب من حرفين كسائر الحروف، وهو الذي عَرف الاسم في حال تركيبه ، وعنده أنه مبني على الوقف ك «بناء » مِنْ وعَنْ ، وأصله عنده : أل ، وقولُ سيبويه أوضع ؛ لأنّه لو كان كما قال الخليل لجاز أنْ يكتب ﴿ أَلَ » منفصلاً عن الاسم فيقال : ألْ رَجُل ، وَهذا غير جَائز في بالكلمة الظاهرة ، وحرف منفصل عنها / أبداً .

6/67

⁽۱) الکتاب:۳۰/۳، ۱۵۵۰

⁽٢) سورة طه : الآبة : ١٣٢ .

ومِن جُملتها : نُونُ التَّنوين ، في مثل : زيد ، وصد ، وسيبويد ، وهذا التنوين أن وَن جُملتها : نُونُ التَّنوين ، في مثل : السَّاكنين في قراء ق مَن قرأ" : ﴿ قُلْ نَونَ ساكنةٌ في الأصل بدليل أَنهًا تُكسر التَّنوين الأَنهُ حرف سَاكنٌ كما تقدَّمَ وبعده المُ التَّعريف ، وهي ساكنة ، ولا يعتد بألف الوصل .

ومن جملتها حرفان من دلائل الفعل الماضي ، أحدُهما : الوقوع ، وهو « قَدْ ""» في مثل قولك : قَدْ قام زيد ، والآخرُ للامتناع ، وهو « لو » إِذَا لم يكن بعدَه « مع » وله أَربعة أقسام :

أُحدُها : أَنَّهُ يَتنعُ بِهِ الشَّيُّ المتناعِ غيرهِ إِذَا لَم يَكن بعده « مع » في مثلِ قولكِ : لو قَمتَ أكرمُتكَ ، فالقيامُ والإكرامُ مُتنعانِ .

والثاني : أُنَّه يُوجدُ به الشَّيُ الوجود غيره إِذَا كانَ بعده نَفيان ، في مثل قولك : لولم تَقَمْ لم أُكرمْكَ ، فالقيامُ والإكرامُ مَوجُودان .

والثَّالثُ: أَنَّهُ عَتَنعُ بِهِ الشَّيَّ لوجود غيره إِذَا كان النَّفيُ في الجملة الأولى لا غير في مثل قولك : لو لم تقم أكرمتك ، فالقيام موجود والإكرام ممتنع .

والرابعُ: أَنَّهُ يَوجُدُ به الشَّيُ المتناعِ غيره ، وذلك إذا كانَ النَّفيُ في الجملة الآخرة التي هي الجوابُ في المعنى ، تحو قولكِ : لو قمت لم أكرمك ، فالقيام ممتنع والإكرام موجود .

ومن جملتها حرف يفصل به بين النوناتِ في فعلِ جماعةِ المؤنثِ المؤكدِ بنون

⁽١) سورة الإخلاص: الآية: ١، ٢ . وقرأ على أصل التقاء الساكنين أَبان بن عثمان وزيد بن علي وجماعة انظر البحر المحيط: ٥٢٨/٨ .

⁽٢) فإن دخل على المضارع أفاد التقليل ، مثل : الكاذب قد يصدق . وقال سيبويه في الكتاب : 7 * 7

الْتَأْكِيدِ، وهي : الألفُ ، في مثلِ قولكِ : اضِرْبَنانِ زَيداً ، وَإِنَّا زيدتْ الأَلفُ هَهُنا ليّفرق بِها بِينَ النُّوناتِ ، لأَنهَّا لو اجتمعتْ لوجبَ الإدغام ، ولو أُدغمتُ الشبك فِعلُ جَماعةِ المؤنث ِفِعِلَ المُفردِ المُذَكرِ المُؤكدِ بنونِ التَّأكيدِ الثُّقيلةِ ، نحو : اضرِبَنَّ يا زيدُ ، وذلك ممتنعً فتدبَّر / هذا الاحتجاج فهو لطيف.

P/27

ومن جُملتِها حرف موضوع للردع والزجر وهو : « كلا » في مثل قولهِ تعالى": ﴿ كُلَّا سَوِفَ تَعَلَّمُونَ ﴾ وهذا الحرفُ أَعني كَلّاً يتَضَمنُ القسمَ إِمَّا ظَاهراً وإِمَّا مُقدَّرا ، فَالظَاهْرُ فِي مثل قُولِ اللَّهِ سِبِحَانُه " ؛ ﴿ كَلَّا وَالقَمَرُ وَالَّيْلِ إِذَا أَدِبَرَ ﴾ ، والمقدَّرُ في مثل وكذلك" : ﴿ كُلَّا سَوفَ تَعلمونَ ﴾ تقديره : كُلّاً والَّلهِ لسوفَ تَعلمون .

ومنْ جملتها حَرفان يَاء ان :

أحدُّهما : عَلامةٌ للنَّسِ ، وهي اليا السُّدَّدةُ المكسور مَا قبلَها ، في مثل : زَيْدِيٌّ ، وَمكيٌّ ، وَنَجُديٌّ .

والثَّاني : علامةٌ للتَّصغير ، وهي الياءُ السَّاكنةُ المفترحُ ما قبلَها ، في مثل : كُبَيْشٍ ، وَدُرَيْهُم ، وُجَعَيْفِر ، وما شاكل ذلك .

وَمِن جُملتِهِا حرَفُ الاستثناءِ وهو : « إِلاَّ » في مثلِ قولكِ : جَاءَ النَّاسُ إِلَّا زَيدًا، فزيدٌ منصوبٌ بمعنى الفعلِ لا بالحرف ِ

ومِنْ جَملتهِا حَرفانِ عَلامةٌ للنَّدبة ِفي آخرِ الاسم المندوبِ، وهما : الألفُ والهاء ، في مثل قولك : وَازَّيدَاه ، واعَمَّرًاه .

سورة التكاثر: الآية: ٣.

سورة المدار : الآية ك ٣٢ . لم ا فقف على مدر مَا ل إِنَّ "كلا " وتصنى الصَّم (1)

سورة عبس: الآية: ٢٣. (4)

سورة التكاثر: الآية: ٣. (1)

ومن جملتها حُرفان هاءً ان :

أحدهما : للسكت في مثل قوله سبحانه" : ﴿ مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيهِ هَلَكَ عُني سُلطَنْيه ﴾ وفي قوله تعالى" : ﴿ مَا أَدَّرَيْكُ مَا هِيه ﴾ .

والثاني : حرن يُوقف عليه مع فعل الأمر التي اعتلت لامه وفاؤه ، وبقي على حرف واحد كقولك : هذا الكلام عِد ، وهذا الثوب شِد ، جيء بالهاء لئلا يبقى الفعل على حرف واحد .

ومن جملتها حرث للعماد على بعض الأقوال ، وهي : الياء في « إِيَّاك » قال بعض الكونيين " : الكان وما جرى مجراها اسم مضمر ، والياء حرف عماد .

ومن جملتها ثلاثة حروف للإشباع ، وهي المتولدة من الحركات ، وهي الواو ، وهي الواو ، وهي الواو ، والألف ، والياء ، فالواو متولدة من الضمة إذا أشبعت ، ، في مثل قول الله تعالى ": ﴿ وَأُمُولُ اثْتَرَفْتُمُوهَا ﴾ الواد التي قبل الهاء تسمى حرف الإشباع ، لما أشبعت حركة الميم وهي ضمة تولدت منها الواو / .

والألف مُتولدة من القتحة إذا أُشبعت ، وعليه قراء ة بعضهم" : ﴿ إِنَّا هَدِينُهُ السَّبِيلا ﴾ ، السَّبيلا ﴾ ، السَّبيلا ﴾ ،

_ VY _

ټ*د*۸

⁽١) سررة الحاقة : الآية : ٢٨، ٢٩ .

⁽٢) سورة القارعة : الآية : ١٠ .

⁽٣) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ٦٩٥/٢: « ذهب الكرفسين إلى أن الكاف والهاء والساء من «إياك» و« إياه » و « إياي » هي الضمائر المنصوبة ، وأن « إيا » عماد ، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كبسان ، وذهب البصريون إلى أن « إيا » هي الضمير ، والكاف والهاء والباء حروف لا موضع لها من الإعراب .

⁽٤) سرورة هود : الآية : ٢٨ .

⁽٥) سورة التوبة : الآية : ٢٤ .

⁽٦) سورة الإنسان: الآية: ٣. ولم أجد هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراء ات.

 ⁽٧) سورة الأحزاب: الآية: ٦٧. قرأ ابن كثير والكسائي وحنص بالألف إذا وقفوا عليها ، وبطرحها =

وقد ورد ذلك في الشعر ، وهو أن تحذف الألفُ للجزم من الفعل العليل ، وتردُ للاشباع ِ قال الشاعر''' :

هم الحُماةُ إِذَا لم يُحم مُهتَضمُ هُم الأُساةُ إِذَا مَا الجَرَّ لَم يُؤسا وأصله : لم يُؤسَل ، وكذلك قولُ الله تعالى" : ﴿ سَنُقرَئُكَ فَلاَ تَنْسَى ﴾ على بعض الأقوال"ِ".

والياء متولدة من الكسرة إذا أشبعت ، في مثل قول الشاعر":

تَنْفي يَداها الحَصى في كل هاجرة م نفي الدُّرَاهيم تُنقَادُ الصَّيارِيفِ وأصله: الصيارِفُ والدراهم ، ولكنه أشبع الكسرة فتولدتُّ منها الياء .

هذه جميع الحروف التي هي غير عاملة قد ذكرتُها لك بسيطة ومركبة ، متصلة ومنفصلة .

^{.=} في الوصل ، وقرأ هبيرة عن حفص بالألف وصل أو قطع ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع وابن عامر بالألف فبهن في وصل أو قطع ٠٠٠ إنظر : السبعة لابن مجاهد : ٥١٩، والنشر : ٣٤٧/٢ .

⁽١) هو في التهذيب لابن يعيش الصنعاني : ٢٩١، ٢٢٤ بدون نسبة .

⁽٢) سورة الأعلى: الأية: ٦.

 ⁽٣) قال العكبري في التبيان : ١٢٨٣/٢ : و فلا تنسى : لا نافية ، أي : فما تنسى ، وقبل : هي للنهي
 ولم تجزم لتوافق رؤس الآي ، وقبل الألف ناشئة من إشباع الفتحة » .

⁽٤) هو الفرزدق ، ديوانه : ٥٧٠ (نشر الصاوي) . والبيت في رصف الناقة . تنفي : تطرد وتبعد ، هو الفرزدق ، ديوانه : تعاد الحر ، تنقاد : أحد مصادر نقد الدراهم ينقدها نقداً إذا ميز رديثها من جيدها ، والصيارف : جمع صيرف وهو الخبير بالنقد الذي يميز بعضه من بعض .

والاستشهاد بالبيت في « الصياريف » ، أما « الدراهيم » فإنه قد يقال : إنه جمع درهام لا درهم كما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف : ٢٧/١. وينظر : الكتاب : ٢٨/١، والكامل : ٢١٠/١، والأصول : ٢٢/٣، والجمهرة : ٢٥٦/٣، والخصائص : ٣١٥/١، وسر صناعة الإعراب : ٢٥/١، والمحتسب : ٢٠١/، وأمالي ابن الشجري : ٢٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٠٦/١، والمتم : ٢٠٥/١، والخزانة : ٢٦/٤٤.

(فصل): وأُمَّا لِمَ لمْ تَعمل ؟ فهي تنقسم على قسمين إ

قسم لم يعملٌ لأنه يدخلُ على الأسماءِ مرةً وعلى الأفعالِ وعلى الحروفِ مرةً ، فلم يكن صنف من هذه الأصنافِ أحق بها من الصّنفِ الاخر ، ولذلك بَطَّلَ عَملُها .

وقسم منزلً منزلة الجزء من الكلمة ، وجزوها بعضها ، وبعض الشيء لا يعملُ في بعض ، وذلك مثلُ الألف واللهم وياء النسب وياء التصغير وحرفي الفصل في مثل:

ا أيها ، وهاء الإشارة في مثل : هذا ، وما شاكل ذلك ، عما كانَ مُتَصلاً بالكلمة ولا يجوزُ انفصالهُ عنها .

(فصل): وأمّا ما معاني هذه الحروف؟ فمعانيها مختلفة ، وقد ذكرت أكثر معانيها مع تقسيمي / لها ، فخذه من هنالك لأني إذا قلت : ومن جملتها حرف أو حرفان أو أكثر من ذلك موضوع لكذا وكذا ، فذلك الذي وضع له هو معناه ، مثاله أنْ أقول : ومن جملتها حرف للامتناع ، أو حرف للوقوع ، أو حرف للتّحضيض ، أو حرف يقع بعده المبتدأ وخبره ، فإذا سأل سائل ما معنى ذلك الحرف؟ قيل : الامتناع والوقوع والتّحضيض والابتداء ، وعلى هذا قياسها إلى آخرها في معرفة معانيها ، إلا معاني حروف العطف ، ومعاني حروف الابتداء ، فلم أذكرها في هذا الباب ؛ لأن لهذين الصّنفين بابين نذكر معانيها فيهما إن شاء الله سبحانه .

(فصل): وأَمَّا أحكامُ الحروفِ التي هي غيرُ عاملةٍ ، فأحكامُها داخلة تحت واجبٍ وَجَائز ومُتَنع:

فالواجب مشتمل على مسألتين :

إحداهُما : بناء البسيط المنفصل من هذه الحروف ، ومن سائر الحروف ، وما كان مُدغَمًا مثل : كأن ، وما التقى فيه ساكنانِ مثل : « سَوْفَ » و « لَيْتَ » بني على الحركة ،

P/ sv

وَإِنَّا وَجَبَ بِنا أَ البَسِيطِ على الحركة ؛ لأنَّه يُبتدأ به ، والعربُ لا تَبتدئ كلامها بساكن ؛ لأنَّ الله تعالى لم يجعلُ لها على ذلك قدرة أبداً . وإِنَّا شَرطْناً أَنْ يكونَ ذلك الحرفُ منفصلاً احترازا من البسيط السَّاكن مثلُ : لام المعرفة ، وياء التَّصغير ، وما شاكلهما من الحروفِ البسيطة المُتصلة المبنية على الوقف .

والثانية : بناء المركّب من الحروف من حرفين ما لم يكن مُدغما وما كان في آخره حرف من حروف الاعتلال – على الوقف ، لأنّ أصل البناء في المركبات الوقف ، لأنّ حروف الاعتلال لا تحتمل الحركة ، مثالُ المركبات : « هَلْ » و « بَلْ » و « قَدْ » ومثالُ ما آخرة حرف عليل : « مَا » و « لا » و « بَلى » وما شاكل ذلك .

(فصل): والجائز واسع الشَّرِح لأنَّهُ يَستوعبُ ذِكرَ هذه الحروفِ جَميعها مُفصلةً، ولكني أَذكُر الأهم منها ههنا في معرفة ما يجوزُ فيما يُستعملُ منها إلى المعاني المختلفة. أما حروفُ العطفِ فسنذكرُها في باب العطفِ إن شاءَ اللهُ تعالى .

وَاللّٰهُ الْفَاءِ / فَيجوزُ فِيها ثَمَانِيةً أَوجهٍ : أَنْ تَكُونَ مَرَةً للعطفِ وسنذكرُها ، ومرةً للاستثناف وقد ذكرت ، ومرةً لجواب الشَّرط في مثل قولك : إِنْ تُكرمْني فَانَا أَكرمُك . وسنذكرُها هنالك إِنْ شَاءَ اللهُ تعالى . وتكونُ مرةً جَوابًا للتَّفصيل نحو قولك : أَمَّا زيد فقائم ، وأَمَا عمرو فَذاهب ، وتكونُ مرةً جوابًا له ﴿ إِذَا ﴾ لأَنَّ فِيها مَعنى الشَّرط ، نحو قوله " : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصُرُ الله والفَتْعُ مَن فَسِيعٌ ﴾ ، وتكونُ مرةً من قبيل الحروف العوامل فتنصبُ الجوابات السبعة ، وسنذكرُها في باب الأجوبة إِن شاء اللهُ تعالى . وتكونُ مرةً بعنى ﴿ رَبِّ ﴾ وقد ذكرتْ في باب الحروف العاملة . وتكونُ مرةً زائدةً في مثل قوله عَذَ وجَلَّ " : ﴿ إِنَّا لَذِينَ فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُم عَذَابُ

٠/٧٧

⁽١)، سورة النصر : الآية : ١، ٣ .

⁽٢) سورة البروج : الآية : ١٠ .

- ـَــَّتَ جَهنم) .

وأمّاً وأو الاستئناف فيجوز أن تدخل على الاسم والفعل والحرف ، ففي الاسم مثل قوله تعالى (١) . (وقَالُوا قوله تعالى (١) . (والله على كل شيء قدير) ، وفي الفعل مثل قوله تعالى (١) . (وقَالُوا لن يَدخَلَ الجُنّة إلا من كان هودا أو نصرى) وعلى الحرف مثل قوله تعالى (١) : (ولقد عائم سَمَ الكتاب ...) .

وأما واو الحال فيجوز أن تدخل على المبتدأ والخبر ، وعلى الفعل والفاعل ، أما على المبتدأ والخبر فمثل قوله تعالى (٤) : (لا تَقَتَلوا الصَّيدَ وَأَنتُم حُرمً) ، وعلى الفعل والفاعل في مثل قولك : جاء زيد وقد اصفر ، أي : مَصفرا في هذا الحالة .

وأماً لام الابتداء فمعناها التأكيد ويجوز ان تدخل مرة على المبتدأ في مثل قولك لزيد قائم ويجوز ان تدخل مرة على خبر إن إذا تأخر ، وعلى ماكان من جملته في مثل قولك : إن زيداً لقائم ، ويجوز ان تدخل مرة على اسمها إذا تأخر في مثل قول الله تعالى (٥) : (إنَّ في ذلك لعبراً) وما شاكل ذلك ، وأصلها الابتداء ، وهي في هذه المواضع للتأكيد .

وأما «حتى» فيجوز فيها خمسة أوجه: أن تكون مرة بمعنى «إلى» فتجر ما بعدها ، وقد تقدم تمثيله ، وأن تكون مرة بمعنى «كي» أو « إلا أن» فتنصب الفعل المستقبل (٢) ، وقد ذكرت في باب الحروف العاملة ، وأن تكون مرة للعطف وقد ذكرت

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٤ .

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١١١ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٨٧ . وهو الصواب ليصح الاستدلال بالايه وفي الاصل (ولقد اتينا عيسى ..)

⁽٤) سورة المائدة : الآية : ٩٥ . في الأصل : ﴿ وَلَا تَقْتَلُوا ﴾ بواو وليست في المصحف .

⁽٥) سورة النازعات : الآية : ٢٦ .

⁽٦) النصب بحتى مذهب الكوفيين ، والجمهور يقولون أن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد حتى ، ينظر : الإتصاف : ٥٩٨ ، المسألة (٨٣) .

وأَنْ تكونَ مرة حرف ابتداء وقد - أيضًا - ذكرت ، وأن تكونَ مرة بعنى الغاية بشرط أَن تَدُّخُلَ على الفعلِ الماضي في مثل قولِ اللهِ سبحانُه" : ﴿ أَلَهَٰ كُمُ النَّكَاأُثُرُ حَتَّى زُرتُمُ

وأُمًّا « هلَّ » فيجوزُ فيها تُلاثةُ أُوجه ٍ: أَنْ تكونَ بعنى الاستفهام وقد تقدَّم تَشْيِلُه ، وأَنَّ تكونَ مرَّةً بمعنى « مَا » إَذَا كَانَ بعدَها « إلَّا» وَذَلك في مثلِ قولهِ تَعَالَى "": ﴿ هُلْ جَزاء الإِحسَانِ إِلَّا الإِحسَانَ ﴾ مَعناه : مَا جَزاء الإحسان . والله أعلم . وأَنَّ تَكُونَ مَرَةً بمعنى « قَدُّ » في مثلِ قولِ الله تِعالى" : ﴿ هَلْ أَتِي علَى الإِنسَانِ حِينًا مَنَ اللَّهُم ﴾ معناه : قد أتى .

قَالَ أَيَّدَهِ الله : وَأُمَّا « إِنْ » المُخْفَفَةُ المكسورةُ فيجوزُ فيها أربعة أُوجهِ سنذكرُها في باب « إنَّ » إنَّ شاء اللهُ تعالى ، إلاَّ أنها إذا كانت نافيةً بمعنى « مَا » وجاء بعدها اللامُ المفتوحةُ الزائدةُ ، فذلك اللام بمعنى « إِلاَّ » وهو نائبٌ منابها ، وذلك في مثلِ قول الله سبحانُه ": ﴿ وإِنْ كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَالُكِ مُّبِينٍ ﴾ والمعنى : ما كانُوا من قبلُ إلاَّ في ضلالر مبين ، وكذلك ": ﴿ إِنْ كَادتْ لَتُبدِي بِهِ ﴾ والمعنى : ما كادتْ إلا تُبدي به ، وكذلك" : ﴿ إِنَّ كَادُوا لَيَ فَتِنُونَكَ ﴾ والمعنى : ما كادوا إِلَّا يَفتنونَك ، و" ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفسِ لَّا ا عَلَيها حَافِظُ ﴾ والمعنى : ما كلُّ نفس إِلا عليها حافظٌ ، و« مَا » زائدة

سورة التكاثر: الآية: ١، ٢. (1)

سورة الرحين : الآية : ٦٠ . (Y)

سورة الإنسان : الآية : ١ . (4)

سورة آل عمران : الآية : ١٦٤ . (£)

سورة القصص : الآبة : ١٠ . (0)

سورة الإسراء: الآية: ٧٢. انظر الديضاف: ٦٤-١٤ (7)

سورة الطارق: الآبة: ٤.

ههنا^{۱۱۱} ، ومثل هذا في القرآن الكريم كثير .

وَأُمَّا « أُمَّا » مفتوحَّةُ مشددَّةً فيجوزُ فيها وجهان : أن تكونَ للتفصيل كما تقدُّم ، وأنَّ تكونَ للشرطِ في الشعر خاصَّةَ / وسنذكرها في بابِ الشَّرطِ إن شاء الله تعالى .

0/59 وأما « لولا » فيجوزُ فيها وجهانِ : أن تكونَ للامتناع بشرط أن تدخلَ على

الأسماء فقط ، ولها حكمان مع الأسماء : مرةً يمتنعُ بها الشيُّ لوجود غيره ، وذلك إذا لم يكن في الجوابِ نفي في مثل قولهم" : « لولاً عليَّ لهلك عُمَرُ » ف « عليُّ » موجودٌ وهلاكُ عمر ممتنعٌ . ومرَّةً يُوجدُ بها الشيء لوجود غيره ، وذلك إذا كان في الجواب نفيَّ في مثل قولك : لولا زيدٌ لم أقمْ ، ف « زيدُّ » والقيامُ موجودانِ . والوجه الثاني : أنَّه يجوزُ أن تكونَ بعني « هلاَّ » بشرطِ أن تدخلَ على الفعل ماضيًا كانَ أو مُستقبلاً نحو قوله ِتعالى" : ﴿ لَولَا أُخَّرتَنِيَ إِلَىٰٓ أَجَلَ قَرِيبٍ فِأَصَّدَّقَ ﴾ معناه : كَملاًّ أُخرتني ، وفي مثل قوله سبحانه " : ﴿ لُّولاً جَآا مُ وَا عَلَيهِ بِأَرْبَعَةٍ شَهَدآ ا كَا والمعنى : هلّا بأتدن .

وأَمَّا « أَلاً » فيجوز فيها أربعة أوجدٍ : أنْ تكون بعني الإخبارِ في مثلِ قول الله سبحانه" : ﴿ أَلا إِنَّ أُولِياءَ اللَّهِ لا خَونٌ عَلَّيْهِم وَلا هُم يَحَزَّنُونَ ﴾ ، ومثل قوله سبحانه

من قرأ بتخفيف و لما » جعل و ما » زائدة وإن مخففة من الثقيلة واللام للفرق بين و إنَّ » المخففة من الثقيلة وبين « إن » بمعنى « ما » نافية ، ومن شدد « لما » جعل لما بمعنى « إلا » وإن بمعنى « ما » تقديره : ما كل نفس إلا عليها حافظ . ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب : ٨١١/٢ . قرأ بالشديد عاصم وحمزة وابن عامر ، وقرأ الباقون بتخفيف الميم ، ينظر : الإقناع في القراء ات السيم : ٨٠٨/٢ .

سبق تخريجه في الصفحة : ٦٠٠

سورة المنافقون : الآية : ١٠ . (٣)

سورة النور : الآية : ١٣ . وفي الأصل : ﴿ يأتون ﴾ . (£)

سورة يونس: الآية: ٦٢.

وتعالى ": ﴿ أَلا ٓ إِنَّهُمْ يَثَنُونَ صَدُورَهُم ﴾ [و] "﴿ أَلا لَعَنَةُ اللّهِ عَلَى الطّّلِمِينَ ﴾ ، وأن تكونَ بعنى « هَلا ۗ » للتّحضيض في مثل قوله سبحانه " : ﴿ أَلا تُقَتْلُونَ قَوْمًا نَكَتُواۤ أَيْكَنَهُم ﴾ ، وأنْ تكونَ للتّمني في مثل قولك : أَلاَ مَا عِندَكَ ثُوبُ فَالْبَسُه ، وأنْ تكونَ للاستفتاح يُبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثل قول امرئ القيس" :

اللاستفتاح يُبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثل قول امرئ القيس" :

اللاستفتاح يُبتدأ بها في أول الكلام مثل « أَما » في مثل قول امرئ القيس" :

وفي مثل قول الخنساء'' :

أَلاَ مَا لِعَيْنِكِ أَمْ مَالَهَا لَقُد أَخْلَقَ الدَّمَعُ سِرْبَالَها لَعَيْنِكِ أَمْ مَالَهَا لَقُد أَخْلَقَ الدَّمَعُ سِرْبَالَها وَأَمَّا تَاءُ التَّأْنِيثِ فَيجُوزُ أَنْ تدخلَ على الفعلِ فتكتبُ تَاءً نحو: قامتُ ، وأنَّ تدخلَ على الاسم فتكتبُ في الوقفِ هاءً وفي الوصلِ تاءً ، تقول :/ قائمه ، وقائمتك ، وما شَاكل ذلك . وسأذكر فصلاً في التاء اتِ ههنا إن شاء الله تعالى .

PICA

وليل كموج البحر أرخى سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي فقلت له لما قطى بصلبه وأردف أعجازاً وناء بكلكل ألا أيها اللبل الطويل ألا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمشل فيالك من ليل كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل

ينظر : ديوانه : ١١٧، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأتباري : ٧٧ .

(٥) هي تماضر بنت عمرو بن الشريد ، عاشت في الجاهلية والإسلام ، وقدمت على الرسول الله عنه مع قومها ، كان لها أربعة من الأبناء فقدتهم جميعًا في معركة القادسية ، فقالت : الحمد لله الذي شرفني بقتلهم . ينظر : ترجمتها في الشعر والشعراء : ٣٤٣/١ ، والأغاني : ١٢٩/١٣ ، وخزانة الأدب : ٢٠٧/١ ، ومقدمة شرح الديوان .

والبيت مطلع قصيدة ترثي بها أخاها صخراً وقيل معاوية . الديوان : ٧٨ ، وروايته : ألا ما لعينك أم مالها وقد أخضل الدمع سربالها

⁽١) سورة هود : الآية : ٥ .

⁽٢) سورة هود : الآية : ١٨ .

⁽٣) سورة التوبة : الآية : ١٣ .

⁽٤) البيت من معلقة امرؤ القيس وقبله:

اعلم أن التاء ات سبع:

تاء أصلية في مثل : زَيتٍ ، وبيتٍ ، وتُوتٍ ، وحُوتٍ ، والدليلُ على أنّها أصلية أنّها تثبتُ في الواحدِ والجمع والتّصغيرِ ، فتقول : بيتُ وأبياتُ وبُييَتُ .

وتا الضمائر نحو: قَمتُ ، وتمتُما ، وتَمتُم ، وتا الضارعة وقد ذكرتْ ، وتا القسم، وتا الضمائر نحو: قَمتُ ، والتّفاعل ، والتّفعلل ، والتّفعيل ، والتّفعل ، هذه في جميع هذه الأبنية الزائدة للفرق بين الأوزان المختلفة ، وتا منقلبة من ها في مثل قولك : قضاة ، وغزاة ، وضاربة ، هي ها في اللّفظ إذا وقفت عليها وتا إذا وصلت ؛ لأنك تقول : قضاتك ، وغزاتك ، وضاربتك ، وما شاكل ذلك .

وتا أزائدة في الحروف والأفعال والأسماء ، ففي الحروف في ثلاثة ، وهي : ربّت ، وثمّت ، ولات من الله تعالى . ومُبهمات ، ومُبهمات ، ومُبهمات ، ومُبهمات ، ومُبهمات ، ومُبهما الله تعالى المؤنث السالم وما شبه به مثل : عرفات التي ، ولهذه التا ع المعنى تا عمع المؤنث السالم وما شبه به المؤنث منذكرها في باب الجمع إن شاء الله تعالى . وسنبين ما يجوز في باقي الحروف في سائر الأبواب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأمَّا الممتنعُ فهو ضدُ الواجبِ، وليس فيه إلا أنَّ هذه الحروفَ تمتنعُ أن تعملَ لل قدَّمنا من الاحتجاجِ فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى.

⁽١) سورة ص : الآية : ٣ .

(بابُ الحروفِ التي تعملُ مرةً ولا تَعملُ أُخرِس)

وفوائدة تشتمل على ثلاث مسائل :

يُقال فيها : كم عددُ الحروفِ الَّتي تعملُ مرَّة ولا تعملُ أُخرى ؟ وأينَ تعملُ وأين لاتعمل ؟ ولم عَملت مرَّة ولم تعمل أخرى ؟ .

(فصل): أَمَّا كم عددها فاثنان وعشرونَ حرفًا كما تقدَّم ، سبعة منها للنداء ، وهي : يا، وأيا ، وهيا ، وأي ، وآزيد بهمزتين ، ووازيد ، وأزيد بهمزة واحدة إلى .

وما ، ولا ، ومذ ، ومنذ ، / وإنَّ وأنْ مُخففتينِ ، ولَمَّا ، وَأَمَّا ، واللَّامُ الزائدةُ ، وربَّ ، ٢٠٪ ب والفاء ، والواو ، وأو ، وحتَّى ، وإذنُ .

(فصل): وَأَمَّا أَينَ تعملُ مرةً ولا تعملُ أُخرىٰ ؟ فحرونُ النداءِ تعملُ مرةً إِذا دخلتُ على المضافِ، وعلى النكرة المفردة المخصصة ، وعملُها النَّصبُ بمعنى الفعلِ"، نحو: يا عبدَالله ، وياروونًا بالعبادِ .

⁽١) لم يذكر المؤلف و آي » بهمزة ممدودة ، فبذلك يصبح عدد حروف النداء ثمانية وليست سبعة كما ذكره. ينظر : أوضح المسالك : ٤/٤ .

⁽۲) اختلف النحويون في عامل النصب في المنادى ، فذهب أكثر النحويين إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أدعو وأنادي . الإنصاف : ۳۲۷، ۳۲۷، وقال الرضي في شرح الكافية : ۱۳۱/۱ : و وانتصاب المنادى عند سببويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده : يا أدعو من وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ٠٠٠ وقال أبوعلي في بعض كلامه أن و يا » وأخواته أسماء أفعال » وإنظر : التخمير : ۳/۵/۲، وأوضح المسالك : ۳/۲، ٤٠.

ولا تعملُ مرةً إذا دخلتْ على المعرفة المفردة كالعلم ، نحو : يا زيدُ ، والمعروف بالقصد والإقبال نحو : يا رجل أقبلُ ، وكالاسم الذي تنادي به ما فيه الألف واللام ، وهو « أيْ » في مثل قولك : يا أيّها الرجلُ ، تكون هذه الأسماء معها مبنيةً على الضم ، وإنّا لم تعملُ ههنا لحجج سنذكرها في باب النداء إن شاء الله تعالى .

وأُمّاً « مَا » فَهِي تَعملُ مرةً في لغة الحجازِ تَشْبيها بليسَ ، وعملُها رفع الأسماءِ ونصبُ الأخبارِ " إِذا وليها اسمها ولم يُفصل بينَها وبينَه وحسن في خبرها البائم ، فإذا لَتَتَ : مَا زيدُ مُنطلقاً فقد جمعت الشرائط ، قال الله تعالى " : ﴿ مَا هَذَا بِشرا ﴾ لأنه يجوزُ أن تقول : ما هذا ببشر .

ولا تعملُ مرةً إِذَا تقدَّمَ خَبرُهَا عَلَى اسمِها ، وَفَصلَ بِينَها وبِينَه في مثلِ قولك : ما في الدارِ زيد ، وما عندك زيد قائم ، وبنو تميم لا يُعملُونها على كل حال ويقرأون : ﴿ مَا هَذَا بِشُر ﴾ و ﴿ مَا هَنَ أُمُّهُ لُتُهُم ﴾ بالرفع لا غير .

وَأَمَّا « لا » فهي تعملُ مرة إذا دخلتُ على المضافِ النكرة ، وعلى المثنى والمجموع النَّذكرة ، وعلى المثنى والمجموع النَّذكرة ، وعلى النَّكرة إلمفردة المستغرقة الجنس . وعملُها نصبُ الأسماء بغير تنوين ، ورفعُ الأخبار بشرط ألاَّ يتقدَّم خبرُها على اسمها ، وأن تكونَ النكرة مستغرقة للجنس ، وتعملُ الجزم إذا كانتْ للنَهِي مع الفعل المستقبل . ولا تعملُ مرة إذا دخلتْ على المعرفة / أو على النّكرة إذا لم تكنْ مستغرقة للجنس ، أو فصلَ بينَها وبين اسمها بشيء . . ٣ / ٩

⁽۱) له و ما » الحجازية أربعة شروط حتى تعمل عمل و ليس » الأول : ألا يقترن اسمها بإن الزائدة ، والثاني : ألا ينتقن في خبرها بإلا ، والثالث : ألا يتقدم خبرها ، والرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها . أورد هذه الشروط مرتبة ابن هشام في أوضح المسالك : ۲۸۲-۲۸۲ ، يراجع كتاب سيبويه : ۲۸۲-۲۸۲، ۵۷۵، والأصول : ۹۲/۱، ۹۲، ۵۶، والجمل : ۵۰۱، ورصف المباني :

 ⁽۲) سورة يوسف: الآية: ۳۱.
 (نه) سورة المجاولة : (المؤملة : ۲ – ۸۲ –

مثالَ كونها عاملةً : لا غلامَ سفرِ خيرٌ مِنك ، ولا غُلامين أَفضلُ مِنك ، ولا رجَلَ أصلحُ من زيدٍ ، ومثالً كونِها غيرَ عاملةٍ : لا زيدٌ في الَّذار ، لا في الدار رجلُّ ، لا خوتُ عليك ، قال اللهُ تعالى في العاملة (" : ﴿ فَكَلَّا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ في الحَج ﴾ وقال تعالى في التي هي غير عاملة إ" : ﴿ لا بَيعُ فيهِ وَلا خُلَّة وُّولا شَفَعتُ والكَفْرُونَ هُمُ الظُّلْمُونَ ﴾ .

وَأُمَّا « مذ » و « منذ » فهما يَعملان مرَّةَ الجرّ إذا قَدِرا بـ « من » أو بـ « في » على الخلاف"، فَإِذَا قلت : مَا رأيتُه مَذْ يُومِنِا ﴿ ، فَالْعَنَّى : مَا رأيته مِنْ أُولِ يُومِنِا ﴿ ا إلى آخره ، وكذلك : ما رأيتُه مذ عامنا من والمعنى : من أول عامنا إلى آخره . ولايعملان مراًّ إذا قُدرا تقدير الأسماء الظروف ، فإذا قلت : ما رأيته مُذ يومان ، فالمعنى : بيني وبين رؤيتيه يَومان .

وأمَّا « إِنُّ » و « أَنْ » الخفيفتان ف « إِنْ » المكسورة تعمل الجزم في الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى الشرط في مثل قولك : إن تقم أقم ، وتنصب الأسماء وترفع الأخبار إذا كانت مخففةً من الثقيلة ، وفي قراء و بعضهم" : ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسِ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ و" ﴿ إِنَّ كُلاً لَمَّا لِيُوفِينَّهُم رَبُكَ أَعَمُلَهُم ﴾ بالنَّصْب . وهي لا تعملُ مرةً إذا كانت نافيةً بمعنى « ما » في مثل قوله تعالى" : ﴿ إِن الكُفرُونَ إِلاَّ في غُرُور ﴾ .

سورة البقرة : ١٩٧ . (1)

سورة البقرة : الآية : ٢٥٤ .

إن كان الزمان ماضيًا كانا بمعنى من ، وإن كان حاضرًا كانا بمعنى في . انظر : شرح الجمل لابن عصفور: ٥٨/٢، والمغنى: ٤٤١.

سورة الطارق الآية : ٤. قرأ بتخفيف لما ابن كثير ونافع وأبوعمرو والكسائي . (السبعة لابن مجاهد : (1) ١٧٥/٠ على إعمال: وإنَّ ، وانظر إتمان نضلاء البشر : ١٢٥/٥

سورة هود : الآية : ١١١ . حراً بتخفيف "إنَّ " عامع وابن كثير : ١ كثف بن رحو ولفرادان : ١٧٧٨ه (0)

سورة الملك: الآية : ٢٠ .

و «أنَّ» المفتوحة تعمل النصب في الأفعال المستقبلة إذا لم يَفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف ، ولا تعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وسنذكرها في باب إن وأخواتها إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعمل مرةً إذا دخلت على الفعل الماضي ، أو كانت زائدة للصلة أو بمعنى : أي ، مثال كونها عاملة في الأفعال : أن تقوم خير من أن تقعد ، ومثالها مخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء : علمت أن زيداً قائم ، وعلى مثل هذا قياسها ، ومثال كونها غير عاملة في الأسماء : علمت أن زيداً قائم أن سيكون منكم مرضى) ، (وَ الحِّر دَعُواهم أنْ الحمد لله رب العلمين) (أو انطلق الملاً منهم أن امشوا واصبروا) (1).

(فصل) : وأما «لما » فهي تعمل مرة الجزم إذا دخلت على الفعل المضارع في قولك :

لمّا يقم زيد ، قال الله تعالى : (لّما يقض مَا أمره) . ولا تعمل مرة إذا دخلت على الفعل الماضي بل تكون بمعنى الظرف ، قال الله تعالى (٢) : (وأنه لمّا قام عبدالله يدعوه) وأما «إمّا» مكسورة مشددة فهي تعمل مرة الجزم إذا كانت بمعنى الشرط في مثل قوله تعالى (٧) : (وإمّا تخافّن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء) والأولى تأكيد الفعل معها . وهي لا تعمل مرة إذا كانت بمعنى العطف في مثل قوله جل اسمه (٨) : (حتّى إذا رأوا ما يوعدون إما العدون إما العداب وإما السّاعة) وعلى هذا قسياسها .

⁽١) المؤلف في هذا الفصل خلط خلطاً عجيباً فإن «أن» إذا خففت عملت ، ويكون اسمها ضميرالشأن وهي في الآيات التي اوردها عاملة وخبرها جملة اما مثاله علمت أن زيداً قائم كان صوابه : علمت أن زيد قام .

⁽٢) سورة المزمل : الاية : ٢٠ .

⁽٣) سورة يونس : الآية : ١٠ .

⁽٤) سورة ص: الآية: ٦.

⁽٥) سورة عيس: الآية: ٢٣.

⁽٦) سورة الجن : الآية : ١٩

⁽٧) سورة الأنفال : الآية : ٥٨ .

⁽A) سورة مريم : الاية : ٧٥ .

وأمّاً اللام الزائدة فهي تعمل مرة في ثلاث مواضع الجرّ في الأسماء في مثل قولك: المالُ لزيد ، والنّصب في الأفعال إذا كانت بمعنى « كي » أو الجحود " في مثل قولك: ورتك لتكرمني ، وما كنت لأشتمك ، والجزم في الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر في مثل قولك: وما كنت لاستمل مرة في أربعة مواضع: إذا كانت للابتداء في مثل قولك: لزيد قائم ، أو للتأكيد في مثل قولك: إنّ زيداً لذاهب ، أو للإخبار في مثل قول الله سبحانه ": ﴿ لقد كانَ فِي قَصَصِهم ﴾ ، أو بمعنى إلا الله مثل قوله تعالى " وأرب من هذا تعالى " الله وأرب كان المعنى : ما كادوا إلا يفتنونك . وأقرب من هذا أن كل لام زائدة مكسورة فهي عاملة ، وكل لام زائدة مفتوحة فهي غير عاملة على الإطلاق إلا لام الاستغاثة ولام الجر في المضمر ".

وأُما « رَبَّ » فهي تعملُ مراً إذا لم تتصلُ بها « ما » ، وهي لا تعملُ مراً إذا اتصلتُ بها « ما » لأنها إذا اتصلت بها « ما » دخلت على الأفعال ويطلَ عملُها في الأسماءِ ، قال الله / تعالى'' : ﴿ رُّهَا يَودُ النَّذِينَ كَفَرُوا لو كَانُوا مُسلِمِينَ ﴾ ، ويجوزُ ٢١ / ٢ الشديدُها وتخفيفُها ، فإذا زيدتُ عليها التاءُ جانر إعمالُها أيضًا في الأسماءِ .

وأما الفاء فهي تعملُ مرتين في موضعين :

⁽١) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحود هي الناصبة بنفسها ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل وأن » مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها . انظر : الإنصاف : ٩٩٣/٢ .

⁽۲) سورة يوسف : الآية : ۱۱۱ .

⁽٣) سورة الإسراء : الآية : ٧٣ .

⁽٤) قال ابن هشام : و ٠٠٠ ومفترحة مع كل مضمر نحو : لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة)) المفنى : ٢٧٤ .

⁽٥) سورة الحجر: الآية: ٧.

^{*} ى لاصل " تلاث

تعمل الجُر إذا كانت بعنى « ربّ » في مثل بيت امرئ القيس بن حجر":

فَمثلكِ حُبلَى قَدَّ طَرقتُ وَمُرضع فَالهْيَتُهَا عَن ذي تَمَاثِم مُحُولِ معناه : وربُّ مثلك ، وهي تنصبُ الفعلَ المستقبلَ بمعنى « أن » إذا كانت في جواب سبعة أشياء " وهي : الأمر ، والنهي ، والتمني ، والجحد ، والعرض ، والاستفهام ، والتحضيض ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى .

وهي لا تعمل إذا كانت جوابًا للشرط وما كان من معناه ، أو كانت للعطف ِ أو للاستئناف ، والذي فيه معنى الشرط: « إذا » و« أمًا » للتفصيل .

وأما الواوُ فهي تعملُ مرةً الجرَّ إذا كانت للقسم أو بمعنى « ربُّ » فالقسمُ في مثلِ قول الشَّاعر " : ﴿ والسَّماءِ والطَّارِقِ ﴾ وبمعنى « ربَّ » في مثلِ قول الشَّاعر " : وَبَلَدَةٍ لِيسَ بها أَنِيسُ)

وَبَلَدَةٍ لِيسَ بها أَنِيسُ)

⁽١) ديوانه : ١١٣ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري : ٣٩، ورواية الديوان :

فمثلك حبلى قدطرقت ومرضعًا فألهيتها عن ذي تمائم مغيل ومذهبالجمهور أن الجار و رب » محذوفة بعد الفاء ، وخالفهم المبرد وجماعة من الكوفيين في أن الجار هي الفاء . معانى الحروف للرماني : ٤٦، والمغنى : ٢١٣.

ينظر : جمهرة أشعار العرب : ٢٥١/١، ومعاني الخروف للرماني : ٤٦، والموشح : ٤١، وكشف المشكل : ٥٦٤/١، والمغنى : ١٨١، ٢١٣ .

⁽٢) نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية من مسائل الخلاف بين تحربي البصرة والكوفة . الإنصاف ، المسألة (٧٦) .

⁽٣) سورة الطارق : الآية : ١ .

⁽٤) هو جران العَود النَّميري ، ديوانه : ٥٢ ، وينظر : الكتاب : ٢٦٣/١، ومعاني القرآن للفراء : ٢٧٧/٥ ، والمقتضب : ٤١٤/٤، وغريب الحديث للحربي : ٣٢١/١، وتفسير الطبري : ٢٧٧/٥، ومعاني الحروف للرماني : ٦٦، والصاحبي : ١٨٧، وفقه اللغة : ٣٣٣، والإنصاف ٢٧١، وشنور اللهب : ٢٠٥، وشرح شواهد شروح الألفية للعيني : ٢٠٧/٠، والحزانة : ١٩٧/٤ .

البعافير: االظباء، والعيس: البقر، وقيل: الإبل. انظر: غريب الحديث للخطابي: ٣٢/١ واللسان (عفر، عيس).

معناه : رب بلدة " ، وهي تعملُ النصبُ " بعنى أنْ في الفعلِ المستقبلِ إذا كانت للنهيِّ . عن الجمع بين الفعلين على معنى الصرفِ في مثل قولك : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشُرَبَ اللَّبَنَ ، قالَ الشاعر " :

لاَ تَنْهُ عَنْ خُلَقٍ وَتَأْتِيَ مُثِلَه عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ وهي لا تعملُ مرَّةً إذا كانت للعطفِ أو للاستئنافِ أو للحال ، وقد تقدم تمثيله .

وأما « أو » فهي تعمل مرة وعملُها نصبُ الفعل المستقبل إذا كانت بمعنى « إلى أن » " في مثل قولك : الألزمنك أو تُعطيني حقي ؛ الأنَّ المعنى : الى أن تعطيني حقي وقال امروَ القيس بن حجر " :

بَكَى صَاحِبِي لَلَّا رَأَى الدَّرِبَ دُونَهُ وَأَيقُنَ أَنَّا لاحِقَانِ بِقَيتْصَرا

⁽١) وتسمى هذه الواو واو و رب » والجر بها مذهب الكوفيين والمبرد ، ومذهب البصريين أن الجر برب محذوفة بعد الواو ، انظر : معانى الحروف للرمانى : ٦١ ، والمغنى : ٤٧٣ .

⁽٢) النصب بالواو مذهب الكوفيين ويسمونها واو الصرف والنصب بأن مضمرة بعد الواو . المغنى : ٤٧٢ .

⁽٣) اختلف في قائله فنسبه سيبويه: ٢٤/١ ، وابن يعيش في شرح المفصل: ٢٣/٧ ، إلى الأخطل ، ورجح صاحب الخزانة نسبته إلى أبي الأسود اللؤلي: ٣١٧/٣ ، والبيت في ديوانه: ٢٣٢ ، وبعده: ابدأ بنفسك فنهها عن غيها فإذا انتهت عنه فأنت حكيم

ينظر : الكتباب : ٢٠/٣، والمقتبضب : ١٦/٢، والأصول : ١٦٠/٢، والجسمل : ١٨٧، ومساني الحروف للرماني : ٢٢ والأزهبة : ٢٤٣ وشرح المفصل :٢٤/٧ والمغني: ٤٧٢ والجني الداني :١٥٧.

⁽٤) وهو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين أن الناصب للفعل أن مضمرة بعد « أو » . المغني : ٩٤ .

⁽٥) الذي يتحدث عنه في البيتين: عمرو بن قميئة ، أحد بني قيس بن ثعلبة ، وكان من خدم أبيه فبكى وقال له : غررت بنا وكانا في طريقهما إلى الروم . الشعر والشعراء: ١١٨/١ ، والبيتان من قصيدة قالها عند مفادرته إلى قيصر من أجل استرداد ملك أبيه ، ومطلعها:

سما لك شوق بعدما كان أقصرا وحلت سليمي بطن قو فعرعرا

قسو: واد بجزيرة العسرب، وعسرعسو: واد آخر. ديوانه: ٥٦، وانظر: معسجم البلدان: ٤١٦/٤، و٤/٤٠، والأصول: ١٥٦/٢، والمقتسطب: ٢٨/٢، والأصول: ١٥٦/٢، والجمل: ١٨٦، والخصائص: ٢٣٦/١، والتخمير: ٢٣٤/٣، والمؤانة: ٢٠١/٣.

فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنكَ إِنَّمَا لَ نَحاولُ مُلكًا أُوغُوْتَ فَنُعُذُوا مِعناه : إلى أن غوت .

وأما « حتى » فهي تعملُ مرةً في موضعين ِ:

أحدهما : الجرُّ في/الأسماء إذا كانت بمعنى « إلى » في مثل قوله تعالى " : ﴿ حَتَّى اللَّهُ اللَّهَ اللَّهَ عِناه : إلى مطلع الفجر .

0/40

والثاني: النصب في الفعل المستقبل إذا كان بمعنى « كي » أو « إلى أن " في مثل قولك: دعوت الله حتى يرحمني ، معناه: كي يرحمني ، وقعدت حتى يصل زيد ، والمعنى: إلى أن يصل زيد . وهي لا تعمل مرة إذا كانت بمعنى العطف ، أو يقع بعدها المبتدأ وخبره ، أو للغاية ، مثال ذلك: جاء الناس حتى زيد ، وقام الناس حتى زيد قائم الناس حتى زيد ، وسرت حتى دخلتها .

و« إذن » تعملُ مرة النصب في الفعلِ المستقبل إذا لم يفصل بينه وبينها بشيءٍ ، ولم يتقدمها مبتداً ، ولا شيءً مما يطلبُ الابتداء كالفاء وما شاكلها . وهي لا تعملُ مرة إذا دخلت على فعل ماض أو كان مما يصلحُ للحالر ، أو خالفت الشرطين المتقدمين .

(فصل): وأما لم عملت مرة ولم تعمل أخرى ؟ فالجوابُ عن العمل أنَّ منها ما نابَ منابَ العامل فعمل عمله بحق منابَ العامل فعمل عمله بحق النَّيابة ، ومنها ما شابه العامل فعمل كعمله بحق المشابهة . فالذي نابَ منابَ العامل حروفُ النداء ، نابت منابَ الفعل فعملت عمله ، لأنك إذا قلت : يا عبدالله ، فالمعنى : أدّعو عبدالله ، وواو « ربَّ » وفاؤُها نابا منابها و« إمَّ » نابت مناب « كي » أو « إلى أن » والواو والفاء وأو نبن مناب « أنْ » .

والذي شابه العاملَ « مَا » شابهتُ ليس مرةً فعملت و« لا » شابهتُ إنَّ مرةً

⁽١) سورة القدر : الآية : ٥ .

لأنها ضدُّ لها فعملت عملُها ؛ لأن العرب تحملُ الضدُّ على الضدُّ كما تحملُ الندَّ على الندِّ ، وإنْ وأنْ الخفيفتان شابهتا إنَّ وأنَّ الشديدتين فعملا كعملهما .

والجوابُ عن ترك العملِ أنَّ حروفَ النداءِ لا تعملُ مرةً / ، وهو إذا دخلت على حب المعرفة المفردة لأنَّ المنادى المفرد مبني وبني من حيثُ وقع موقع المضمر ، والمضمر مبني من حيثُ وقع موقع المضمر ، والمضمر مبني من عبني كبنائه ، كما أن ما وقع موقع المعرب أعرب كإعرابه . وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في باب النداء إن شاء الله تعالى .

ولم تعمل باقي الحروف مرة ً؛ لأنها خرجتٌ عن المشابهة والنيابة ، ودخلت على الأسماء مرة وعلى الأفعال مرة فبطل عملها فاستخرج القياس من الجواب الأول موفقًا إن شاء الله تعالى . هذه جملة الحروف التي تعمل مرة ولا تعمل أخرى ، قد ذكرتها لك ههنا مفصلة ولم أستوف شرحها ؛ لأنها داخلة في الأبواب من بعد هذا الباب ، وسنستوفي شرح كل واحد منها في بابه إن شاء الله تعالى .

انقضى تفصيلُ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ، وبانقضائها انقضى الجزء الأول من المحيط والحمدلله وحده.

(بابُ الإعرابِ وعلا ماته)

(نصل): وفوائد هذا الباب تشتمل على أربع مسائل :

يقالُ فيها : ما حقيقة الإعراب ؟ ولم سمي إعرابًا ؟ وكم علاماته ؟ وعلى كم ينقسم ؟ (فصل) : أمّا حقيقة الإعراب فاختلف فيه على أربعة أقوال : قيل : الإعراب هو البيان ؛ لأنه يبين معنى الكلام إما فاعلا ، وإما مفعولا ، وإما استفهاما ، وإما نفيا ، وإما تعجبا ، فإذا قلت : ضرب زيد عمرا لم يتبين لك الفاعل من المفعول إلا بالإعراب الذي هو الرفع والنصب ، وإذا قلت : ماأحسن زيد ، ولم تُعرب ، لم يَفرَق بين النفي والاستفهام والتعجب إلا بالإعراب ؛ لأنك إذا رفعت زيدا تبين لك أن الكلام نفي ، وأن زيدا فاعل ، وإذا جررت زيدا تبين لك أن معنى الكلام استفهام ./

والدليلُ على أن الإعرابَ هو البيانَ قولُ الله تعالى " : ﴿ بلسانٍ عربيّ مبينٍ ﴾ ، وقال الشَّاعُر " :

ص/٣

وإِنِّي لأكني عن قذورٍ بغيرها وأعرِب أحيانًا بِهَا فأصارِح

⁽١) سورة الشعراء : الآية : ١٩٥ .

⁽٢) أورده الجوهري في الصحاح (كنى) قال: و الكناية: أن تتكلم بشيء وتريد غيره، وقد كنيت بكذا عن كذا وكنوت، وأنشد أبو زياد:

وإني لأكنو عن قذور يغيرها ﴿ وأعرب أحيانًا بها فأصارح

معنى قوله: أُعرب ، أي: أبين وفي الحديث : « التَّيب تُعرب عن نفسها والبكر تستأمر » ومعنى تُعرب عن نفسها : أي: تُبيِّن ، والعرب تقول : أُعرب الرجل عن حاجته ، أي : بيَّن وأوضح ، ولهذا سُميَّت الخيل العتاق عِرَابًا ، لمَّا كان يَتبين فيها العتق .

وقيل: الإعراب هو التغيير بدليل أنه تغيّر أواخر الكلم على حسب انتقال الحركات وجري العوامل ، ألا ترى أنّك تقول: هذا زيد ، ورأيتُ زيدا ، ومررت بزيد ، فتعيّر الدال بالضمة والفتحة والكسرة ، وعلى هذا القياس سائر المعربات ، واحتج صاحب هذا القول على أنّ الإعراب هو التغيير بقول العرب: « عَربَتْ مَعِدَةُ الرجل » إذا تغيّرت ، وقال: غيار المعدة ليسَ إلا تنقُل الأحوال ، كما أن غيار الكلام بتنقل الحركات على حسب جري العوامل".

وقيل : الإعرابُ هو التَّحسينُ لأنه يَحسنُ الكلامَ .

وقيل: الإعرابُ هو التحبيبُ؛ لأن الكلام المعربَ محبوبُ سماعُه والنطقُ به ، واحتج صاحبُ هذا القول على أن الإعرابَ هو التحبيبُ بقوله تعالى" : ﴿ عُرْبًا أَترابًا وَلَاصحبِ السَمِينِ ﴾ وقال : أصل العروب في اللغة هي : المرأةُ المتحببَةُ إلى بعلها . هذه أربعةُ أقوال أصحها القولان الأولان أعني البيانَ والتغيير .

وهو في إصلاح المنطق: ١٤٠، وتهـذيبـه: ٣٤٧، وكشف المشكل: ٢٢٩/١، واللسان (قـذر) ،
 والحزانة: ٢٩٥/١. وقذور: اسم امرأة كما في اللسان (قذر) .

⁽١) ورد الحديث بلفظ مختلف في صحيح البخاري: ٢٣/٧.

⁽۲) ينظر: الصحاح: (عرب)، وشرح الجمل لابن بابشاذ: (باب الإعراب) لوحة: ٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني: ٥٧، والتخمير للخوارزمي: ٢٠١/١، واللسان: (عرب).

⁽٣) سورة الواقعة : الآية : ٣٧ . ٨٧

(نصل) : وأما لم سمي الإعراب إعرابًا ؟ :

فلأنه يُبِينُ الكلامُ على قول من / قالَ : إِنَّه البيانُ أو يغيرُه على قول من قالَ : ٣٣ الآخييرُ ، أو يحببُه إلى الناطق الله التحسينُ ، أو يحببُه إلى الناطق والسامع على قول من قالَ : إنه التحبيبُ .

(فصل) : وأما كم علاماتُ الإعراب ٢:

فله تسع علامات ، منها ثلاث حركات وهي : الضمد مع عامل الرفع ، والفتحة مع عامل الرفع ، والفتحة مع عامل النصب ، والكسرة مع عامل الجر ، وإنما ذكرت العامل احترازاً بما بني على الضم كد « قبل وبعد » وعلى الفتح مثل : أين وكيف ، وعلى الكسر مثل : حذام وقطام ، وما شاكل ذلك .

ومنها أربعة حروف وهي : الواو المضموم ماقبلها غالبًا مثل : هؤلاء الزيدون ، وهذا أخوك ، وما شاكل هذين ، والألف المفتوح ما قبلها مثل : هذان الزيدان ، ورأيت أخاك ، وما شاكل ذلك ، والياء المكسور ما قبلها إلا في التثنية مثل : رأيت الزيدين، ومررت بأخيك ، وما جرى هذا المجرى . والنون علامة للإعراب بشرط أن تكون رفعًا في فعل الإثنين والجميع والمؤنث في مثل : يقومان ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومون ، وتقومون يا امرأة .

ومنها حذف وسكون : فالحذف في الأفعال المستقبلة المجزومة المعتلة الأواخر نحو: لم يغز ، ولم يرم ، ولم يرض . والنون تحذف أيضًا للنصب والجزم في فعل الاثنين والجمع والمؤنث بشرط أن يكون ذلك الفعل مستقبلاً مضارعًا ، نحو : لن يقوما ، ولم يقوما ، ولم يقوموا ، ولن يقوموا ، ولن تقومي ، ولم تقومي يا امرأة .

والسكونُ في الأفعالِ المستقبلةِ الصحيحةِ المجزومةِ نحو: لم يضرب ، ولم يخرج

ولم يركب ، ولم يذهب ، وما شاكل ذلك . فهذه جميعً علاماتِ الإعرابِ متى وَجد منها شيء في شيءِ من الكلام علم أنه معرب . (فصل) : وأما على كم ينقسمُ الإعرابُ ؟ :

c/ 42

فهو ينقسمَ على أربعة أقسام : على الرفع ، والنصب / ، والجر ، والجزم . فالرفع مخرجه من اللهوات مع فتحك فاك، والجرْ مخرجه من اللهوات مع فتحك فاك، والجرْ مخرجه من تلقاء أضراسك ، والجزمْ من بين الشفتين .

فإعرابُ الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وجرٌ ، ولا جزم فيها ، وإغا لم تُجزم الأسماءُ لعلتين: إحداها : أنَّ الجزم مُلتمسٌ من معنى الشَّرطِ والنفيِّ والنهيِّ والأمرِ ، وهذه المعاني الأربعة لا تكونُ إلا في الأفعالِ دون الأسماء ، ولهذا جُزمت الأفعالُ ولم تَجُزم الأسماءُ والثانية : أنَّ الأسماء و جُزمت لذهبتٌ منها الحركةُ والتنوينُ وإذا ذهبتْ منها الحركةُ والتنوينُ بقيت ساكنةً ، فإذا قلت : ضربَ محمدٌ زيدٌ ، بتسكين آخر الاسمين اختلَ المعنى خللاً عظيمًا ، لأنك في حال التسكين لا تُغرِثُ بهين الفاعل والمفعول أبداً ، وقد رُوي أنّه لم يُوضع النحو إلا فراراً من عظم هذا الالتباس . والأصلُ في ذلك أنَّ رجلاً أنى إلى أمير المؤمنينَ علي بن أبي طالب وصلواتُ الله عليه - فقالَ له : يَا أمير المؤمنين ، قتلَ الناسُ عثمانُ ، بتسكين السين من الناسِ والنون من عثمانَ ، فقال له أمير أميرُ ألمؤمنينَ : « ارفع الفاعل وانصب المفعولَ رضَّ اللهُ فاك » ثم أمرَ صلى الله عليه أبا الأسودِ الدؤلي وقالَ : « انحُ للناسِ نحواً » تمَّ كلامه صلى الله عليه عليه عليه من الخللِ " . سكينُ أواخر الأسماء المعربة من الخللِ " .

⁽۱) قال في كشف المشكل: ۱۷۱/۱: و وفي الخبر أن علياً عليه السلام سمع رجلاً يقول: قتل الناس عثمان ، ولم يعرب ، فقال له ارفع الفاعل وانصب المفعول رضَّ الله قاك ، وذكر الرواية صاحب الطراز: ۱۸/۱ وقد تعددت الروايات في أسباب وضع النحو . يراجع: مراتب النحويين لأبي الطيب: ٥٦، =

P/42

(فصل) وإعراب الأفعال رفع ونصب وجزم ، ولا جرّ فيها ، وإنما لم يدخل الجرّ في الأفعال ، لأنّ الجرّ أصله ملتمس من حروف الجر ومن الإضافة ، وحروف الجر لايجوز أن تدخل على الأفعال ؛ لأنّ الجروف توصل معنى الفعل إلى الاسم لأنها / واسطة بينهما ، ودخوله ليس إلا على الاسم لأنه يجر معنى الفعل إليه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل إليه ولو دخل على الفعل لكان يَجُورُ معنى الفعل وذلك محنى الفعل واحد من الفعلين ليس بأحق من الثاني بأن يُوصل الجرف معناه إليه .

وكذلك لا يجوز أن تضاف الأفعال ولا أن يُضاف إليها ؛ لأن أصل الإضافة التملك ، والأفعال لا يجوز عليها أن تملك . فقد تبين لك أن الأسماء اختصت بالجر والتنوين ، فاختصاصها بالجر لأجل الجر والإضافة كما تقدم ، اختصاصها بالتنوين علامة للأمكن فالأمكن والأخف فالأخف من الأسماء ، هكذا روى سيبويه (۱) . وأن الأفعال اختصت بالجزم بشرط أن تكون مستقبلة ، واختصاصها به لثقلها لأجل أن الجزم هو قطع حركة أو حرف ، وقطع الحركة والحرف تخفيف ، فقطع الحركة من كل فعل مفرد صحيح الآخر مثل على يضرب ، ولم يركب ، وقطع الحرف من كل فعل مفرد مستقبل معتل الآخر مثل : لم يضرب ، ولم يركب ، وقطع الحرف من كل فعل مفرد مستقبل معتل الآخر مثل : لم يقوم ، ولم يخش ، ويلحق بهذا قطع النون من فعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو : لم يقوم ، ولم يقوم ، ولم تقومي يا امرأة .

(فصل) : وإِمَا خُصَّ الفعلَ العليلَ بأن يحذف منه حرف العلة من آخره لعلتين :

إحداهما: أن بعد ذلك الحرف مايدل عليه، ألا ترى أن بعد الواو ضمة تدل عليها في قولك: لم يرضَ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك: لم يرضَ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك: لم يرضَ، وبعد الياء كسرة تدل عليها في قولك: لم يرم.

⁼ والأغاني: ٣٠/١٢، ومعجم الأدباء: ٤٩/١٤، وإنباه الرواة: ٤/١، والأشباه والنظائر: ٧/١ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للطنطاوي: ١٢.

⁽١) الكتابِ : ٢٠/١ .

والثانية : أن حروف الاعتلال لما كانت ساكنة اشتملت الحركات فحد فت كما حدفت الحركات فحد فت الحركات والأول أوضع .

وخُصت النونُّ بالحذفِ للجزمِ مِن فعلِ الاثنين والجميعِ والمؤنث وهي حرفُ صحيحُ لعلتين أيضًا :

إحداهما : أنها شابهت حروف / الاعتلال لِما فيها من التليين والنُّنة اللذين لا يُوجدان ٥ / ب ب الا في حروف الاعتلال ِ؛ لأنها تُسمى حروف الله واللين ِ.

والثانية: أنها فضلة في الفعل كالحركة ، فحذفت كما حذفت الحركة ، والله أعلم . وحذفت أيضًا النونُ للنصب من هذه الأفعال حملاً على الجزم ، لأنَ النّصب أصلُ علامته الفتح ، والجزم علامتُه الحذف ، والفتح والحذف خفيفانِ فتواخيا من قبل خفة علامتهما ، فلما تواخيا من هذا السبب حذف لأحدهما من هذه الأفعال الثلاثة مثل ما حذف للآخر . هكذا روي عن بعض العلماء " .

(فصل): وإذا صح أن الإعراب ينقسم على الرفع والنصب والجر والجزم احتيج إلى معرفة كل واحدٍ من هذه الأربعة، ولكل واحدٍ منها باب نذكره في تقسيم المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات إن شاء الله تعالى .

⁽۱) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ۳۰/۳: « ۰۰۰ فلما كان زيادة حرف المد تؤدي إلى تغييره أو حنفه ، تأبوا زيادته ، وعدلوا إلى النون لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث إنه غنة قتد في الخيشوم ، فكان كالألف التي قتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع أنها قد جاء ت عوضًا من الحركة الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، وزادوها في التثنية والجمع عوضًا من الحركة والتنوين ، نحو قولك : جاء ني الزيدان والزيدون ، ورأيت الزيدين والزيدين ومررت بالزيدين والزيدين فالنون هنا عوض من الحركة والتنوين ، فلما كانت النون قد زيدت عوضًا فيما ذكرناه واحتيج إلى حرف يكون عوضًا في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس بزيادتها عوضًا » .

(باب المعرب)

وفوائده تشتمل على ثلاث مسائل يقال فيها:

ما حقيقة المعرب ؟ وعلى كم ينقسم في جملته ؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله ؟ . (فصل) : أمَّا ما حقيقة المعرب ؟ فهو كلّ اسم ظاهر متمكن أو في حكم المتمكن ، فالمتمكن مثل : موسى ، فالمتمكن مثل : موسى ، وعاضى ، وغازى ، وغلامى ، وثوبى ، وما شاكل ذلك .

والمعربُ من الأفعال: كلُ فعلٍ مضارع مجردٍ من نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة ونون جماعة المؤنث، وإنما شرطنا أن يكونَ مجرداً من هذه النونات الثلاث، لأنها إذا اتصلتُ بدّبني ورجع إلى أصله. هذه حقيقة المعرب من الأسماء والأفعال، وقال الشيخ طاهر بن أحمد وحمه الله ": المعربُ هو المبيّنُ حاله والمغير آخره "، والمحسن / نطقه من أحمد وسماعه على حسب الخلاف المتقدم في الإعراب. وهذا اتساع منه رحمة الله عليه، لأنا قد وجدنا شيئًا معربًا غير مبين حالة ، ولا مُتغير آخره بالحركات كالمقصور وما أضيف إلي يا النفس نحو قولك: ضرب موسى عيسى ، وأكرم صاحبي غلامي ، وهذه

⁽۱) هو أبوالحسن طاهر بن أحمد بن بايشاذ ، نحوي مصري ، تعلم في العراق ، وبرع في العربية ، رجع من العراق إلى مصر فعمل في ديوان الرسائل ، من تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ، وله شرح الأصول لابن السراج ، وشرح المقدمة المحسبة . توفي سنة ٤٦٩ه . ينظر ترجمته : في إنباه الرواة : ٢/٥٧، وبغية الوعاة : ٢٧/٢ .

⁽٢) ذكره ابن بابشاذ في شرحه لجمل الزجاجي في باب الإعراب لوحة رقم : ٦ .

أسماء جرت فاعلة ومفعولة وهي غير مبينة ولا متغيرة بالحركات ، وإنما فصل بين الفاعل والمفعول فيها تقدير الفاعل والمفعول فيها بالمراتب ، وهي معربة ، لأنها ظاهرة ، والإعراب فيها تقدير لا لفظ ، وهي في حكم المتمكن من الظاهرات .

(فصل): فأمّا على كم ينقسمُ المعربُ في تجميله ؟ فهو ينقسمُ على أربعة أقسام : قسمٌ معربُ بالحركات ، وهي جميع الأسماء المفردة الصحيحة نحو : زيد ، وعمرو ، والجمع المكسّر ، نحو : جبال ، وحجارت ، وجمع المؤنث سواء كان مُسلّما أو مُكسّرا ، نحو : مسلمات ، وفواطم ، وما شاكل ذلك . جميع هذه الأسماء معربة بالحركات ، وقسمٌ معرب بالحروف دون الحركات وهو الجمع المذكر السالم ، نحو : هؤلاء ، ورأيت الزيدين ، والتثنية سواء كانت للمذكر أو للمؤنث ، نحو : هذان الزيدان ، ورأيت الزيدين ، والهندان والهندين . والستة الأسماء المعتلة المضافة نحو : أبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموها ، وهنوك ، وذومال ، وفعل الاثنين والجميع والمؤنث نحو : يقومان ويقومون ، وتقومين يا امرأة .

وقسم معرب بالحذف ، وهو الفعلُ المضارع المجزوم ، لأنَّد إِنْ كانَ صحيحًا حُذفتَ منه الحركة نحو : لم يضرب ، وإن كان مُعتلَّ الآخر حَذفَت حرَفَ علته من آخره نحو : لم يغزُ ، ولم يرض ، ولم يرم .

^{*} والصيح: حبارة أو أعبار

نحو قولك : هو يرضى ، ولن يرضي، وما شاكل ذلك .

(فصل): وأما إلى كم ينقسم المعربُ في تفصيلهِ فهو ينقسم قسمين: قسمة لفظية وقسمة معنوية :

فاللفظية : أسماء متمكنة وأفعال مضارعة ، والأسماء المتمكنة المعربة تنقسم على عشرة أنواع :

النوع الأول منها : يدخله الرفع والنصب والجر ، والتنوين على حسب العوامل المختلفة وهو كل اسم مفرد صحيح متمكن منصرف نحو : زيد ، وعمرو ، وفرس ، ورجل ، وما شاكل ذلك . وقلنا كل اسم احترازا من الأفعال ، وقلنا : مفرد ، احترازا من المجموع المسلم المذكر والمثنى ، لأنه معرب بالحروف ولا يتبين فيه شيء من هذه العلامات التي هي الرفع والنصب والجر والتنوين ، وقلنا : صحيح ، احترازا من المعتل الذي لا يتبين فيه الإعراب ، وقلنا : متمكن ، احترازا من غير المتمكمن ، وقلنا : منصرف ، احترازا من الذي لا يتبين من الذي لا ينصرف ؛ لأنه لا يدخله جر ولا تنوين .

والنوع الثاني منها: هو كلُ اسم يدخلُه الرفعُ والنصبُ والجرُ ولا يدخلهُ تنوينُ وهو النوع الأول إذا أُضيفَ أو أُدخل عليه الألف واللام نحو: هذا الرجل، وفرسُ زيدٍ، وما شاكل ذلك، وإنما لم يدخل هذا الاسم التنوينُ على هذه الحالة مع الإضافة والألف واللام لأن الإضافة والألف واللام من دلاتل التعريف، والانفصالُ والتنوينُ من دلاتل التنكير، والانفصالُ والتنوينُ من دلاتل التنكير، والانفصالُ في غالب الأحوالِ، والكلمةُ الواحدةُ لاتكونُ معرفةً متصلةً منكرةً منفصلةً في حالةٍ واحدة .

والنوع الثالث منها : هو كل / اسم يدخله الرفع والنصب ولايدخله لفظ الجرولا التنوين ٢٥٦٠ والنوع الثالث منها : هو كل / اسم يدخله الرفع والنصب ولايدخله لفظ الجرولا التنوين وهو جميع ما لا ينصرف في حال انفصاله عن الألف اللام والإضافة نحو : إبراهيم ،

وأحمد ، وعشمان ، وفاطمة ، وحبلى ، وعمر ، ومساجد ، وما شاكل ذلك ، وإنما لم يدخل هذا النوع الجر والتنوين ؛ لأنه أشبه الأفعال بوجهين فرعيين عَلبا على أصله فمنع ما منعت الأفعال لحق المشابهة . وسنزيد هذا إيضاحًا في باب ما لا ينصرف إن شاء الله تعالى .

والنوع الرابع منها: هو كلُ اسم يدخلُه الرفع والجر والتنوين ، ولا يدخلُه لفظ النّصب وهو جمع المؤنث السالم نحو: المسلمات والمؤمنات وهندات وزينبات ، وما شاكل ذلك . وإنما لم يدخل هذا النوع لفظ النصب بل جعل علامة النصب فيه والجر علامة واحدة وهي الكسرة ؛ لأنه محمولٌ على جمع المذكر السالم حملُ الفرع على الأصل ، فكما جعل علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم علامة واحدة وهي الياء جعل علامة النصب والجر في جمع المذكر السالم علامة واحدة وهي الياء جعل علامة لكونها من والجر في جمع المؤنث السالم علامة واحدة وهي الكسرة . وخصت الكسرة لكونها من قبيل الياء لأن الياء قل ما تقع في الكلام إلا وقبلها كسرة .

النوع الخامس منها: هو كلُّ اسمٍ يدخلهُ النصبُ والتنوينُ ولا يدخله لفظ الرفع ولا الجرِ، وهو جميعُ الأسماءِ المنقوصةِ العامةِ، وهي التي في آخرِها ياء ساكنةٌ قبلها كسرةٌ نحو: قاضي، وغازي، وداعي، ورامي، وما شاكل ذلك، وإنما لم يدخل هذا النوع رفع ولا جرَّ؛ لأن آخرَه حرفٌ عليلٌ، والرفعُ والجرُ ثقيلان، والحرفُ العليلُ لا يحتملُ الحركة الثقيلة ، ودخله النصبُ لأنه خفيفٌ، والعليلُ يحتملُ الشيءَ الخيفَ، ودخله التنوينُ لأنه منصرفٌ.

(فصل): ويجوز في استعمال هذا الاسم المنقوص ثلاثة أحوالي: إن أدخلت عليه الألف واللام أو أضفتَه وجب أن تُثبت الياء ساكنة في حال الرفع والجر، ومتحركة في حال النصب فقلت : هذا القاضي وقاضيك ، ومررت بالقاضي وقاضيك ، ورأيت القاضي

0/41

P/qv

وقاضيك ، وإن فصلت / الاسم المنقوص عن الإضافة وعن الألف واللام جاز لك وجهان: أحدهما : أن تُثبت الياء ساكنة في حال الرفع والجر كما تقدم ، ومتحركة في حالة النصب فتقول : هذا قاضي ، ومررت بقاضي ، ورأيت قاضيًا يا هذا .

والثاني: أن تُشبتها متحركةً في حالة النصب أيضًا ، وتحذفها في حال الرفع والجر ، تقول : رأيت قاضيًا ، وهذا قاضِ ، ومررت بقاضِ ، وهذا التنوين مختلف فيه على ثلاثة أقوالٍ: قيل : هو تنوينُ الإعرابِ الأصلي في هذا الاسم كسائرِ المعرباتِ ، وهذا قُولً بارد واحتجاج فاسد ؛ لأنَّ تنوينَ الإعراب لا يقع إلا مع حركة الإعراب ، ألا ترى أنك تقولاً : هذا زيد ، فالتنوين مع الضمة ، ثم تقول : رأيتُ زيداً ، فهو مع الفتحة ، ثم تقول : مررتُ بزيدٍ ، فهو مع الكسرة ، فإذا قلت : هذا قاضٍ ، فالتنوينُ مع الكسرة ِ التي هي دليلٌ على الياءِ المحذوفة ، والاسمُ في هذه الحالةِ مرفوعٌ ، فلو كانَ هذا التنوين العراب لكان علامة الرفع في هذا الاسم الكسرة ، على رأي صاحب هذا القول ، وهذا صريحُ المحالِ ، وقيل " : هذا التنوينُ عوضٌ من الياءِ المحذوفةِ من قاضٍ ، وهذا القول عير واضع أيضًا ؛ لأن قبل الياء ما يدل عليها ، وهي الكسرة فلا معنى للعوض ههنا ، لأنه لو كان كما زعم لوجبَ أن يعوضَ منها في كلِ موضع ُحَذَفت منه تنوينًا ، وذلك محالً ، لأنها قد حَذَفت في مثل قولك : قاضين ، وغازين ، ولم يُعَوض منها شي ؟ ، ولا فرق بين حذفِها من المفردِ والمجموع في هذه الأسماءِ ، والدليلُ على حذفها أن أصل قاضين وغازين : قاضيين وغازيين ، بياء بن على وزن « فاعلين » وإنما حذفت إحداهما اللتقاء الساكنين ، وهما الياء والياء. فقد تبين لك أن هذا القول مشارك للقول الأول ِ في الفساد ، وقيل" : هذا / التنوينُ تنوين إشعارِ بالصرفِ لهذا الاسم ، وهذا

⁽١) وهو قول الخليل ، انظر شرح الرضي على الكافية : ٥٨/١ .

⁽٢) وهو قول الزجاج ، قاله الرضى في شرح الكافية : ٥٨/١ .

هو الأقربُ الذي إليه أذهبُ ، بدليلِ أنه يثبتُ في المقصوراتِ المنصرفة ، نحو : معنى ، وملهى ومولى ، ومغنى ، وفتى ، ورحى ، وعصاً ، وما شاكل ذلك ، هذا التنوينُ في هذه الأسماءِ كلها وما شاكلها تنوينُ إشعارِ بصرفها ، لأنها غير معربة باللفظ فيكون تنوينَ الإعرابِ ، ولا فيها شيء محذوف فيكون التنوين عوضًا عنه .

ودليل آخر وهو أنه مع الفتحة في الرفع والنصب والجر ، تقول : هذا فتى ، ورحى ، ودليل آخر وهو أنه مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنه ليس ورأيت فتى ورحى ، ومررت بفتى ورحى ، فهو مع الفتحة في جميع ذلك ؛ لأنه ليس بتنوين الإعراب ، قال الله تعالى " : ﴿ يَوْمَ لا يُغنِي مَولَى عن شُولَى شَيئًا ﴾ فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السادس منها: هو كلُ اسم يدخله التنوينُ وحده إشعاراً بصرف كما تقدم، ولا يدخلُه رفع ولا نصب ولا جرَّ ، وهو جميع المقصورات المنصرفة نحو: فتى ، ورحى، وعصاً ، ومولى ، ومغزى ، وما شاكل ذلك . هذه الأسماء جميعها وما شاكلها لا يتبين فيها شيء من الحركات ؛ لأن آخرها ألف مقصورة بالإجماع ، ولو حركت الألف المقصورة لاشتبه الاسم المقصور بالاسم المهموز ، وذلك ممتنع في التصريف ودخله التنوين وحده إشعاراً بصرفه كما قدمنا .

والنوع السابع منها : هو كلُّ اسم ظاهر لا يدخلُه رفع ولا نصبُ ولا جرُّ ولا تنوينَ ، بل يكونُ معربًا بالتقدير دون التنوين والحركات ، وهو المقصور الذي لا ينصرفُ نحو : حبلى وسكرى ، ودنيا ، وأخرى ، وعيسى ، وموسى ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماء جميعها وما شاكلها لا يدخلُها شيء من الحركات ، لأنها مقصورة كما تقدم ، ولا يدخلُها تنوينَ لأنها لا تنصرفُ .

والنوع الثامن منها: ستة أسماء معتلة مضافة علامة رفعها بالواو، وعلامة نصبها

⁽١) سورة الدخان : الآية : ٤١ .

0/41

بالألف ، وعلامة جرها بالياء ، تقول فيها مرفوعة : هذا أبوك وأخوك / وفوك وحموك وهنوك وذومال ، وتقول فيها منصوبة : رأيت أباك ، وأخاك ، وفاك ، وحماك ، وهناك وذامال ، وتقول فيها مجرورة : مررت بأبيك ، وأخيك ، وفيك ، وحميك ، وهنيك ، وذى مال .

(فصل): والحديث على هذه الأسماء يشتملُ على خمس مسائل :

الأولى: في السؤال: لم أعربتُ هذه الأسماءُ بالحروفِ وهي مفردة وأصل إعرابِ المفرداتِ بالحركاتِ ؟ .

والثانية : فيما يجوز أن يستعمل منها مضافًا مرةً ومفردًا مرَّة أخرى .

والثالثة : في معرفة ما يجوز أن يعرب منها بالحروف ومرَّة بالحركة ومرَّة بالتقدير .

والرابعة : في معرفة مالايجوزُ أن يستعملَ منها إلا مضافًا .

والخامسة : في معرفة ما يجوزُ أن يبدل من حرف العلة الذي فيه ميم .

(فصل): وأما لم أعربت هذه الأسماء بالحروف ؟ فاختلف فيه على ثمانية أقوال ":

⁽۱) انظر: الإنصاف: ۱۷/۱، وشرح المقدمة المحسبة: ۱۲۱/۲، وشرح المفصل: ۵۲/۱، وشرح الرضي على الكافية: ۲۷/۱، والهممع: ۱۲۳/۱. وقال السيموطي في الهممع: ۱۲۳/۱: « ولهم في إعراب الأسماء الستة أقوال:

القول الأول: وهو المشهور، أن هذه التراوف نفسها هي الإعراب، وأنها نابت عن الحركات، وهو مذهب قطرب والزبادي والزجاج من البصريين وهشام من الكوفيين.

القول الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك وابن هشام وغيرهم من المتأخرين أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف ٠٠٠

القول الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج .

القول الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف وعليه الربعي.

القول الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف فتثبت الواو في الرفع لأجل الفتحة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفًا لأجل الفتحة ، وعليه الأعلم وابن أبي العافية .

الأول منها" : أنها أعربت بالحروف لما حدفت الماتها المنطوق بها في الأصل ؛ اأن أصل أب: أبو ، وأخ: أخو ، وحم: حمو ، وفو زيد: فوه ، وهن: هنو ، وقيل: هني ، وذو : ذوي . كلها على وزن « فَعْل » بفتح الفاءِ وضمها ، فلما نَقلت الحركةُ على حروف الاعتلال ألقيت عنها فبقيت ساكنة وبعدها ساكن وهو التنوين ، فلما التقا ساكنان في جميع هذه الأسماء حذف الأول منها وهو الحرف العليل الذي هو لام هذه الأسماء في الأصل ، وحُذف التنوينُ للإضافة ، فلما حدف لام هذه الأسماء وكانت لا تستعملُ إلا مضافة عوض من ذلك المحذوف هذه الحروف بأن جُعلت علامةً للإعراب ، وخصت الواو بأن تكونَ علامةً للرفع لأنها متولدةً من الضمة ، وخصت الألفُ بأن كانت علامةً للنصب لأنها متولدة من الفتحة ، وخصت الياء بأن كانت علامةً للجر لأنها متولدة من الكسرة في الأصل ، إلا أنك إذا قلتَ فوه ، قلبتَ الهاء همزاة ، لأنهما 9/41 أختان لكونهما من / حروف الحلق ثم قلبت الهمزة ياءً ، لأن الهمزة مشابهة لحروف الاعتلال ، من قبل أنها لا تُوجد إلا مع الضمة أو الفتحة أو الكسرة ، والضمُّة أختُ الراو والفتحة أخت الألف والكسرة أخت الياء ، فلما قَلبت الهمزَّة ياء قلت فيه : فَوَى ، فنُقَلتُّ الحركة على الياء لأنها حركُ عليلٌ ، وأُلقيت عنها فبقيتُ ساكنَّة وبعدها حرثٌ ساكُّنُّ وهو التنوينُ ؛ فحذفتَها لالتقاءِ الساكنينِ فبقى الاسْم « فُو » ثم التقى بعد ذلك ساكنان ، وهما : الواو والتنوين ، فحد فت الواو لالتقاء الساكنين ، فبقي الاسم « فَ » على حرف واحد فأُعرب بالحروفِ في حالةِ إضافتهِ عوضًا عما حُذف منه ، وكراهة أن

القول السادس: أنها معربة من مكانين ، بالحركات والحروف معًا ، وعليه الكسائي والفراء .

القول السابع: أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي .

القول الشامن: أن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه السهيلي والزبيدي .

⁽١) ذهب إليه ابن بابشاذ في شرح الجمل: لوحة: ٨، والمقدمة المحسبة: ١١٩/١.

يبقى الاسم على حرف واحد ، فإن فصلت هذا الاسم عن الإضافة رددت إليه واوه الأصلية ثم قلبتها ميمًا لئلا يقع الإعراب على حرف عليل فقلت : هذا فم ، وإنما خصت الميم لأن الواو والميم من حروف الشفاه ، ولا يجوزُ الجمع بين الميم والإضافة إلا في الشعر خاصة ، كقولهم " :

يُصِبِعُ عَطْشَانا وَفِي البَحرِ فَمُه

فإذا أضفت هذا الاسم جرى عليه من الحذف مثل ما جرى على سائر الأسماء الستة المعتلة ، والدليل على أن أصل هذا الاسم الذي هو « فو » الهاء أن الهاء تظهر في جمعه وتصغيره ، تقول : أفواه ، وفي تصغيره : فويه ، وإنما احتججنا بالجمع والتصغير لأنهما أصلان في التصريف ، فإن اعترض معترض فقال : وما الوجه الذي ألجأ إلى أن تقلب الهاء في هذا الاسم همزة ثم تقلب الهمزة ياء ، ثم تحذف الياء من بعد ، وقد كان الأولى أن نتركه على حاله ، ولا نحتاج فيه إلى تكليف ؟

فالجوابُ أن يقالَ : إِنَّ هذا الاسمَ سَمعَ عن العربِ على هذه الصيغة ، ولم يُسَمع له تعليلً ، فاحتجنا إلى تعليله ههنا لئلا يختل التصريفُ ، ألا ترى أن وزن « فو » فعلُ وفعل ثلاثة أحرف ، و « فو » / في لفظه من حرفين ، فلم يبق إلا أنَّ فيه حرفًا مَحذوفًا ٢٥ / ب وقد خَرج في جمعه وتصغيره أنَّ ذلك الحرف المحذوف ها أَ ، وإذا كانت ها الحتجنا إلى معرفة حذفها وهي حرف صحبح ؛ فعللنا ذلك التعليل المتقدم ، فتدبر ما أوضحتُه في هذا الفصل من التعليل فهو غريب جدًا" .

⁽١) هو رؤية بن العجاج ، ديوانه : ١٤٩ . وهو من قصيدة طويلة في مدح أبي العباس السفاح ، وقبله :
كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة: ٩، والمقدمة المحسبة: ١٢٤/١، وليس في كلام العرب لابن خالويه: ١٠٠، والمخصص: ١٤/١، والمساعد: ٢٩/١، ٣٠، والدرو: ١٤/١.

⁽٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٥٣/١ : ﴿ وأما فم ، فأصله فوه بوزن فوز ، يدلك على ذلك =

(فصل): والثاني أنه قيل: أعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع"، وهذا القول عير شيء لأنه لا حجة فيه.

والثالث : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأنّ هذه الحروف هوائية خفيفة ، وهي مشبهة للحركات الهوائية الخفيفة .

والرابع : أنه قيل : أُعربت هذه الأسماء بالحروفِ لخفتِها ، وكره استعمالُها مضافة .

والخامس: أنه قيل: أُعربت هذه الأسماء بالحروف إشعارا بما صارت عليه من الإعلال في الأصل والسادس: أنه قيل: أُعربت هذه الأسماء بالحروف لأن هذه الحروف متولدة من الخركات ، فالواو متولدة من الضمة ، والألف متولدة من الفتحة ، والياء متولدة من الكسرة .

والسابع : أنه قيل : إِنَّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف ، وإِهَا هي معربة بالحركات ، والسابع : أنه قيل : إِنَّ هذه الأسماء ليست معربة بالحروف وهذه الحروف حروف إشباع لا حروف إعراب ، لأنك إِذا أشبعت الضمة في حالة الرفع تولدت منها الألف ، وإذا أشبعت الفتحة في حال النصب تولدت منها الألف ، وإذا أشبعت الكسرة في حال الحسرة في حال الجر تولدت منها الياء .

والثامن: أنه قيل: إِنَّ هذه الحروف ليست بحروف إعراب ، بل هي من أصل الأسماء ، والإعراب واقع عليها في الأصل ، وأصل هذه الحروف: الواو التي هي لام الكلمة ، وصاحب هذا القول يقول : إنه لم يُحذف من هذه الأسماء شيء في الأصل ، وأنها باقية على حالها ، ولكنك / إذا قلت : هذا أبوك في حالة الرفع ، فأصله : أبوك ، بضم هم المها على حالها ، ولكنك / إذا قلت : هذا أبوك في حالة الرفع ، فأصله : أبوك ، بضم هم المها على حالها ، ولكنك المناه المناء المول في حالة الرفع ، فأصله المول ، بضم المها المناه المناء المناه الم

⁼ قولك في تكسيره : أفراه ، وفي تصغيره : فويه ، فهذا وحده لامه ها ، والها ، مشبهة بحروف العلة لعنائها وقربها في المخرج من الألف فحذفت كحذف حرف العلة ٠٠٠ » .

 ⁽١) قال الرضي في شرح الكافية : ٢٨/١ : و ثم نقول : إنما جعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة
 على ما اخترنا توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ٠٠٠ » .

الواو ، فلما كانت حرفًا عليلاً لم تحتمل الحركة نقلت ضمتها إلى الياء قبلها وتركتها ساكنة على حالها مع الإضافة ، فإن فصلت الاسم عن الإضافة فقلت : أبو ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والساكنان الواو لما نقلت حركتها إلى ما قبلها ، والتنوين لأنه عير لله الحرف الساكن ، فعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المعتلة المضافة في حال الرفع ، إلا « ذو » فإنها لا تُستعمل إلا مضافة .

وإذا قلت: رأيت أباك، في حال النصب فأصله: رأيتُ أبوك، بفتح الواو، وإلها قلبت الواو ألفًا لتحركها بالفتحة، وقيل: نُقلت فتحتها إلى الياء قبلها تخفيفًا، وبقيت ساكنة ، وقد انفتح ما قبلها ، فقلبت ألفًا كما فُعل في: سما ودعا ، لأن أصله بواو ساكنة تؤخذ من سموت ودعوت ، ولكنها لما سكنت وانفتح ما قبلها قلبتُ ألفًا، وهذا حكم كل واو وياء سكنا وانفتح ما قبلهما على أحد الوجهين في التعليل ، وعلى هذا القياس سائر هذه الأسماء الستة المضافة في حال النصب.

وإذا قلت: مررت بأبيك ، فأصله بأبوك بكسر الواو ، وهي حرف عليل ، وإنما نقلت الحركة عنها إلى ما قبلها ، فبقيت ساكنة وقد انكسر ما قبلها فقلبت ياء ، فقلت : مررت بأبيك ، لأن كل واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات ، أصل من الياء فيه واو لأنك تقول في الفعل منه : وزن ، ووعد ، وعلى هذا القياس تأتي هذه الأسماء في حال الإضافة ، فإن فصلتها عن الإضافة حذفت الواو لالتقاء الساكنين وهما : الواو والتنوين كما تقدم . وبعض العلماء يستحسن هذا القول والقول الذي قبلة وبجوزها أ

هذه ثمانيةً أقوالِ ذكرتُها لك ههنا على حسب اختلاف العلماء / فيها . واعلم أن ٤٠/ بـ على كلِ قولٍ من هذه الأقوال الثمانية حُججًا لصاحب القول واعتراضاتٍ عليه في قوله

يطولُ شرحها ، ولولا خشية الإطالة ههنا لذكرت السؤال والحجة والاعتراض والجوابَ على كل واحدة منها ، ولكني قد نبهت على أكثرها . وأولُ هذه الأقوال عندي أصحها ؛ لأنه ألبتُ بالمعنى ، والله أعلم .

(فصل): وأما فيما يجوز أن يستعمل منها مضافًا مرة ومفرداً أخرى فكل هذه الأسماء الستة يجوز أن تستعمل مرة مضافة ومرة مفردة إلا « ذامال » فلا يستعمل قط إلا مضافًا ، إلا أنك إذا استعملت منها شيئًا مفرداً أعربته بالحركات ، تقول فيها مفردة : هذا أب وأخ وحم وهن وفم ، إلا أنك إذا فصلت فما عن الإضافة قلبت واوه ميما ، لأن الواو والميم أختان لكونهما من حروف الشفاو التي يجمعها « بفوم » وإنا قلبت ميماً لئلا يقع الإعراب عليها وهي حرف عليل كما تقدم .

وبعضهم لا يجيزُ استعمال « حم وهن » إلا مضافين .

(فصل): وأما في معرفة ما يجوز أن يعرب منها مرةً بالحروف ومرةً بالحركات ومرةً بالتقدير ، فهذا كلّه يجوز في « حم » وحده لأنه يجوز أن يستعمل مرةً مضافًا فيعرب بالحروف ويجري مجرى هذه الستة الأسماء مثاله: هذا حموك ، ورأيت حماك ، ومررت بحميك ، ويجوز أن يستعمل مفرداً بغير ألف فيعرب بالحركات ويجري مجرى الأسماء الصحيحة المعربة ومثاله: هذا حم ، ورأيت حماً ، ومررت بحم ، ويجوز أن يستعمل مرةً مهموزا فيعرب بالحركات أيضاً ، ويجري مجرى الأسماء المهموزة ومثاله: هذا حماً / ورأيت حماً مرةً مهموزا فيعرب بالحركات أيضاً ، ويجوز أن يستعمل مرةً مقصوراً فيعرب حيننذ . ٤ / ٩ ورأيت حماً ، ومررت بحماء المقصورة ، ومثاله: هذا حماك ، ورأيت حماك ، ورأيت حماك ، ورأيت حماك ،

(فصل): في معرفة ما لا يستعمل منها إلا مضافًا وهو « ذو » وله خمسة أقسام :

أحدها : أنه لا يستعمل إلا مضافًا كما تقدم .

والثاني : أنه لا يضافُ إلا إلى اسمِ جنسٍ غير مشتقٍ ، ولا مبهمٍ ، ولا مضمرٍ ، ولاعلم ِ ولاعلم ِ ولا ناقص .

والثالث : أُنَّه لا يستعملُ إلا صفَّةً .

والرابع : أنه تُنعت به النكرةُ إذا أُضيفَ إلى نكرة ، والمعرفة إذا أضيف إلى معرفة ، والمعرفة إذا أضيف إلى معرفة ولا يجوز عكس ذلك .

والخامس : في أنه لا يعرب إلا بالحروف ِ

وفي كل واحد من هذه الأحكام حديث وتعليل نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . (فصل) : أُمَّا العله في أنه لا يستعمل إلا مضافًا فلأن فائدته لا تتم إلا بالإضافة ، فيجب ألا يستعمل إلا مضافًا ، ألا ترى أنك لو قلت : مررت برجل ذي ، بغير إضافة لم يكن لهذا الكلام فائدة حتى تقول : ذي مال .

(فصل): وأمَّا العلة في أنَّه لا يَضَانُ إلى مشتقٍ ، فلأنَّ المشتق لا يكونُ إلا صفة ، و« ذو » لا يكونُ إلا صفة لما قبلَه ، والدليلُ على أنَّه صفة ، أنه يقدرُ بصاحب اسم فاعلٍ ، واسمُ الفاعل لا يكونَ إلا صفة بالإجماع ، فلو أضفته إلى المشتق لكنت قد أضفت الصفة إلى الصفة في مثل قولك : هذا رجلٌ ذو عالم ، وهذا محالٌ أعني إضافة الصفة إلى الصفة ، بدليلٍ أن المضاف يجبُ أن يكونَ مُخالفًا للمضافِ إليه .

وأما العلدُّ في أنه لا يضافُ / إلى مضمر ولا إلى مبهم في مثل قولك: مررت برجل ذيه ، أو برجل ذي هذا ، فلأنَّ ما أُضيفَ إليه في هذين الموضعين مجهولً غير معين ، والإضافة إلى المجهول الذي هو غير معين لا تجوز ، وأما قولهم: اللهم صل

ب/ي

على محمد وذويه ، فهو شاذً لا يقاسُ عليه ".

وأما العلهُ في أنَّه لا يضافُ إلى اسم ناقص فلأنَّ الناقصَ أيضًا لا يكون إلا صفةً ، لأنه يُقدّر باسم الفاعل وقد تقدم أنه لا يجوز إضافة الصفة إلى الصفة ، فعلى هذا لا يجوز : مررتُ بذي الذي في الدار .

وأمَّا العلةُ في أنه لا يجوزُ أن يضافَ إلى علم فلئلا يختل معنى اللفظ ِ في مثل ِ قولك : مررثُ برجل ذي زيد .

(فصل): وأما العلة في أنه لا يستعمل إلا صفة ، فلأنه يقدر بصاحب وصاحب اسم فاعل ، وقد تقدم أن اسم الفاعل لا يستعمل إلا صفة فعلى هذا إذا قلت : مررت برجل فاعل ، وقد تقدم أن اسم الفاعل لا يستعمل إلا صفة فعلى هذا إذا قلت : مررت برجل في مال ، جاز أن ذي مال ، في مال ، فإذا قلت : مررت برجل في مال ، جاز أن تحذف الرجل ، وتقيم الصفة مقام الموصوف ، قال الله تعالى : ﴿ وَحَمَلْنُهُ عَلَى ذَاتِ أَلُوحٍ وَدُسُرٍ ﴾ والمعنى : على سفينة ذات ألواح ودس .

(فَصُل): وأما العلة في أنه لا ينعت به إلا نكرة إذا أضيف إلى نكرة منان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد في الحكم لا في الذات ، فإذا قلت / : مررت برجل ذي مال من في نعت لرجل وهو نكرة ، لأنه أضيف إلى نكرة لأن المضاف والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد كما تقدم . وكذلك لا ينعت به إلا معرفة إذا أضيف إلى معرفة في مثل قولك : مررت بالرجل ذي المال ، والعلة في هذه كالعلة في المسألة الأولى

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

وقال الآخر :

* إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه *

ذكره ابن يعيش في شرح المفصل: ٥٣/١ .

P/ 21

 ⁽١) جاء « ذو » مضافًا إلى المضمر في قول كعب بن زهير :

⁽١) سورة القمر: الآية: ١٣.

فاستخرج القياس منها.

(فصل): وأمناً العلة في أنه لا يعرب قط إلا بالحروف ، فعوضاً عما حُذف منه ، لأنك إذا قلت: ذو ، فوزنه « فعل » بضم الفاء ، وأصله: ذوي ، فنقلت الحركة على الباء وهي حرف عليل ، والضمة تقيلة فالقيت الحركة عن الباء فبقيت ساكنة وبعدها ساكن وهو التنوين فحذفتها لالتقاء الساكنين ، لأنها الأولى ، والأول أولى بالحذف ، فبقي « ذو » فالتقى أيضاً ساكنان وهما الواو والتنوين ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين أيضا ؛ لأنها الأولى فبقي الاسم على حرف واحد ومعه التنوين ، فحذف التنوين عوضاً عما للإضافة ، وكرهت العرب أن يبقى الاسم على حرف واحد فأعربوه بالحروف عوضاً عما كذف منه .

(فصل): وأمَّا ما يجوزُ أن يُبدلَ من حرف العلة ميمًا إذا انفصلَ عن الإضافة فهو « فوك » إذا فصلته عن الإضافة قلت: فَمَّ ، وأجريتَه مجرى الصحيح كما تقدم ، وهذه الميم عوض من الواو الأصلية لا من حرف الإعراب ، وإنما تُقلبتُ ميمًا لأن تحتملَ حركة الإعراب ، وخُصت بذلك لكونها من حروف الشفاه كما تقدم . (رَجَعُ الحديثُ إلى ذكرنا في المعربات .

(فصل): والنوع التاسع منها هو: كل اسم تكون علامة الرفع فيه الألف، وعلامة الجر والنصب فيه الياء، وهو الاسم المبنيّ سواء كان لمذكر أو لمؤنث / نحو: هذان الزيدان، ورأيتُ الزيدين، وهاتان الهندان، ورأيتُ الهندين، وإنا جعل علامة الرفع في هذا النوع الألف، وعلامة النصب الياء؛ لأنه أكثر من المفرد فجعل إعرابه أكثر من إعراب المفرد، لأن إعراب المفردات بالحركات وإعراب التثنية والجمع بالحروف لما كان المثنى والمجموع أكثر من المفرد، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع؛ لأنها قد تقع المثنى والمجموع أكثر من المفرد، وخصت الألف بأن كانت علامة الرفع؛ لأنها قد تقع

صارح د ضميراً مرفوعًا فاعلاً في مثل: قاما ، وقعدا ، فنقلت من كونها مرفوعة في المعنى إلى كونها علامة للرفع . وسنزيد هذا الفصل إيضاحًا في باب التثنية والجمع إن شاء الله تعالى .

والنوع العاشر منها: هو كلُّ اسم تكونَ علامة الرفع فيه الواو ، وعلامة النصبِ والجر فيه أيضًا الياء ، وهو الجمع المذكرُ السالمُ ، نحو : هؤلاءِ الزيدون ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، والذي حُمل عليه مثل : عِزين ، وكرين ، وعشِرين ، وتَلاثين ، وما شاكل ذلك ، والحديث عن اختصاصِ جمع السالمِ المذكرِ بالواوِ في حالة الرفع كالحديث ِ على اختصاصِ التثنية في حالة الرفع بالألف ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى.

هذه العشرة الأنواع جميع الظاهراتِ المعرباتِ المتمكناتِ من الأسماءِ ، منها ما تمكن في الاسمية وكل الإعراب ، وهي الأسماءُ المفردُةُ الصحيحةُ المتصرفةُ ، نحو : زيد ِ وعمروٍ ، ورجلٍ ، وفرسٍ ، وما شاكل ذلك ، ومنها ما تمكن في الاسمية ِ ، وأجزل الإعرابِ ، وهو جمعُ المؤنثِ نحو : رأيتُ مسلماتٍ ! لأنه لم يحذف منه إلا النصبُ ، ومنها ما تمكن في الاسمية ونصف الإعراب وهو / المنقوصُ ؛ لأنه حُذف منه لفظَ الرفع ﴿ ﴿ ﴿ الْمُ والجرِ ، وكذلك ما لا ينصرُف ؛ لأنه حَذف منه لفظُ الجرِ والتنوينِ ، ومنها ما تمكن في الاسمية دون الإعراب، وهو جميع المقصورات نحو: موسى ، وعيسى ، وفتى ، ورحى، وما شاكل ذلك .

(فصل): والأفعالُ المضارعة المعربة تنقسم على أربعة أنواع:

النوع الأول منها: يدخلُه كلُّ إعرابِ الأفعالِ وهو الرفع والنصبُ والجزم ، وهو كلُّ فعلِ مفرد صحيح الآخر مثل: يضرب ، ويذهب ، وقلنا: مفرد)، احترازا من فعل التثنية

والجمع" الذين لا يتبين فيهما لفظ رفع ولا نصب ولا جزم ، وقلنا صحيح الآخر ، احترازاً من معتله ، ومثال ذلك النوع : هو يضرب ، ويذهب ، ولن يضرب ، ولن يذهب ، ولم يضرب ، ولم يذهب .

والنوع الثاني منها: يدخلُه النصبُ والجزم ولا يدخله رفع ، وهو كلَّ فعل مضارع مفرد معتل الآخر بالواو والياء ومثاله: هو يغزو ، ويرمي ، فلا يتبينُ فيه الرفع ، تقول : لن يغزو ، ولن يرمي ، ولم يغز ، ولم يرم ، فيتبين فيه النصب والجزم ، وإنما لم يتبين فيه الرفع ؛ لأن الحرف العليل لا يحتمل الضمة لثقلها .

والنوع الثالث: يدخلُه الجزمُ وحده ولا يدخلُه رفعٌ ولا نصبٌ ، وهو كلُّ فعل مضارع معتل الآخر بالألف ومثاله: هو يرضى ، ويخشى ، ولن يرضى ، ولن يخشى ، فلا يتبين فيه رفعٌ ولا نصب ، ثم تقول: لم يرض ، ولم يخش ، فيتبين فيه الجزمُ ، وإنما لم يدخله الرفعُ لما تقدم من أنَّ الحرف العليلَ لا يحتملُ الضمة الثقيلة ، ولم يدخله النصب لأن آخره ألف ساكنة ، فلو حركت لاشتبه الفعلُ المقصور بالفعلِ المهموز واختلَّ المعنى ، وإنما دخلَه الجزم ؛ لأنه تخفيفُ ، لأن عاملَ الجزم لما لم يجد حركة / يحذفها فيكون حذفها علامة له ؛ حذف الحرف لما وجده خفيفًا ساكنًا ، وكان حذفه علامة له .

0/54

والنوع الرابع منها: تكون علامة رفعه بالنون ، وعلامة نصبه وجزمه حذفها ، وهو فعل الاثنين والجميع والمؤنث ، ومثاله في الرفع : هما يقومان ، ويقومون ، وتقومين يا امرأة ومثاله في النصب : لن يقوما ، ولن يقوموا ، ولن تقومي يا امرأة ، ومثاله في الجزم : لم تقوما ، ولم تقومي يا امرأة ، وإنما جمعل علامة الرفع والنصب والجزم في هذه الأفعال ثبات النون وحذفها ؛ لأن الفعلين المثنى والمجموع يجب أن يكون

⁽١) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ٢٨٦/٢ : « ولا يصح أن تقول في تثنية الفعل وجمعه لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع » .

الإعراب فيهما علامة مخالفة لعلامة الإعراب في الفعل المفرد ، وكذلك يجب أن تكون علامة الإعراب في الفعل المذكر المفرد علامة الإعراب في الفعل المذكر المفرد بشرط أن يكون فعل المؤنث مخاطبًا نحو : تقومين ، فإن كان غير مخاطب استوى فيه المذكر والمؤنث ، ومثال الفعل المؤنث الذي هو غير مخاطب : هند تقوم ، فإن هذا يعرب بالحركات كالمفرد والمذكر ، وإنما خصت النون بأن كانت علامة للإعراب في هذه الأفعال الثلاثة لعلتين : إحداهما : أنّ في هذه النون علامة للتثنية والجمع والتأنيث فأعربت بها هذه الأفعال لتتبين العلامات .

والثانية : أن النونَ مشابهة لحروف الاعتلال لما فيها من التليين والغنة "، فكما جُعلت حروف العلة علامة للإعراب في الأفعال ، هكذا قال بعض العلماء .

هذه جميعُ المعربات من الأسماء والأفعال قد مضت مشروحة في القسمة اللفظية . (فصل) : وأما القسمة المعنوية فهي تنقسم على أربعة أقسام : قسم مرفوع ، وقسم منصوب ، وقسم مجرور ، / وقسم مجزوم .

4/54

(فصل): فالمرفوع ينقسم إلى عشرة وهي: الفاعلُ ، وما لم يسم فاعله ، والمبتدأ وخبره ، واسم كان ، وما حمل عليها ، وخبر إنَّ وما حمل عليها ، واسم ما الحجازية ، وخبر لا النافية ، والفعلُ المضارع ما لم يدخله ناصبُ ولا جازمٌ ، والتابع .

(فصل): والمنصوب ينقسم على عشرين وهي : المفعول المطلق ، وهو المصدر ، والمفعول به ، وهو المفعول فيه وهو الظرفان من الزمان والمكان ، والمفعول به وهو المفعول من أجله ، والمفعول معه وهو المنصوب بواو « مع » . هذه

⁽١) قال ابن جني في الخصائص: ٣٦٣/١: « والنون حرف من حروف الزيادة أغن ومضارع لحروف اللين وبينه وبينها من القرب والمشابهة ما قد شاع وذاع » .

أصول المنصوبات ، ويلحق بها خبر كان وأخواتها وما حمل عليها"، واسم إن وأخواتها، وخبر « ما » الحجازية واسم « لا » النافية ، والمنادى النكرة ، والمنادى المضاف ، والاستثناء المقدم ، والاستثناء الموجب ، والاستثناء المنقطع ، والتعجب ، والحال ، والتمييز ، والإغراء ، والفعل المضارع إذا دخل عليه شيء من حروف النصب في الأفعال ، والتابع .

(فصل): والمجرور ينقسم على أربعة أقسام وهي: مجرور بحرن ، ومجرور بإضافة ، وهذان أصلان ، ومجرور بتابع ، ومجرور بجاورة ، ولا تكونُ المجاورة إلا في الشعر فقط ".

(فصل): والمجزوم ينقسم على خمسة : منها مجزوم نفي بِلم ، ومجزوم نهي بلا وأخواتها ، ومجزوم نهي بلا وأخواتها ، ومجزوم أمر بلام الأمر ، ومجزوم وأخواتها ، ومجزوم أمر بلام الأمر ، ومجزوم جواب . هذه جميع ما يُعرب من الكلام ، ولكل واحد منها باب نذكره بعد ذكر البناء والمبني إن شاء الله تعالى .

⁽١) حمل على كان وأخواتها ستة أفعال تسمى أفعال المقاربة ، وهي : عسى وكاد وكرب وطفق وجعل وأخذ . التهذيب الوسيط : ١٢٣ .

⁽٢) عقد المؤلف فصلاً في كتابه التهذيب الرسيط: ٢٥٣ تحت اسم فصل في معرفة مجرور المجاورة ، جاء في دي اعلم أن مجرور المجاورة له ثلاثة أحكام ، أحدها : ألا يكون إلا في ضرورة الشعر في القافية نفسها .

(باب البناء)^(۱)

وفوائد هذا الباب تشتمل على أربع مسائل:

2/ ي

يقال فيها : ما حقيقة البناء ؟ ولم سمي بناء ؟ وكم علاماته ؟ / وعلى كم ينقسم ؟ (فصل) : أما ما حقيقة البناء ؟ فهو : لزوم الكلمة المبنية من الأسماء حدا واحدا في حال كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة تقديراً لا لفظا ، وقلنا : من الأسماء ، احترازا من الأفعال والحروف فهي وإن كانت مبنية ولازمة حدا واحدا لا يقال فيها مرفوعة ، ولا منصوبة ، ولا مجرورة ؛ لأن البناء يشترك فيه الاسم والفعل والحرف ، وكل ما بني من هذه الثلاثة الأصناف فهو لازم حدا واحدا ، وذلك الحد الواحد الذي لزمه المبني هو السكون في المبنيات على السكون مثل : من ، وكم ، واضرب ، واقطع ، وهل ، وبل ، والحركة المشتركة في المبنيات على الحركة مثل : أين ، وكيف ، وضرب ، وانطلق ، وإن ، وأن ، وأن ، وما شاكل ذلك من سائر المبنيات على الحركة مثل : أين ، وكيف ، وضرب ،

(فصل): وأما لم سمي البنائ بناء ؟ فلأنه لا يزولُ ولا ينتقلُ ولا تغيره العواملُ تشبيها ببناء الدار الذي لا يزولُ ولا ينتقلُ ، ألا ترى أنك تقول : هذه حذام ، ورأيت حذام ، ومررت بحذام ، فلا يزول هذا البنائ ، وقد اختلفت العوامل ، بل يكون هذا الاسم في حال الرفع والنصب والجر مبنياً على حركة الكسر ، وكذلك ما بني على سائر الحركات وعلى الوقف .

(فصل): وأما علاماتُ البناءِ فله أربعُ علاماتٍ ، وهي: الضمُ والفتحُ والكسر

⁽١) في الأصل: « فصل: البناء، باب البناء » .

والوقفُ كما تقدم ، إِن علاماتِ الإعرابِ الرفعُ والنصبُ والجُرُ والجُزُمُ ، فالضمُ لا يكونَ الله في مبنياتِ الأسماءِ خاصةً نحو : قبلُ ، وبعدُ ، وحسبُ ، وقطُ ، ونحنُ ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك . والفتحُ تشترُك فيه مبنياتُ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ ، ونحو: أينَ ، وكيفَ ، وضربَ ، / وانطلق ، وإنَّ ، وأنَّ ، وما شاكل ذلك .

والكسرُ يشترك فيه مبنيَّ الأسماءِ والحروفِ ، فمبنيًّ الأسماءِ مثل : حذام ، وقطام ، وأمس ، وهؤلاء . ومبنيُّ الحروف : باءُ الجر ولامُه ، ولام كي ، ولام الأمر ، فقط ، نحو : بزيدٍ ولزيدٍ ، ولتقوم يا زيدُ ، ولتخرج يا عبدالله .

والوقفُ تشتركُ فيه الأسماءُ والأفعالُ والحروثُ ، نحو : مَنْ ، وكمْ ، مِن الأسماء، واضربْ ، واقطعْ ، من الأفعالِ ، وهلْ ، وبلْ من الحروف ، وما شاكل ذلك . ولم يبن شيء من الأفعالِ والحروف على الضم أبداً ، فأما قولهم : مُدُ الشوب ، بضم الدال ، على هذه اللغة ، فإنَّ الضمة عارضَّة للإتباع ، لا للبناء ؛ لأنَّ هذا الفعلَ فعل أمر صحيح ، وأصلُ بناء فعل الأمر الصحيح الوقف ، لكنه أدغم أحد الحرفين في الثاني لما كانا مثلين ؛ لأن أصل « مُدَّ » امْدُدْ ، فحذفت الألفُ وأدغم أحد الحرفين في الثاني ، وبني على الضم لإتباع ضمة الميم لا غير ، وما حلَّ محلها ، وعلى الفتح طلبًا للتخفيف ، وعلى الكسر على أصل التقاء الساكنين . ولم يبن شيء من الحروف على الضم أبداً إلا « مُنذُ » " وبنيت على الضم للإتباع أيضاً ، ومعنى الإتباع : أنه إذا كان

⁽۱) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل: ٩٥/٤: « فإن قيل: فلم بنيت منذ رمذ؟ قيل: أما إذا كانت حرفًا فلا كلام في بنائها إذ الحروف كلها مبنية ، وإذا كانت اسمًا فهي مبنية أيضًا ؛ لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيًا كمن رما إذا كانا استفهامًا أو جزاء وحقهما السكون ، لأن أصل البناء على السكون ، وإنما حركت منذ لكون النون قبلها ساكنة ، وضمت إتباعًا لضم الميم ، إذ النون خفيفة ؛ لأنها غنة في الخيشوم ساكنة ، فكانت حاجزًا غير حصين ، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر ، وذلك قليل في كلامهم ٠٠٠ » .

أُولُ حرفٍ من الكلمة مضمومًا بني آخرُها على الضم.

(فصل): ولم يبن شيء من الأفعال على الكسر أبداً ، فأما قولهم: اضرب الرجل ، وأخرج الساعة ؛ فكسر الباء والجيم لالتقاء الساكنين لا للبناء ، وكذلك ما شاكلها .

(فصل): وأما على كم ينقسمُ البناء فهو ينقسَم على قسمين:

بناءً في اللفظ والمعنى وهو في جميع المبنيات المحضة كالأفعال ، وما وقع موقعها والحروف ، وما شابهها أو تضمنها أو وقع موقعها ، وبناء في اللفظ دون المعنى ، وهو في المقصورات ، والمنقوصات ، في حال الرفع والجر ، وما أضيف إلى ياء النفس ، والمنادى / المفرد "، والمبني مع « لا » ، فهذه الأسمائ كلها مبنية في اللفظ ؛ لأن منها ما آخره حرف عليل لا يحتمل الحركة كالمقصور والمنقوص ، ومنها ما شابه المبني وتضمنه أو وقع موقعه ، وهو المنادى المفرد ، وقع موقع المضمر ، والمبني مع « لا » "ضمن حرف الجر الذي يستغرق الجنس لأنك إذا قلت : لا رجل فالمعنى : لا من رجل "، وقيل : إن المبني مع « لا » المعنى ، وأنها ظاهرة متمكنة في المعنى ، لأنها ظاهرة متمكنة في المعنى .

(فصل): المبني:

وفوائد هذا الباب مشتملة على أربع مسائل ، يقال فيها : ما حقيقة المبني ؟

⁽۱) ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين ، وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبني على الضم وليس بفاعل ولا مفعول ، وذهب البصريون إلى مبني على الضم وموضعه النصب لأنه مفعول . ينظر : الإنصاف : ٣٢٣/١ .

⁽٢) هر احتجاج البصريين على بناء و لا » على الفتح ، قال ابن الأنباري في الإنصاف : ٣٦٧/١ :

و وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبني على الفتح ؛ لأن الأصل في قولك : لا رجل في
الدار : لا من رجل في الدار ؛ لأنه جواب من قال : هل من رجل في الدار؟ فلما حذفت و من » من
اللفظ وركبت مع و لا » تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة
قكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات » .

وعلى كم ينقسم في تجميله ؟ وإلى كم ينقسم في تفصيله ؟ وما أحكام الجميع ؟ (فصل) : أما ما حقيقة البني ؟ فهو ما لزم حالة واحدة ، وسواء كان اسما أو فعلا أو حرفًا كما تقدم في البناء ، وتلك الحالة هي السكون في المبنيات على السكون ، والحركة في المبنيات على الحركة ، وقد تقدم .

(فصل): وأما على كم ينقسم المبني في تجميله ؟ فهو ينقسم على أربعة أقسام : القسم الأول: أسماء غير متمكنة كالمضمرات ، والمبهمات ، والناقصات ، والشرطيات، وما شابه ذلك .

والثاني : أفعالً غير مضارعة كالأفعال الماضية ، نحو : قام وقعد ، وفعل الأمر مالم تدخل عليه اللام نحو : اضرب ، واذهب ، .

والثالث: أفعالُ مضارعة إذا اتصل بها إحدى نوني التأكيد الثقيلة والخفيفة ، نحو: هل يضربن ، وهل يضربن ، ونون جماعة المؤنث ، نحو: هل تضربن يا نساء / وما شاكل ذلك .

P/20

والرابع: كافة الحروف.

(فصل): وأما إلى كم ينقسم المبني في تفصيله ؟ فالأسماء تنقسم على ثلاثة عشر نوعًا، وهي : المضمرات ، والمبهمات ، والناقصات ، والاستفهاميات ، والشرطيات ، والمركبات ، وهر ما » التعجبية ، والظرفيات التي هي غير متمكنة ، والمعدولات ، والمركبات ، وأسماء الأفعال ، والأسماء التي مع الأصوات ، والمناديات المفردات المعرفات ، ويلحق بهذا المقصودات من النكرات ، والمقطوعات عن الإضافة ، فهذه جميع ما بني من الأسماء ، منها ما بني لمشابهته للحرف ، ومنها ما بني لتضمنه للحرف ، ومنها ما بني

⁽١) فعل الأمر الذي لم تدخل عليه اللام مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، ينظر : الإنصاف : (١) معل الأمر الذي لم تدخل عليه اللام مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين ، ينظر : الإنصاف :

لموقعه موقع المبني ، ومنها ما بُني لقطعه عن الإضافة .

(نصل): أما ما بني من الأسماء لمشابهته الحروفَ فهو أربعةً أصنان ، وهي المضمرات والمبهمات ، والناقصات ، والظرفيات التي هي غير متمكنة . أما المضمرات فإنها شابهت الحروفَ من ثلاثة أوجه ٍ:

أحدها : أن المضمراتِ مفتقرة إلى ظاهرِ يفسرُها وتتم بد فائدتُها ، كما أن الحروف مفتقرةً الى شيءٍ تتصلُّ به وتتم به فائدتُها والمضمراتُ على هذالاتتصلُّ بأنفسها كالحروفِ والثاني : أن المضمرات مختلفات الصيغ دالة على المعاني ، كما أن الحروف مختلفات الصيغ ومعنى إختلاف صيغها أن منها مابني على الحركة ، ومنها مابني على الوقف كالحروفِ.

والثالث : أن المضمراتِ بسيطةٌ ومركبة كما أن الحروف بسيطة ومركبةً .

(فصل): والمبهماتُ شابهت الحروفَ من قبل أنها مفتقرة أيضا الي ظاهرِ يفسرها وتتم به فائدتها ، كما أن الحروفَ مفتقرةً إلى شيء تتصل به وتتم به فائدتها ، والفرقُ بين تفسير المضمرِ والمبهم أن تفسير المضمرِ / من قبله ، وتفسير المبهم من بعده ِ ، فإذا قلت: زيداً أكرمه فزيد تفسير للهاء في أكرمه ، وإذا قلت : مررت بهذا الرجل ، فالرجلُ تفسيرُ لهذا ، وقيل : إن المبهماتِ بُنَيت لتضمنها معنى الإشارة " ، وهذا القول

قال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٢٦/٤: « إنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وذلك أن الإشارة معنى ، والمرضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف ، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة علم أن للإشارة حرفًا تضمنه هذا الاسم ، وإن لم ينطق به ، فبني كما بني من وكم ونحوهما ، وقال قوم: إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر ، وذلك لأنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضراً ، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم ، والأسماء موضوعة للزوم مسمياتها ، ولما كان هذا غير لازم لما وضع له صار عِنزلة المضمر الذي يسمى به إذا تقدم ظاهر ، ولم يكن اسما له قبل ذلك فهو اسم للمسمى في حال دون حال ، فلما وجب بناء المضمر وجب بناء المبهم كذلك » .

غيرُ شيءٍ ، ولولا خشيةً الخروج عن الغرضِ لبينتُ لك فساده .

(فصل): وأما الناقصاتُ فشابهتِ الحروفَ من قبل أن الناقصَ معناه في غيره ، أي : في صلته ، كما أن معنى الحرف في غيره ، وقيل : اشتبها من قبِل أن كلَ واحدٍ منهما لا يستقلُ بنفسه .

(فصل): وأما الظرفياتُ التي هي غير متمكنة فشابهت الجروف من قبل أنها لا تستقلُ بأنفسها كالحروف، وقيل: لأنَّ الظرفياتِ مفتقرة إلى تعلق وعامل ، كما أن أكثر الحروف مفتقرة إلى تعلق وعامل ، وهذا القولُ غير شيء أيضًا ؛ لأن المعرب من الظروف مفتقر إلى تعلق وعامل ؛ لأنك إذا قلت : خرجت يوم الجمعة وقعدت عندك فيوم وعند معربان ، وهما مفتقران إلى تعلق وعامل .

وقيل : بنيت لأنها مفتقرة إلى الإضافة كما أن الحروف مفتقرة إلى أن تتصل بالكلام ، وفي هذا القول معنى القول الأول الذي هو الأصل .

(فصل): والذي بني من الأسماء لتضمنه الحرف أربعة أصناف ، وهي :الاستفهاميات والشرطيات والمركبات ونوع من المعدولات ، فالاستفهاميات مثل : مَن ، وما ، وكم ، وكيف ، وما جرى مجراها ، بنيت لتضمنها حرف الاستفهام ، وهو الألف فإذا قلت : مَن عندك ؟ فالمعنى أأحد عندك ؟ فالاسمية في مَن ، بمعنى أحد ، والبناء / لتضمنه الألف، وعلى هذا قياس أسماء الاستفهاميات ، وفي حكمها « ما » التعجبية . والشرطيات تضمنت حرف الشرط وهو إن ، فإذا قلت : مَن يقم أقم فالمعنى : إن أحد يقم أقم ، فالاسمية أيضًا في من بمعنى أحد ، والبناء لتضمنه إن ، وعلى هذا القياس سائر الشرطية .

والمركباتُ تضمنت حرف العطف ، فإذا قلت : عندي خمسة عشر ، فالمعنى : عندي

P/ 27

خمسة وعشرة ، وعلى هذا القياس سائر المركبات ، وقد قيل إن المبني مع « لا » تضمن حرف الجر وهو من ، في مثل قولك : لا رجل عندك ؛ لأن المعنى : لا من رجل ، فلما تضمنه أشبه المركبات فبني كبنائها .

وكذلك الأسماء التي مع الأصوات مثل: سيبويه ، وعمرويه ، بنيت لما ركب معها نفس الصوت ، وأصل سيبويه : سيب ، وعمرويه : عمر . ونوع من المعدولات تضمن تاء التأنيث فبني لتضمنها ، وهو مثل : حذام وقطام وما شابهها أصله : حاذمة وقاطمة ، فلما عدل وتضمن الهاء بني " .

(فصل): والذي بني لموقعه موقع ما لا إعراب له أربعة أصنافٍ وهي: أسماء الأفعال والمنادى المفرد المعرفة ، وما حمل عليه ، كالمعرف بالقصد ، والأقبال من النكرات ، ونوع من المعدولات .

⁽۱) قال ابن عصفور في شرحه للجمل: ٣٢٩/٢: و وأما حدّام ويسار وأمثاله ، فله أن يذهب فيه إلى مرتاب الرّبعي من أنه مبني لتضمنه معنى علامة التأنيث ٠٠٠ وهذا الحدّهب فاسد بدليل بناء الأسمم لإضافته إلى مبني ، وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه » وقال : و أو ضارع ما وقع موقع المبني وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن و فعال » » وانظر : ٣٢٨/٢ .

⁽Y) قال الزمخشري في المفصل: ١٨٥ : و هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم ، محذوفة من و ها » ألفها عند أصحابنا ، وعند الكوفيين من و هل » مع و أم » محذوفة همزتها ، والحجازيون فيها على لفظ واحد في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وبنر تميم يقولون : هلما ، هلموا ، هلمي ، هلممن ،

وهي على وجهين : متعدية كهات ، وغير متعدية بعنى تعال وأقبل ، قال تعالى : ﴿قل هلم شهدا ، كم ﴾ وقال : ﴿ هلم إلينا ﴾ وحكى الأصمعي أن الرجل يقال له هلم ، فيقول : لا أهلم » وينظر شرحه لابن يعيش : ٤١/٤، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة : ٥٥٧ .

0/54

إيد ، فالمعنى: زدٌ ، وإذا قلت : هيهات ، فالمعنى : ابعد ، على بعض الأقوال ، وعلى هذا القياس جميع أسماء الأفعال ، وأما المنادى المفردُ المعرفة ، فإغا بني لوقوعه / موقع المضمر الذي هو مبنيَ في الأصل ، فإذا قلت : يا زيدٌ ، فالمعنى : أنت أنادي ، أو : إياك أنادي ، على حسب الخيلاف وسواء كان هذا الاسمُ مفردا أو مثنى أو مجموعا أو مذكرا أو مؤنثا ، ومعنى قولنا : المنادى المفرد : المنفصل عن الإضافة لاالمفرد من العدد ، وكذلك المعرف بالقصد والإقبال من النكرات ، نحو : يا رجل أقبل ، بني أيضا لوقوعه موقع المضمر المبني ، فإذا قلت : يا رجل ، فالمعنى : أنت أنادي ، أو إياك ، على ما تقدم ، وسواء كان هذا الاسم مفردا أو مثنى أو مجموعا أو مذكرا أو مؤنثا كما تقدم في المعرفة .

⁽۱) ذكر المؤلف أن من معاني هيهات ابعد ، ولم أجد هذا المعنى فيما اطلعت عليه من مصادر ، والمشهور عند العلماء أنها بعنى بعد ، بينما ذكر صاحب كشف المشكل : ١٦٤/٢ : أن معنى هيهات على اختلافها : ما أبعد ، وقال الرضي في شرح الكافية : ٧٣/٢ : و وأما الضم فلتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه إذ معناه : ما أبعده » وفيها لغات كثيرة ، فقد حكى الصنعاني بأن فيها ستا وثلاثين لغة ، قاله الأشمرني في تنبيهاته ١٩٩/٣.

يراجع: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٥٩/١، والمقتضب: ٢٨٢/٣، والمحتسب: ٩١/٢، والمحتسب: ٩١/٢، والمتسب : ٣٣/٢، والخصائص: ٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٧٣/٧، واللسان (هيه).

⁽۲) انظر: الإنصاف: ۱۳۳۸، وقال ابن يعيش في شرحه على المفصل: ۱۳۰۸: « غير أن المنادى قد يكون بعيداً منك أو غافلاً ، فإذا ناديته بأنت أو إياك لم يعلم أنك تخاطبه ، أو تخاطب غيره ، فجئت بالاسم الذي يخصه دون غيره ، وهو زيد فوقع ذلك الاسم موقع المكني فتبنيه لما صار من مشاركة المكني الذي يجب بناؤه » وقال الرضي في شرح الكافية: ۱۳۳۸ : « وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظاً ومعنى بكاف الخطاب الحرفية ، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً ، وذلك لأن يا زيد ، بنزلة أدعوك وهذا الكاف مشابه للكاف في ذلك لفظاً ومعنى » وقال ابن عصفور في شرحه للجمل: ۲۳۵۷: « وأما المنادى فبني لوقوعه موقع ضمير الخطاب ، وهو مبني فبني لوقوعه موقع ضمير الخطاب ، وهو مبني فبني لوقوعه موقع موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى » .

وأما النوعُ الذي بني من المعدولات لوقوعه موقع مالا إعراب له : فهو المعدول من فعل الأمر ، نحو : دراك ، وتراك ، وبدار ، وخراج ، وما شاكل ذلك ، أصله : أدرك ، وانزل ، وبادر ، واخرج ، فلما عُدَل عن هذا الفعل المبنى بُنّى كبنائه .

(فصل): والذي بني من الأسماء لقطعه عن الإضافة وتضمنه معناها صنفان: صنف من الظروف ، وصنف من الأسماء التي ليست بظروف ، فالذي من الظروف نحو: قبل، وبعد ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، وقط ، وأول ، وغير ، وعوض ، وأصل هذه الظروف أن تستعمل مضافة ، فإذا قطعت عن الإضافة بنيت على الضم ، وسنفرد لها بابًا إن شاء الله تعالى .

والذي بني من الأسماء التي ليست بظروف : اسمان لم يسمع لهما ثالثُ ، وهما : غيرُ وحسبُ ، أصلهما الإعرابُ ، فإذا قطعا عن الإضافة بنيا .

فهذه جميع علل الأسماء المبنية / قد ذكرتها ههنا ، فما رأيتَه من هذه الأسماء المراح و المركز المركز المركز على مبنيًا على الوقف ففيه سؤالان : لم بني وأصل الأسماء الإعراب ؟ ولم بني على الوقف؟ .

أما لم بني ؟ فقد تقدم أنه لا يبنى إلا لمشابه مة حرف ٍ، أو لتضمئ حرف ٍ، أو لوقوعهِ موقع ما لا إعراب له ، أو لقطعه عن الإضافة .

وأما لم بني على الوقف ؟ فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وكلما رأيتَه منها مبنيًا على الحركة ففيه ثلاثة أسئلة إن لم بني ؟ ولِم بني على الحركة ؟ ولم خص بتلك الحركة دون غيرها من سائر الحركات ؟

أما لِمُ بني ؟ فقد تقدم السؤالُ فيه ، وأما لِمَ بني على الحركة ؟ فلوجهين : إما لتمكنه في الاسمية كالمنادى المفرد والمبني مع « لا » ، وإما لالتقاء الساكنين نحو :

أينَ ، وكيفَ ، وحذام ، وقبلُ ، وبعدُ ، وما شاكلَ ذلك . وأمَّا لِمَ خص بتلكَ الحركة ٢ فلعلة عارضة احتبج معها إلى اجتلاب تلك الحركة ، كالضمة في المنادي المفرد ليعدل به إلى حركةٍ ليست له بحركة إعراب أصل ، وكالضمة في حيثُ لتضمنها ظرفين ، أو كالفتحة في : أينَ ، وكيفَ ، طلبًا للتخفيف ، وكالكسرة في أمس وحذام وقطام ، على أصل التقاءِ الساكنين . وسأفرد لكل مبني على إحدى هذه الحركات في آخر هذا الفصل بابًا إن شاء الله تعالى .

وكذلك كلِّما رأيتَه من الأفعالِ مبنيًا ، فلأن أصلَ الأفعالِ البناء ، فإن كانَ مبنيًا على الوقفِ ، فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وإن كان مبنيًا على الحركةِ ففيه سؤالان : لم بني على الحركة ؟ ولم خص بتلك الحركة دون غيرها من الحركات ؟

وأما لم بُني على الحركة ؟ فلعلة ، وهي المضارعة بين الأفعال الماضية والأفعال المستقبلة ؛ لأنه لولا ضارع الماضي المستقبل لما يني على الحركة . وأما لم خص بتلك الحركة ؟ فلوجهين :

أحدهما : أنه ضارع لمضارعة ضعيفة فأعطى حركة ضعيفة .

والثاني : أنه ُخَصَّ بتلكَ الحركةِ طلبًا للتخفيفِ . ولم يُبن شيُّءَ من الأفعالِ علي الحركةِ إلا الفعلُ الماضي ، فإنه بُني على حركةِ الفتح لأجل / المضارعة بينه وبين الفعل ٤٨ ب المستقبل ، وكلما رأيتُه من الأفعالِ معريًا فغيه سؤالًّا واحدُّ : لم أعربَ وأصلُّ الأفعال البنافي وذلك كالفعل المستقبل المضارع لأنه يشابه اسم الفاعل فأعرب.

> وكل ما رأيته من الحروف مبنيًا ، فلأنَّ أصلَ الحروفِ البناء ، فإن كان مبنيًا على الوقفِ ، فلأن أصلَ البناءِ الوقفُ ، وإن كان مبنيًا على الحركةِ فلأمرين : إما اللتقاءِ الساكنين نحو: ليتَ ، وإما للإدغام نحو: إنَّ ، وأنَّ ، ولعلَّ ، وإما لأنه بسيطٌ يبتدأُ به فقوي بالحركة ، لأن النطق بالساكن المبتدأ به محال .

(باب الأسماء المبنيات على الضم)

وفوائد هذا الباب مشتملة على مسألتين :

يُقَالَ فيها: كم المبنيّ من الأسماءِ على الضمِ ؟ ولم خُصَّ بحركةِ الضمِ دونَ سائرِ الحركاتِ ؟ الحركاتِ ؟

(نصل): أما كم المبني من الأسماء على الضم ؟ فأربعة أصناف إ

أحدها : المنادى المفردُ المعرفة المنفصلة عن الإضافة كالأعلام نحو : يا زيد ، ويا عمرو، ويلحق بها النكرة المعرفة بالقصد والإقبال نحو : يا رجل ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى في المعرفة المفردة " : ﴿ يَدُاودُ إِنَّا جَعَلنُكَ خَلَيفَة فَي الأَرض ﴾ وقال تعالى في النّكرة المعرفة بالقصد والإقبال " ﴿ يَجْبَالُ أَوَّتِي مَعَهُ ﴾ و" ﴿ يَأُرضُ ابلعي مَا مَك وَيُلْمَا الله وَيُلْمَا الله عَلَى المعرفة المفردة ":

أَلاَ يَا زَيدُ والضُّحَّاكُ سَيْرًا ﴿ فَقَدُ جَاوَزُمُا خُمْرُ الطَّرِيقِ

⁽١) سورة ص: الآية: ٢٦.

⁽٢) سورة سبأ : الاية : ١٠ .

⁽٣) سورة هود : الآية : ٤٤ .

⁽٤) قائله غير معروف ، والبيت في معاني الترآن للفراء : ٣٥٥/٢، ومقاييس اللغة : ٢١٦/٢، والجمل لابن بابشاذ لوحة : ١٢٠، والحلل : ١٦٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ لوحة : ١٢٠، والحلل : ١٦٩، وشرح المنصل لابن يعيش : ١٢٩/١، والهمع : ١٤٢/٢، والدرر : ١٩٦/٢ .

وقال آخرُ في النكرة ِ المقصودة ِ ```:

قَالتَّ هُرِيرةً لَمَّا جِئتُ زَائرُهَا وَيلاً عَلَيْكَ وَوَيلاً مِنْكَ يَارَجلُ

والثاني : من المبنيات على الضم كل ما قطع عن الإضافة ، وهو على وجهين : ظروفُ وأسما أم من المبنيات على الضم كل ما قطع عن الإضافة ، وهو على وجهين : ظروفُ وأسما أم من الطروفُ مثل : قبل ، وبعد ، وأول ، وقدام ، وعوض ، وما شاكل / ذلك ، قال الشّاعر في قال الله تعالى في قبل وبعد " : ﴿ لِلهِ الأمرُ مَنْ قَبلُ ومِنْ بَعد ﴾ ، قال الشّاعر في عوض " :

رَضَيْعَي لِبِانٍ تُدْي أُم تَحَالَفًا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ وَمِنهم من بَنى عَوْضُ على الفتح . وقال آخر في قُدَّامٍ " :

لَعَنَ الإِللهُ تَعَلِّهُ بَنُ مُجَاشِعٍ لَعْنَا يُصَّبُ عَلِيهِ مِنْ قَدَّامُ وقال آخر في أولاً" :

وقال آخر في أولا" :

قالت هريرة لما جئت زائرها ويلي عليك وويلي منك يا رجل

وإني أخوك الدائم العهد لم أخن إن بزاك خصم أو نبا بك منزل أحارب من حاربت من ذي عداوة وأحبس مالي إن عزمت فأعقل وإن سؤتني يومًا صفحت إلى غد ليعقب يومًا منك آخر مقبل

ينظر: ديوانه : ٣٦، وغريب الحديث للحربي :١٢١/١، ومعانى القرآن للفراء :٢٠/٢، والكامل =

- 177 -

P/{{\2}}

⁽۱) هو الأعشى ، ديوانه : ١٤٦ . وانظر : الجمل : ١٥٣، والمعلى لابن سقيس : ٢٤، والمحتسب : ٢٠/٢ ، واللسان (ويل)، ٢١٣/٢، وكشف المشكل : ٢٤٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش : ١٢٩/١، واللسان (ويل)، والخزانة : ٣٩٤/٨ . ورواية البيت المشهورة :

⁽٢) سورة الروم : الآية : ٤ .

⁽٣) سبق تخريج هذا الشاهد في صفحة : ٦٣ .

⁽٤) ينسب إلى رجل من بني تميم كسا في الكامل: ٥٦/١، وهو في أسالي ابن الشجري: ١٦٤/٢، وكشف المشكل: ٩٠، وأوضح المسالك: وكشف المشكل: ٢٤٢/١، والتهذيب الوسيط لابن يعيش الصنعاني: ٩٠، وأوضح المسالك: ٢١٠/٢، والهمم: ٢١٠/١.

⁽٥) هو معن بن أوس من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، له مدائح في أصحاب رسول الله على ، والبيت من قصيدة يستعطف فيها صديقًا له ، ويلى البيت :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوَّجَلُ عَلَى أَيِنَّا تَأْتِي المُنَيَّةُ أَوَّلُ وَالْأَصلُ فِي هَذِهِ الأسماءِ كَلَهَا الإضافة ، فأما قولُ الله تعالى ": ﴿ لَلهَ الأَمرُ مِن قَبلُ وَمِن بَعَدُهَا ، وأما قولُ الشّاعر " : « عنوض ومن بعدها ، وأما قولُ الشّاعر " : « عنوض لانتفرق » فمعناه في الأصل : دهراً لا نتفرق ، وقول الآخر " : « من قدام) » ، أي : من قدام) » ، أي :

* على أَينًا تأتي المنيّة أوّل به على أينًا تأتي المنيّة أوّل به أي : أول الدهر ، فلما تُطعت عن الإضافة بنيت .

وأما الذي بُني من الأسماء التي ليست بظروف علي الضم لقطعها عن الإضافة فهو اسمان لا ثالث لهما ، وهما : غيرُ وحسبُ ، فغيرُ في مثل قولك : عندي عشرون ديناراً لا غير ، أصله : لا غيرها ، فلما فصل عن الإضافة بني ، وحسبُ في مثل قولك : افعل هذا الأمر وحسبُ ، أي : وحسبُك ، فلما فصل بني على الضم ، وكان أصله النصب على المصدر ، وقيل كان أصله الرفع على معنى أنه خبرُ مبتدأ محذوف تقديره : وهو حسبُك ، فلما فصل بني ، والدليل على أنه مبني في الوجهين أنه لا ينون وهو منصرت معربُ في الأصل ، فلو كان معربًا في لفظه لما قطع عنه التنوين .

والثالث من المبنيِّ من الأسماء على الضم: نوع من المضمرات وهو: نعن ، وتاء ﴿

⁼ ۲۹۳/۱، والمقتضب: ۲٤٦/۳، والاقتضاب: ٤٦٣، وحماسة أبي تمام: ٥٦٤/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٧/٤، والتزانة: ٥٠٥/٦، ويزى البيت و تغدوي يدلاً من و تأتي يه ينظر: المحلى لابن شقير: ٢٧١، وشرح المفصل: ٨٧/٤.

⁽١) سورة الروم : الآية : ٤ .

⁽۲) تقدم تخريج الشاهد ، ينظر صفحة : ٦٣ .

⁽٣) تقدم تخريج الشاهد في الصفحة السابقة: ٦٦ /

⁽²⁾ تقدم تخريجه في الصفحة السابقة . : 77/

الضمير للجماعة نحو: ضربتُم ، والتاء في ضمير المؤنث المجموع / نحو: ضربتُن ، ٤٩ / ٢ سواء كانت المضمراتُ منفصلة أو متصلة ، ومثال النفصلة : أنتُما ، وأنتُن ، وكذلك ضمير الغائب المفعول ، نحو: ضربه في المفرد ، وضربهما في التثنية ، وضربهم في الجمع . وكذلك كاف الضمير في المثنى نحو: ضربكما ، وكاف الضمير في المجموع نحو: ضربكما ، وكاف الضمير في المجموع نحو : ضربكم . هذه جميع ما بني من المضمراتِ على الضم .

والرابع: عما بني من الأسماء على الضم ثلاثة طروف تضمنت شيئين وهي: حيث ، وقط أن ومنذ ، فأما حيث ، فتضمنت في التي معناها الظرف مكررة فكأنها تضمنت ظرفين ، فإذا قلت: الخصب حيث المطر ، فالمعنى: الخصب في مكان فيه المطر ، وهذا من أعجب شيء في النحو يكون اسمًا واحدًا بين مبتدأين وهو الخبر لهما جميعًا ؛ لأن الخصب مبتدأ ، والمطر مبتداً ، وخبرهما جميعًا في موضع حيث ، وتقديره: الخصب كائن في مكان المطر كائن فيه ، وعلى هذا قياسها ، وفيها أربع لغات وهي : حَيث ، وحَوث ، بالضم ، وحَيث ، وحَوث "، بالفتح ، وقد أُجيز الكسر وهو شأذ ، ولم يُسمع فيها الإضافة أس إلا في كلمة واحدة وهي " .

⁽۱) قال الرضي في شرح الكافية : ۱۰۷/۲ : و وقال المصنف بني حيث لأنه موضوع لمكان حدث يتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل ٠٠٠ » . وانظر كشف المسكل : 1/ ٤٤ >

⁽٢) ينظر : شرح الجمل لابن بابشاذ لوحة : ٣٣، وشرح المفصل : ١٠/٤، والمغني : ١٧٦.

⁽٣) قال ابن هشام في المغني: ١٧٧ : و وتلزم حيث الإضافة إلى جهلة اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى المفرد إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم رجع النصب في نحو : جلست حيث زيداً أراه ، وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

^{*} بيض المواضى حيث لي العمائم *

 ⁽٤) اختلفت الروابات في صدر البيت لذلك نجد أكثر النحويين يقتصرون على إبراد عجزه فقط ، وأورده
 الرضي في شرحه على الكافية : ١٠٨/٢، برواية :

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وجاء في حاشية التخمير: ٢٧٢/٢ و وسوف أورد بعض الروايات التي تذكر البيت كاملاً منها =

* ... من حيث لي العمائم *

وأما قط فتضمنت حرفي جروهما: من وإلى ، فإذا قلت: ما رأيته قط ، فالمعنى: ما رأيته من أول عمري إلى آخره ، فلما تضمنت الحرفين بنيت أيضا ، وقيل: إنها بنيت لقطعها عن الإضافة أيضا كسائر الظروف ، فإذا قلت: ما رأيته قط ، فالمعنى في الأصل: ما رأيته دهري ؛ لأن قط وعوش عند العرب بمعنى الدهر ، وأما « منذ » فبنيت على الضم / أيضاً لتضمنها حرفي جرعلى أحد الوجهين ، فإذا قلت: ما رأيته منذ اليوم ، فالمعنى: ما رأيته من أول اليوم هذا إلى آخره ، وقيل: بنيت على الضم للإتباع ، كما تقدم ، والأول أوضح والله أعلم .

(فصل): وأما لم خصت هذه الأسماء المبنية بحركة الضم دون سائر الحركات فلثلاثة أوجه: إما ليعدل بها حركة ليست لها بحركة إعراب في الأصل إشعاراً بما صارت عليه، وإما لأن منها شيئاً تضمن معنى قوياً فأعطى حركة قوية، وإما للفريق بين ملتبسين. (فصل): أما الذي بنى على الضم ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب فهو المنادي المفرد المعرفة والنكرة المعرفة بالقصد والإقبال نحو: يازيد ، يا رجل ؛ لأن هذين الصنفين لو بنيا على الفتح لأشبهت حركتهما حركة المنادي المضاف، أو حركة مسسا

⁼ ما رواه الأندلسي في شرحه : ٤٢/٢ : قال : ووجدت أنا تمامه في بعض حواشي المفصل ، وهو : ونحن قتلناه بالشآم مغفلاً وقد كان منا حيث لي العمائم .

والصواب: انه عجز بيت لكثير عزه جاء في شرح أبيات المغنى للبغدادي: ١٤٤/٣ وهاجرة ياعز يلطف جرها لركبانها من حيث لي العمائم

وانظر الخزانة : ٥٣/٦

ينظر: أمالي ابن الشجري: ١٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٧٦، والتخميز: ٢٧٢/٢، والمغني: ١٧٦، والخزانية ١٥٢/٣.

لا ينصرفُ في حال نصبه وجره على ما رواه الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ - رحمه الله - " . ومعنى شبهه بما لا ينصرفُ أن مالاينصرف مفتوح الآخر في حال النصب والجر غير منون ، كما أن المنادى المفرد المعرفة لر بني على حركة الفتح لكان مفتوح الآخر غير منون ؛ لأن التنوين حكم للمعربات والمنصرفات ما لم يعرض له عارض فيقطعه ، ولو بنيا على الكسر لأشبهت حركتهما حركة المضاف إلى ياء النفس المحذوفة نعو : يا غلام وما شاكله ، وكذلك جميع ما قطع عن الإضافة خص بحركة الضم ليعدل به إلى حركة ليست له بحركة إعراب ، لأن أصل ما قطع عن الإضافة من الظروف . فلو بني ما وغير وحسب محمولان عليه فخصت بالضمة لأنها حركة لا تكون للظروف ، فلو بني ما المضاف إلى ياء النفس أيضا ، لأنك إذا قلت : جئت من قبل بكسر اللام تراءى المسامع أنك تقول : من قبلي بإضافة قبل إلى ياء النفس ، وكذلك ما شابه قبل . للسامع أنك تقول : من قبلي بإضافة قبل إلى ياء النفس ، وكذلك ما شابه قبل . (فصل) : وأما الذي خص بحركة الضم لأنه تضمن معنى قويا فهو أربعة أسماء : ثلاثة من الظروف وقد تقدم الحديث عليها ، وهي : حيث ، ومنذ ، وقط ، كل واحد من فده تضمن شيئين فأعطى حركة قوية وهي الضمة لما تضمن معنى قويا .

والرابع : مضمر وهو : نحن " ، قبيل : خُصت بالضم لأنها تَضمنت آنضها قوياً وهو

⁽١) قال ابن بابشاذ في شرحه على الجمل (باب النداء) لوحة رقم: ١١٧: و وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكن ، وخص بالصمة لأنها حركة لا تلتبس بحركة مضاف إليه ولا بحركة ما لا ينصرف أو لأنها مشبهة بقبل وبعد ، من حيث انتهى الصوت وانقطع من آخر الكلمة » .

⁽٢) أورد ابن بابشاذ في شرحه للجمل لوحة: ٩٥ أقرالاً خمسة نسبها إلى أصحابها في تعليلهم بناء نحن على الضم فقال: و وللعلماء فيها خمسة أقوال أعني بناء ها على الضم، أما بناؤها على حركة فلالتقاء الساكنين، وأما تخصيصها بالضمة فقال أبو العباس المبرد: وهي مشبهة بقبل وبعد من حيث صلحت للاثنين فما فوقهما، كما صلحت قبل وبعد للشيء والشيئين فما هو أكثر منهما فصارت لذلك غاية كقبل وبعد.

معنى التثنية والجمع "، وقيل: خصت بالضم إشعاراً بأنها لاتوجد إلا مرفوعة الموضع " وقيل: أصلها: نحن ، بضم الحاء ، فنُقلت الضمة إلى النون ليسهل النطق بالحرف الحلقيّ ، وقيل " : خصت بالضم كما خص تاء أنتم ، وأنتن بالضم أيضاً لأن هذه ضمائر مرفوعة منفصلة مجموعة ، وأول الأقوال أصحها أعني أنها خصت بالضم لتضمنها معنى التثنية والجمع ، لأنك تقول : نحن قائمان ، ونحن قائمون ، فيعم لفظها المعنين جميعاً " .

(فصل): وأما الذي بني من الأسماء على الضم للفرق بين ملتبسين فهو: تاء الضمير للمتكلم، نحو: قمت ، لأنه لو بني على الفتح لالتبس ضمير المتكلم بضمير المخاطب نحو: قمت يا زيد ، ولو بني على حركة الكسر لأشبه تاء المؤنث المخاطب نحو: قمت يا هند ، وكذلك هاء الضمير للغائب نحو: ضربه ، لو بني على الفتح لالتبس ضمير المذكر بضمير المؤنث ، ولأشكل على السامع لو قلت: ضربة بالفتح ، ولو بني على الكسر أيضًا لأشبه في لفظه ضمير المؤنث المنفصل لأنك إذا قلت: ضربه بكسر الهاء أشبه ضمير المؤنث المنفصل في لفظه .

(نصل): فأمَّا تاء أنتما وأنتن وأنتم ، وضربتُما وضربتُن وضربتُم / وكان ضربكما مم الم

وقال أبو إسحاق : بنيت على الضم لأنهااسم للجماعة ،ومن علامة الجمع الواو والضمة من مخرج الواو وقال علي بن سليمان (الأخفش الصغير) : بنيت على الضم لأنها ضمير المرفوع ومن علامة الرفع الضم وقال علي بن بنيت على الضم لأن أصلها نحن فنقلت ضمته من الحاء إلى النون وهذه دعوى لادليل عليها وقال ثعلب : بنيت على الضم تشبيها بحيث ، وهذا أيضاً بحتاج إلى دليل ، وانظر شرح المفصل : ٩٤/٣ .

⁽١) وهو قول المبرد ، ذكره ابن بابشاذ لوحة : ٩٥ .

⁽٢) وهوقول على بن سليمان الأخفش . المرجع السابق .

⁽٣) وهو قول قطرب . المرجع السابق .

⁽٤) اختار المرّف رأي المبرد في القول بأن نحن مبنى على الضم لأنها صلحت للاثنين فما فوقهما . المرجع السابق .

وضربكم وضربكن ، وهاء ضربهما وضربهم وضربهن ، فإغا بنين على الضم وخصِصن به دلالة على التثنية والجمع والتأنيث لا غير فافهم ذلك موفقًا .

(بابُ الأسماءِ المبنيةِ على الغتح)

وفوائد هذا الباب تشتمل على مسألتين :

يقال فيها : كم الأسماء المبنية على الفتح؟ ولم خُصت بحركة الفتح دونَ سائر الحركات؟. (فصل) : أما كم الأسماء المبنية على الفتح فهي أربعة أصناف :

الصنف الأول منها: جميعُ المركباتِ من أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر لقوله تعالى ""؛ ﴿ عَلِيهَا تسِعَةَ عَشَرَ ﴾ وقوله تعالى " : ﴿ أَحدَ عَشَر كُوكَبًا ﴾ إلا اثني عشر ، فَإِنّه معربُ مذكرا كان أو مؤنثا ، قال الله تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنهُمُ اثني عَشَر نَقيبًا ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَبَعثْنَا مِنهُمُ اثني عَشَر نَقيبًا ﴾ وقال تعالى " : ﴿ فَانفَجَرَتُ مِنهُ اثنتَا عَشَرةَ عَيناً ﴾ ويُلحقُ بذلك قولهم " : ﴿ أَصَابِتُ بني

⁽١) سورة المدثر: الآية: ٣٠.

⁽٢) سورة يوسف: الآية: ٤.

⁽٣) سورة المائدة : الآية : ١٢ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ٦٠ .

⁽٥) من أمثال العرب ، ذكره الميداني في مجمع الأمثال : ١٢٧/١ : « تركتهم في حيْص بَيض ، وحيص بيص ، ويقال حيْص بيض ، وحيْص بيص ، فالحيض : الفرار ، والبوض : الفوّت ، يضرب لمن وقع في أمر لا مخلص له منه فراراً أو فوتا » ، وقال سيبويه : ٢٩٨/٣ : « ونحر هذا في كلامهم حيص بيص مفترحة لأنها ليست متمكنة ، قال أمية بن عائذ :

قد كنت خرَّاجًا ولوچًا صيرفًا لم تلتحضني حيصَ بيض لحاص وهو لقب شاعر مشهور اسمه: سعد بن محمد التميمي ت ١٩٩٤ه ، انظر ترجمته في معجم الأدباء: ١٩٩/١١ .

فلان حيصَ بَيَص » من أسماءِ الدُّواهي ، وقولهم : تَفرُّقُوا شَغَر بَغَر ، ومَرَّا "ثوبَه شَذَر مَذَر"، وكذلك : رام هُرمز ، وما شاكل ذلك ، من سائر المركباتِ ، ويلحق بهذا الصنف: النكراتُ المفرداتُ المبنياتُ مع « لا » نحو قولك : لا رجل في الدارِ ، قال تعالى " : ﴿ فَلا رَفْتَ ولا فَسُوقَ ولا جِدَال في الحَج ﴾ ، وما شاكل ذلك .

والصنفُ الثاني من المبنيات على الفتع : ظروف ومفردات غير متمكنات ونوع من الاستفهاميات . فالطروف ثلاثة لا غير ، وهي أين ، وثم ، والآن ، فأما ثم وأين فبنيا للسابهة الحروف كما تقدم ، وأما الآن فبني لتضمنه الألف واللام الذين لتعريف الإشارة، لأن أصله الالان ، على وزن الفعلان ". والاستفهاميات : كيف ، وأيان ، فقط ، قال تعالى في أين " : ﴿ مُطَاع ثم الهين ﴾ وقال تعالى في أين " : ﴿ مُطَاع ثم الهين ﴾ وقال تعالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم النّ وقكيف إذا وقال تعالى في كيف " : ﴿ مُطَاع ثم النّ وقكيف إذا وقالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم النّ وقكيف إذا وقالى في الآن " : ﴿ مُطَاع ثم النّ وقكيف إذا وقالى في كيف " النّ وقد عَصَيت قبلُ ﴾ وقال تعالى في كيف " المن كوفكيف إذا وقالى في الآن " ؛ ﴿ مُطَاع ثم النّ وقد عَصَيت قبلُ ﴾ وقال تعالى في كيف الآن " ؛ ﴿ وَكَيفَ إِذَا اللّ وَقَالِ وَقَالِ وَقَالِ وَقَالَ وَقَالُ وَقَالَ وَ

⁽۱) لعله هو الصحيح لأنه قد ورد في مخطوط كتاب المؤلف التهذيب الوسيط ، وقد صححها محقق الكتاب الدكتور: فخر صالح قدارة بأنها « مزق » وفي الغالب أن معناها: مر وثريه متفرقَتُ.

⁽٢) قال الرضي في شرح الكافية : ٩١/٢ : و واستعمل كخمسة عشر وجوبًا أحوال لازمة للحالية ، نحو : تفرقوا شغر بغر ، وشدر مدر ، بغتح فاء الكلمة وكسرها ، وحدّع مدّع ، بكسر الفاء ين ، وأخوال أخوال كلها بمعنى منتشرين » .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٩٧ .

⁽٤) ذكر علي الحيدرة في كشف المشكل: ١٨٨/٢ : أن الآن بوزن الفعلان حيث قال : و والآن تضمن الألف والام الخضور لأن أصله : ألا لأن ، بوزن الفعلان » وقد تعددت علل بناء الآن عند العلماء ، من أراد الاطلاع عليها فعليه مراجعة : الصاحبي : ٢٠٢، والإنصاف : ٢٠٢٨، وشرح المفصل : ١٨٤/٣ وشرح الرضي على الكافية : ١٢٦/٢، وهمع الهوامع : ١٨٤/٣ .

⁽۵) سورة الأتمام : الآية : ۲۲ .

 ⁽٦) سورة التكوير : الآية : ٢١ .

⁽٧) سورة يونس: الآية: ٩١.

⁽A) سورة محمد : الآية : ۲۷ .

تُرْفَتَهُمُ اللُّنُوكَةُ) وقال سبحانه في أيان " : ﴿ يَسْتُلُونَكُ عَنَ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرَسُهَا ﴾ فذكرها سبحانه جميعًا مبنيات على / الفتح .

0/01

والصنف الثالث مثنى المبنيات على الفتح : نوع من المضمرات ، وهي : تاء المخاطب المفرد منفصلة ومتصلة نحو : أنت ضربت يازيد ، وكاف الضمير المفرد المذكر نحو : عَلَمْكُ ، وهاء الضمير المفرد المؤنث نحو: ضربها .

والصنف الرابع من المبنيات على الفتح: نوع من أسماء الأفعال نحو: كلم ، وحي ، وإيد ، وأن ، وهيهات على خلاف في إيد وأن وهيهات ، وهذه كلها يجوز أن تكون عبارة عن نكرة فتنون ، وتنوينها يسمى تنوين تنكير ، وقد قبل : إن كل ظرف أضيف إلى فعل ماض يجوزُ بناؤه على الفتح لما أضيف إلى مبني نحو قولك : قمت حين قام زيد ، وخرجت يوم خرج ، وما شاكل ذلك ، فإن أضيف المن الظرف إلى فعل مستقبل معرب جاز بناؤه على الأصل وإعرابه كما أضيف إلى معرب على الفتح .

تذكرت أيامًا مضين مع الصبى فهيهات هيهات إليك رجوعها

⁽١) سورة الأعراف : الآية : ١٨٧ .

⁽ع) أما إيه التي بعنى زد ، فهي مبنية على الكسر ، وكان الأصل أن تبنى على الوقف تشبيها بصه ومه ، وإغا بنيت على الكسر لالتقاء الساكنين ، ولا يصع بناؤها على الفتح لكي لا تلتبس بأيها التي للكف ، انظر شرح المفصل لابن يعيش : ٣١/٤ . ويحتمل أن يكون المؤلف قد أراد و إيه » التي بمعنى الكف ، فإنها وردت مبنية على الفتح للفرق بينهما وبين إيه التي بمعنى الاستزادة . شرح المفصل لابن يعيش : ١٩/٧ . أما أف : فذكر ابن يعيش أنها مبنية على المركة لالتقاء الساكنين ، وكان حقها أن تبنى على السكون ، وفيها لغات عدة ، مفتوحة غير منونة ، ومفتوحة منونة ، ومضمومة من غير تنوين ، ومالكسر مع التنوين ، وقد تخفف وقال . ينظر : شرح ومضمومة منونة ، وبالكسر من غير تنوين ، وبالكسر مع التنوين ، وقد تخفف وقال . ينظر : شرح المفصل : ١٥/٤ : و ومن العرب من يضمها ، وقرئ بهن جميعاً ، وقد تنون على اللغات الثلاث ، وقال :

^{*} في الأصل ه في ،

(فصل): وأما لم خصت هذه الأسماء بحركة الفتح دون سائر الحركات فليس إلا طلبًا للتخفيف ولاشتراك الوقف الذي هو أصل البناء ، والفتح في الخفة ، وعلة تحريك هذه الأسماء قد تقدم الحديث عليها .

(بابُ ما جاء من الأسماء لطبنية على الكسرِ)

وفوائد هذا الباب تشتمل علي مسألتين :

يقال فيها : كم الأسماءُ المبنيةُ على الكسر ؟ ولم خُصت بحركة الكسر ؟ دون سائر الحركات ؟

(نصل): أما كم الأسماء المبنية على الكسر ؟ نستة أصنافٍ:

الصنف الأول منها: كل اسم ركب معه صوت مثل: سيبويه ، وعمرويه ، ونفطويه ، وخالويه ، ودرستويه ، هذه كلها يجوز أن تكون معارف فلا تنون لأنها لا تنصرف لعلتين ، وهما التعريف والعجمة ، أو التعريف / والتركيب ، ويجوز أن تنكّر فتنون نوين التنكير ، وحركتها الكسر على كل حال على أصل التقاء الساكنين ، يقال فيها على الصيغتين : هذا سيبويه ، وسيبويه آخر ، وعلى هذا القياس سائرها ، وعلة بناؤها لزوم الصوت فكأنها مركبة معه .

والصنف الثاني من المبنيات علي الكسر: جميع ما كان من المعدولات علي وزن « فَعَال » نحو: حَذام ، وَقطام ، وَنزال ، وَبراك ، ودراك ، وتراك ، وبدار ، وحذار ، وكاع ، وخباث ، وفجار ، وما شاكل ذلك .

(فصل): وهذه المعدولاتُ على ثلاثة إن منها ماعدل من مؤنث فبني لتضمنه علامة التأنيث كحذام، وقطام، لأن الأصل: حاذمة وقاطمة ، ومنها ما عُدل عن فعل الأمر

P/01

فبني لوقوعه موقع مبني كدراك ، وَنزال ، وتراك ، وحذار ، وما شاكل ذلك ؛ لأن الأصل : أدرك ، وانزل ، واترك ، واحذ تسمى هذه أسماء أفعال ، ومنها ما عدل عن صفة المؤنث ، فبني كبناء المؤنث كخباش ، ولكاع ، وفجار ، وقلما يستعمل هذا الصنف إلا في النداء ، قال الشاعر في المعدول من المؤنث :

إِذَا قَالَتُ حَذَامِ فَصِدِقُوها ﴿ فَإِنَّ الْقُولَ مَا قَالَتُ حَذَامِ وَصِدِقُوها ﴿ فَإِنَّ الْقُولَ مَا قَالَتُ حَذَامِ وَقَالَ أُميرُ المؤمنينَ علي بن أبي طالب صلواتُ الله عليه : في المعدول من فعل الأمر في حديث له في الوعظ في دراك :

قدراك وراك قبل حُلول الهلاك" وقال الشاعر في مثل ذلك في حذار" : الحقُ أَبْلَجُ والسيُوكَ عَواري فَحذَار مِّن أَسد العَرين حذار

وقال آخر في تراك":

تراكها من إبل تراكها قدٌ نُزلَ الموتُ علي أوراكِها

⁽۱) نسبه في اللسان (رقش) إلى لجيم بن صعب والد حنبفة . ينظر : الاشتقاق لابن دريد : ۱۱۸ ، والفاخر لابن عاصم : ۱۱۷ ، والمحلى لابن شقير : ۱۵۳ ، والخصائص : ۱۷۸/۲ ، والأمالي الشجرية : ۱۲۸ .
۲۹۱ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ۱۶/۶ ، والإفصاح : ۲۳۱ ، والمغنى : ۲۹۱ .

⁽٢) هوني كشف المشكل ٢٤٩/١. ويسين بيعر وككنك كثر

 ⁽٣) هو أبر تمام ، دبوانه : ٧٢/٧، وهو مطلع قصيدة يمدح بها المعتصم ، ويذكر أمر الأفشين ، وبعده :
 ملك غدا جار الخلافة منكم والله قد أوضى بحفظ الجار

ينظر : الطراز : ۲۷۷/۲، وكشف المشكل : ۲۵۰/۱ .

⁽٤) ينسب إلى طفيل بن يزيد الحارثي كسما في اللسان (ترك) ، والخزانة : ٣٥٤/٢، ورواية الكتاب : ٢٧١/٣ : و ألا ترى الموت لدى أوراكها » .

ينظر: الكتاب: ٢٧١/١، ٣٢١/١، والمقتضب: ٣٦٩/٣، والكامل: ٥٧/١، والإتصاف: ٥٠/٢، وأمالي ابن الشجري: ١١١/٢، وكشف المشكل: ١/٠٥٠، وشرح المفصل: ٤/٠٥، والخزانة: ٣٥٤/٢.

أُطُونُ مَا أُطُونُ ثُمَ آوي إلي بَيتٍ تعْيدُتُهُ لَكَاعِ

فكلُ هذه الأسماء أذكرت مبنية على الكسر في هذه المواضع ، لما عدلت وإنما شرطنا أن يكونَ المعدولُ على وزن فعالِ احترازاً من المعدولِ المذكر كه « عُمر ، وزُفر » من الأعلام ولكع ، وفُسق من الصفات ، واحترازاً من المعدولِ من العدد نحو : ثلاث ، ورباع ومثنى ، ومثلث ، وماشاكل ذلك ، فإن هذه المعدولة وإن كانت معدولة فليست بمبنية لأنها لم تضمن مبنيًا ولا وقعت موقعه كالمعدولات الأول وأكثر ماجري عليها لأجل العدل أنها لا تنصرف .

والصنف الثالث من المبنيات على الكسر: نوع من الظروف وهي « أمس » بني لتضمنه الألف واللام ما لم يضف أو تدخل عليه الألف واللام ، أو يَنكر بالتنوين أو يجري مجري ما لا ينصرف فإن دخل عليه شيء من هذه الأحكام أعرب وجرى بتصاريف الإعراب قال تعالى في الذي دخله الألف واللام " : ﴿ فَإِذَا الذَّي استَنصَره بالأمس يَستَصرُخُه ﴾ وقال الشاعر في المنكر والمضاف المعربين ":

لنعِمَ أُمسًا كَانَ أُمَسك إِذْ به جَرَّدَتَ عن سَفيانَ ثُوبُ بَجْبُر وقال آخر في الذي لا ينصرف":

⁽۱) هو الحطيئة ، جرول بن أوس العبسي من الشعراء المخضرمين ، اشتهر بالمدح والهجاء . انظر ترجمته في الشعر والشعراء : ۲۲۲/۱ ، والبيت في ديوانه : ۲۸۰ ، والمقتضب : ۲۳۸/۷ ، والكامل : ۲۲۵/۱ ، والجمل : ۱۹۲۸ ، والحلل : ۲۲۰ ، وأمالي ابن الشجري : ۲۷/۲ ، وكشف المشكل : ۲۲۸ ، وشرح الرضي على الكافية : ۱۹۱/۱ ، وأوضح المسالك : ۵۵/۱ ، والهمع : ۸۲/۱ ، والدرر : ۵۵/۱ .

⁽٢) سورة القصص : الآية : ١٨ .

⁽٣) لم أعثر على قائله نيم رحيث اليه من معادر (٣)

⁽٤) البيتان بلا نسبة في سيبويه: ٣/ ٢٨٥، ونسه ابن شقير في المحلى إلى العجاج، وهوا في ملحقات ديوانه: ٢٩٦/، تحقيق عبدالحفيظ الصيطلي. ينظر ك سيبويه: ٣٨٥/٣، والمحلى: ١٥٦، =

إني رَأَيتَ عَجَبًامُذَ أَمْسًا عَجَامُذَ أَمْسًا عَجَائِزًامِثُلَ الشَّعَالي خَمْسًا

قوله : مذ أمسا ، أمس : مجرُّور بمذ ، ولكنه أجراهُ مجرَى ما لا ينصرف بأن جعلَ علامة الجر فيه الفتحة ثم وَلَّد من الفتحة لما أشبعها ألفًا لضرورة الشعر ، قال الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي رحمه الله": من أجرى أمس مجري مالاينصرف فلأن فيه علتين وهما : التعريفُ والعدلُ . تمَّ كلامٌ طاهر بن أحمد ، فأما التعريفُ فلكونه / من أمس معين ، وهو الذي يلي يومك الذي أنت فيه ، فكأنَّ تعريفَه أشبَه تعريفَ المعهودات بالمعنى . وتعريفَ الأعلام بالتسمية ، وأما العدل فكونه معدولاً من الإمساء الذي هو ضد الإصباح ، فإن اعترضَ معترضُ فقال : إن غداً ضد أمس َ فلِمَ لم يجز فيه ما جاز في أمس ؟ فالجواب : إنَّ غدا أشبه الأفعالَ المستقبلة لكونه لا يقع إلا في المستقبلِ فأعرب كما أعربت المستقبلات ، وأمس أشبه الماضي فبني كما بنيت ؛ لأنه ظرفُ ماضٍ. وجوابُ آخر وهو: إن أمس بني لتضمنه الألف واللام الذين يعرفانه ويدلان على أنه الأمسُ المعينُ ، وغد لم يتضمنهما لكونه مستقبلاً متمكنًا فبني ، وَقَكَّن عُدُّ من حيثُ كان يجوزُ فيه التذكير والتأنيثُ والجمع ، تقول فيه : غدا ، وغداة ، وغدوات ، وهذه كلها لا تجوزً في أمس ، فقد تبينَ لك أن أمس لا يُبنَى إلا لتضمنهِ الألفُ واللام ، وأنه لا يُبنى إلا إذا تجرد عنهما وعن الإضافة وعن التنكير ، ومعنى التنكير : أن يكون من أمس غير معين ، وأنه لا يبنى إلا إذا كان مفرداً ، وأنه لا

والجمل: ٩٩گه والأمالي الشجرية: ٢٦٠/٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٤، ١٠٧، وشرح الجمل لابن
 عصفور: ٢١٩/٢، وشذور الذهب: ٩٩، واللسان (امس) ، والخزانة: ٢١٩/٣.

⁽۱) قاله ابن بابشاذ في شرحه للجمل تحت باب و أمس » لوحة : ۲۱۹ : و وأما مذهب من يجريه مجرى ما لاينصرف فلأنه قد اجتمع فيه علتان : التعريف والعدل فجرى مجرى سحر ۰۰۰ » .

يجوزُ تثنيته ولا جمعه في حال بنائه وأنه لا يُبنى إلا على الكسر على أصل التقاءِ الساكنين ، وأنه متى دخله الألفُ واللام أو الإضافة أو التنوينَ أعرب ، وأنه يجوزُ أن يَجرى مجرى ما لا يَنصرفَ مرة فتقولُ فيه : هذا أمسُ وعلمت أمسَ وعجبت من أمسَ كما تقدم ، وإنما ذكرتُ هذا الفصل في أمس لما ذكرتُ بناءَه ، لأن هذا موضع ذكره ، ولولا خشية الخروج إلى الإطالة لشرحت فيه شرحًا واسعًا .

(فصل): ويُلحق بأمس مِن الظروف المبنيات على الكسر « جير ٍ» على مذهب إن من يقولُ أنّها اسم ظرفيُ من أسماء الزمان ، وكذلك حينئذ ٍ، ويومئذ ٍ، وساعتئذ ٍ، وذات إذ ٍ هذه / ظروف مبنيات على الكسر على أصل التقاء الساكنين .

(فصل): والصنف الرابع من المبنيّ من الأسماء على الكسر: نوع من أسماء الأفعال نحو: صه ، ومه ، وإيه ، وأن ، وهيهات ، على حسب اختلاف اللغات فيها ، واعلم أن أسماء الأفعال إن نونتها فهي عبارة عن نكرة ، وإن لم تنونها فهي عبارة عن معرفة فإذا قلت: صه ، بغير تنوين ، فالمعنى : الزم السكوت يا فلان ، فإذا قلت : صه بالتنوين ، فالمعنى : اسكت سكوتًا ، وعلى هذا القياس سائرها على حسب معانيها المختلفة لأن معنى صه ناسكت ، ومعنى مه : اكفف ، ومعنى إيه : زدني ، ومعنى المختلفة لأن معنى صه ناهم الأمر أخرى ، ومعنى أن التسخط مرة ، والكف عن شيء مكروه أخرى .

(فصل): والصنفُ الخامس من المبنيِّ من الأسماءِ على الكسرِ: نوع من المضمراتِ ،

⁽۱) ذهب كثير من العلماء إلى اسمية و جير » فقال سيبويه باسميتها لأن التنوين قد دخل عليها ، وقال ابن فارس باسميتها ، وأنها بمعنى و حقاً » وقال به المالتي في رصف المباني ، ومنع ذلك ابن هشام في المغني . انظر : المغني : ١٦٧، ورصف المباني : ٢٥٧، والهمع : ٢٥٧/٤ .

وهو تاء التأنيث للمخاطب على مذهب من يقول الله الله الله وكان الضمير للمؤنث المفرد ، مثالهما جميعا : ضربت يا هند ، وضربك زيد ، وسواء كانت تاء التأنيث منفصلة أو متصلة ، فإنها مبنية على الكسر لأنك تقول : أنت ضربت ، وهاء الضمير المذكر إذا جاورت الكسرة أو الباء نحو : بع ، وفيه وما شاكل ذلك بنيت على الكسر . والصنف السادس من المبني من الأسماء على الكسر : جمع المبهم نحو : هؤلاء ، على لغة من مده ". هذه الستة الأصناف جميع ما بني من الأسماء على الكسر . وأما لم خصت هذه الأسماء المبنية على الكسر بحركته دون سائر الحركات ؟ فعلى أصل التقاء الساكنين كالألف والميم في حذام وما شاكلها والباء والهاء في سيبويه وما شاكله ، والألف والهمزة / في هؤلاء ، والباء والراء في جير ، والميم والسين في أمس ، وكذلك سائرها الكسرة فيه على أصل التقاء الساكنين ؛ لأن الأصل في كل ساكنين التقبا إذا كان حذف أحدهما يخل أن نحرك الثاني بالكسر إذا كانا في كلمة واحدة كهذه الأسماء ، وإن كانا في كلمتين حركنا الأول منهما بالكسر إن كان حذفه يخل نحو : اضرب الرجل يا زيد ، لو حذفت الباء من اضرب لأخل بالمعنى واللفظ ، يخلُ نحو : اضرب الرجل يا زيد ، لو حذفت الباء من اضرب لأخل بالمعنى واللفظ ، فأما الجمع المسلم فإنها حركت النون فيه لالتقاء الساكنين ، وخُصت بالفتح طلبًا للتخفيف فأما الجمع المسلم فإنها حركت النون فيه لالتقاء الساكنين ، وخُصت بالفتح طلبًا للتخفيف

ولتعديل الكلام كما تقدم ، فأما قول من قال الله : إِنَّ النونَ في الجمع المسلِّم خُصت

⁽١) • ذهب ابن كيسان إلى أن التاء في أ نت هي الاسم ، وكثرت بأن . انظر : ابن كيسان النحوي : ١٢١ :
مناً لين الدكتور : محمد إبراهيم البنا ، وهمع الهوامع : ٢٠/١ .

 ⁽۲) هؤلاء يمد ويقصر ، قال الجوهري في الصحاح (ألا) : « وأما أولى فهر أيضًا جمع لا واحد له من لفظه واحده ذا للمذكر ، وذه للمؤنث يمد ويقصر ، فإن قصرته كتبته بالياء ، وإن مددته بنيته على الكسر .
 وانظر : شرح المفصل : ١٣٢/٣، وشرح الرضي : ٢١/٣، واللسان (ألى) .

⁽٣) ذكر ابن جني تعليلاً لكسر نون التثنية وفتح نون الجمع فقال في سر صناعة الإعراب: ٤٨٧/٢: « وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة نحو: الزيدان والزيدون، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع وكانت نون التثنية أولى =

بحركة الفتح ليس إلا لمجرد الفرق بين التثنية والجمع فليس بحجة مستقيمة ، لأنه كان يجوز أن نُحرك نون الاثنين بالفتح ونون الجميع بالكسر ، ويصبح حينئذ الفرق بين التثنية والجمع علي هذه الصفة الأولى . وسنفرد لالتقاء الساكنين بابًا إن شاء الله تعالى .

[.] بالكسر من نون الجمع لأن ما قبلها ألفًا وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعتدلا ، وقبل نون الجمع واو أوباء وهي ثقيلة ففتحوا النون ليعتدل الأمر » وقد أرود ابن جني اعتراضات على هذا التعليل وردها وذكر بعض اللغات في كسر نون المثنى وضمها . يراجع : سر الصناعة : ٤٨٧/٢، وذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ١٩٣٧/١ تعليلاً لفتح نون الجمع المذكر السالم فقال : و وخصت بالفتح فرقًا بينها وبين نون التثنية » .

(باب الأسماء الهبنية على الوقف)

وفوائده تشتمل على مسألتين :

يقال فيها: كم الأسماء البنية على الوقف ؟ ولم كَبيَ على الحركة كسائر المبنيات من الأسماء؟ المبنيات من الأسماء؟

(فصل) : أمّا كم الأسماء المبنية على الوقف ؟ فهي صنفان : صنفً مبنيّ على الوقف وآخره حرفً عليلً .

أما الصنفُ المبنيُّ على الوقف الذي آخره حرف صحيحٌ فهو عشرة أسماء ، وهي : مَنَ ، وكم ، وأن خفيفة مصدرية ، وإذا ، ولدن ، وصه ، ومه ، وإيه إذا لم يدخل عليها تنوينُ التنكير ونوي بها معنى التعريف . وقط مخففة بمعنى : حسب ، وقد بمعنى : حسب أيضاً ، قال الشاعر في قط ' :

إِمتَلاً الحَوضَ وقال قطْني مَهلاً رُويْداً قَدْ مَلاَتَ بَطْني

أي: حسبي وموضعه من الإعراب الرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا حسبي، وقال آخر في قد التي بمعنى حسب ' :

⁽١) لم ينسب إلى قائل . والبيت في الكامل : ٣٩٩/١، ومجالس ثعلب : ١٥٨/١ ، والخصائص : ٢٣/١ ، والسحاح (قطط) ، ومقاييس اللغة :١٣/٥ ، والأمالي الشجرية :١٤٠/٢ ، والإنصاف : ٢٣/١ ، ١٣١/٢ ، ٢٥٢/١، وشرح المنصل لابن يعيش : ١٣١/٢ ، ١٣٥/٢، وشرح المنصل لابن يعيش : ١٣١/٢ ، والتاج وشرح الملوكي لابن يعيش : ٤٤١، وشرح الجمل لابن عصفور : ٨٧/١ ، واللسان (قطط) ، والتاج (قطط) .

⁽ $^{'}$) هو لأبي قام ، ديوانه : $^{'}$ ، وهو مطلع قصيدة يمدح بها محمد بن حسان الضبي وقامه : $^{"}$

رَيْ . قَدُكَ اتَنْبُ/أربيتَ في الغُلواءِ

أي : هذا حسبكَ فاكفف ، ويجوز أن تضيف « قط » و« قد » إلى ياءِ النفسِ فتقول : قدي وقطي . قال الشاعر في إضافة قد إلى ياءِ النفس " :

قَدي الآنَ مَنِ رُزءٍ عَلَى هالكِ قَدي

أي: حسبي . وقال آخر كني إضافة قط إلى ياءِ النفسِ" :

أَقُولُ وَقَد أَخْنَتْ عِليَّ يَدُ النَّوى قَطِي مِنْ فَرِاقِ الغانياتِ النَّواعمِ

أي : هذا حسبي من فراقهن .

(فصل): وأما الصنفُ المبنيُّ على الوقفِ الذي آخره حرفُّ عليلٌ ، فهو أحدَّ عشر اسمًا منها ما آخره « يا » وهي : الذي ، والتي ، وهذي ، ومنها ما آخره ألف مثل : هذا ،

وإذا ، ومـتى ، والأُولى بمعنى الذي ، ومـا ، ولدى ، بمعنى لدن ، وأنَّى بمعنى : أينَ ،

كم تعذلون وأنتم سجرائي

وقدك: بعنى: حسبك، وهي كلمة تستعمل مع المضمرات الكثيرة، ولا يعرف استعمالها مع الظاهر، اتثب: استحي، والغلواء: مأخوذ من غلا يغلو، إذا زاد في القول والفعل. سجرائي: أي أصدقائي واحدهم سجير، الديوان: ٢٠، وانظر: كشف المشكل: ٢٥٢/١.

(١) وصدره:

* فأقسمت لا آسى على إثر هالك *

وهو غير منسوب في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٨٩٦/٢ ، قال أُبِرَكَا ﴾ : وقال آخر في أخ له مات بعد أخ :

كأني وصيفيًا خليلي لم نقل لموقد نار آخـــر الليــل أوقد فلو أنها إحدى يدي رزيتها ولكن يدي بانت على إثرها يدي فأقسمت لا آسى على إثر هالك

وهو في كشف المشكل: ١٨٦/٢.

(٢) لم أجده قيما رجعت إليه من مصادر.

* في لِدُصل الدُّرِي

نحو قوله تعالى": ﴿ أَنَّىٰ لَكِ مِذَا﴾ وَنُوضى فَضًا من المركبات كما قَال فيها الشاعر"؛ طَعَامَهُمُ فوضى فَضًا في رِحالهِم وَلايُحسنُونَ السِّرَّ إِلاَّ تَنَادِيًا هذان الصنفان جميع ما بنى من الأسماء على الوقف .

(فصل): وأما لم لم تبن هذه الأسماء على الحركة كسائر البنيات من الأسماء ؟ فلأنه لم يظهر عليها طارئ فيوجب بناء ها على الحركة ، والذي يطرأ على الأسماء المبنية في حدام وقطام وما شاكلهما ، في وجداً بناء ها على الحركة مثل التقاء الساكنين في حدام وقطام وما شاكلهما ، والمتمكن في الاسمية كالمركبات والمنادى المفرد وما شاكلهما ، والفرق بين ملتبسين كحركات المضمرات من مخاطب وغير مخاطب ، فلما لم يطرأ على هذه الأسماء المبنية على الوقف طارئ لزمت أصل البناء وهو الوقف فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

انقضى جميع المبنيات من الأسماء على الحركات / المختلفات مفصلاً مشروحًا ، ٤٥/ وهذا ابتداؤنا في تفصيل ما بني من الأقعال والحروف ، وبالله التوفيق .

ورواه في فوضي :

ولا يحسنون السوء إلا تناديا

ينظر: نوادر أبي زيد: ٢١٨، وحماسة أبي قام: ٣٧٩/٢، وأساس البلاغة: ٣٥٠، وكشف المشكل: ٢٥٣/١ والتخمير: ٩/٤، والتهذيب الوسيط: ٩٨.

⁽١) سورة آل عمران : الآية : ٣٧ .

⁽٢) ينسب إلى المعذل البكري كما في اللسان (فضا) ورواه : ولا يحسنون الشر إلا تناديا

(باب الهبنيات من الأفعال)

وفوائده تشتمل على مسألتين:

يُقَال فيها: كم المبني من الأفعال ؟ وعلى كم تنقسم ؟

(فصل): أما كم المبني من الأفعال ؟ فثلاثة أصناف :

الصنف الأول : جميعً الأفعال ِ الماضية ِ ، نحو : قامَ ، وقعدَ ، وضربَ ، وذهبَ .

والصنف الثاني : جميع أفعال الأمر التي هي غير مضارعة نِحو : قلَّ ، وبعٌ ، وافعلٌ ، واضرب .

(فصل): والصنف الثالث مما بني من الأفعال وهو جميع الأفعال المضارعة متى اتصل بها نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة ، ونون جماعة المؤنث ، مثالها جميعًا : هل تضربن يا زيد ، ولتقومن يا عمرو ، وهل تخرج ن يا نساء ، وهذه الأفعال كانت معربة بحق المضارعة لاسم الفاعل حتى اتصلت بها هذه النونات فردتها إلى أصلها ؛ لأن أصل الأفعال البناء ، وعلة بناء هذه الأفعال مع النونات أن كل نون من هذه النونات يجب أن يكون ما قبلها على حالة واحدة ، فنونا التأكيد يجب أن يكون ما قبلها من المفردات المذكرات مفتوحًا ، وإنما وجب فتحة لعلة ، وهي أنه لو كان مضمومًا لأشبه فعل الجمع المؤكد لأنك إذا قلت: هل تضربن يا زيد وحركت الباء بالضم أشبه المؤكد من فعل الجمع ، ولو كان ما قبلًا النون في الفعل المفرد المؤكد بالنون الخفيفة ساكنًا لأشبه فعل

جماعة المؤنث ، نحو : تضربُن ، فأما النول الثقيلة فيجب أن يكون ما قبلها متحركا ؛ لانها بمنزلة الحرفين المدغم أحدهما في الثاني ، وكل حرف مشدد من حرفين يجب أن يكون ما قبله متحركا علي حسب حركته وحركة النون في الفعل المفرد لا تكول إلا فتحة فقط ، ولو حَركت ما قبل النونين بالكسر لأشبه فعل المؤنث المفرد المؤكد ، وكذلك نونا التأكيد يجب أن يكون ما قبلهما في فعل جماعة المذكر مضمومًا نحو : هل تقومن يا رجال ، قال الله تعالى " ؛ ﴿ لَتُستَلُنَ يَومَثَذِ عَنِ النَّعْيم ﴾ فبنى اللام على الضم ، وإنّا من حورك أن النون لتكون دلالة على الواو التي حُذفت منه ، لأنها هي ٥٥ / كالفاعل في المعنى ، والفاعل مرفوع ، والضمة من علامات الرفع فخصت في فعل الجمع المذكّر لهذا السبب ، وخُص فعل المؤنث المؤكد بالكسرة قبل نون التأكيد دلالة على الباء التي هي عملامة للتأنيث ، وخُص فعل الأمر المذكر المفرد بالفتحة قبل النون ليزول التأكيد .

(فصل): فأما نونُ جماعة المؤنث فإغا بني الفعلُ معها لأنه يجبُ أن يكونَ ما قبلها ساكنًا ، وإغا وجب تسكينه لأنه لو حُرك بالفتح لأشبه فعلَ المذكر المؤكد المفرد ، نحو : تضربَنُ يا زيدُ ، ولو حُرك بالضم لأشبه فعلَ الجماعة المؤكد ، نحو : هل تضربَنُ يا رجالُ أيضًا ، ولو حُرك بالكسر لأشبه فعلَ المونث المؤكد المفرد ، نحو : هل تقومِنَ يا هند ، فلهذا يجبُ تسكينها ، فإذا ثبت أن هذه الأفعال المضارعة مع هذه النونات الثلاث باقية على حالة لازمة في حال الرفع والجزم ثبت أنها مبنية لأن البناء لزوم الكلمة حداً واحداً بالإجماع كما تقدم ، وإغا قلنا في حال الرفع والجزم ولم نذكر النصب ؛ لأن الفعل بالإجماع كما تقدم ، وإغا قلنا في حال الرفع والجزم ولم نذكر النصب ؛ لأن الفعل المضارع إذا دخلَ عليه عاملُ النصب امتنع تأكيدُه لأنه خارجٌ عن الأفعال المؤكدة فافهم ذلك ، فهو من ألطف الاحتجاج ، وسنفردُ للأفعال المؤكدة ولنوني التأكيد بابًا إن شاء ذلك ، فهو من ألطف الاحتجاج ، وسنفردُ للأفعال المؤكدة ولنوني التأكيد بابًا إن شاء

⁽١) سورة التكاثر : الآية : ٨.

الله تعالى .

(فصل): وأما على كم ينقسم المبني من الأفعال ؟ فهو ينقسم على قسمين : قسم مبني على / الحركة ، وقسم مبني على الوقف ، فالمبني على الحركة جميع الأفعال الماضية إلا ما كان منها معتل الآخر بالألف نحو : دعا ، وسعى ، ورعى " ، وماشاكل ذلك وحركتها الفتحة مالم تتصل من ضمير الفاعلين بالتاء والنون سواء كانت لمذكر أو مؤنث ، والواو وتاء التأنيث المخاطب نحو : ضربت ياهند ، فإن جميع الأفعال الماضية متى اتصلت بهذه بنيت معها على الوقف ، إلا الواو والألف فإنهما يطالبان أن يكون ماقبلهما مضمومًا ومفتوعًا ضمة جوار لا ضمة بناء ، وكذلك الفتحة للجوار لا للبناء ، مثال التاء : ضربت يا زيد ، وسواء كانت التاء لمخاطب أو غير مخاطب ، أو للبناء ، مثال التاء : ضربت ما الفعل معها مبني علي الوقف نحو : ضربت أنت ، وضربت أنت ، وضربت أنت ، ومثال النون : ضربنا زيدًا ، وضَربن عمرا ، ومثال الواو : ضَربتا المؤنث المخاطب : وضربت أنت ، ولها شرطنا أن يكون المؤنث المؤنث المخاطب ، نحو : ضربت هند ، ولها شرطنا أن يكون المؤنث مخاطبًا احترازًا من غير المخاطب ، نحو : ضربت هند ؛ لأن الفعل مبني معها علي الحركة .

P/00

(فصل): وإنما وَجب بناء الأفعال الماضية على الوقف لئلا يُجمع في الفعل بين أربع حركات لوازم لأنك إذا قلت : ضربت ، وحركت الباء فقد جمعت بين حركة الفاء والراء والباء ، والتاء ، وإنما كانت حركة التاء لازمة لأنها فاعل والفاعل لازم للفعل ، فلو جمعت بين هذه الحركات الأربع اللوازم في شيء من الأفعال لالتبس فعل المذكر مع التاءات الفاعلات بفعل المؤنث ، ولالتبس مع النون الفاعلة بالنون المفعولة ، لأنك تقول:

⁽١) لعل المؤلف يقصد أن هذه الأفعال مبنية على حركة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولكنه صرح في التهذيب أنها مبنية على الوقف ، انظر التهذيب الوسيط : ١٠٠ .

2/07

ضَرَبْناً زيداً ، فيدل تسكين الباء / على أن النون فاعلة ، وتقول : ضَرَبَنا زيدا ، فيدل تحريكُها على أن النون مفعولة ، فلهذا يجبُ تسكين الفعل الماضي إذا اتصل بشيء من هذه المضمرات المذكورة .

(فصل): ومن جملة ما بُني من الأفعال على حركة الفتح فعل المذكر المفرد المؤكد بنوني التأكيد الثقيلة والخفيفة ، فأما ضمة فعل الجماعة المؤكد نحو: تضربن الاكسرة في فعل فليست بناء كما تقدم ، وإنما هي دلالة على الواو المحذوفة ، وكذلك الكسرة في فعل المؤنث المؤكد نحو: تضربن با هند ، ليست كسرة بناء ، وإنما هي دلالة علي الياء المحذوفة أيضا ، لأنه لم يبن شيء من الأفعال على ضم ولا كسر ، فإن قيل : فما تلك الضمة على الواو في قول الله تعالى ن : ﴿ لترون الجَعيم ﴾ وما شاكله ، وليس هناك واو محذوفة فتدل عليها ؟ فالجواب : إن تلك الضمة على الواو عارضة لالتقاء الساكنين ، وهما الواو والنون الساكنة المدغمة في نون التأكيد ، ولهذا تعليل سنذكره في باب التعليل إن شاء الله تعالى .

(فصل): والذي بُني من الأفعال على الوقف هو جميع أفعال الأمر الصحيحة الآخر المفردة نحو: اضرب ، واذهب ، وقل ، وقم ، وما شاكل ذلك . وإنما قلنا الصحيحة الآخر المفردة احترازا من فعل الأمر المعتل الآخر فإنه إذا كان فعل الأمر معتل الآخر خذف حرف علته ، وبتي الفعل على حركة الضمة إن كان المحذوف واوا ، وعلى حركة الفتح إن كان المحذوف ياء ، مثال الجميع: افتح إن كان المحذوف ياء ، مثال الجميع: أغز يا زيد ، وارض يا عبدالله ، وارم يا عمر ، وإنما حذفت هذه الحروف من هذه الأفعال لوجهين :

⁽١) سورة التكاثر : الآية : ٦ .

أحدهما : أنها حذقت / علامة لبنائها كما حذفت علامة لإعرابها .

والثاني: أنها أشبهت الحركات لكونها متولدة منها في الأصل فاستُخف حذفها كما استَخفَ حذف الحركات، والأول أوضع، وقلنا: المفرد: احترازا من فعل الأمر إذا كان لمثنى أو لمجموع نحو: اضربا يا زيدان، واضربوا يا زيدون، فإن الفعل مع المضمرات مفتوح الآخر فتحة جوار لما كانت الألف تطالب أن يكون ما قبلها مفتوح ، ومضموم الآخر مع ضمير الجمع لما كانت الوأو تطالب ما قبلها أن يكون مضموما، وكذلك إن أكد فعل الأمر بني آخره على الفتح نحو: اضربن يا زيد، ومن جملة ما بني من الأفعال على الوقف جميع الأفعال الماضية إذا اتصلت بها تلك الضمائر التي تقدم فكرها، وهي: التاء نحو: ضربت ، وما شاكله، والنون نحو: ضربنا زيداً، وضربن عمراً، وتا التأنيث للمخاطبة نحو: ضربت يا هند، وإنما خص آخر الفعل بالتسكين عمراً، وتا التأنيث للمخاطبة نحو: ضربت يا هند، وإنما خص آخر الفعل بالتسكين الما قدمنا من الاحتجاج، ومن جملة ما بني على الوقف كل فعل ماض معتل الآخر بالألف.

(فصل): وههنا سؤالان ، يقال فيهما:

لم خُصت الأفعالُ الماضيةُ بحركةِ الفتح ؟ ولم خُصت أفعالُ الأمرِ المبنيةِ بالوقف ؟ فالجواب : أَمَّا اختصاصُ الأفعالِ الماضيةِ بالفتح فلأنهَّا ضارعت المستقبلة التي ضارعت السمَ الفاعلِ ، فأُعطيت حركةَ جنسه ، وهي الفتحةُ لأنها ضارعت المضارع فأعطيت علامة دون علامتهِ إشعاراً بأنها دونه ، وجملة ما ضارعت به الأفعالُ الماضيةُ الأفعالَ المستقبلةِ ستة أشياء ، وهي : أنَّ الماضيَّ يقعُ موقع المستقبل في سنة مواضع وهي : الشرطُ ، والجزاء م والصفة والصلة ، والحال ، والخبر ، مثالُ الشرط والجزاء في الماضي أن تقول : إن قام زيد قام عمرو ، كما تقول في المستقبل : إن يقم زيد يقم عمرو ،

فالماضي واقع موقع المستقبل، وتقول في الصفة والمستقبل: مررت برجل يقوم ، ثم يضارعه الماضي ويقع موقعه فتقول: مررت برجل قام ، ثم تقول في الحال : مررت بزيد يقوم ، ثم يضارعه الماضي فتقول: مررت بزيد قام .

وكذلك / [الر] خبرً في قولك : زيد يقوم وزيدٌ قام ، وكذلك الصلة في قولك : مررت بالذي يقوم ، وبالذي قام ، الأفعال المستقبلة وواقعة موقعها ، ولهذا أُعطيت الفتحة .

(فصل): وأمّاً لم خُصت أفعالُ الأمر المبنية بالوقف فلأنها لم تضارع شبئًا فلزمت أصلَ البناء وهوالوقف ، فافهم ذلك ، فإن قيل : ما نصنع بحركة : مدّ وجرّ ، وما شاكلهما ؟ فالجواب أن يقال : إنّ تلك الحركة لأجل الإدغام لا للبناء لأن كل حرف مشدد من حرفين واختلاف الحركة في أفعال الأمر المضاعفة اتساعًا ، والضمة للإتباع ، والفتحة للتخفيف ، والكسرة على أصل التقاء الساكنين .

(فصل): واعلم أن المبنيَّ من الحروف على وجهين : مبنيُّ على الوقف ومبنيُّ على الموقف ومبنيُّ على الحركات . فالمبنيُّ على الوقف : كلُّ حرف مركب من حرفين ما لم يكن الحرف الآخرُ مشددا ، مثال ذلك : من ، وعن ، ومذ ، وبل ، وهل ، وقد ، وأم ، وما شاكل ذلك ، ويكحق بذلك : كلُّ حرف مركب آخره حرفٌ عليلٌ ، نحو : في ، وعلى ، وإلى ، وبلى ، وما شاكل ذلك ، وإغا بُنبت هذه الحروف على الوقف ! لأن أصلَ البناء الوقف .

(فصل): والمبني من الحروف على الحركة : كل حرف بسيط يبتدأ به كالواو والباء ، والتاء ، والفاء ، والكاف الزائدة ، واللام الزائدة ، وما شاكل هذه . وإنا وجب تحريك هذه الحروف لما كانت يبتدأ بها ، والابتداء بالساكن محال ، وهي على وجهين : منها ما حرك بالفتح طلبًا للتخفيف ، كالكاف ، والواو ، والفاء ، ومنها ما حرك بالكسر

إتباعًا لعمله كالباء الزائدة، واللام الزائدة.

Ploy

(فصل): ومن جملة / المبنيِّ على الحركة من الحروف: كل حرف آخره حرف مشدد مثل: إنَّ ، وربَّ "، وثم الله ولعل ، وما شاكل ذلك ، وكذلك كل حرف التقى فيه ساكنان مثل: ليت ، وجير ، على مذهب من يقول : إنها حرف جواب الساكنان في ليت : الباء والتاء ، وفي جير : الباء والراء ، فلما كان حذف أحد الساكنين يُخل حُرك الثاني، وخصت ليت بالفتح طلبًا للتخفيف ، وخصت جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولم تسمع عن العرب إلا مكسورة "، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى . انقضى فصل البناء والمبنى ، وهذا ابتداؤنا في فصل الرفع وعلاماته والمرفوع وقسمته .

⁽١) المشهور أن « رب » حرف ، وهو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون باسميتها . ينظر : الإتصاف : ٨٣٣/٢

⁽٢) قال بحرفيتها ابن مالك . انظر : الكافية الشافية : ٨٨٣/٢ ، وابن هشام في المغني : ١٦٢ . وانظر : رصف المباني : ٢٥٣، والجني الداني : ٤٣٣، والهمع : ٢٥٧/٤ .

⁽٣) قال الرماني في معاني الحروف: ١٠٦: و ولم تفتح حملاً على أبن وكيف » ومنع الفتح ابن فارس ، قال الرماني في معاني الحروف : ١٠١: و ولم تفتح حملاً على أبن وكيف » ومنع الفتح ، قال الرضي في شرح الكافية: ٣٤١/٢: و وهي مبنية على الكسر ، وقد تفتح كـ و كيف » ورد ابن هشام البيت الذي أنشده المفضل ، وأورده ابن فارس شاهداً على تنوينها وخرج التنوين بقول الشاعر:

وقائلة : أسبت ، فقلت : جبر أسبت إنني من ذاك ، إنه

بأنه على تأكيد جير به و إن » أو أنه تنوين الترنم .

ينظر : معاني الحروف للرماني : ١٠٦، والصاحبي : ٢١٨، وشرح الرضي على الكافية : ٣٤١/٢ والمغني : ١٦٢ .

(بابُ الرفع)

وفوائد هذا البابِ تشتملُ على ثلاثِ مسائلَ :

يَقَالَ فيها: ما حقيقة الرفع ؟ وكم علاماته ؟ وعلى كم ينقسم ؟

(فصل): أما ما حقيقة الرفع ؟ فهو ما جلبه عامل الرفع لفظا أو تقديراً ، لفظا في المعربات المتمكنات ، وتقديراً في المقدرات والمبنيات ، مثال ذلك جميعاً : جاء زيد وعمرو ، وبكر ، وموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، من المقدرات ، وهذا ، والذي من المبنيات ، وإنما قلنا : ما جلبه عامل الرفع ؛ احترازاً من المبنيات على الضم ك « قبل ، وبعد ، وعوض ، والمنادى المفرد ، وحيث » وما شاكل ذلك ، فإن هذه كلها مبنيات على الضم غير مرفوعة .

(فصل): وأما كم علاماتُ الرفع ؟ فهي أربعُ علاماتٍ ، وهي : الضمةُ مع العاملِ في المفرد والجمع المكسر ، وفي جمع المؤنث ، سواءً كان جمع المؤنث مسلمًا أو مكسرًا ، مثالُ الجميع : هذا زيد ، وجبال ، ومسلمات ، / وفواطم ، وما شاكل ذلك ، والألف في الاسم المثنى سوام كان لمذكر أو لمؤنث نحو : هذان الزيدان ، وهاتان الهندان وما شاكل ذلك ، والواو في الجمع المذكر السالم ، وفي الستة الأسماء المعتلة المضافة ، نحو : فولاء الزيدون ، والمسلمون ، وأبوك ، وأخوك ، وفوك ، وحموك ، وهنوك ، وتقومون ،

0/0N

ياامرأة . هذه جميع علامات الرفع .

(فصل): وأما على كم ينقسم الرفع ؟ فهو ينقسم على ثلاثة أوجه : رفع في اللفظ والمعنى ، وهو في المعربات الصحاح نحو: زيد وعمرو ، وما شاكل ذلك . ورفع في المعنى دون اللفظ ، وهو في المقدرات البنيات ، نحو: هذا موسى وعيسى وقاضي وغازي ، وهذا والذي ، ومَن ، وما شاكل ذلك ، هذه الأسماء متى دخل عليها عامل الرفع فهي مرفوعة في المعنى ، ورفع في اللفظ دون المعنى ، وهو في جميع ما بني على الضم ك: قبل ، وبعد ، وحيث ، وعوض ، والمنادى المفرد ، وما شاكل ذلك ، هذه كلها مرفوعة في اللفظ دون المعنى ؛ لأنها مبنية ، والرفع لا يدخل المبنيات .

وهذا فصلُ المرفوعات ، وهي عشرةً كما تقدم :

أولها: الفاعلُ ، والثاني: ما لم يُسم فاعلَه ، والثالث: المبتدأ ، والرابع: الخبر ، والخامس : اسم كان ، والسادس: خبر إنّ ، والسابع ، اسم « ما » ، والثامن: خبر والخامس : التابع ، والعاشر : الفعل المضارع . ولكل واحد من هذه العشرة بابّ مفرد ، فأمّا خبر إنّ وخبر لا ، فسنذكرهما مع ذكر المنصوبات إن شاء الله ؛ لأن الحديث يقع على الاسم والخبر هنالك جميعًا / ولهذا أتى بذكر المفعول مع ذكر الفاعل ٨ وهنا ، وإن كان من باب المنصوبات ، لأن الحديث يقع على الفاعل والمفعول جميعًا ، لتعرف أحكامها ، وقد اختلف " في المرفوعات ، فقيل : أصلها الفاعل ، وسائرها

⁽۱) قال سيبويه وابن السراج بتقديم المبتدأ والخبر ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل : ۷۳/۱، قال : « وذهب سيبويه وابن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما ، ومنه قول سيبويه : « اعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد : أوله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ، والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعري الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره والذي عليه حذاق أصحابنا اليوم المذهب الأول ، وصاحب هذا الكتاب ذكر الفاعل أولاً وحمل عليه =

محمولً عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ والمبتدأُ ، والباقي محمولُ عليها ، وقيل : أصلُها الفاعلُ وما لم يسم فاعله ، والمبتدأُ وخبره ، والباقي محمول على هذه ، وأولُ الأقوالِ أصحها ، أعني أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ كما أن أصلَ المنصوباتِ المفعولُ ، ولولا خشيةُ الإطالةِ لاحتججتَ لك على أن أصلَ المرفوعاتِ الفاعلُ ، ولعله يأتي في أثناء الأبواب إن شاء الله تعالى .

وهذا ابتداؤنا في الحديث عليها وبالله التوفيق.

^{.=} المبتدأ والخبر ٠٠٠ » .

وينظر : الكتاب : ٢٣/١، والأصول : ٨٨/١ .

(باب الغاعل والمغعول)

وفوائده تشتمل على خمس مسائل:

يقال فيها : ما حقيقة الفاعل ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما حقيقة المفعول به ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما أحكامهما جميعًا ؟

(فصل): أما ما حقيقة الفاعل؟ فهو كل اسم ارتفع بإسناد الفعل إليه المتقدم عليه غالبًا عن يكن أن يكون فاعلاً في المعنى أو لا يكن سوا أيكان الاسم شخصًا، أو غيرً شخصًا، أو غيرً شخصٍ، أو جمادا، أو حيوانًا، أوعاقلاً، أو غير عاقلٍ، أو مذكراً، أو مؤنثًا أو ظاهراً معربًا باللفظ، أو ظاهراً مقدراً فيه الإعراب، سوا أي أُوجب الفعل مع ذلك الاسم أو نُفي.

وحُكم الفاعلِ الرفعُ ظهر فيه أو خفي ، وإن شئتَ قلت : حكمُ الفاعلِ الرفعُ لفظًا في المعرباتِ الظاهراتِ مثل : زيد ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وتقديراً في الظاهراتِ مثل المقدراتِ نحو : جاء موسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وغلامي ، وصاحبي ، وماشاكل ذلك ./

5/0 q

وحكمًا في المبنيات نحو: جاء هذا الذي عندك ، وحذام ، وما شاكل ذلك .

(نصل): وهذا تعبيرُ للحقيقة:

معنى قولنا : « كل اسم » احترازاً من الأفعالِ والحروفِ التي لا تكونُ فاعلَّة أبداً ،

ومعنى قولنا : « ارتفعَ بإسنادِ الفعل إليه » ، أي : كانَ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا كما تقدم ، ومعنى قولنا : « بإسنادِ الفعلِ إليه » : يوجبُ أن يكونَ الفعلُ متقدمًا على الفاعل ؛ لأن الفعل عامل ، ورتبة العامل أن يكونَ متقدمًا ، والفاعلُ ملازم له غيرَ مفارقٍ له ، ولهذا كان بعدَه ، والمفعول أإن وقعَ معمول الله عنوا فضلة . يقُعَ مرةً ، ولا يقع أخرى ، ولهذا كان متأخرا ، هذا أصل مراتب الفعل والفاعل والمفعول على هذه الصورة : ضربَ زيدً عمرًا ، إلا أن يقعَ خللُ أو إشكالٌ فيختل هذا الترتيبُ . (فصل): وإنما قلنا: « غالبًا » احترازًا من فاعل الشرط والاستفهام على رأي سيبويه ، نحو قولك : (١) مَن جاء ؟ في الاستفهام ، ومَن يقم أقم معه ، في الشرط ، ف « مَن » و مَا شابهه في قول سِيبويه فِاعلُ متقدُّم على الفعل سواء كان شرطيًا أو استفهاميًا ، وإنما تقدم عنده ؛ لأنَّ الشرطَ والاستفهام لهما صدر الكلام ، ومن ، وما شابهه في قولِ الخليل - رحمه الله - مبتدأ ، وما بعده خبرً ، وعنده أن الفاعلَ لا يتقدمَ على فعله على أي حالٍ كان ، والتقدير عند سيبويه في الاستفهام إذا قلت : من قام يازيد ؟ أقام أحدُّ يازيد ، والتقدير عنه في الشرط إذا قلت : من يقم أقم معه ، إن يقم أحدُ أقم معه ، والتقدير عندالخليل في الاستفهام إذا قلت : من قام يا زيد ؟ أأحد قام يا زيد ؟ والتقدير عُنده في الشرط إذا قلت : من يقم أقم معه ، إِن أحد يقم أقم معه ، فأحد مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه ، والأصلُ قولُ الخليلِ - رحمه الله - بدليلِ أن سيبويه / أجمع معه في الأصل المقدر الذي يُرجع إليه عندَ الالتباس، وهي: أنه قدم

1/09

ما للجمال سيرها وثيداً أجندلاً يحملن أم حديداً

⁽١) لم أهتد إلى موضعه في الكتاب ، وهذا خلاف المشهور عند علماء البصريين ، فهم يمنعون تقدم الفاعل على فعله مع بقائه على إعرابه ، والكوفيون أجازوا ذلك مستدلين بقول الشاعر :

انظر: المساعد: ٣٨٧/١.

الفعلَ على الفاعل في قوله: أقام أحدُ ؟ وإن يقم أحد ، وتلخيص هذا: أنه لو جاز أن يَقدَمُ الفَاعَلَ على فعله فِي الفرع في قولِهِ: مَن قام ؟ لأنَّ من مبنيةٌ ، والبناءُ في الأسماءِ فرع على الإعرابِ لجاز أن يتقدم في الأصلِ ، أعني في تقدير من بأحد ، وظهور الإعراب في مثل قولك : أقام أحد ؟ وبالإجماع إن أحداً لا يتقدم على قام ، فيكونُ فاعلاً له بل يكونُ مبتدأ ، وكذلك الحديث في الشرط فبهذا ثبت أن قول الخليل هو الأصل فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف.

(فصل): ومعنى قولنا في الحقيقة: « عن يمكن أن يكون فاعلاً في المعنى أو لايمكن» فالذي يمكنُ أن يكونَ فاعلاً في المعنى هو: الحيُّ القادرُ كالباري تعالى ، ومَن كان حيًّا قادرًا من المخلوقين لأنك تقول : خلق الله الخلق ، وضرب زيَّد عمرًا ، والذي لا يمكن أن يكونَ فاعلاً في المعنى هو جميع إلجمادات والأعراض ، فإذا قلت : سقط الحائط ، وأعجبني الحديثُ ، فالحائطُ والحديثُ فاعلانٍ مجازًا لا حقيقةً ، وإنما سُميا فاعلين ، لمجرد إضافة الفعل إليهما لا بوقوعه منهما لأن الفعلَ لا يصُّع إلا من حيٌّ قادرٍ ، وهما جميعًا غيرُ حيينِ ولا قادرينِ ، وقولنا : « شخصًا كان أو غيرَ شخص ، جمادًا كان أو حيوانًا ، عاقلاً كان أو غيرَ عاقلِ ، اتساعًا ؛ لأن الحديثَ عليه داخلُ تحت الحديث المتقدم في الفصلِ الذي ذُكر فيه المكن وغير المكن ، وأما قولنا : « مذكراً كان أومؤنثًا » فسنذكرُ الكلام على المذكر والمؤنث في الأحكام .

(فصل): وأما معنى قولنا: « إن الاسم يكون فاعلاً سواء أُوجب معه الفعل أونفي» فليس بحقيقة إجامعة مع ما نفي معه الفعل ؛ لأنك إذا قلت : لم يقم زيد ، لم يكن زيد الله على الله على ال فاعلاً في الأصلِ لأنه لم يصح منه فعلُ القيام إلا أنه يكونُ فاعلاً / للترك على رأي \sim \sim فاعلاً في الأصلِ لأنه لم يصح منه فعلُ القيام إلا أنه يكونُ فاعلاً / للترك على رأي من يقول من علماء أهل الكلام إن ترك الفعل فعل في المعنى ، وكان التقدير عنده إذا

قلت لم يقم زيد ترك زيد القيام ، والله أعلم .

والأولى أنَّ زيداً في مثل قولك: لم يقم زيد ، وما جرى هذا المجرى سمي فاعلاً لإضافة لفظ الفعل إليه ، لاأنَّه فاعلُ حقيقي .

(فصل): وأما قولنا: « وحكم الفاعلِ الرفع ، ظهر فيه أو خَفي » فهو يوجب أن يكونَ الفاعلُ مرفوعًا لفظًا أو تقديرًا ، أو حكمًا كما تقدم . انقضت حقيقة الفاعل .

(فصل): وأما على كم ينقسُم الفاعلُ ؟ فهو ينقسُم على ثلاثة أقسام:

فاعل في اللفظ والمعنى ، وفاعل في المعنى دون اللفظ ، وفاعل في اللفظ دون المعنى ، فاعل في اللفظ دون المعنى ، فالفاعل الذي في اللفظ والمعنى : هو كل اسم ظاهر معرب صحيح حيّ مسماه قادر غير منفيّ معه الفعل الذي استند إليه ، وذلك مثل قولك : خلق الله زيدا ، وضرب زيدا عمرا ، فهذا هو الفاعل الحقيقي بجموع هذه الشرائط ، وأما الفاعل الذي في المعنى دون اللفظ فهو عشرة أنواع :

النوع الأول منها: هو كلَّ اسم جرى في الكلام فاعلاً ، كالمضمرات ، والمبهمات ، والمعدولات ، والمركبات ، وما شاكلها مما يجري فاعلاً من المبنيات ، كلَّ هذه تجري فاعلة في المعنى دون اللفظ لأنها غير معربة ، ألا ترى أنك تقول فيها إذا جرت فاعلة : ضربت زيدا ، وضرب هذا عمرا ، وضرب الذي في الدار محمدا ، وأكرمت حذام بكرا ، وأهان تأبط شرا هندا ، فلا يعرف أن هذه فاعلة إلا بالمعنى دون اللفظ ، إلا أنها لو كانت معربة لتبين لك الفاعل من المفعول ، وعلى هذا القياس سائر المبنيات في أنها فاعلة في المعنى دون اللفظ .

والنوع الثاني من الفاعل في المعنى دون اللفظ / : جميع الظاهرات المقدرات التي لا ٢٠ / ٢٠ يتبينُ فيها الإعرابُ لعلة ، وهي ثلاثة أصناف : جميع المقصورات ، وجميع المنقوصات

العامة ، وجميع ما أضيف إلى ياء النفس ، فالمقصورات مثل : فتى ، ورحى ، وموسى، وعيسى ، والمنقوصات مثل : قاضي ، وغازي ، وما أضيف إلى ياء النفس مثل : غلامي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك . فإذا جرت هذه فاعلة كان كل واحد منها فاعلاً في المعنى دون اللفظ ، ومثال جريها فاعلة : ضرب موسى زيدا ، وأكرم القاضي عمرا ، وضرب غلامي بكرا ، وإنا كانت فاعلة في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها الإعراب ، وإنا لم يتبين فيها الإعراب ، لأن آخر المقصور والمنقوص حرفان عليلان ، وبالإجماع إن حروف العلة لا تحتمل الضمة ، ولا الكسرة ، ما لم يسكن ما قبلها أو يشدد ، ولأن ما أضيف إلى ياء النفس مكسور ما قبل الباء ، لأن ياء النفس تطالب أن يكون ما قبلها مكسورا في الاسم الصحيح سواء كان الاسم مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، وإنا قلنا في الاسم الصحيح ، احترازا من المعتل الذي يسكن فيه ما قبل الباء نحو : هذا فتاي .

والنوع الثالث من الفاعل في المعني دون اللفظ: المجرور بمن بعد الفعل المنفي ، في مثل قولك: ما جاء من أحد ، لأن التقدير: ما جاء أحد ، ومن زائدة ، فهذا مجرور في اللفظ بمن مرفوع في المعنى فاعل ، وقد تدخل « من » على الفاعل ولا يكون الفعل منفيا ، وذلك في مثل قول امرئ القيس: "

⁽١) ديوانه : ٨ . وهو البيت الثاني من معلقته المشهورة ، وبعده :

ترى بعر الآرام في عرصاتها وقيعانها كأند حب فلفل

ينظر: الكامل: ١٨/٢، والمنصف: ٣٤/٣، وشرح القسمائد السبع: ٢٠، وكشف المشكل: ١٢٠، وكالله المشكل: ٥٦٢/١، وشرح التسهيل: ٢٣٩/١، والمغني: ٤٣٦، وشرح التسهيل: ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد: ٢٣٩/٢، والهمع: ٨٧/١، والدرد: ٦٤/١، والخزانة: ٣٩٧/٤.

وتوضح والمقراة: موضعان ، لم يعف رسمها: قال الأصمعي: معناه: لم يدرس لما نسجته من جنوب وشمأل ، ومعنى البيت: ليتها قد بليت حتى لا ترمي قلوينا بالأحزان والأوجاع. (شرح القصائد السبع: ٢٠)

فَتُوضَحَ فَالِقُرَاةِ لَمْ يَعَفُ رَسَمُها لِمَا نَسَجَته مِنْ جَنُوبَ وَشَمَال

التقدير: لما نسجته جنوبٌ وشمألُ ، ومن زائدة ، وكذلك قد تدخلُ من على الفاعلِ بعد « هل » في مثل قولك: هل قام من أحدٍ ؟ تقديره: هل قام أحداً ، ومن زائدة أيضاً . والنوع الرابع من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو المجرور بالباء بعد كفى ، نحو قول الله تعالى " : ﴿ كَفَى بالله شَهيداً ﴾ والمعنى : كفى الله شهيداً ه

والنوع الخامس من الفاعلِ في المعنى دون اللفظ : هو فاعلَّ المصدر المضاف في مثل قولك : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فزيد مجرور في اللفظ بالإضافة ، وهو فاعلَ للمصدر مرفوع في المعنى ، وتقديره : أعجبني أن ضرب زيد عمرا ؛ لأن المصدر العامل يقدر بأن والفعل .

والنوع السادس من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو الفاعل المقلوب مفعولاً فيما كان لا يُشكلُ من أشعار العرب خاصة ، وذلك في مثل قول الأخطل":

على العيارات هداجون قد بلغت نجران أو حدثت سوء اتهم هجر وذكره المبرد في الكامل: ٢٥٣/١ مع بيتين قبله ذكر أحدهما المؤلف مستدلاً به على رفع القافية . قال المبرد: « ومن كلام العرب: إن فلاتة لتنوء بها عجيزتها ، والمعنى: لتنوء بعجيزتها ، وأنشد أبو عبيدة للأخطل:

أما كلبب بن يربوع فلبس لها عند التفاخر إيراد ولا صدر مخلفون ويقضي الناس أمرهم وهم بغيب وفي عمياء ما شعروا مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوء اتهم هجر

هداجون: من الهدج ، وهو المشي في ضعف (الديوان: ١٧٨) والشاهد فيه رفع (هجر) ونصب (سوءاتهم) والأصل رفع (السوءات) ونصب (هجر) ولكنه اضطر فقلب لأن القافية مرفوعة » قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن: ٩٥: « وكان الرجه أن يقول: « سوءاتهم – بالرفع – نجران وهجر ، فقلب لأن ما بلغته فقد بلغك » والبيت دارت حوله تخريجات كثيرة، من أراد المزيد فعليه مراجعة =

⁽١) سورة الإسراء: الآية: ٩٦.

⁽٢) ديوانه : ١٧٨ ، ورواية الديوان :

مِثْلُ القَنَافِذُ هِذَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ اَنْجُرانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَّ التهمْ هَجَرُ فنصبَ « سوء اتهم » وجعله مفعولاً مقلوباً ، ورفع « هجراً » وجعله فاعلاً مقلوباً فنصب لل كان المعنى لا يخل ، والقافية مرفوعة بدليل قوله في البيت الأول !" :

أما كليب بن يربوع فليس لها عند المكارم لا ورد ولا صدر فقد صح أن « سوء اتهم » في قوله : أو بلغت سوء اتهم هجر ، فاعل في المعنى دون اللفظ ، وكذلك قول الآخر " :

غَداةً أُحلَّتُ لابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً مُ حُصَينٍ عَبِيطَاتُ السَّدَانِفِ وَالخَمرُ

مجاز القرآن لأبي عبيدة: ٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١١٨/١ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة:
 ١٩٤، والكامل: ٢٥٣/١، والأصول: ٣٦٤/٤، والإيضاح: ٢٢٦، والمحتسب: ٢٨٨/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٦٧/١، وكشف المشكل: ٢٩٦/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٧/١، ورصف المباني: ٣٩٠، واللسان: (نجر)، والخزانة: ٣٧/٤.

⁽۱) ذكره المؤلف مستدلاً على رفع القافية ، والبيت تليه أربعة أبيات بعدها يأتي الشاهد ، وشرح البيت كما في الديوان : التفارط : التقدم إلى الماء في زحمة من الناس ، ورد : أقبل على الماء ، صدر : عاد منه ، والمعنى : أنه إذ يجتمع القوم متزاحمين على ورود الماء فإنهم يخلفون في الذيل لا يردون ولا يصدرون . (شرح ديوان الأخطل) و الحاوى» : ۱۷۷ .

⁽۲) هو الفرزدق ، ديوانه : ۲٥٤/۱ . ورواية الديوان برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » ، ويروى البيت كما استشهد به المؤلف بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » أورد ذلك ابن عصفور في شرح الجمل : ١٨٣/٢ : « وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات فليست برواية ، وإنما هو أصلاح من الكسائي ، وذلك أن يونس بن حبيب سأل الكسائي : لمن إنشاد هذا البيت ؟ فأنشده برفع « الطعنة » ونصب « عبيطات » فقال له يونس : علام ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع ، فقال له : ما أحسن ما قلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلها .

وحصين بن أصرم رجل من ضبة ، كان قد نذر ألا يأكل لحمًا ولا يشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الهندي ، فقتله في جوار بني ضبة . عبيطات السدائف : أي نياق سمينات ، والعبيطات : المذبوحات لفير علة . الديوان : ٢٥٣/١ والإتصاف : ١٩٨٧/١ و ينظر : الكامل : ١٩٣/١، ومجالس العلماء : ٢١، والجمل : ٢٠٢، والإتصاف : ١٨٧/١، وشرح المفصل : ١٣٠/١، وكشف المشكل : ٢٩٦/١، والحلل : ٢٩٦/١، والتهذيب الوسيط : ٣٩٦، وأوضع المسالك : ٩٦/٢ .

فنصب « طعنة » على هذه الرواية مفعولاً مقلوباً ، وهي في المعنى الفاعل ؛ لأن الخمر لا يحل المطعنة ، بل الطعنة تحل الخمر ليتداوى به على مذهب من يجيئز التداوي بالمحرمات كالخمر ، " وما شاكل ذلك ، فقد صع أن « طعنة » على رواية من نصب فاعل في المعنى ، وقد سمع في « طعنة » الرفع على أنها فاعل حقيقي ، والعبيطات مفعول ، والخمر استئناف لا عطف ، كأنه قال : والخمر محلة كذلك ، فالخمر على هذا القول مبتداً وخبره محذوف ، وهو / محله في التقدير ، ويلحق بهذين البيتين قول الآخر ":

P/71

أَفنى تلادي وما جَمَّعتُ من نَشَب قرعُ القواقيز أَفواهُ الأباريق يروى برفع « أفواه » ونصبها ، فمن رفع جعل أفواهًا الفاعل ، والقواقيزَ المفعول ، والقواقيزَ الفاعل في المعنى ، وكلُّ واحدٍ من هذين ومن نصب جعل أفواهًا المفعول ، والقواقيزَ الفاعل في المعنى ، وكلُّ واحدٍ من هذين الاسمين فاعلُ من جهة ومفعول من جهة أخرى ؛ لأنه لا بد من أن يقرع كلُ واحدٍ منهما صاحبه إذ لا عُذر من الملامسة بينهما ، فعلى هذا يكونُ المنصوبُ منهما فاعلاً في المعنى ، وهذا البيت هو أقلُ التباسًا من البيتين الأولين .

كأنهن وأيسدي القوم معملة إذا تلألأن في أيدي الغرانيسة بنات ماء معًا بيض جناجنها حمر مناقيرها صغر الحماريسة هى اللذاذة مالم تأت منقصة أو ترم فيها بسهم ساقط الفوق

⁽١) هذا تفسير المؤلف للبيت ، وهو مخالف لما فسره العلماء ، ولعله ذهب إلى أن الخمر بجعلها فاعلاً قد حلت لابن أصرم ليتداوى بها . أما البيت فقد سبق تفسيره .

⁽٢) هو الأقيشر الأسدي ، ديوانه : ٦٠ ، تحقيق الدكتور : خليل الدويهي ، ١٤١١هـ ، وبعده :

التلاد: المال القديم الموروث، والنشب: الضياع والبساتين التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها، والقواقيز: جمع مفرده قاقوزة، وهي إناء يشرب فيه الخمر، اللسان: (ققز) والخزانة: ٢٨٢/٢. ينظر: إصلاح المنطق: ٣٣٨، والشعر والشعراء: ٢١/١، والمقتضب: ٢١/١، والجمل: ١٣٤، واللمع: ٢٥٨، والحل: ١٦٥، والإنصاف: ٢٣٣/١، وكسف المشكل: ٢/٥٩، والمقسرب: ١٣٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٦/٢، والتصريح: ٢٤/٢، والخزانة: ٢٨٢/٢.

والنوع السابع من الفاعل في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى بلفظ المععول، وهو في المعنى فاعل ، وذلك في مثل قول الله تعالى " : ﴿ وَجَعَلَنا السَّماءَ سَقَفًا مَحفُوظًا ﴾ والمعنى : سقفًا حَافظًا ، وكذلك قوله تعالى " : ﴿ حَجَابًا مَسْتُورًا ﴾ أي : ساترا ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى .

والنوع الثامن من الفاعل في المعنى دون اللفظ هو: المفعولُ مع فعل المفاعلة ، وذلك مثل قولك: ضارب زيد عمرا ، وقاتلَ محمد بكرا ، كل واحدٍ من هذين الاسمين فاعل ومفعول في المعنى ؛ لأن من ضاربك فقد ضَربته وضربك ، فلهذا يكون المرفوع منهما مفعولا ، ومثل هذا قول الشاعر" :

عبسية لم ترع قفًا أو درهما ولم تعجم عرفطاً معجما

وقبل الشاهد:

وليداً حتى عسا واعرنزما قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما وذات قرنين ضروساً ضرزما

ينظر: الكتاب: ٢٨٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ١١/٣، والمقتضب: ٢٨٣/٣، والأصول: ١٢٣/٣، والأصول: ٢٢٣/٣، والجبهج: ٢٢١، والجبهج: ٢٢١، والجبهج: ٢٢١، والمنطقة: ٢٩١، والجبهج: ٢٢١، والمنطقة: ٢١/١، والحزانة: ٢١٠/١٤.

⁽١) سورة الأنبياء: الآية: ٣٢.

⁽٢) سورة الإسراء: الآية: ٤٥.

⁽٣) هو في ملحقات ديوان لهجاج: ٣٣٣. وقد اختلف في نسبته ، فنسبه سيبويه إلى عبد بني عبس:
١٩٧/١ ونسبه صاحب العقد الفريد للعتابي: ٣٦٧/٥، ونسبه المبرد في الكامل للعماني ، محمد
بن ذويب: ٣/١٤، ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر إلى أبي حناء الفقعسي: ١٠٧، ونسبه
صاحب اللسان (شجعم) إلى مساور بن هند العبسي . وجاء في الخزانة: ١٠/١١ : و وهذا الشعر
من قصيدة مرجزة أوردها الأسود أبو محمد الأعرابي في ضالة الأديب ، وهي:

قد ساكم الحيَّاتُ منه القدما الأُفعُوانَ والشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا

كُلُّ واحد مِن الحياتِ والقدم فاعلُ ومفعولٌ في المعنى ، لأنَّ ما سالم القدم فقد سالمه القدم .

النوع التاسع من الفاعل في المعنى دون اللفظ: هو ما انتصب على التمييز بعد الفعل ، وذلك مثل قولك: تَفَقّا زيد شحمًا ، وتصب بدنه عرقًا ، وضِقْتُ به ذرعًا ، وطِبْتُ به نفسًا ، واشتعل الرأس شيبًا ، وما شاكل ذلك . كلَّ ما نصب من هذه وماجرى مجراها فاعل في المعنى ؛ لأن التقدير : تفقأ شحم زيد ، وتصبب عرق / بدنه ، وضاق به ذرعي ، وطابت به نفسي ، واشتعل الشيب في الرأس ، وعلى هذا القياس جميع ماانتصب على التمييز بعد الفعل والفاعل ، في أنه فاعل في المعنى دون اللفظ .

والنوع العاشر من الفاعل في المعنى دون اللفظ : هو المنصوب على التعجب في مثل قولك : ما أحسن زيداً ! لأن التقدير عند بعضهم" : حسن زيداً جداً .

ويلحق بهذا المجرور على صيغة التعجب الأخرى نحو قولك: أحسن بزيد الجار والمجرور في « بزيد » ، فاعل في المعنى ؛ لأن التقدير أيضًا: حسن زيد ً جداً ، ومنهم من يقول : كل ما نصب على التعجب فهو مفعول ، فإذا قلت : ما أحسن زيداً ! فتقديرهُ على هذا القول : شيء حسن زيداً ، والله أعلم .

هذه العشرة الأنواع كلها فاعلة إذا حلت محل الفاعل فافهم ذلك .

(فصل): وأما الفاعل في اللفظ دون المعنى فهو أربعة أنواع:

النوع الأول منها: هو كلُّ اسمِ نفي الفعل المسند إليه نحو قولك: لم يقم زيد ، ولم

د/۲۲

⁽١) قال في كشف المشكل: ١/٨٠٥: و والمنصوب في باب التعجب مشبه للمفعول به ، وهو المدوح أو المذموم ، وكان حقه أن يكون فاعلاً ، لأن معنى : ما أكرم زيداً : أكرم بزيد جداً .

يخرجُ عمروً ، هذا فاعلُ بإضافة الفعلِ إليه لا بوقوعه منه كما تقدم .

والنوع الثاني من الفاعل في اللفظ دون المعنى هو: المفعول الذي يقوم مقام الفاعل في باب ما لم يسم فاعله ، نحو قولك: ضُربَ زيد ، وشتم عمر ، فهذا لفظه لفظ الفاعل لكونه مرفوعًا بعد الفعل لئلا يبقى لفظ الفعل المسند بغير لفظ فاعل مذكور ، وهو في المعنى مفعول ، لأن الفعل واقع عليه تحقيقًا أو إضافةً كما تقدم .

والنوع الثالث من الفاعل في اللفظ دون المعنى: هو ما أتى بلفظ فاعل وهو في الأصل مفعولٌ، وذلك في مثل قوله تعالى ": ﴿ خُلق من ماءٍ دافقٍ ﴾ والمعنى: من ماءٍ مدفوق /.

P/75

ومثل ذلك اصطلاح العرب في تسمية الناقة راحلة ، وهي في المعنى مرحولة ، وفي الخشبة راكبة ، وهي في المعنى مركوبة .

والنوع الرابع من الفاعل في اللفظردون المعنى : هو المفعولُ المقلوبُ فاعلاً في البيتين المذكورين في الفاعل في قوله " :

مِثلُ القَنَافذِ هِدَّاجِونَ قد بَلَغَتْ عَبْراًنَ أو بَلَغَتْ سَوَ اتهم هُجَرُ وَ وَكذلك « هجر الله الله الله الله الكونه مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في الأصل مفعولُ ، وكذلك قوله ("):

غداةً أحلَّتُ لابنِ أصرمَ طعنة صَينِ عَبيطاتُ السَّدائِفِ والخَمرُ فَ وَهُ وَ عَبِيطَاتُ السَّدائِفِ والخَمرُ فَ « عبيطاتُ » فاعلُ في اللفظ لكونه مرفوعًا مقلوبًا ، وهو في المعنى مفعول . (فصل) : وأما حقيقة المفعول به : فهو كلُ اسمِ أو مقدرٍ به انتصب لوقوع الفعل عليه

⁽١) سورة الطارق: الآية: ٦.

⁽۲) سبق تخریج الشاهد ، ص : ۲

⁽٣) سبق تخریج الشاهد ، ص : ٦٦٦ /

سواء كان الفعل مقدمًا أو مؤخرًا عليه ، فإنه منصوب مع وجود فاعله لديه سوا في كان من يمكن في المعنى أو لا يمكن من جماد وحيوان وعاقل ،وغير وعاقل ، وشخص ، وغير شخص ، ومذكر ،ومؤنث ، وحكمه النصب ظهر فيه أو خفي سواء أوجب الفعل الواقع عليه أو نُفي ، وإن شئت قلت : حكم المفعول النصب لفظًا في المعربات وتقديرًا في المبنيات المقدرات من الظاهرات كما تقدم ، وحكمًا في جميع المبنيات .

(فصل) : وهذا تعبير الحقيقة : معنى قولنا : « إِنَّ المفعولَ به كلُّ اسم أو مقدرٍ به » يحتملُ أن يكونَ المفعولَ به اسمًا ، نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ومقدرًا بالاسمِ المفعول به ، والذي يُقدرُ بالاسم المفعول به الحروف ، حروفُ الجرِ خاصَّة مع الأسماءِ والظروفِ والأفعالِ ، والجملِ ، هذه كلها إذا حلت محلَ المفعولِ قدَّرت بالاسم إلا أنها أكثرُ ما تقعُ مفعولةً إذا حلت محلُّ المفعول ِالثاني في باب طِننت وأخواتها ، أو محلُّ المفعول ِالثالث ِ في بابِ أنبأتُ وأخواتها ، ومثالً هذه الأربعة مفعولة في باب ظِننتُ : ظننتُ زيدًا في الدارِ، وظننت زيداً أمامك ، وظننت زيداً قام ويقوم ، وظننت زيداً أبوه منطلق ، هذه كلها / ههنا مفعولة ، وهي تقدر بالاسم المجرد المفعول به ، فالحرف والظرف يقدران بالكائنِ أو المستقر ، والفعلُ يقدرُ باسم الفاعلِ ، والجملةُ تقدرُ على حسبِ ما يسوغُ تقديره منها ، إِن كَانَ فيها فعلاً أواسم فاعلِ قُدرت به ، وإن لم يكن فيها اسم فاعلِ ولا فعل قِدُرت بالكائن أو المستقر أيضًا ، فعلى هذا تقولً في مثال الأول : ظننت زيدًا كائنًا في الدارِ ، أو كائنًا أمامك ، وظننت زيدًا قائمًا ، إذا كان المفعولُ الثاني فعلاً ، وظننتُ زيدًا منطلقًا أبوه ، إذا كانَ المفعولُ الثاني جملَّةُ ، وعلى هذا القياسِ : أنبأتُ وأخواتهًا ، تقول : أنبأتُ زيدًا عمراً في الدار ، أو أمامَك ، أو يقوم ، أو قام ، أو أبوه منطلق ، على قياسِ المسألةِ الأولى سواء بسواءٍ.

۳/٦٣

واعلم أن الاسم يكون مفعولاً سواءً كان مُعرباً أو مَبنياً ، أو مُقدراً ، ظَاهراً ، كما تقدّم في الفاعل . واعلم أن ظروف الزمان مع ظننت وأخواتها ، ومع أنبأت وأخواتها لا تكون مفعولة إلا أن يكون المفعول الأول حدثا نحو قولك : ظننت القيام يوم الجمعة ، وأنبأت زيدا الحروج يوم السبت ، فَإِنْ كانَ المفعولُ الأولُ شخصًا لم يجز أن يكون ظرف الزمان مفعولاً ثانيًا مع ظننت ولا ثالثًا مع أنبأت ؛ لأن المفعولين أصلهما الابتداء والخبر ، فالأول بنزلة المبتدأ ، والثاني بمنزلة الخبر ، وبالإجماع له لا يجوز أن يخبر بها يغبر عن الأشخاص بظروف الزمان لعلة تمكنها ، فأما ظروف المكان فيجوز أن يُخبر بها عن الأشخاص والأحداث ، ويجوز أن تكون مفعولة مع هذين الفعلين ، سواءً كان المفعولُ الأولُ شخصًا أو حدثًا ، وتلّما يقع الظرف والفعل والجملة ، إلا مفعولاً ثانيًا أو ثالثًا ، فأما الحروف فيجوز أن تكون مفعولة ، بشرط أن تكون مع الاسم ويحكم أو ثالثًا ، فأما الحروف في مثل / قولك : مررت بزيد ، وما شاكل ذلك .

P / 74

(فصل): ومعنى قولنا « انتصب بوقوع الفعل عليه » يوجب أن يكون المفعول به منصوبًا ، سواءً كان معربًا أو مبنيًا أومقدراً . والمعرباتُ مثل : ضرب زيدً عمراً ، والمبنياتُ مثل ضرب موسى عيسى ، والمبنياتُ مثل : ضرب زيدً الذي في الدار ، والمقدراتُ مثل ضرب موسى عيسى ، والفرق بين المبنيّ والمقدر أن المبنيّ يُحكم عليه بالإعراب لأنه غير متمكن في الاسمية ، والمقدر : الذي يقدر فيه الإعراب لتمكمنه في الاسمية ، وهو كالمقصور ، وما أضيف والى ياء النفس .

(فصل): وقلنا: « انتصب بوقوع الفعل عليه » احترازاً مما وقع فيه كالظروف ، ومما وقع له كالظروف ، ومما وقع له كالمفعول من أجله ، ومما وقع معه كالمنصوب بواو مع ، ولكل واحد من هذه بابً

⁽١) سوف يتحدث المؤلف عن حكم وقوع ظرفي الزمان والمكان خبراً عن الأشخاص في باب الابتداء ، ص : ٤٤ ؟

نذكره إن شاء الله تعالى ، وهذا الباتُ مجرد للفاعل والمفعول به ، ومعنى قولنا : « سواتً كان الفعلُ مقدمًا أو مؤخرًا » يُنبئُ أن المفعول يجوزُ تقديمُهُ وتأخيره على الفعل، وإنما جازَ تقديمهُ وتأخيره لأنه فضلة ، والفضلة يجوزُ تقديمها وتأخيرها للاستغناء عنها إلاحيث يقع الإشكال ، وسنذكره في الأحكام إنَّ شاء الله تعالى .

(فصل): وقلنا: « مع وجود فاعلم لديه » احترازاً من حذف الفاعل فيما لم يُسم فاعله ، لأنه متى حُذف الفاعلُ رُفع المفعولُ ليقومَ مقامه ، ولهذا شرطنا أن يكونَ منصوبًا مع وجود الفاعل ، فمتى حُذف الفاعلُ وجب رفع المفعول وانتقلَ من هذا الباب إلى باب ما لم يُسم فاعله .

وقولنا : « يمكنُ أن يكونَ مفعولاً في المعنى أو لا يمكن » يُنبئ أن كلَ ما وقع عليه الفعلُ مفعولاً على المجازِ سواح كان الفاعلُ قادراً أو غيرَ قادرٍ ، نحو : جرح زيد الخشبة ، وجرحت الخشبة زيدا ، أو كان الفعلُ موجبًا أو منفيًا ، نحو : ضربتُ زيداً ، وما ضربتُ زيداً ، فالمنصوب هذا يسمى مفعولاً بإضافة لفظ الفعل ، لا بوقوعه عليه كما تقدم في الباب .

وقولنا: « من جمادٍ ، وحيوانٍ ، وعاقل ٍ ، وغيرِ عاقل ٍ ، وشخصٍ وغيرِ شخصٍ » اتساعًا ، وقد دخل تحت / هذا الحديث ِ ، فتدبره .

(فصل): وتلنا: « وحكم المفعول النصب ، ظهر فيه أو خفي [و] قد تقدم الحديث عليه ، وهو أنه يوجب أن يكون المفعول منصوبًا لفظًا أو تقديرًا أو حكمًا ، بشرط وجود الفاعل ، فإن حُذَفَ الفاعل رفع المفعول ، وناب منابه لئلا يبقى الفعل بغير فاعل ، فأما التذكير والتأنيث فسنذكره في الأحكام إن شاء الله .

(نصل): وأما على كم ينقسمُ المفعولُ به ؟ فهو ينقسمُ أيضًا على ثلاثة ِ أقسام:

e/78

مفعولً به في اللفظ والمعنى ، ومفعولً به في المعنى دون اللفظ ِ، وَمفعولٌ به في اللفظ ِ دون المعنى .

(فصل): فالمفعولُ به في اللفظ والمعنى: هو كلَّ اسم صحيح معرب حي فاعلهُ قادر عيل منفيَّ فعله الواقع عليه ، وذلك مثل: خلَق الله محمداً ، وضرب زيد عمراً ، هذه الشرائط مجتمعة في هذين المفعولين ، فمتى لم تجتمع هذه الشرائط لم يكن مفعولاً في اللفظ والمعنى .

(نصل): والمفعولُ الذي في المعنى دون اللفظ عشرة أنواع:

النوع الأول منها: ما جرى مفعولاً بد من الأسماء المبنيات كما تقدم في الفاعل ، نحو: ضرب زيد الذي في الدار ، وأكرم عمرو حذام ، وضرب عبدالله هذا ، وما شاكل ذلك . هذه كلها مفعولات في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها النصب الذي هو إعراب المفعول .

والنوع الثاني من هذا المفعول به: جميع المقدرات من الظاهرات ، ومعنى المقدرات الذي يُقدر فيها الإعراب من الظاهرات لا من المبنيات ، ومثالها : ضرب زيد موسى ، وأكرم عمر عسم عسم عسس عسس وضرب زيد غلامي ، وأكرم عمر صاحبي ، وما شاكل ذلك . إلا الاسم المنقوص فإنه يتبين فيه النصب ويكون مفعولا في اللفظ والمعنى إذا جرى مفعولا حقيقيا نحو : ضرب زيد القاضي / ، وما شاكل ذلك .

P/75

والنوع الثالث من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل الذي بمعنى الحال والاستقبال نحو : هذا ضاربُ زيد الآن ، وشاتم عمرو غدا ، وماشاكل ذلك ، هذا مفعول به في المعنى ؛ لأن الفعل واقع عليه وهو غير مفعول في اللفظ ، لأنه مجرور بمعنى الإضافة .

والنوع الرابع من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو الفعلُ" الذي أُقيم مقام الفاعل مع فعل ما لم يُسم فاعله نحو: ضُربَ زيدٌ ، وَشَتِم عمروٌ ، وما شاكل ذلك ، هذا مفعولٌ في المعنى لأن الفعلَ واقع عليه ، وهو غيرٌ مفعولٍ في اللفظ لأنه مرفوع ، وليس من حكم المفعول الرفع .

والنوع الخامس من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى بلفظ فاعل ، وأصله مفعول في مثل قول الله تعالى ": ﴿ خُلِقَ من ما عِدافق ﴾ أي : مدفوق كما تقدم ، وكاصطلاح العرب في تسمية الراكبة وهي في المعنى مركوبة ، وفي الراحلة وهي في المعنى مرحولة ، وقد تقدم الحديث على هذا الفاعل .

والنوع السادس من المنعول بد في المعنى دون اللفظ : هو كل جارٍ ومجرور سوا يكان حرف الجر زائداً أو غير زائد غالبًا نحو : مررتُ بزيد ، وما شاكل ذلك ، هذا بشرط أن يكون حرف الجر الذي هو غير زائد في بعل واقع أو ما هو في حكم الفعل الواقع ، وبشرط أن يقع حرف الجر الذي هو زائدٌ بعد فعل غير منفيٌ ، مثالُ المتعلق بالفعل الواقع : مررتُ بزيد ، ونزلتُ على عمرو ، والذي هو متعلقٌ بما هو في حكم الفعل الواقع : مررتُ بزيد ، ونزلتُ على عمرو ، والذي هو متعلقٌ بما هو في حكم الفعل الواقع هوالجار والمجرور إذا وقع خبرا ، أو نعتًا للنكرة ، أو حالاً للمعرفة ، أو صلةً للناقص ، هذه في الأصل مفعولةٌ ؛ لأنها متعلقةٌ بما هو في حكم الفعل الواقع ، وقد تقدم الحديثُ عليها في قسمة الحروف " ، ومثال حرف الجر الذي يقعُ زائداً بعد فعل غير منفيعٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكم ﴾ ، (الأول من السماء من جبالٍ منفيعٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكم ﴾ ، (الأول من السماء من جبالٍ منفيعٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكم ﴾ ، (الله وينه كل من السماء من جبالٍ منفيعٌ قول الله تعالى " : ﴿ يَغْفِر لكم من / دُنُوبِكم ﴾ ، (الله عليه على السماء من جبالٍ من جبالٍ من السماء من جبالٍ من جبالٍ من السماء من جبالٍ الذي يقع خبول على خبول الله تعالى " المناه على المنه على خبول الله على المنه على المنه على المنه على المنه على غير من السماء من أو الله على المنه على غير الله على المنه المنه على المنه المن

د/ره

⁽١) والصواب: المفعول الذي أقيم مقام الفاعل.

⁽٢) سورة الطارق: الآية: ٦.

⁽٣) انظر: ص: ٥١

 ⁽٤) سورة الأحقاف : الآية : ٣١ .

⁽٥) سورة النور : الآية : ٤٣ .

فيها من برد ﴾ والتقديرُ: يغفرُ لكم ذنوبكم ، ويُنزل من السماءِ برداً ، في بعض الأقوال (" ، وإنما قلنا « أو غير زائد إغالبًا » احترازاً من فاعل كفى ، نحو قولك : كفى بالله ، ومثل قول امرئ القيس" :

* لما نَسَجَتُها من جنوبِ وشمأل *

ومِن المجرور بعد هل ، نحو قوله تعالى " : ﴿ هل من خَنْلَقِ غِيرُ الله ﴾ ، وما شاكل ذلك فإنَّ هذه غير مفعولة ٍ ، لأنَّ منها ما هو فاعلُ ، ومنها ما هو مبتدأً ، وكذلك المجرور المبتدأ في المعنى بعد النفي ، نحو قولك : ما جاء من أحد ٍ ، وما من إله غيره .

والنوع السابع من المفعول بد في المعنى دون اللفظ : هو الظروف والأفعال ، والجمل ، إذا حلت محل المفعول الثالث مع أنبأت وأخواتها ، أو محل المفعول الثالث مع أنبأت وأخواتها ، مثالها مع ظننت وأخواتها : ظننت زيدا أمامك ، وظننت زيدا يقوم أو قام ، وظننت زيدا أبوه منطلق ، وما شاكل ذلك ، ومثالها مع أنبأت : أنبأت زيدا عمرا أمامك ، وأنبأت زيدا عمرا أبوه منطلق، وماشاكل ذلك المامك ، وأنبأت زيدا عمرا أبوه منطلق، وماشاكل ذلك هذه كلها في هذه المواضع مفعولات في المعنى دون اللفظ ، لأنه لانصب صريحاً فيها. والنوع الثامن من المفعول به في المعنى دون اللفظ : هو فاعل فعل المفاعلة نحو :

⁽١) قال الغراء في معاني القرآن: ٢٥٦/٢: و ف ﴿ من ﴾ هنا تسقط فنقول: الآدمي لحم ودم ، والجبال برد ٠٠٠ » وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: ١٤٢/٣: و ف ﴿ برد ﴾ عنده في موضع خفض ، هكذا يقول الغراء ٠٠٠ فأما قول البصريين فيكون ﴿ من برد ﴾ في موضع نصب ، والخفض على البدل ، والنصب عند سيبويه على الحال ، وعند أبي العباس على البيان ٠٠٠ ومن قال إن ﴿ من ﴾ زائدة فيهما فهما عنده في موضع نصب لا غير » .

وقال ابن هشام في المغنى : ٤٢٨ : و وقال الفارسي بزيادة ﴿من ﴾ في ﴿من برد ﴾ »

⁽٢) سبق تخريج الشاهد : ص : ٦٦١، وأورده المؤلف هنا دليلاً على زيادة من ، قال في التهذيب الوسيط : ٢٦٠ : « والتقدير : لما نسجتها جنوب وشمأل ، ومن زائدة »

⁽٣) سررة فاطر: الآية: ٣. وفي الأصل: « هل من إله غير الله ».

ضارب زيد عمراً ، والفاعل المقلوب ، وقد تقدم تمثيله في قسمة الفاعل ، فاستخرج القياس من هنالك ".

والنوع التاسع من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو مفعول المصدر إذا أُضيفَ إليه نحو قولك: أعجبني ضرب عمرو زيدٌ ، ف« عمرو » مفعولٌ في المعنى ، لأن الضرب واقع عليه ، وفاعل الضرب زيدٌ ، وإن تأخر وهو غير مفعول في اللفظ ، لأنه مجرورٌ بمعنى الإضافة ، وكذلك سائر المصادر إذا أُضيفت إلى المفعول / به .

والنوع العاشر من المفعول به في المعنى دون اللفظ: هو ما أتى على صيغة التعجب الآخرة: نحو قولك: أكرم بزيد! فإنهم يحكمون على الجار والمجرور بالنصب لأنه مفعولاً في الأصل ، وإنما كان زيد مفعولاً في المعنى دون اللفظ ، لأنه مجرور على ماتقدم ، ولأنه لم يقع عليه فعل حقيقي في لفظه ، لأنك إذا قلت : أحسن بزيد! فأحسن : فعل لازم ، والفعل اللازم لا ينصب مفعولاً به ؛ لأنه في الأصل غير واقع عليه فافهم ذلك .

(فصل): وأما المفعول به الذي في اللفظ دون المعنى ، فهو أربعة أنواع : النوع الأول منها: كلُ مفعول نَفي الفعلُ الواقعُ عليه ، أو كان فاعلهُ غيرَ حيَّ والاقادر ومثال ذلك : ما ضرب زيد عمراً ، وأعجب الشعر زيداً ، وما شاكل ذلك ، هذا النوع مفعول به بإضافة لفظ الفعل الا بوقوعه كما تقدم ، وهو غيرُ مفعول في المعنى ، الأنه الايقعُ عليه الفعل مع النفي ، والا يصمُ الفعلُ من غير الحي القادر .

والنوع الشاني من المفعول به في اللفظ دون المعنى : هو مفعول المفاعلة في مثل قولك: ضارب زيد عمراً ، فهو مفعول في اللفظ لما نصب ، وهو في المعنى فاعل ، لأن

⁽۱) انظر: ص: ۱۲/ انظر: ص: ۱۲/ مع على الفاعلية انفر التبام : ۱۲/۲ *

الضرب وقع منه وعليه ، وكذلك الفاعل هو مفعول في المعنى كما تقدم لما وقع عليه الفعل مرة أخرى ، والمعنى : إنّ الفعل مرة أخرى ، والمعنى : إنّ فاعل المفاعلة ومفعولها فاعلان من جهة ومفعولان من جهة أخرى ، وهذا من أعجب شيء في العربية ، وقد كان تقدم الحديث على مثل هذا "، ولكن أعدته تأكيدا في البيان .

والنوع الثالث من المفعول في اللفظ دون المعنى ، هو قولنا : محفوظا بمعنى : حافظا، ومستوراً بمعنى : ساتراً ، وقد تقدم الحديث عليه في تقسيم الفاعل".

والنوع الرابع من المفعول في اللفظ دون المعنى : هو الفاعلُ المقلوبُ مفعولاً في البيتين المتقدمين ، فخذه من هنالك إن شاء الله تعالى "".

(فصل): وأما أحكام الفاعل والمفعول: فأحكامهما / مشتملة على أربع مسائل: 77 / ... الأولى منها: في معرفة مراتبهما، واختصاص كل واحد منهما بإعراب دون إعراب الآخر.

والثانية : في معرفة تقديمهما ، وتأخيرهما ، وما يتصل بذلك .

والثالثة : في معرفة تأنيثهما وتذكيرهما ، وما يُلحق بذلك من احتجاج في حكم ِ الفعل معهما .

والرابعة : في معرفة الفرق بينهما وما يتصلُّ بذلك من نفي الالتباس .

(فصل): في المسألة الأولى من الأحكام: أما الحديثُ في معرفة مراتب الفاعل والمفعول ، فاعلم أن للفاعل عند الخليل بن أحمد - رحمة الله عليه - وعند الأكثر

⁽۱) انظر: ص: ۱٦٥

⁽۲) انظر: ص: ٥٠⁻

⁽٣) انظر: ص: ١٧٠ ١

رتبتين : إحداهما : أن يكونَ بعد الفعل نحو : ضرب زيدً عمراً ، هذه الرتبة هي الأصلُ، وإنما وجبَ تأخيرُ الفاعل على الفعل ، لأن الفعلَ الذي رفعة وعمل فيه الرفع ، ورتبة العامل أن تكونَ متقدمة على المعمول الملازم له ، وإنما قُلنا الملازم احترازاً من المعمول الذي هو غير ملازم كالمفعول الذي يجوز تقديمه وتأخيرُه لكونه فضلة على الفعل والفاعل ، ومثاله : عمراً ضرب زيد ، وما شاكله .

والرتبة الثانية: أن يكونَ بعد الفعل والمفعول اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ في المعربات التي لا إشكالَ فيها نحو: ضربَ عمراً زيدٌ ، وما شاكل ذلك . وأما الوجوبُ : فيجبُ تأخيرُ الفاعل إذا كان المفعولُ به مضمراً متصلاً نحو : ضربك زيدٌ ، وما شاكل ذلك . أو اتصل بالفاعل ضميرُ مفعوله نحو قول الله تعالى : ﴿ يومَ ٠٠٠ لا ينفعُ نفسًا إَيمنها ﴾ فأمّا سيبويه وأصحابه فيجيزون للفاعل رتبة ثالثة وهي أن يتقدم على الفعل مع الاستفهام والشرط وسنزيد هذا الفصل إيضاحًا في مسألة التقديم والتأخير " أن شاء الله تعالى .

(فصل): يجوز أن يكونَ للمفعول بالإجماع مراتب ثلاث:

الأولى: تأخيرُه على الفعل / والفاعل نحو : ضرب زيد عمرا ، وهذه أصل مراتبه ، ٢/٦٦ لأن الفعل أول ، فلما وقع رفع الفاعل ، وكان بعده ، ولما تعدى نصب المفعول ، وكان بعدهما جميعًا ، ولهذا كانت هذه الرتبة هي الأصلُ ".

والرتبة الأخرى: توسطهُ اتساعًا ووجوبًا ، فالاتساعُ فيما كان لا يخلُ من المفعولين

⁽١) سورة الأنعام : الآية : ١٥٨ .

⁽٢) انظر: ص: ٨٧/

⁽٣) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به النصب: الفعل والفاعل، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا.

ينظر: الإتصاف: ٧٨/١.

نحو: ضرب عمراً زيد ، وما شاكل ذلك .

والوجوب: توسيطة إذا كان مُضمراً متصلاً بالفعل نحو: ضربك زيد ، وما شاكل ذلك أو التحل ضميره بالفاعل ، نحو: ضرب زيداً غلامه ، وما شاكل ذلك . وسنحتج على وجوب التوسط في هذين المفعولين في مسألة التقديم والتأخير إن شاء الله تعالى .

والرتبة الثالثة: تقدمه على الفعل والفاعل ، إذا كان مضمراً منفصلاً ، نحو قوله تعالى " : ﴿ إِيَّاكَ نعبدُ وإياكَ نَستَعينُ ﴾ وما شاكل ذلك ، لا يجوزُ أن تقول : نعبدُ إياك ولا : نستعينُ إياك ، وإنما وجب تقديم المفعول على الفعل ههنا تنبيها على عظم قدره ، كذا قال سيبويه ، لأنه سئل عن قوله تعالى : ﴿ إياك نعبد ﴾ لم قدم المفعول على الفعل والفاعل ؟ فقال : تنبيها على عظم قدر المعبود ، رواه عنه طاهر بنُ أحمد - رحمة الله عليه - " ، ويجب أيضًا تقديم المفعول على الفعل والفاعل إذا كان شرطًا أو استفهامًا على مذهب سيبويه .

(فصل): وأما الحديث على معرفة اختصاص كل واحد من المفعول والفاعل بإعراب وون إعراب الآخر، فليس لذلك أصل إلا السماع عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه ، لأنه روي عنه أنه قال في حديثه لأبي الأسود الدؤلي: الفاعل مرفوع أبدا ، والمفعول به منصوب أبدا ، إذا سميت من فعل به ، ولا بد للفعل من فاعل إما ظاهرا وإما مضمرا - تم كلامه عليه السلام -" وأما قول من قال : إنما

⁽١) سورة الفاتحة : الآية : ٥ .

⁽۲) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل: باب (الفاعل والمفعول) لوحة: ١٤، ونص كلامه: و فإذا رأيت مفعولاً قد وسط فقدم على الفعل فإنه إنما فعل ذلك لمعنى إما للتنبيه على شيء مثل: ﴿ إياك نعبد ﴾ قدم تنبيها على عظم قدر المعبود تعالى علواكبيراً ، قال سيبويه عقب ذكر المفعول: يقدمون في كلامهم ما هم ببيانه أهم وأعنى ٠٠٠ » وانظر الكتاب: ٣٤/١ .

⁽٣) ذكره في كشف المشكل: ٢٩٤/١.

اختص الفاعل بالرفع لأنه شريف ، والرفع أشرف الحركات ، واختص المفعول بالنصب لأنه فضلة يستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأعطي حركة خفيفة إشعارا بأنه فضلة ، لأنه فضلة يستغنى عنها في أكثر الأحوال ، فأعطي حركة خفيفة إشعارا بأنه فضلة ، لتزول تلك الحركة بزواله "، فليس هو باحتجاج واضح ؛ لأن / الفاعل قد يكون شريفا الالوغير شريف ، وقد يكون المفعول مفعولا على المجاز وهو غير ضعيف . وأما قول من قال : إنما اختص الفاعل بالرفع لأنه قوي فأعطي أقوى الحركات وهي الضمة ، واختص المفعول بالنصب لأنه ضعيف ، فأعطي أضعف الحركات ، وهي الفتحة ، فليس ببرهان لاتح أيضا ؛ لأنه لا يطرد هذا القياس بالإجماع".

(فصل): في المسألة الثانية من الأحكام: وأما الحديث في معرفة تقديم الفاعل والمفعول وتأخرهما، فاعلم أن كل واحد منهما ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، وهذا ابتداؤنا في قسمة الفاعل ، وبالله التوفيق:

فاعلُ يجبُ تقديمه على بعض الأقوال على الفعل والمفعول ، ولا يجوزُ تأخيره ، وفاعلُ يجبُ توسطهُ بين وفاعلُ يجبُ توسطهُ بين الفعل والمفعول ، ولا يجوزُ تقديمهُ ، وفاعلُ يجبُ توسطهُ بين الفعل والفاعل ، ولا يجوزُ تقديمهُ ولا تأخيره .

أما الفاعل الذي يجبُ تقديمه على بعض الأقوال على الفعل والمفعول فعو اسمُ الشرطِ ، والاستفهام ، على رأي سيبويه وأصحابه ، ومثال ذلك : من قام ومن يقم أقم معه ف « من » فاعل مقدم للقيام عنده ، وهو مبتدأ عند الخليل وأصحابه ، وقد تقدم الحديث على هذا الفصل مستوفى بالتصحيح والاحتجاج في أول الباب ، فخذه من

⁽١) قال في كشف المشكل: ٢٩٤/١: « وأعطى الرفع لأنه أشرف الأشياء، والرفع أشرف الحركات » وقال في المفعول به: « وأعطى النصب لأنه فضلة في الكلام فأعطى أخف الحركات لتزول بزواله » .

⁽٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٧٥/١: « وثانيها أن الفاعل اختص بالرقع لقوته ، والمفعول النصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزوم الفعل وعدم استفناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه ٠٠٠ » فذكر ابن يعيش ثلاثة تعليلات ، هذا الذي ذكرته ما أشار إليه المؤلف .

هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى ."

وأما الفاعلُ الذي يجبُ تأخيره على الفعل والمفعول ولا يجوز تقديمهُ فهو نوعان : أحدهما : الفاعلُ إذا اتصلَ به ضميرُ المفعول المتقدم ، ومثاله : ضربَ زيداً غلامه ، وزانَ الثوبَ عَلمه ، قال الله تعالى " : ﴿ يوم ن لا ينفعُ نَفْسًا إِيمُنها ﴾ وقال تعالى " : ﴿ يوم ن لا ينفعُ نَفْسًا إِيمُنها ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وإذ ابتكي إبْراهِم رُبّه ﴾ وإنما وجب تأخيرُ هذا الفاعل ههنا لأنه لو تقدم وتأخر المفعولُ لعاد الضميرُ الذي فيه إلى ما بعده لأنه ضميرُ المفعولُ ، وقد تأخر ، وذلك ممتنع لأن الضمائر المغيبة لا تعود الإلها على الإطلاق ، فأما قول الشاعر " :

جَزَى رَبُّهُ عَنَّيَ عَدِيًّ بِنَ حاتم حَزاءَ الكِلَابِ العَاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

⁽۱) انظر: ص: ۸ه (

⁽٢) سورة الأنعام : الآية : ١٥٨ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٧٤ .

⁽٤) هو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه: ١٧٤ . ونسبه ابن جني في الخصائص إلى النابغة النبياني: ١٩٤/١ ، ١٩٤/١ ، ينظر: مجالس ثعلب: ١٩٨/١ ، والجسل: ١١٩١ ، والأغاني: ١٩٤/١ ، والموشع: ٥٨ ، والخصائص: ٢٩٤/١ ، والحلل: ١٩٥ ، والأمالي الشجرية: ٢٠٢/١ ، وكشف المشكل: ٢٩٩/١ ، وشرح المفصل: ٢٩٢/١ ، وشرح الجسل لابن عصفور: ٢/٤٤ ، وضرائر الشعر: ١٨٦ ، وأوضح المسالك: ٢/٥٢١ . واختلف العلماء في هذا البيت ، فالجمهور يتأولونه ، وذلك لتقدير مصدر . انظر: شرح المفصل: ٢٩٢/١ ، وقال بعضهم أنه من ضرورات الشعر ، انظر: الجمل: ١٩١١ ، وضرائر الشعر: ١٨٦١ ، وقال ابن جني بجواز ذلك ، قال في الخصائص: ٢٩٤/١ : و وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامه زيداً لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى ، وقالوا في قول النابغة:

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

إن الهاء عائدة على مذكور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنى ، وأما أنا فأجير أن تكون الهاء في قوله :

جزى ربه عني عدي بن حاتم عائدة على د عدي » خلاقًا أن الجماعة » .

C/7N

/ففيه قولان : أحدهما أن سيبويه عده لحنًا ولم يجزه لما أعاد الضمير إلى ما بعده . والثاني : أنَّ منهم من قدَّر مصدراً محذوفًا يُعقدر من جزى ، وأعاد الضمير إلى ذلك المصدر المحذوف، وقال أصله : جزى الجزاء ربه ، على أن الهاء في « ربَّهُ » عائدةً إلى الجزاء ، وهذا تقدير بعيد ، غير سائغ .

وأما النوع الثاني من الفاعل الذي يجبُ تأخيره ولا يجوزُ تقديم فهو الفاعل إذا كان مفعوله ضميرا متصلاً بفعله نحو قولك : ضربك زيد وما شاكل ذلك ، فلو قدمت زيداً لارتفع مبتدأ ، ولم يكن فاعلا ، نحو قولك : زيد ضربك ، ولو وسطه بين الفعل والمفعول لعاد الضمير المتصل المنصوب منفصلاً على حرف واحد ، وذلك محال ، لأن الاسم لا يوجد على حرف واحد غير متصل بشيء من الكلام ، وأما الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول ولا يجوزُ تأخيره ولا تقديم : فهو كل فاعل مبني أو في حكم المبني ، إذا كان مفعوله مبنيا مثله ، أو في حكم المبني ، وليس بينهما فرق ، بعنى ولا لفظ ، وهو ثمانية أنواع ، وهذا قثيلها وبالله التوفيق :

النوع الأول من الفاعل الذي يبعبُ توسيطه بين الفعل والمفعول ولا يجوز تقديمه ولا تأخيره : هو المقصور إذا كان مفعوله مقصوراً مثله ، ولا فرق بينهما بلفظ ولا معنى ، وهو مثل قولك : ضرب موسى عيسى ، في موسى » هو الفاعل لما توسط ، فإن كان بينهما فرق بلفظ التذكير أو التأنيث أو بالمعنى ، جاز التقديم والتأخير نحو : آلمت الحكمى الحبلى ، والمت الحبكى الحكمى ، وما شاكل ذلك ، وأكل موسى هندبا " ، وأكل هندبا موسى ، وإنا جاز التقديم والتأخير ههنا لأن الالتباس قد زال ، لأن الحكمى هي المؤلمة للحبلى ، وأن موسى هو الآكل للهندبا ، إذ لا يمكن عكس ذلك .

⁽۱) قال في الصحاح : (هدب) : « وهندب بفتح الدال ، وهنديا ، وهندياة : بقل ، وقال أبو زيد : الهنديا بكسر الدال ، يمد ويقصر » .

والنوع الثاني من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل الذي إذا أُضيفَ إلى ياء النفس، وكان مفعوله مضافًا إليها مثله، نحو: ضرب غلامي صاحبي، مالم يقع فرق بين الفاعل والمفعول بلفظ التأنيث أو بالمعنى، كما تقدم في المسألة الأولى، فخذ القياس من هنالك.

والنوع الثالث من الفاعل الذي يجبُ توسيطه : هو الفاعل إذا كان مركبًا ومفعوله مركب مثله ، نحو : ضرب مَعديكرب رام هُرمُز ، وما شاكل ذلك .

والنوع الرابع من الفاعل الذي / يجبُ توسيطهُ بين الفعلِ والمفعول: هو الفاعلُ إذا 7/ ٢٠ كان معدولاً ، ومفعوله معدولاً مثله نحو: ضربتُ حذَامِ قطامٍ ، وما شاكل ذلك .

والنوع الخامس من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعلُ إذا كان من أسماء الأصوات مثله ، نحو : ضرب كان من أسماء الأصوات مثله ، نحو : ضرب سيبويه عمرويه ، وما شاكل ذلك !!

والنوع السادس من الفاعل الذي يجبُ توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل إذا كانَ مبهمًا ، ومفعوله مبهم مثله ، مثل: ضرب هذا هذا إلا في التثنية ، فإنه يجوز أن تقول : ضرب هذان هذين ، وضرب هذين هذان ، وإغا جاز ذلك لأن الالتباس قد زال بظهور الألف مع الفاعل .

والنوع السابع من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: هو الفاعل إذا كان مضمراً ، ومفعوله مضمراً مثله نحو: زيداً ضربته ، وعمراً أكرمته ، وما شاكل ذلك . والنوع الشامن من الفاعل الذي يجب توسيطه بين الفعل والمفعول: الفاعل إذا كان ناقصاً ، وكان مفعوله ناقصاً مثله: نحو: ضرب الذي في الدار الذي في المسجد ، وما شاكل ذلك .

⁽۱) لعله يريد الاسم الختوم به ويه» ويعرف عذا لنحويين به المركب المرجي،

هذه الثمانية الأنواع إذا جرت فاعلة ومفعولة ، وجب توسيط الفاعل منها وتأخير المفعول ، لأن كل اسمين منها يمكن أن يكون مرة فاعلا ومفعولا أخرى ، ولا فرق بينهما إذ لا إعراب فيهما ، فلما عظم الالتباس رد كل واحد منهما إلى رتبته الأصلية ، وهي تقديم الفعل وتوسط الفاعل وتأخير المفعول ، فتدبر هذا الاستخراج فهو من الغريب ، موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل): والمفعولُ ينقسم أيضًا في التقديم والتأخير على أربعة أنواع /: مفعولُ ١٩٦٨ يجبُ تقديمه على الفعل والفاعل ولا يجوزُ تأخيره عليهما ، ومفعولُ يجبُ تأخيره على الفعل والفاعل ولا يجوزُ تقديمه على الفعل والفاعل ولا يجوزُ تقديمه على الفعل والفاعل والفعل ولا يجوزُ تقديمه ولا تأخيره عليهما ، ومفعولُ يجوزُ تقديمه وتأخيره وتوسيطه . وهذا قثيل المسائل وبالله التوفيق :

أما المفعولُ الذي يجبُ تقديمه على الفعل والفاعل ولا يجوزُ تأخيره : فهو اسم الشرط والاستفهام إذا جريا مفعولين على رأي سيبويه نحو قولك : من ضربتَ يا زيد ؟ وما تفعلُ أفعلْ مثله ، وما شاكلَ ذلك ، وتقدير ذلك عند سيبويه إذا قلت : من ضربت؟ أضربت أحدا أضربه ، وإنا تقدم عند لأن الشرط والاستفهام لهما صدر الكلام .

ومن المفعول الذي يجبُ تقديمه على الفعل والفاعل ، ولا يجوزُ تأخيره : المفعولُ الواقع بعد أمّا التي للتفصيل نحو قوله تعالى " : ﴿ فأمّا اليّتيم فَلا تَقْهَر ﴾ وإنما وجب تقديم المفعول ههنا لأنه وقع بعد التفصيل ، وفي التفصيل معنى الشرط ، والشرط والاستفهام لهما صدر الكلام ".

⁽١) سورة الضحى : الآية : ٩ .

 ⁽٢) تقدم المفعول في الآية الكرعة ، وهو من أجزاء الجزاء ، وذلك لأنه قصد به أنه ملزم بالحكم والمعنى : إن =

ومن المفعول الذي يجبُ تقديم على الفعل والفاعل ولا يجوز تأخيره : المضمر المنفصل المنصوب مع الفعل الذي تعدى إلى مفعول واحد ما لم يقع استثناء نحو قوله تعالى " : ﴿ إِيَّاكَ نَعبد وإِيَّاكَ نَستَعينَ ﴾ يجبُ تقديم إياك ههنا للتنبية على عظم المعبود كما تقدم، وإنما قلنا : مع الفعل الذي تعدى إلى واحد ما لم يقع استثناء ، لأن الضمير المنفصل يجوزُ أن يكون متأخرا " مع الاستثناء نحو قولك : ما رأيت إلا إياك ، وما شاكل يجوز أيضًا أن يكونَ مفعولاً ثانيًا مع ظننت وأخواتها نحو : ظننت زيداً إياك ، وما شاكل ذلك ، ويجوز أيضًا أن يكونَ مفعولاً ثانيًا مع ظننت وأخواتها نحو : ظننت زيداً إياك ،

۲/۱۹

وأما المفعولُ الذي يجبُ تأخيرُه على الفعلِ والفاعلِ ولا يجوزُ تقديمهُ: فهو المفعولُ في تلك الثمانية الأنواع في قسمة الفاعل الذي يجبُ توسطهُ لأنه إذا / وجبَ فيها توسيطُ الفاعلِ وجب تأخيرُ المفعولِ ليزولَ الالتباسُ ، فاستعمل الخاطرَ في استخراج القياسِ من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

وأما المفعولُ الذي يجبُ توسيطهُ بين الفعل والفاعل ولا يجوزُ تقديمهُ ولا تأخيره فهو المفعولُ إذا كان مضراً متصلاً كما تقدم نحو : ضربك زيدً ، ومن جملته : المفعولُ إذا الصل ضميرُه بالفاعل نحو : ضرب زيداً غلامه ، وقد تقدم الحديث على مثل هذا في الفاعل ، فلا معنى لإعادته ههنا .

⁼ عدم القهر ينبغي أن يكون ملازماً للبتيم . ذكره الرضي في شرحه على الكافية : ٣٩٦/٢ .
وقال المرادي في الجنى الداني : ٥٢٥ : و ولا يلي أما فعل لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط ، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط ، وإنما يليها مبتدأ نحو : أما زيد فقائم ، أو خبر نحو : أما قائم فزيد ، وفي كتاب الصفار : أن الفصل بينهما بالخبر قليل ، أو مفعول مقدم ، نحو : ﴿ فأما البتيم فلاتقهر ﴾ .

 ⁽١) سورة الفاتحة : الآية : ٥ .

⁽٢) ويعرب حينئذ مفعولاً به .

وأما المفعولُ الذي يجوزُ تقديمُهُ وتأخيره وتوسيطه : فهو المفعولُ الذي لا يشكلُ معه التقديم والتأخير والتوسيط ، وهو مثل قولك : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمراً زيد ، وما شاكل ذلك من الحروف والظروف والأسماء .

(فصل): في المسألة الثالثة من الأحكام: وأما الحديث على معرفة تأنيث الفاعل والمفعول وتذكيرهما ، فاعلم أن الفاعل إذا كانَ مذكراً لم يخل أن يكونَ مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فإن كانَ مفرداً وجب أن يكونَ فاعله بارزاً إذا ابتدأت بذكر الفعل نحو: ضرب زيد ، فإن قدمت زيداً على الفعل فقلت: زيد قام ، ارتفع زيد مبتدأ ، ولم يكن فاعلا ، وكان حكم الفعل أن يضمر فاعله فيه ولا يظهر أبدا إلا أن يكون المبتدأ مضمرا مخاطبًا نحو: أنت قمت وما شاكل ذلك . فأما قوله تعالى ": ﴿ إذا زُلزلَتُ الأرضُ زِلزالها وأُخرَجتُ الأرضُ أثقالها ﴾ فإنما أبرزَ فاعل أخرجتُ ، وجعله ظاهراً لأمرين: أحدهما: إن الآية الأولى قد انفصلت بالإخبار بالزلزال ثم استأنف الأخرى بالإخبار عن إخراج الأثقال ، فأبرزَ الفاعل لطول الكلام تأكيداً للفائدة ، ولو أضمره لجازَ في غير القرآن .

الثاني: إنَّ الشرطَ لم يقع إلا أن يتقدم الفاعل على الفعل وينتقل عن كونه فاعلاً إلى كونه مبتدأ ، فأما / إذا تقدَّم فعلُ وفاعلُ ظاهر فيجوزُ أن تأتي بعده بفعل وفاعل ظاهر 17 / 17 تأكيداً للفائدة ، ويجوزُ أن يُضمرَ الفاعلُ فيه لأنه يعود إليه ، فإذا تقدَّم الفاعلُ على الفعل وصار مبتدأ وهو اسمَ ظاهرُ أو مضمرُ غائبُ لم يجز أن يكونَ فاعلُ ذلك الفعل بارزًا ، إذ الأول يدلُ عليه ، فعلى هذا إذا قلت : زيدُ قام لم يجز إلا أن يكونَ الفاعلُ سببًا للمبتدأ و نحو قولك : زيدُ قام أبوه ، فإن كان المبتدأ مضمرًا مخاطبًا جاز أن يُبرزَ

 ⁽١) سورة الزلزلة : الآية : ١، ٢ .

فاعل الفعل الذي بعده مضمراً ، مثاله : أنت قمت يا زيد ، وما شاكل ذلك ، ولهذا شرطنا إذا تَقدَّمَ الفاعل على الفعل وكان اسمًا ظاهرا أو مضمراً غائبًا أن يكون فاعل ذلك الفعل مستتراً غير بارز ، لأنك إذا قلت : زيد قام ، وهو يقوم ، استتر فيه الفاعل، ولم يجز إظهاره .

(فصل): وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعًا ، وانتقل إلى رتبة المبتدأ نحو قولك: الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، وجب إظهار الضمير في الفعل ، لأن يزول الالتباس بإظهاره ، وهو الألف في التثنية ، والواو في الجمع كما تقدم ، وإن ابتدأت بذكر الفعل قبل ذكر الاسم وجب أن يكون الفعل مفردا فارغا لا ضمير فيه نحو قولك: قام الزيدان، وقام الزيدون ، ، وما شاكل ذلك . وإنما امتنع أن يضمر في الفعل لأنه لو أضمر فيه لكان للفعل فاعلان على غير سببل الاشتراك ، ولعاد الضمير الذي فيه إلى ما بعده ، والضمائر لا تعود إلا إلى ما قبلها فعلى هذا إذا قلت: قاما الزيدان ، أو قاموا الزيدون لم يجز ، فأما قول الله تعالى " : ﴿ أَلْعَمُوا وَصَمَوا كُثِيرٌ مِنهُم ﴾ وقوله : " الزيدون لم يجز ، فأما قول الله تعالى " : ﴿ أَلْعَمُوا وَصَمَوا كُثِيرٌ مِنهُم ﴾ وقوله : "

تَسَطُوا قومي وساروا سيرة كلفوا من رامها جهد الطلب/ و فذكر فيه أقوال [أربعة]:

الأول منها: إنَّ الواواتِ في هذه المواضع ضمائر مرفوعة بحق الفاعل ، وهي عائدة إلى أشياء قد تقدم ذكرها ، فقوله: ﴿ عَمْسُوا وَصَمَّوا ﴾ الواو فيه عائدة إلى قوله تعالى: " ﴿ وَحَسِبُوا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ج/٧.

⁽١) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

⁽٢) سورة الأنبياء: الآية: ٣.

⁽٣) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من مصادر وهو في كتاب التهذيب الوسيط للمؤلف: ١٠٦ دون نسبة .

 ⁽٤) سورة المائدة : الآية : ٧١ .

الآية ، وقوله : ﴿ وَأُسَرُوا النَّجُوى الَّذِينَ ظُلُمُوا ﴾ الواو فيه عائدة إلى الناس في أول السورة في قوله : قَسَطُوا قومى ، السورة في قوله : قَسَطُوا قومى ، عائدة إلى شيء قد تقدم فيه ذكر الجمع ، فعادت إليه الواو ، فإذا ثبت أن هذه الواوات الفاعلة عائدة إلى مذكور قبلها صح أن ما بعدها بدل منها " ، و « كثير » بدل من الواو في قوله : ﴿ فَعَمُوا وَصَيَّوا كَثَيْرُ مِنْهُم ﴾ ، و « الذين » بدل أن من الواو في قوله : ﴿ وَالذَينَ عَلَمُوا النَّينَ ظُلَمُوا ﴾ و « قومي » بدل من الواو في قوله :

قسطواً قومي وساروا ٠٠٠

هذا أصح ما قِيلَ في مثل هذا والله أعلم ، وإليه ذهب الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -" .

والثاني بما قيل في هذه الضمائر: إِنَّ الواو جيء بها علامة للجمع لا غير، وليست بضمير فاعل مرفوع بل الفاعل ما بعدها، وهو الذي كان في المسألة الأولى بدلاً منها. والثالث بما قيل في هذه الضمائر هو: إن الواوات هذه فاعلة للفعل على الحقيقة غير مبدل منها، ولا هي علامة للجمع، وما أتى بعدها من فاعل ثان فهو فاعل لفعل محذوف إن وهو يسمى مرفوع التبيين، فقوله: ﴿ فَعَمُوا وَصَمُوا كُثِيرٌ مِنْهُم ﴾ كثيرٌ: فاعل لفعل محذوف وتقديره: عمى كثيرٌ منهم، كأنَّ قائلاً قال: من عمي ؟ فقال: عمى كثيرٌ منهم، وعلى هذا قياسها. وهذا القول غير سير واضع، والأصل القول الأول

⁽١) سورة الأنبياء : الآية : ١ .

⁽٢) ذكره الأخفش في معانى القرآن: ٤٧٤/٢.

⁽٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأتباري: ١٥٨/٢.

⁽٤) سبق تخريج الشاهد ، ص : ٠٨٥

 ⁽٥) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للجل : باب الفاعل والمفعول ، لوحة رقم : ١٧ .

⁽٦) أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره : العمي والصم منهم كثير . انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ٣٣/٢ .

من هذه الثلاثة "، وأما الرواية الشاذة وهي: أكلُونا البراغيث ، فمنهم من تأولها هذا التأويل المتقدم ، ومنهم من / أبطلها لأنها غير مستقيمة في أصل اللغة ، لأنه جاء ٢٠٠ بالواو في فعل جماعة مالا يعقل في قوله: أكلُونا البراغيث ، وأصل فعل جماعة ما لايعقل بالتاء ، فكان ينبغي أن يقول : أكلتنا البراغيث ،، ثم ذكر البراغيث بالأكل ، وهو لا يُطلق عليها لفظ الأكل بل القرض ، هكذا ذكره الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى - رحمة الله عليه -".

(فصل): وإنَّ كانَ الفاعلُ مؤنثًا لم يخل أن يكونَ أيضًا مفرداً أو مثنى أو مجموعًا ، فإنَّ كانَ مؤنثًا مفرداً لم يخل أن يكونَ مؤنثًا حقيقيًا أو غيرَ حقيقيًّ ، والمؤنثُ الحقيقي كُلُ ذي فرج ، وغير الحقيقيِّ ضده ، فإنَّ كان الفاعلُ مؤنثًا مفرداً حقيقيًا ، وابتدأت بذكر الفعل وجب أن تأتي معه بتاء التأنيث مع الخبر بالماضي ، تقول : قامت هند ، وقعدت

يلومونني في اشتراء النخبل أهلي وكَالِيم الْعُلوم

⁽۱) قال أبر حيان في البحر المحيط: ۲۹۷/۱: و فالرفع على البدل من ضمير أسروا إشعارا أنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به ، قاله المبرد وعزاه ابن عطية إلى سيبويه ، أو على أنه فاتهل والراو في أسروا علامة للجمع على لفة و أكلوني البراغيث » قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما ، قيل : هي لفة شاذة . قيل : والصحيح أنها لفة حسنة ، وهي من لفة أزد شنو، ة ، وخرج عليه قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) ، وقول الشاعر :

أو على أن الذين مبتدأ ، وأسروا النجوى خبره ، قاله الكسائي فقدم عليه ، والمعنى : « وهؤلاء أسروا النجوى ٠٠٠ » أو على أنه فاعل بفعل القول ، وحذف أي : يقول الذين ظلموا ، والقول كثيراً يضمر، واختاره النحاس ٠٠٠ وقبل : التقدير : أسرها الذين ظلموا ، وقبل خبر مبتدأ محذوف ، أي : هم الذين ، والنصب على الذم ، قاله الزجاج ، أو على إضمار « أعني » قاله بعضهم ، والجر على أن يكون نعتًا للناس ، أو بدلاً في قوله : اقترب للناس ، قاله الفراء ، وهو أبعد الأقوال » .

⁽٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ١٧ ، قال : و قد و كثير » وو الذين » على هذا في موضع البدل ، فإن قيل : فقد حكي عن العرب و أكلوني البراغيث » قيل : هذه حكاية شاذة من وجهين : أحدهما : مخالفتها الأصول وما عليه الجمهور ، والآخر : وصف البراغيث بالأكل دون القرض ، فقوي الشذوذ فيها فلم يعتد بها » .

زينب ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى " : ﴿ قَالَتُ يَـٰليتَنِي مِتْ قَبَلَ هَٰذَا وكُنتُ نَسيًا تمنسِيًّا ﴾ ، فَإِنْ فصلت بين الفعل والفاعل بظرف جاز أن تأتي بالتاء وأن تحذفها ، وإثباتها أجود فتقول : قامتُ اليوم هند ، وقام اليوم هند ، وإن كان الفعل مؤنثًا مفردا غير حقيقيّ كنت مخيراً في إثباتِ التاءِ وحذفها ، قال الله تعالى في إثباتها" : ﴿ قَدَّ جَاءَ تَكُم شُوعِظَةً مِن رَّبِكُم ﴾ وقال تعالى في حذفها" : ﴿ فَمن جَاءَ هُ مَوعِظَة من تَربِهِ ﴾ وإثباتها أجود ، فإن فصلت كان الوجه حذفها ، فتقول حينئذر: جرح اليوم الخشبة زيداً ، ونحو ذلك ، ويجوز : جرحت اليوم الخشبة زيداً ، هذا إذا ابتدأتَ بذكر الفعل ، فإذا ابتدأت بالاسم وكان بعده فعلُ ماضٍ ، وجب أن تأتي بالتاء في الفعل فتقول : هندُ قامت ، وإنما وجب الإتيانُ بالتاءِ الرِّ لئلا يلتبس فعلُ المذكرِ بفعل المؤنث ِ، لأنك لو قلت: هند قام بغير تاء أشكل على السامع هذا والتبس ، واحتمل أن يكون هند قام أبوها ، لأنَّ المعنى يحتمل ذلك ، وإنما اشترطنا أن يكون ماضيًا احترازًا من المستقبل، فإنه إذا وقع بعد الاسم المؤنث لم يخل أن يكونَ ذلك / الاسمُ مخاطبًا أو غير مخاطب ، فإن كان مخاطبًا لزمتْ فعلَّه تاج التأنيثِ نحو قولك : أنتِ تقومينَ يا هندَ ، وإنْ كان غيرُ مخاطب كان حكمه حكم فعل المذكر ، ومثاله : هند تقوم ، كما تقول : زيد يقوم ، وهي تقوم ، كما تقول : هو يقوم ، فافهم ذلك .

(فصل): وإن كان الفاعلُ مؤنثًا مثنى كنت مخيرًا في إثبات التاء وحذفها ، إلا أن الجد الإثبات ، قال الله تعالى " : ﴿ قَالَتَا لَا نَسُقِي حَتَّىٰ يُصِدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيخَ الرجد الإثبات ، قال الله تعالى " : ﴿ قَالَتَا لَا نَسُقِي حَتَّىٰ يُصِدِرَ الرَّعَاءُ وَأَبُونَا شَيخَ

٠/٧١

 ⁽١) سورة مريم : الآية : ٢٣ .

⁽۲) سورة يونس : الآية : ۵۷ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ٢٧٥ .

⁽٤) سورة القصص : الآية : ٢٣ .

كبيرٌ ﴾ ، ويجوزُ في غير القرآن : قالا ، فإن أخرت الفعل وقدمت الاسم وجب إثبات التاء فتقول : الهندان قالتا ، إلا أن منهم من يجيزُ حذف التاء مع تأخر الفعل المثنى المؤنث حملاً على فعل المثنى المذكر نحو قولك : الزيدان قاما ، ويقول : إذا استوى المذكر والمؤنث في تثنية الأسماء استويا في تثنية الأفعال ، فعلى هذا يجوزُ عنده : الزيدان قاما ، والهندان قاما ، فإن وقع بعد المثنى فعل مستقبل جاز أن تجعل حرف المضارعة تاء لتدل على التأنيث ، وياء حملاً على المذكر المثنى ، وعلى الوجهين قول الله المضارعة تاء لتدل على التأنيث ، وياء حملاً على المذكر المثنى ، وعلى الوجهين قول الله تعالى " : ﴿ وَوَجَد مِن دُونِهِم امرأتينِ تَذُودانَ ﴾ بالتاء ، و﴿ يذودان ﴾ بالياء " .

(فصل): وإن كان الفاعلُ مؤنثًا مجموعًا ، وابتدأت بذكرِ الفعل الماضي جاز لك أن تثبت التاء فيه وأن تحذفها فتقول: جاء ت النساء ، وجاء النساء ، قال الله تعالى في حذفها ": ﴿ وقالَ نِسوة في المدينة ﴾ ، ويجوز في غير القرآن: وقالت نسوة ، فإن ابتدأت بذكر الاسم وأخرت الفعل ، وكان المؤنث المجموع من العشرة فما دونها في العدد ، وجب أن تثبت نون التأنيث في الفعل سواء كان ماضيًا أو مستقبلاً ، فتقول: ثلاث لبال من الشهر مضين ، فإن جاوزت العشرة أثبت تاء التأنيث تقول: خمس عشرة ليلة بقيت ، وعشرين ليلة خلت ، وما شاكل ذلك .

واعلم أن جمع المُكسَّر سواء كان لجماعة المذكر أو المؤنثِ يجوز أن تثبت التاء في فعله إذا ابتدأت بذكره ، وأن تحذفها وذلك في مثل قولك : قال الرجال ، وقالت الرجال، وقال النساء ، وقالت النساء ، وقالت النساء ، وقال النساء ، وقالت النساء ، قال الشيخ / طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة ٩/٧١

 ⁽١) سورة القصص : الآية : ٢٣ . وفي الأصل : و فوجد » .

⁽٢) انظر كشف المشكل: ٣٧٨/١ ، ولم أجد هذه القراء ة فيما رجعت إليه من مصادر.

⁽٣) سورة يوسف: الآية: ٣٠.

الله عليه -": « فَإِن أَثبتَ التاءَ نوبتَ حذَفَ فاعلِ مؤنثٍ، فإذا قلت: قالت الرجال فالمعنى: قالت جماعة الرجال، وإذا قلت: قالت النساء، فهو على أصله بالتاء، وإذا قلت: قال النساء، بغير تاءٍ، قدرتَ حذفَ فاعل مذكر، كأنك قلت: قال جميع النساء، فأما إذا قلت: قال الرجال ، فهو على أصله أيضًا.

(فصل): في المسألة الرابعة من الأحكام: وأما الفرقُ بين الفاعل والمفعول عند الالتباس، فيفرقُ بينهما بثمانية أشياءً:

الأول منها: بالإعراب الظاهر في الاسمين جميعًا، أو في أحدهما دونَ الآخر، فما ظهر معه الرفع بعد الفعل المتعدي ظهر معه الرفع بعد الفعل المتعدي فهو مفعولًا، وما ظهر معه النصب بعد الفعل المتعدي فهو مفعولًا، مثال ظهور الإعراب في الاسمين جميعًا: ضرب زيدً عمرًا، ومثالً ظهوره في أحدهما دونَ الآخر: كره زيدً ما أعجب عمرًا، فد « ما » في موضع نصب بحق المفعول ، ويجوز أن تجعلها فاعلاً وزيدًا مفعولاً، فتقول: أعجب زيدًا ما كره عمرو، فد ما » هي الفاعل ههنا، لأن الالتباس قد زال بظهور الإعراب في زيد ، وسواء تبين الإعراب في مفرد أو مثنى أو مجموع أو صحيح أو معتل ، وقد تقدم تشيله في المصحيح المفرد ، وتقول في المثنى الصحيح: ضرب الزيدان العمرين، وفي المثنى المعتل: ضرب الويان العمرين، وقي المثنى المعتل: ضرب الويان العيسين، وتقول في المعتل: ضرب الزيدون العمرين، وتقول في المعتل: ضرب الموسيان العيسين، وتقول في المعمرين، وتقول في المعتل: ضرب الموسيان العيسين، وما شاكل ذلك من منقوص ومقصور .

والثاني مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس: هو الرتبة أن لم يتبين فيهما الإعراب جميعًا ، أو في أحدهما دونَ الآخر ، ولم يكن هنالك فرقٌ في لفظ ولا معنى ،

⁽۱) ما ذكرِه المؤلف ههنا هو معنى كلام ابن بابشاذ ، وقوله هو : و فمن ذّكر قلّر حذف مضاف مذكر ، ومن أنّت قدر حذف مضاف مؤنث ، فتقدير قالت الرجال : قالت جماعة الرجال ، وتقدير قال النساء : قال جميع النساء » انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

فإنه متى عُدم ذلك عُلم أنَّ الفاعلُ هو الأولُّ ، وأنَّ المفعولُ هو الثاني ، نحو قولك : ضرب موسى عيسى ، وضرب هذا هذا ، وضرب الذي في الدار الذي في المسجد ، وضربت حذام قطام ، وما شاكل ذلك من سائر المبنيات .

والثالث ما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس: هو المعنى إذا كانا مقصورين أيضًا نحو قولك : أكل موسى هِنْدَبًا ، المعنى يدل أن موسى هو الآكل ، وأن الهندبا هي المأكولُ ، وكذلك : وسعَ المُصلى موسى ، وأكلَ يحيى كُمثَرى ، وما شاكل ذلك ، يُرجعُ به إلى المعاني المعقولة .

> والرابع: - مما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس - هو لفظ التذكير والتأنيث إن كانا مقصورين أيضًا نحو: آلمت الحُمى الحُبلى ، فهذا فيه فرقان:

> > أحدهما : المعنى ، وهو أنَّ الحُمى هي التي آلمت .

والثاني : لفظُّ التأنيث ، وهو أن التاء تدلُّ على الفاعل المؤنث ، وكذلك ضربت المثنى الحبلى ، فالتاءُ تدلُ على أن الحبلى هي الضاربة ، وأن المُثنى هو المضروب .

والْخامس: - ما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس في الاسمين المبنيين -: هو حروف الجر نحو قولك : مر موسى بعيسى ، ونزل هذا على هذا ، وسارت حذام بقطام ، وما شاكل ذلك ، الذي معه حرف آلجر هو المفعول ـ

والسادس: - ما يفرق به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا كان الاسمان معربين -هو ردُّ الفعلِ وإبقاؤه على ضمير المتكلم ، وذلك في مثل قولك : أمكنَ الرجلُ القيام ، كل واحد من هذين يصلح أن يكون فاعلا أو مفعولاً على هذه الصفة ، فإذا ورد عليك شيء من هذا وأردت أن تُفَرِّق بين الفاعل والمفعول رددت الفعل إلى نفسك فقلت : أمكنني القيام ، فما حُذف وناب الضمير منابه فهو المفعول ، والذي بعده هو الفاعل ،

0/40

وكذلك مسألة رواها طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -"، وهي قولهم: أمكن الغواصَ الغوصُ ، قال : تردُ الفِعلَ إلى النفس ، فما حُذفَ ونابَ الضمير منابه فالثاني هو الفاعل في الأصل لأنك تقول : أمكنني الغوص ، فيكون الغوص هو الفاعل ، لأنه لا يحسن في مثل هذا أن تقول : أمكنني الغواص ، وهو استخراج دقيق فتده ه.

والسابع: - الم يفرقُ به بين الفاعل والمفعول عند الالتباس إذا لم يتبين فيهما الإعراب ولا في أحدهما ، ولم يكن هنالك فرق بلفظ ولا معنى - هو التوابع الأربعة التي هي : النعت ، والبدل ، والتأكيد ، والعطف ، فإنه متى كان الفاعل والمفعول مبنيين ملتبسين ، وكان في الكلام شيء من هذه التوابع رُجع إليهما / لما كانت معربة ثم ننظر فما كان ابعه منصوبا فهو المفعول ، ومثال ذلك : ضرب تابعه مرفوعا ، فهو الفاعل ، وما كان تابعه منصوبا فهو المفعول ، ومثال ذلك : ضرب موسى العالم عيسى الجاهل ، وضرب يحيى أخوك موسى أباك ، وضرب هذا نفسه الذي في الدار عينه ، وضرب بعلبك وزيد معديكرب وعمرا ، وما شاكل ذلك . وعلى هذا القياس سائر المبنيات في إذا جرت فاعلة ومفعولة ، ولم يكن معها فرق بلفظ ولا معنى سوافي كان بناوها بناء محضا كبناء الناقصات والمبهمات ، أو عارضا لعلة ، كبناء المقصورات وما شاكلها .

الثامن: - مما يفرق بين الفاعل والمفعول به إذا كانا مضمرين جميعًا - هو عدد ألفاظ المضمرات التي تجري فاعلة ومفعولة ، وحصرها وهو أن التاء والألف والواو والنون الساكن ما قبلها نحو: ضربنا زيدا ، لا توجد إلا فاعلة ، أو مقامة مقام الفاعل ، والياء ، والهاء ، والكاف ، والنون المتحرك ما قبلها نحو: ضربنا زيد ، لا توجد إلا مفعولة فإذا أردت أن تفرق بين الفاعل والمفعول المضمرين رجعت إلى هذه الألفاظ ، فما

⁽١) ذكره في باب الفاعل والمفعول ، لوحة : ١٦ .

رأيته من قبيل الفاعل فهو فاعل ، وما رأيته من قبيل المفعول فهو مفعول ، فإن اجتمع وار ونون في مثل : ضربونا علمت أن الوار هي الفاعل ، وأن النون هي المفعول ، وكذلك إذا اجتمع ألف وكاف نحو : ضرباك ، أو ألف وها عنحو : ضرباه "، أوتا ويا وكذلك إذا اجتمع ألف وكاف نحو : ضرباك ، أو ألف وها أن لباب الفاعل والمفعول شرحا نحو : ضربتني ، وما شاكل ذلك ، قال أيده الله : واعلم أن لباب الفاعل والمفعول شرحا لو استقصيناه لاحتمل كتابًا كاملا ، لأنه أصل النحو ، ألا ترى أن كل مرفوع داخل تحت الفاعل ، وكل منصوب داخل تحت المفعول ، وإنا ذكرنا الأكثر وما يكتاج إليه مبيئا مشروحًا ، فافهم ذلك وقس عليه موفقًا إن شاء الله تعالى .

⁽١) في الأصل: ضربناه.

(باب ما لم يسم فاعله)

اعلم أنَّ العربَ مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول ، إلا أن تحذف الفاعلَ فترفع المفعول ، فإذا رفع لم يجز تقديمه على الفعل ، وذلك مثلَ قولك : صُرِب زيدً ، وشَتِمَ عمروً ، وما شاكل ذلك . وإنما حُذف الفاعلَ لحجج سنذكرها إن شاء الد تعالى .

(فصل): وفوائد هذا الباب مشتملة على سبع مسائل : / ب

يُقَالُ في الأولى منها: مالغرضُ الذي لأجلد حذف الفاعلُ وهو لا يجوزُ حذف في الأصل؟ ويُقَالَ في الثانية: إذا حذف الفاعلُ فما يجوزُ أنْ يُقامَ مقامة من المفعولين , وما لا يجوزُ ؟ ويقالُ في الثالثة: لم إذا حذف الفاعلُ وأقيم مقامه المفعولُ وجبَ رفعه وهو مفعولٌ ، ومن حق المفعول النصبُ في الأصل ؟ ويقالُ في الرابعة: كيف يصاغُ الفعلُ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ عند حذف الفاعل ؟ ويقالُ في الخامسة: ما يجوزُ أن يصاغ من الأفعالِ لما لم يسم فاعلهُ وما لا يجوزُ؟ ويقالُ في السادسة : لم إذا كانَ الفعلُ الذي لم يُسمَّ فاعلهُ يجونُ يجبُ رفع أحدهما ونصبُ الثاني؟ ويقالُ في السابعة: لم يجوزُ تقديم ما أقيم مقام الفاعل عند حذفه من المفعولين على الفعل ، والمفعولُ فضلة يجوزُ تقديمها على الفعل وتأخيرها ؟

وفي كل واحد من هذه السبع المسائل حديثُ نذكره ههنا إن شاء الله تعالى . (فصل) : أما الحديثُ على المسألة الأولى ، وهو قولنا : ما الغرض الذي لأجله حذف

- 198 -

الفاعل ؟ فاعلم أنَّ الفاعل لا يحذف إلا لأحد خمسة أشياء ، إمَّ التعظيمه وجلاله ، وذلك في مثل قوله تعالى" : ﴿ إِذَا زُلزَلتْ الأَرضُ زِلزَالَها ﴾ ، ومزلزلها هو الله تعالى، وذلك في مثل قولك : وإنما حذفته لتعظيمه وجلاله كما تقدم ، وإما لهيبته ومخافته ، وذلك في مثل قولك : فقل الله ألله وقد عرفت أن السلطان قتله ، ولكن حذفته للهيبة والمخافة . وإمَّ التحقيره وخساسته ، وذلك في مثل قولك : سُرق المتاع ، وقد علمت أن السَّارِق سرقه ، ولكن حذفته لتحقيره وخساسته كما تقدم . وإمَّ اللجهل بمعرفته ، وذلك مثل قولك : قتل زيد ، وأنت غير عالم من قتله ، فلما لم تعلم القاتل ، رفعت المفعول ليقوم مقامه ، لئلا يبقى / ١٨٣ الفعل بغير فاعل . وإمَّ لأجل الاختصار والإيجاز والإيهام على السامع ، وذلك في مثل قولك : ضَربَ زيد وقد عرفت من ضربه ، لكنك اختصرت وأبهمت على السامع . هذا أصل ما حذف الفاعل لأجله " .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الثانية ، وهو قولنا: إذا حُذف الفاعلُ ، فما يجوزُ أن يُقام مقامه من المفعولينِ وما لا يجوزُ ؟

فاعلم أن الفاعل إذا حُذف لهذه الوجوه التي تقدم ذكرُها ، أقمت المفعول به ، وهو المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المفعول المقيقي نحو : صُرب زيد ، وشتم عمر و ، وسوا مقام الفاعل ، إلا أن الفعل إلى ثلاثة منام الفاعل ، إلا أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار الذي يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، لأن الأول غير الثاني ، أو يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على

⁽١) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

 ⁽۲) هناك أغراض أخرى يحذف لها الفاعل ، أوردت بعض كتب النحو أهم هذه الأغراض ، من ذلك ما ذكره المؤلف في هذا الكتاب ، وكتابه التهذيب الوسيط : ١٠٨، وشرح المفصل لابن يعيش : ٢٩/٧، وفصل فيها ابن عصفور في شرحه للجمل : ٥٣٤/١، وانظر الهمع : ٢٦٢/٢ .

أحدهما لأن الأول منهما هو الثاني ، فإن كان يتعدى إلى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، نظر ، فإن كانا غير عاقلين ، نحو : أدخل الميت القبر ، أو أحدهما عاقل والثاني غير عاقل ، نحو : كسي زيد جبة ، جاز أن تُقيم أيّهما شئت ، فتقول حينئذ المنت القبر الميت القبر الميت ، وكسي جبة زيدا ، وعلى هذا أدخل الميت القبر الميت ، وكسي زيد جبة ، وكسي جبة زيدا ، وعلى هذا القياس ما جرى هذا المجرى . وإن كانا عاقلين أقمت الحقيقي منها الذي هو في المعنى مفعول صريح فقلت : أعطي زيد عبدا ، ولا يجوز عكس ذلك : لأن زيدا الذي قبض العبد ، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو : العبد ، وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو : ظنت زيداً عالما وما شاكل ذلك . وجب أن تقيم الأول ويتنع إقامة الثاني ، فتقول : طنّ زيد عالما ، ولا يجوز : طنّ عالما وما شاكل ذلك . وجب أن تقيم الأول ويتنع إقامة الثاني من مفعولي ظننت مقام زيد عند حذفه ، لأمرين :

أحدهما : أنه بمنزلة الخبر ، ولا مشابهة بين الخبر والفاعل .

والثاني: أنه قد يَحلُّ محلَّ المفعول الثاني من طننتُ وأُخواتها الجملةُ والفعلُ والظرفُ الذي هو غيرُ متمكن ، وهذه لا يجوزُ أن تَقامَ مقامَ الفاعل بالإجماع ، وإنما وجبَ أن يقامَ المفعولُ الأولُ من ظننتُ ، لأنه بمنزلة المبتدأ ، والمبتدأ بينه وبين الفاعل مشابهة قوية سنذكرها في بابه إن شاء الله تعالى .

0/YE

وقيل : أُقيم الأولَّ دونَ الثاني ، لأنه الحقيقي الذي لا مانع من إقامته ، وامتنع إقامة الثاني ، لأنه قد تحلُّ محله أشياء تمتنع إقامتها ، وفي هذا القول معنى الأول ، وكذلك

⁽۱) أجاز المؤلف إقامة المفعول الثاني غير العاقل الله الله الله أنه منع إقامته في كتابه التهذيب الوسيط: ۱۰۹ ، قال: « وإن كان أحدهما غير عاقل أقمت العاقل لا غير فقلت: أعطي زيد درهما ولا يجوز عكسه » وما أجازه هنا هو ما اتفق عليه أكثر العلماء عند أمن اللبس، قال ابن مالك: وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه أمن

انظر : شرح ابن عقيل : ١١/١، وحاشية الصبان : ٦٨/٢ .

إن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولات أقمت الأول منها ورفعته عند حذف الفاعل ، وتركت الآخرين على حالهما فقلت حينئذ : أُعلم زيد عمراً عالماً ، وإغا امتنع إقامة الثالث ، لأنه بمنزلة الخبر كما تقدم ، لأن ظننت وأخواتها ، وأعلمت وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، والثاني من ظننت والثالث من أعلمت هما الخبر ، فلا يجوز إقامتهما كما تقدم . وامتنع إقامة الثاني من الثلاثة المفعولات مع أعلمت وأخواتها استغناء بالمفعول الأول لكونه قد ولي الفعل فوجب إقامته ، لأنه الأصل ، كما إنه مفعول به صريح . " (فصل) : وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولة الثاني بحرف جر يجوز حذفه ، نحو قولك : اختار زيد عمرا الرجال ، أي : من الرجال ، أقمت الذي ليس معه حرف الجر لا غير ، فقلت : اختير عروالرجال ، أي : من الرجال ، ولا يجوز أن تقيم الذي معه حرف الجر لا غير ، فقلت : اختير عروالرجال ، أي : من الرجال ، ولا يجوز أن تقيم الذي معه حرف

(فصل): فَإِنْ عَدَمَ المفعولُ به الصريحُ الحقيقيُّ جازَ أَنْ تَقيمَ مَقامَ الفاعل عِندَ حذفه و وعدم المفعول الصريح أربعة أشياءً:

أولها : الجارُ والمجرورُ بشرطِ أَلَّا يتعدى الفعلُ إِلَّا إليهما ، وذلك مثل قولكِ : سِيرً

⁽۱) لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، وهو مذهب البصريين وأجازه الكوفيون والأخفش ، بشرط تقدم غير المفعول ، معاني القرآن للأخفش : ۲۱۰/۲ ، وقال ابن جني في الخصائص : ۳۹۷/۱ : وقتل و وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيداً ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد ديناراً ، وقتل القتل يوم الجمعة أخاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال » وانظر : أوضح المساك :۱٤٩/۲ ، وهمع الهوامع : ۲۲۵/۲ .

⁽٢) قال السيوطي في همع الهوامع: ٢٦٤/٢: و وإن كان من باب اختار ففيه قولان: أصحهما: كما قال أبو حيان وعليه الجمهور، وامتناع الثاني نحو: اختر زيد الرجال، وفيه ورد السماع، قال:

^{*} ومنا الذي اختير الرجال سماحة *

وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثاني نحو : اختير الرجال زيدًا · · · » .

بزيدٍ ، وُمَّرَ بعمرو ، ونزل على بكر ، وما شاكل ذلك/. وإن شئت أقمت المصدر بشرط أن يكونَ منعوتًا أو مُعَرَّفًا أو مَعدوداً أو مُؤهِّدًا ، وذلك في مثل قولك : سِيرَ بزيد سِيرً شديدٌ ، إذا نعتَه ، وعليه قول الله تعالى " : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورَ نَفَخَةٌ وَ حِدَّةً ﴾ ، وسير بزيد السير ، إذا عرفته ، وضُرِبَ بزيد ضربتان > إذا عددتَه ، وإن شئتَ أقمتَ الظرف من الزمان إذا كان معدودا مؤقتًا ، وذلك مثل قولك : سير بزيد يومان ، وإن شئت أقمت الظرف من المكان ، بشرط أن يكون معدودا محدودا ، وذلك مثل قولك : سِير بزيد فرسخان ، وما شاكل ذلك . هذه الأربعة كلُّها يجوز أنْ تَقام مقام الفاعل عند حذفه ، وعدم المفعول به الصريح . فما أقمتَه منها لم يجز تقديمه على الفعل ، لأنه في لفظه بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، ويجوز أن تجمع بين هذه الأربعة التي يجوز أن تقيمها مقام الفاعل عند حذفه ، وعدم المفعول الصريح ، وتقيم عند جمعيها أيَّهما شنت ، ومثال ذلك : سِير بزيد يومين فرسخين سيرا شديدا ، الذي أقمت ههنا هو الجارُ والمجرور لأنه أولى" من سائرِها ، وموضعها الرفع لا النصب على ما تقدم ، ويجوز أن تقول : سِير بزيد يومان فرسخين سيرا شديدا ، الذي أقمتُه ههنا الظرفُ من الزمانِ ، لأنه أولى من قِبلِ أنَّ الفعلَ لا يقع إلا في زمانِ مختصِ ، هذان هما ما يَقَامُ من الأربعة إذا اجتمعتْ ، ويجوزُ أن تقولَ : سير بزيد يومين فرسخان سيراً شديدا ، الذي أقسته ههنا هو الظرف من المكان لكونه معدودا محدودا . ويجوز أن تقول : سير بزيد يومين فرسخين سير شديد ، الذي أقمته ههنا هو المصدر لكونه

P/ 4 2

١٣ : الآية : ١٣ .

⁽٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٥٣٩/١ : و فإن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمكان والمجرور ، ولم يكن له مفعول به مصرح كنت بالخيار في إقامة أيها شئت ، إلا أن إقامة المصدر إذا كان مختصًا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : و فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة » فأقام المصدر ، وهو « نفخة » » .

منعوتًا، وكذلك إن كان مُعرَّفًا أو مَعدوداً مُؤفّتًا ، وقد تقدَّم قثيله ، فما أقمته من هذه الأربعة لم يجز تقديمه على الفعل كما تقدَّم ، وما لم تقمه جاز تقديمه إلا أن المصدر لا يجوزُ تقديمه على الفعل أصلاً .

(فصل): وأما الحديثُ في الذي لا يجوزُ إقامته من المفعولين مقام الفاعل عند حذفه ، وهذا فاعلم أن الأشياء التي لا يجوزُ أن تقام مقام الفاعل عند حذفه عشرة أنواع ، وهذا ابتداؤنا في الحديثِ عليها ، وبالله التوفيق:

?/yo

النوع الأول: - ما لا يجوز أن يُعام مقام الفاعل عند حذفه - هو الحال ، وإنما امتنع إقامته مقام الفاعل ، لأنه نكرة ، فلو أقيم مقام الفاعل/لاحتمل أن يضمر في الفعل ، لأنّ الفاعل والذي يقوم مقامه يجوز إضمارهما في الفعل ، والحال لو أقيم لجاز إضماره، وذلك ممتنع من قبل أنّ الحال لا يكون إلا نكرة ، وقد ذكر مثل هذا الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه - "، واحتجاج ثان ، وهو أن الحال هيئة الفاعل والمفعول ، والهيئة لا تذكر إلا بعد صاحبها بالإجماع ، فمتى وجد وجدت ، ومتى حُذف حُذف حُذف من الحال وعيده ، وإذا وجد الفاعل والهيئة أغنى أن يقام مقامة شيء من الحال وغيره، وإذا وجد المفعول الصريح وهيئته - أعني الحال - التي هي صفة له أغنى وحذن المنعول الصريح عنها . فلهذا لا يجوز أن يقام الحال مقام الفاعل ، لأنّ إذا كان للفاعل وحذف الفاعل وحذف الفاعل وكذف الفائل مقام المفعول أقيم المفعول وترك الحال .

والنوع الثاني : - مما لا يجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو ما انتصب بعد الفعل على التمييز "، وذلك في مثل قولك : تَفْقاً زيد شحمًا ، وتصبب بدنه عَرقًا ،

⁽١) قال به ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٦٩ ، : « ٠٠٠ ومثل الأحوال لأن ذلك يؤدي إلى رفعها وإضمارها ، وهي لا تكون إلا نكرة » .

⁽٢) جوز إقامة التمبيز الكسائي وهشام فيقال في امتلأت الدار رجالاً : امتلئ رجالًا . انظر: همع الهوامع :٢٧٠/٢

وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة التمييز مقام الفاعل ، لأن التمييز لا يكون إلا نكرةً ، فلو أُقيم لجاز إضماره أيضًا في الفعل كما تقدم في الحال ، وذلك ممتنع من قبل أن التمييز لا يكون إلا اسمًا نكرة طاهرة .

واحتجاج ثان ي: وهو أنَّ التمييز في المعنى هو الفاعل كما قدمنا ، والفاعل لا يقوم مقام نفسه .

واحتجاج ثانٍ ، وهو أن التمييز بعد الفعل لا يذكر إلا بعد ذكر فاعل ذلك الفعل المذكور على تلك الصيغة ، وذلك الفاعل لا يجوز حذفه لأن فعله لازم ، فلهذا لا يقوم التمييز مقامه لأنه موجود ، وفي هذا معنى الاحتجاج الأوسط .

والنوع الثالث: - مما لا يجوزُ أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعول من أجله ، نحو قولك: زُرتك طَمعًا في يرِّك ، وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة المفعول من أجله مقام الفاعل؛ لأنه غرض للفاعل والمفعول ، والغرض لا يذكر إلا بعد صاحبه الذي أداه وإذا ذكر أحدهما أغنى عن إقامته ، ألا ترى أنّك لا تذكر المفعول من أجله إلا بعد ذكر الفاعل والمفعول في مثل قولك: ضرب زيدٌ عمراً طاعة لله ، ولو قلت: ضرب ظاعة لله ، ولو قلت: ضرب طاعة لله ، ولو قلت : ضرب طاعة لله ، ولو قلت : ضرب

والنوع الرابع: - مما لا يجوز /أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعول معه - أعني المنصوب بوار مع - نحو قولك: جاء زيد وعمراً، وإنما امتنع إقامة هذا لأنه لايقع إلا بعد ذكر الفاعل، فلا معنى لإقامته وهو موجود .

والنوع الخامس: - مما لا يجوزُ أن يَقامَ مقامَ الفاعل عندَ حذفه - هو المفعولُ الثاني بعد ظننتُ وأخواتِها ، وإنما امتنعَ إقامةُ هذين المفعولينِ ليجونُ وأخواتِها ، وإنما امتنعَ إقامةُ هذين المفعولينِ للجهين : أحدهما : أن هذين المفعولين بمنزلة خبر المبتدأ ، وخبرُ المبتدأ يحلُ محله الظرفُ

P/10

والجملة والفعل الذي يحتمل الضمير ، والمشتق من الأسماء أيضا ، وهذه كلها لا يجوز أن تقام مقام الفاعل ، لأن الظرف قد يكون متمكنا وغير متمكن ، وهو لا يقوم مقام الفاعل من الظروف إلا المتمكن المعدود أو المحدود ، والجملة قد يكون فيها الفعل والفاعل ، والفاعل ، والفاعل لا يقوم مقام الفاعل ، والفعل [و] المشتق يحتملان الضمير، والضمير قد يكون فاعلا ، ولو كان ذلك الضمير فاعلاً لعاد إلى غير مذكور ، وذلك عمنع ، ولأن الفاعل لا يقوم مقام الفاعل كما تقدم .

والثاني: - الذي الأجله امتنع إقامة هذبن المفعولين - أنهما الا يجريان إلا صفةً لما قبلهما ، والصفة الا تذكر الموصوف به وإذا ذكر الموصوف فهو أولى بأن يقام مقام الفاعل من الصفة والموصوف مع هذبن هو المفعول الأول ، فهذا يقام والأيقامان ، فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

والنوع السادس: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه -: هو خبر كان والنوع السادس: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه -: هو خبر كان ، وماحمل عليها مثل: كاد ، وعسى ، وما جرى مجراهما ، وإنما امتنع إقامة خبر كان ، لأنه بمنزلة خبر المبتدأ ، وقد تقدم الحديث على أنه لا يجوز أن يقام مقام الفاعل ما كان بمنزلة خبر المبتدأ في ذكر المفعولين ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

والنوع السابع: - مما لا يجوزُ أن يُقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المفعولُ الثاني مع الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين عاقلين جميعًا ، يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما ، وذلك مثل قولك: أعطي زيدً عبدًا ، يجب أن تقيم زيدًا ، ويمتنع أن تقيم عبدًا ، وإنما امتنع إقامة الثاني من هذين المفعولين وهو العبد ، لأن زيدًا هو المفعولُ الحقيقيُّ الذي دفع إليه العبد ، والمفعولُ الحقيقيُّ الصريح أولى بأن يقوم مقام الفاعل من المجتلب الذي هو غيرُ أصل من عكست المسألة ، وكان العبد هو الذي دفع إليه زيد جاز إقامته في قول دلي .

0/17

أُعطي عبد زيداً ، وإن كان المفعولان غيرَ عاقلين ، أو أحدهما عاقلاً والثاني غيرَ عاقلِ جازَ أن تقيمَ أيهما شئتَ ، وقد تقدم تمثيله .

والنوع الثامن: - بما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه -: هو المصدر المؤكد الذي هو غير معدود ولا معرف ولا منعوت ، وذلك في مثل قولك: ضرب ضربا ، وقام قياما ، وما شاكل ذلك ، وإنما امتنع إقامة هذا المصدر لأنه غير متمكن بنعت ولا تعريف ولا عدد ، لأن النعت والتعريف والعدد من خواص الأسماء الصريحة ، ولهذا خصيص بها الظرفان والمصدر ليقمن مقام الفاعل في أنه لا يكون إلا اسما صريحا عند حذفه .

والنوع التاسع: - مما لا يجوز أن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو الظروف التي هي غير متمكنة مسواح كانت ظروف مكان أو زمان مثل: إذا ، وإذا ، وحيث ، وأمس ، وقط أنه ، وما شاكل ذلك . وإنما امتنع إقامة هذه الظروف لأنها غير متمكنة م فتنوب مناب الفاعل ، لأنه لا يكون إلا اسمًا صريحًا كما تقدم .

والنوع العاشر: - عَالِابِجوزُ أَن يقام مقام الفاعل عند حذفه - هو المنصوب على معنى التعجب نحو قولك: ما أحسن زيداً! وما شاكل ذلك، وإغا امتنع إقامة هذا المنصوب؛ لأن فاعل فعل التعجب مضمر فيه، ولا يجوزُ حذفه ولا إظهاره، وهذا المنصوب لا يقوم مقامه وهو موجود ، فإذا قلت: ما أحسن زيداً! فأحسن : لا يتصرف ، وفاعله مضمر فيه .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الثالثة ، وهي قولنا : لِمَ إِذَا حَذَنَ الفاعلُ وأُقيمَ مقامَه شيء من المفعولين وجبَ رفعه وهو مفعولً ، ومن حق المفعول النصبُ ؟ .

⁽١) أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو: سير عليه سحر، وجلس عندك. انظر: الهمع: ٢٦٧/٢

فاعلم أن هذا المفعول لم يُرفع إلا حرصًا على ألّا يَبقى الفعل بغير فاعل لفظا ولا معنى ، لأنه إذا حَذَف الفاعل في المعنى ثم حَذِف حكمه في الإعراب أخلَّ بالمعنى خللا عظيمًا ، فلم يبق إلا رفع المفعول لئلا يُحذف الفاعل وحكمه جميعًا ، وحكمه الرفع في الإعراب ، وإنما خُصَّ المفعولُ بأن يَقومَ مقامه ، لأنه أصلَّ ما يطلبه الفعل عندما ينتقل ، ١٩٧٦ ولأنه لا يَشكلُ على السامع أنه مفعولً في المعنى ، فإذا قلت : ضربَ زيد ، دلَّ المعنى على أن ودلَّ الإعراب على أنه فاعل في اللفظ ، لما كان مرفوعًا ، فافهم غلى أن ربداً مفعولًا ، ودلَّ الإعراب على أنه فاعل في اللفظ ، لما كان مرفوعًا ، فافهم ذلك .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألةِ الرابعة : وهي قولنا: كيفَ يصَاعُ الفعلُ الذي لم يسم فاعله عِندَ حذفِ الفاعل؟.

فاعلم أن الفعل الذي يُصَاعُ لما لم يسم فاعله لا يخلو من أن يكون صحبحا أو معتلاً ، فإن كان صحبحاً لم يخل أن يكون ماضيا أو مستقبلاً ، فإن كان ماضيا لم يخل أن يكون ألاثيا أو مستقبلاً ، فإن كان ألاثيا ضممت أوله وكسرت ثانيه يخل أن يكون ثلاثيا أو زائدا على الفلاثي ، فإن كان ثلاثيا ضممت أوله وكسرت ثانيه على الإطلاق ، فقلت : ضوب زيد ، وشتم عمرو ، وقتل بكر ، قال الله تعالى " : ﴿ ضُرب مَثلُ فَاستَمْعُوا له ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ قُتلَ الْخُرَّاصُونَ ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ قُتلَ كَيْفَ قَدَّر ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ وَمَنْ قُدِر عَليه رزقه ﴾ ، فذكر هذه الأفعال سبحانه مضمومة الأول مكسورة الثاني لما كانت ثلاثية .

وإن كان زائداً على الثّلاثي ضممت أوله ، وكسرت ما قبل آخره على الإطلاق ،

 ⁽١) سورة الحج : الآية : ٧٣ .

⁽٢) سورة الذاريات : الآية : ١٠ .

 ⁽٣) سورة المدثر : الآية : ٢٠ .

⁽٤) سورة الطلاق: الآية: ٧.

فقلت : دُحرِجَ الحجرِّ ، وَقَرْمطَ الخطُّ ، وكَبْكِبَ زِيدٌ ، وما شاكل ذلك ، قال الله تعالى " : ﴿ إِذَا زُلزلِتُ الأَرضُ رَلزَالَهَا ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ إِذَا زُلزلِتُ الأَرضُ زِلزَالَهَا ﴾ .

وإِنْ كَانَ الصحيحُ مستقبلاً ، ضممتَ أوله وفتحتَ ما قبلَ آخره على الإطلاق ، سوا على المنظرة وأين كَانَ ثلاثيًا أو رباعيًا ، تقولُ : يُضَرَّبُ زيدٌ ، ويُقْتَلُ عمروٌ ، ويَدُحرَجُ الحجرُ ، ويَقَرَّمُطُ الكتابُ ، قال الله تعالى " : ﴿ أُولَا يَرَوُنَ أَنهُم يَفْتَنُونَ ﴾ ، وقال تعالى " : ﴿ فَيَقَتُلُونَ وَيَقَتُلُونَ ﴾ .

(فصل): وإِنْ كَانَ الفعلَ الذي صيغَ لِما لم يَسم فاعلهُ معتلاً ، لم يخل أن يكونَ ماضيًا أو مستقبلاً ، فإن كان ماضيًا لم يخل أن يكونَ معتلَّ الفاء أو العين أواللام ، فإن كان معتلَّ الفاء بالواوِّح، وُعِدَ زيدُ بالقتال ، ووُقتَ له الخروجُ ، ووكد هذا الحرف بحرف ثان كان لك فيه وجهان : إن شئتَ تركتَ الواوَ مضمومةً على حالها لزومًا للأصل ، وإن شئتَ قلبتها همزةً ليسهلَ النطقُ بالحرف العليل فقلت : أُعِدَ زيدُ بالقتال ، وأقتَ له بالخروج ، وَوُكدَ " هذا الحرف بحرف ثان مرعلى اللغتين قرئ قوله تعالى" : ﴿ وإذا ٧٧/٢ الرسل أقتت ﴾ بالهمزة والواو " .

(فصل): وإن كانَ الفَعلَ المَاضي معتلَّ العين مثل: قام وقال وسار ، وباع ، وساق ، وغاص ، وما شاكل ذلك ، فإن أردت أن تصوغَه لما لم يسم فاعله جاز لك وجهان:

⁽١) سورة الشعراء: الآية: ٩٤.

⁽٢) سورة الزلزلة : الآية : ١ .

⁽٣) سورة التهة : الآية : ١٢٦ .

⁽٤) سورة التوبة : الآية : ١١١ .

⁽٥) والصحيح: أكد هذا الحرف بحرف ثان ، على أصل قلب الواو همزة . ومي لمِرْصل: ووكد

⁽٦) سورة المرسلات : الآية : ١١ .

⁽٧) قرأ أبر عمرو وحده (وقتت) بواو ، وقرأ الباقون : (أقتت) بألغه السبعة لابن مجاهد : ٦٦٦ .

أحدهما : أن تكسر أول الفعل وتجعل حرف العلة ياء سواء كان من ذوات الياء أو من ذواتِ الواو ، تقول : سِير ، وبيع ، وقِيل ، وغيض ، وسيق ، بكسر أول الأفعال ، وفي هذا تعليل ، وهو : أن أصلَ قبيلَ : قُولً ، على الأصلِ ، فنقلتَ الحركةَ على الواوِ ؛ لأنها كسرةٌ ، والكسرةُ لا يحتملها حرفُ العلةِ ، فتنقلها عنها إلى القافِ ، بعد أن حذفت حركة القاف ، لتنقل إليها الكسرة ، فبقيت الواو ساكنة وقد انكسر ما قبلها ، فقلبتها يام السكونها وانكسار ما قبلها ، لأن كلّ واو سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياءً ، كواو ميزان ، وميعادي ، لأن أصله من : وزن ، ووعد ، فيصير في ذوات الواو على هذا التعليل نقل وسلَّب وقلب ، نقلُ حركة الواو إلى القان ، وسلبُ حركة القان ، وقلبُ الواوِ ياءً، وإذا قلت : بُبُّع ، فأصله : بُبُّع ، بتحريكِ الياءِ بالكسر ، وإنما نقلتَ الكسرة كنها لنقلِها إلى الباء بعد أن سلبت حركة الباء، ونقلت الكسرة إليها فبقيت اليا وساكنة فتركت على حالها ، وتصير أيضًا في ذواتِ الياءِ على هذا التعليل ، سلبُ ونقلُّ ، لا غير ، سلب حركة الباء وما حلُّ محلها ، ونقلُ حركة الياء إليها ، وقد أجيز مع هذا التعليل أن يشار بالضم في أول هذه الأفعال ، حرصًا على لزوم الأصل ، فيقال: قيلً ، وسِيرَ ، وغيضَ ، وسِيقَ ، وقد قُرئ قول الله تعالى" : ﴿ وغيُّضَ اَلمَاءُ ﴾ ، " ﴿ وَسِينَ الذين اتَّقُوا رَبَّهُمَ إِلَىٰ الجِنَّةِ زُمَرًا ﴾ ،" ﴿ وَقَيلَ بُعَدًا للقوم الظَّلَمين ﴾ .

⁽۱) سورة هود : الآية : ٤٤ . قال الجزري في النشر : ٢٠٨/٢ : « واختلفوا في قيل ، وغيض ، وجي ، وحيل ، وسيق ، وسيت . فقرأ الكسائي وهشام ورويس ، بإشمام الضم كسر أوائلهن ، ووافقهم ابن ذكوان في : حيل ، وسيق ، وسيئت ، وسيئت ، ووافقهم المدنيان في : سي ، وسيئت فقط والباقون بإخلاص الكسر .

⁽٢) سورة الزمر : الآية : ٧٣ .

 ⁽٣) سورة هود : الآية : ٤٤ . وجاء في الأصل (وقبيل بعداً لعباد كما بعدت ثمود) والآية هي قبوله
 تعالى: ﴿ ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ﴾ سورة هود : الآية : ٩٥ ، وعليمها فبلا شاهد في الآية ،
 ولعله يريد ما أثبت في الأصل ، والله أعلم .

و" ﴿ سيئت وَجُوهُ اللّذينَ كَفَرُوا ﴾ ، وقد اختير أن يُؤخذ من الضم شيء ومن الكسر شيء ثم يجمعان حركةً واحدةً تُسمى : الروم "، وهي بين الكسر والضم وهي لا تُعرف إلا بتحريك الشفاه ، للبصير دون الضرير ، وكسر أول الفعل أفصح اللغات والله أعلم . (فصل) : والوجه الثاني الذي يجوز في الفعل المعتل العين إذا أردت أن تصوغه لما لم يُسم فاعله : هو أن تضم أول الفعل ، وتقلب حرف العلة واوا ، سوالي كان من ذوات الواو أو من ذوات الباء ، فتقول حينئذ في قيل ، وسيّر ، وبيع ، وغيض : قول ، وسور وبوع ، وغُوض ، فإذا قلت : قول ، فأصله قول ، على الأصل ، وإنا نقلت حركة الواو عليها وهي كسرة ، فألقيتها عنها ، فبقيت ساكنة ، فترك الفعل على حاله فيصير من ذوات الواو على هذا التعليل ، سلب لاغير ، وهو سلب حركة الواو ، وإذا قلت : بوع ، وسور ، فأصله : بيع على الأصل ، فنقلت الحركة على الباء ؛ لأنها حرف عليل ، وسور ، فأصله : بيع على الأصل ، فنقلت الحركة على الباء ؛ لأنها حرف عليل ، والكسرة تقيلة فألقيتها عنها فبقيت ساكنة ، وقد انضم ما قبلها ، فقلبتها واوا ، لأن

Pluv

⁽۱) سورة الملك: الآية: ۲۷. قال أبو حيان في البحر المحيط: ٣٠٣/٨: و وأخلص الجمهور كسرة السين، وأشمها الضم أبو جعفر الحسن، وأبو رجاء وشيبة وابن وثاب وطلحة وابن عامر ونافع والكسائي».

⁽۲) المشهور عند التحويين أنه إشمام وليس بروم ، قال ابن عصفور في المتع : ۲/۲۰۵ : و ومن العرب من إذا نقل الكسرة من العين إلى الفاء أشم الفاء الضمة دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل ، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل ، ولا تلفظ بشيء من الضمة ، ولو لفظت بشئ من الضمة لكان رومًا لا إشمامًا . قال الزجاجي : وذلك لا يضبط إلا بالمشافهة ،إشارة إلى أنه لا يسمع بل يرى، وأما بعض النحويين وكافة القراء فإنهم يجعلون الكسرة بين الضمة والكسرة ، والذي عليه المحققون من النحويين ما ذكرت لك ، ولذلك سموه إشمامًا » ، وانظر : ۲/۲۵۰، وشرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ۲۰ ، والغني في تصريف الأفعال للدكتور : عبدالخالق عضيمة : ۲۰۷ .

بالياءِ من أيقن وأيسر ، وعلى هذه العلة أنشد بيت ابن الأعرابي":

لَيتَ وَمَا يَنفَعُ لَيتُ ليتُ ليتُ ليتَ لَيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لَيتَ لَيتَ لَيتَ لَيتَ لَيتَ لَيتَ لَيتَ لِيتَ لَيْكُ لِيتَ لِيتَلِيلِ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيتَ لِيلِيتُ لِيتَ لِيتَلِيلِ لِيتَلِيلِ لِي لِيتَلِيلِ لِي لِيتَلِيلِ لِي لِيتَلِيلِ لِي لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِلْمِنْ لِلْ لِيلِيلِ لِيلِيلِ لِلْمِنْ لِلْلِيلِ لِلْلِيلِ لِلْمِنْ لِلْمِنْ لِلْمِنْ لِلْمِنْ لِلْمِنْ لِلْمِنْ لِ

واللغة الأولى أفصح - أعني كسر أولاً الفعل - وقلب حرف العلة ياءً ، لأنه الذي ورد في كتاب الله تعالى ، والذي استعملته العرب في أشعارها ، ولم يُسمع على هذه اللغة الآخرة إلا بيت ابن الأعرابي من أشعار العرب الفصيحة .

(فصل): وإن كان الفعل الماضي الذي صيغ لما لم يُسم فاعله معتل اللام، فهو من قبيل الصحيح في ضم أوله، وكسر ثانيه إن كان ألاثيًا نحو: رَمي، وُدعي، وضم أوله، وكسر ثانيه إن كان ألاثيًا نحو: رَمي، وُدعي، وضم أوله، وكسر ما قبل آخره إن كان زائداً على الثلاثي نحو: أُعطي، وأُغني، واستدعي، واستنتني، وما شاكل ذلك.

(فصل): وإن كان الفعل الذي صيغ لما لم يسم فاعله معتلاً مستقبلاً ، لم يَخل أيضًا أن يكونَ معتلً الفاء بالواو نحو : يُوعَد ، ويُوزَن معتلً الفاء بالواو نحو : يُوعَد ، ويُوزَن ، ثبتت معه ، ولا يجوز حذفها كما حذفت في فعل ما سمي فاعله مثل : يلد ، ويوزن ، ويزن ، وما شاكل ذلك . فتقول : يُولَد ، ويُوزَن ، ويُوعَد ، ويُوفى . وما شاكل ذلك . وإنا ضمة ، وهي في الأصل متولدة منها ، وحذفت من يلد ذلك . وإنا ثبتت ههنا لأن قبلها ضمة ، وهي في الأصل متولدة منها ، وحذفت من يلد

c/vm

⁽۱) هو محمد بن زياد الأعرابي ، أبو عبدالله ، من رواة الأشعار والأخبار ، اشتهر بكثرة الحفظ ، من مؤلفاته : كتاب النوادر . ترجمته في إنباه الرواة : ۱۲۸/۳ ، ومعجم الأدباء : ۱۸۹/۱۸ ، وبغية الوعاة : ۱۰۵/۱ .

 ⁽۲) ينسب إلى رؤية بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ۱۷۱ : وروايته المشهورة :
 ليت وهل ينفع شيئًا ليت
 ليت شبابًا بوع فاشتريت

ورواية الديوان: « بيع » ، والبيت في كشف المشكل: ٣١٠/١، كما رواه المؤلف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٧، ومغني اللبيب: ٥١٣، وأوضح المسالك: ١٥٥/٢، وشرح شواهد الألفية للعيني: ٢٥٤/٢، وشرح الأشموني: ٣٣/٢، والتصريح: ٩٤/١، وهمع الهوامع: ٢٥٥/٢، والدرو: ٢٢٢/٢.

ويعد ، ويزن ، لأن قبلها يا أو ما هو من جملة الياء من حروف المضارعة ، وبعدها كسرة أو الكسرة والياء ضدان لها ، وهو لا يجمع بين الضد وضده ، وإن كان الغعل المستقبل الذي صيغ لما لم يسم فاعله معتل العين ، وجب أن تقلب حرف العلة ألفا لسكونه في الأصل وانفتاح ما قبله ، وذلك في مثل قولك : يسار ويباع ، ويقال ، ألا ترى أن أصل يسار : يسير أو ، فنقلت الفتحة إلى السين فبقيت الياء ساكنة ، وقد انفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، لأن كل ياء أو واو سكنا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفا على أحد التعليلين ، واعتبر ذلك في مثل : دعا ، وأصله بواو ساكنة ، ورمى ، وأصله بياء ساكنة أيضا ، وكذلك في الأسماء : فتى ، وعصا ، وكذلك إذا قلت : يقال ، وأصله ؛ يقول ، وعمل من يجيز في التصريف أن كل واو وياء تحركا وسكن ما قبلهما يقلبان ألفا ، ويقول في مثل : يقال ، ويسار ، أصله : يقول ، ويشير ، فتحركت الواو والياء بالفتح ويقول في مثل : يقال ، ويسار ، أصله : يقول ، ويشير ، فتحركت الواو والياء بالفتح ويقول في مثل : يقال ، ويسار ، أصله : يقول ، ويشير ، فتحركت الواو والياء بالفتح والسكون أخوان لخفتهما في الأصل ،

(فصل): وإن كانَ الفعلُ الذي صيغ لما لم يسم فاعله مستقبلاً معتلُ اللام ، وجب أن تقلب حرف العلة فيه ألفًا لسكونه وانفتاح ما قبله سوالي كان الفعلُ من ذوات الواو أو من ذوات الباء ، و ذلك في مثل قولك : يدعى ، ويرمى ، ويغزى ، ويرضى ، وما شاكل ذلك ، ألا ترى أن أصلَ يرمى ، ويرضى ، بالباء ، فلما كانت ساكنة وقد تحرك ما قبلها بالفتح قلبت ألفًا ، وكذلك أصلُ : يدعى ، ويغزى ، بالواو ، فلما سكنت وانفتح ما قبلها قبلت ألفًا كما تقدم ، والدليلُ على أن هذا بالباء ، وهذا بالواو أنك ترد الفعلَ إلى النفسِ فتظهر الباء في ذوات الباء ، والواو في ذوات الواو حين تقول :

P/v/

رميت ، ورضيت ، وغزوت ، ودعوت ، وما شاكل ذلك . والحديث على المستقبل المعتل سواء ، فافهم ذلك .

وإنما وجب أن يُصاع الفعل الذي لم يُسم فاعله صيغة الفعل الذي الم يسم فاعله أن يُصاع الفعل الذي سمي فاعله أن ليفرق بين ما سُمي فاعله أن وبين ما لم يسم فاعله .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألة الخامسة، وهو قولنا: ما يجوزُ أن يصاغ من الأفعال للم الأفعال لل الم يسم فاعله ، وما لا يجوز؟ فاعلم أنه يجوزُ أن يصاغ من الأفعال لل لله يسم فاعله كل فعل متعد سوائم كان يتعدى إلى واحد ، أو إلى اثنين ، أو إلى ثلاثة ، وقد تقدم تمثيل هذه الأفعال ، ويجوزُ أن يصاغ كل فعل لازم يجوزُ أن يعدى بغيره ، وذلك في مثل قولك : سار ، وقام ، وقال ، لأنه يجوزُ أن تقول : سير بزيد ، وقيم بعمرو ، وقيل لعبدالله ، وما شاكل ذلك ، هذه يعديها حرف الجركما تقدم تمثيله ، وهمزة النقل ، في مثل قولك : أقيم زيد ، وأسير عمرو ، وأعيد محمد ، وما شاكل ذلك . ويجوزُ أن يعديها تضعيف العين ، فتصاغ كما لم يسم فاعله ، فتقول : قوم زيد ، وسير زيد ،

(فصل): والتي لا يجوزُ أن تُصَاغ من الأفعال لل لم يسم فاعله سبعة ، وهي: كان" وأخواتها ، وما حُمل عليها ، مثل عسى ، وكاد ، وما شاكلهما ، وجميع أفعال الطباع

⁽۱) على اعتبار أنها متعدية ، أماالفعل اللازم فيمتنع بناؤه للمفعول ، قال ابن السراج في الأصول : ۷۷/۱ : « واعلم أن الأفعال التي لا تتعدى لايبنى منها فعل للمفعول ؛ لأن ذلك محال ، نحو : قام وجلس ، لا يجوز أن تقول : قيم زيد ، ولا جُلِسُ عمر قَ ٠٠٠ » .

⁽۲) أجازه ابن عصفور ، قال في شرح الجمل : ١/٥٣٥ : « والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه ، ولكن لا بدمن أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ٠٠٠ » وفي الأصول لابن السراج : ١/٨١ : « وقد أجاز قوم في كان زيد قائمًا أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله : فيقولون : كين قائم . قال أبو بكر : وهذا عندى لا يجوز ٠٠٠ » .

التي لا يجُوزُ أن تتعدى ، ولا أن يعديها غيرها في مثل ِ: شَرُفَ ، وَظَرَفَ ، وحَسُن َ ، وَحَسُن َ ، وَجَسُن َ ، وَجَمَلَ ، وما شاكل ذلك .

0/19

والستة الأفعال التي لا تتصرف ، وهي : نعم ، وبئس ، وليس ، وعَسى ، وحَبَّذا أَمُر وفعل التَّعجب ، وجميع أفعال الألوان ، مثل : احمر ، واصفر ، واخض ، واسود ، وما شاكل ذلك ، وجميع أفعال الخلق الضروري ، نحو : طال ، وقصر ، ورق ، وعرض ، وما شاكل ذلك ، وجميع أفعال العاهات ، نحو : عور زيد ، وكسح عمرو ، وعرج ، وما شاكل ذلك ، وجميع أفعال العاهات ، نحو : عور زيد ، وكسح عمرو ، وعرج ، وما شاكل ذلك ، وجميع الأفعال التي ينصب معها الاسم على التمييز ، نحو : تَفقاً زيد شحما ، وتصبّب بدنه عرقا ، وطبت به نفسا ، وما شاكل ذلك .

هذه السبعة الأفعال جميعها لا يجوزُ أن تصاغ كما لم يُسم فاعله ، لأنها لا تَتعدى إلى مفعول صريح فيجوزُ إقامته مقام الفاعل حتى تصاغ كما لم يُسم فاعله ، ومنها ما فاعله مضمرٌ فيه لا يبرزُ ولا يجوزُ حذفه ، ومنها مالا ينصبُ شيئًا ظاهراً فيجوزُ إقامته .

(فصل): وأما الحديث في المسألة السادسة ، وهي قولنا : لم إذا كان الفعل الذي لم يسم فاعله يتعدى إلى مفعولين يجب رفع أحدهما ونصب الآخر ؟ فاعلم أنه رُفع أحدهما ليقوم مقام الفاعل كما تقدم ، لئلا يبقى الفعل متعربًا عن الفاعل وجوداً وإعرابًا ؛ لأنه لو لم يرفع أحدهما لبقي الفعل بغير فاعل مذكور ، ولا حكم من الإعراب يقوم فيما بعده مقامه ، ونصب الثاني لئلا يبقى الفعل المنتعدي القوي بغير مفعول ، وقياس هذه المسألة في مثل قولك : ظننت زيداً عالمًا ، فإذا صغته لما لم يسم فاعله قلت : ظن زيدًا عالماً ، وكذلك : أخوات ظننت ، وأعلمت ، وأخواتها ، على هذا القياس في رفع المفعول الأول ليقوم مقام الفاعل ، ونصب المفعولين الآخرين لئلا يبقى الفعل المتعدي القوي بغير مفعول ، ومثاله : أعلم زيدً عمراً قادماً ، وعلى هذا القياس سائر أخواتها ،

P/Na

وإنما لم يجز رفع المفعولات جميعًا ؛ لأن الفاعل واحد ، فلو رفعنَها لكنت قد أقمت مكانه أكثر منه ، وذلك لا يجوز //

ولو نصبتها جميعًا لعري الفعلُ من الفاعلِ ذكراً وإعرابًا ، وذلك لا يجوزُ أن يبقى الفعلُ بغيرِ فاعلٍ .

(فصل): وأما الحديث في المسألة السابعة ، وهي فولنا: لِمَ إذا أقيم مقام الفاعل عند حذفه شيء من المفعولين لم يجز تقديم على الفعل ، وهو مفعول ، والمفعول فضلة يجوز تقديما على الفعل وتأخيرها ؟ فاعلم أن الذي رفع من المفعولين لما أخذ إعراب الفاعل أخذ حكمة ، ومن حكم الفاعل ألا يتقدم على فعله ، فإن تقدم ارتفع بالابتداء فكان الفعل خبراً عنه ، وكان في الفعل ضمير يعود إليه هو الفاعل لذلك الفعل لا الاسم الذي تقدم ، وكذلك ما أقيم من المفعولين مقام الفاعل لا يجوز تقديم ، فإن تقدم ارتفع بالابتداء ، نحو قولك : زَيدٌ ضُرِبَ ، فه زيدٌ » مبتدأ ، وضُرِبَ خبره ، والذي أقيم مقام فاعل صربَ مضر فيه يعود إلى زيد ، وتقديره : زيدٌ ضُربَ هو ، فافهم ذلك .

واعلم أن فعل ما لم يُسم فاعله إذا صيغ منه مصدر واسم مفعول عملا عمله سوافي كان الفعل يتعدى إلى واحد إو إلى اثنين أو إلى ثلاثة أو إلى مفعول بحرف جر مفعمل الخاطر في استخراج مسائل المصدر واسم المفعول إذا صيغا من فعل ما لم يسم فاعله تجد عجبًا .

(فصل): وقد تستعمل العرب أفعالاً لما لم يُسم فاعله لاغير ، ولم تسمع من استعملها مع ذكر الفاعل ، وهي قولهم : حمّ زيد ، وزُهيّت علينا يا رجل ، وشدهت عن المنا الأمر ، وعنيت به ، وجُست الجارية ، وطُلّ دمه ، والمتقع لونه إذا تغير ، ونفست المرأة ، ورُهِصِتْ الدّابة ، ونتُجت الناقة ، وغُين الرجل رأيه ، وفلج الرجل من الفالج ،

وغُشي عليه ، وأُولعتُ بحب إلجارية ، هذه كلها ذكرت بغير فاعل أن .

ومن أصول هذا الباب أن الفعل إذا صيغ كما لم يُسم فاعله ، وكان يتعدى إلى مفعولين ، الأول مفعول ، والثاني بحرف جري ، يجوزُ حذفه ، أُقيم المفردُ الذي ليس معه حرفُ الجر ، لأنه هو المفعولُ الصريحُ ، وذلك في مثل قولك : اختار زيد عمراً من الرجال ِ، تقولُ إذا صغته : أَختيرَ عمرُو الرجالَ ، أو من الرجال ِ، وعليه قولَ الشاعر" : 0/1 ومَّنَّا الَّذِي اختيرَ الرِّجالَ سَمَاحَةً ﴿ وَجُودًا إِذَا هُبُّ الرِّياَحُ الزَّعَازِعُ فأقام المضمر في « اختير » لأنه الأصل ، ولم يُقم الرجالَ لأنه قدَّر معه حرفَ الجرِ ، لأن تقديرَه : اختير من الرجالي، فأما قول الشاعر" :

أسارى تميم والعيسون دوامع ومنا الذي أعطى الرسول عطية ومنا الذي يعطى المئين ويشترى ال ومنا خطيب لا يعاب وحامل ومنا الذي أحيا الوتيد وغالب ومنا غداة الروع فتيان غارة ومنا الذي قاد الجيباد على الوجسا أولئك آبائي فجننسي بمثلهم

غوالي ويعلو فضله من يدافع أغز إذا التفت عليه المجامع وعمرو ومناحاجب والأقارع إذا متعت تحت الزجاج الأشاجع لنجران حتى صبحتها النزائع إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ينظر: الكتاب: ٣٩/١، والمقتضب: ٢٣٠/٤، والأصول: ١٨٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٥٠، وأمالي ابن الشجري: ١٨٦/١، ونتائج الفكر: ٣٣١، والتخمير: ٣٤/٤، والخزانة: . 377/4

هو جرير ، وهو ساقط من ديوانه ، وقال صاحب الخزانة : ٣٣٨/١ : و البيت من قصيدة لجرير مطلعها: =

انظر : فصيح ثعلب : ١٥ ، وأدبالكاتب : ٣١٠ ، والمزهر : ٢٣٣/٢ . زهيت : يقال زهى فلان ، فهو مزهو ، إذا أعجب بنفسه وتكبر . لسان العرب (زها) . طل دمه: أهدر دمه. اللسان (طلل).

رهصت : الرهص : أن يصيب الحجر حافراً أو منسمًا فيذوى باطنه . اللسان (رهص) .

هو الفرزدق ، ديوانه: ١٩٨١ ، وبعده :

ولو وَلَدَتْ قَفْيرة جرو كلب من السُبُّ بذلك الجرو الكُلَّابا

فلم يقم الجار والمجرور أن في قلوله « لسبّ بذلك الجلو » ، ولا أقام الكلاب ، لأن القافية منصوبة ، وإنما أقام مقدراً معرفاً محذوفاً ، كما قال الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي - رحمة الله عليه -".

والكلاب منصوب ، مفعول له « ولدت » ، وجرو منصوب على أنه منادى مضاف ، وحرف النداء محذوف ، وفي البيت تقديم وحرف النداء محذوف ، وفي البيت تقديم وتأخير ، وهذا تقديره : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك الجرو ، فافهم ذلك وقس عليه تصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وهذه عشر مسائل من غرائب هذا الباب ينبغي لك أن تستعمل الخاطر في معرفتها:

(مسالة) : أُعطِي المُعطي دينارين ، ثلاثين ديناراً .

أقلي اللوم عاذل والعتابا وقولي إن أصبت لقد أصابا
 وقال ابن جني في الخصائص: ٣٩٧/١ : و هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعت

وقال ابن جني في الخصائص: ٣٩٧/١ : ﴿ هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد أصلاً بل لا يثبت إلا محتقراً شاذاً .

ينظر: الخصائص: ٣٩٧/١، وشرح المقدمة المحسية: ٣٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ٢١٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/١، واللسان (قفر)، والهمع: ١٦٢/١، والخزانة: ٣٣٧/١.

- (۱) وظاهر البيت أنه أقام الجار والمجرور ، ذكر ذلك ابن جني في الخصائص : ۳۹۷/۱، وابن عصفور في شرح الجمل : ۳۹۷/۱، قال : و ظاهره أنه أقيم المجرور وهو و يذلك » وترك المفعول المصرح ، وهو الكلاب ، لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلايلتفت إليها . أو على أن يكون الكلاب منصوبًا بو ولدت » فلا يكون و لسب » ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون جرو كلب منادى محذوفًا منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو .
- (٢) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٧٠ ، قال : « وفيه وجه آخر المعنى يقتضيه ، والشعر يحتمله ، والتقدير : لسب السب » .

(مسألة) : أُعطِي بالمعطى به ديناران ، ثلاثون دينارا .

(مسألة) : أُعطى المُعطى به ديناران ، ثلاثين ديناراً .

(مسألة): أُعطى المُعطى ثلاثين دينارا ديناران.

هذه الأربع المسائل في كل واحدة منها عاملان "، يطلبُ كلُ واحد منها مرفوعًا ومنصوبًا ، فمرفوع أعطي : المعطى ، ومرفوع المعطى : مضمر فيه ، هذا إذا نصبت الثلاثين والدينارين ، وكان الثلاثون في حال نصبه منصوبًا لأعطى ، والديناران في حال نصبه منصوبًا لأعطى بحرفي جر ، فإن في حال نصبهما منصوبين للمعطى ، هذا إذا لم تشغل أعطى والمعطى بحرفي جر ، فإن شغلتهما بحرفي جر فهما المنصوبان ، ووجبَ رفع الثلاثين والدينارين على أنهما المرفوعان لأعطى والمعطى ، فإن شغلت أحدهما دون الثاني رفعت إما الدينارين وإما الشلاثين ، ونصبت الأخر ، فإذا شغلت الذي لم يكن مشغولاً من قبل ، رفعت ما كان منصوبًا ، وعلى مثل هذا هذه المسائل وأشبهاها .

(عسالة): أُعلم المُعلمُ زيداً قادماً إعلامٌ محمدٍ بكراً ذاهباً أخاك منطلقاً. في هذه المسألة عوامل ثلاثة يطلب كل واحد منها ثلاثة مفعولات.

۸۰

(مسالة) : علم المظنون عالمًا عالمًا ./

(مسألة) : ضُربَ المضروبُ أخوه أبوه .

(عسالة) : زَيد أَبلغ في عبده ثمانون دينارا ، ويجوز ثمانين دينارا ، فإن رفعت لم تضمر عائداً إلى زيد إ لأن المضمر الذي في عبده قد أغنى عنه ، وإن نصبت أضمرت عائداً في أَبلغ ، وهو الذي أقيم مقام الفاعل ، وهو الذي يعود إلى زيد ، فإذا ثنيت وجمعت ظهر ذلك العائد .

⁽۱) العامل الأول الفعل و أعطي » والعامل الثاني اسم المفعول . وانظر : الجمل : ۸۰، وشرحم لابن بايشاذ ، لوحة : ۷۰، وشرحه لابن عصفور : ۵٤٦/۱ .

(عسالة) : اختيرَ المختارُ من همدان منهم . (عسالة) : خُلعَ على المخلوعِ عليه جبةً تميصٌ .

(باب الابتداء)

ر وفوائد هذا الباب تشتمل على عشر مسائل:

يقال فيها : ما الابتداء نفسه ؟ وما المبتدأ ؟ وكم شرائطه ؟ وما إعرابه ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما الخبر ؟ وكم شرائطه ؟ وما إعرابه ؟ وعلى كم ينقسم ؟ وما أحكام المبتدأ والخبر جميعاً ؟ .

(فصل): أما الحديث في المسألة الأولى ، وهي قولنا: ماالابتداء نفسه ؟ فاعلم أن الابتداء هو اهتمامك بذكر المبتدأ ، وإنبانك به متعربًا من العوامل اللفظية ، وذلك للاهتمام.

[و] هو شيء معلوم بالمعنى لا باللفظ ، وهو العامل في المبتدأ الرفع في أصح الاقوال (" ، والدليل على أنه عامل أنه قد عمل في الأحوال ، وذلك في مثل قول الله سبحانه (" : ﴿ وهو الحق مُصَدِقًا ﴾ في مصدق " عال المعنى الابتداء " .

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة الأخرى وهي قولنا: ما المبتدأ ؟ فاعلم أن المبتدأ هو كل اسم أو منزل منزلة الاسم ابتدأت به متعربًا عن العوامل الملفظية ، لتِّكخبر عنه بغيره ، فتصح لك بذلك الخبر فائدة ذلك الاسم المبتدأ به ، وهذا تعبير للحقيقة :

⁽۱) من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . ينظر : الإنصاف : ١٥٤/١، وذكر ابن عصفور أقوالاً أربعة في رافع المبتدأ اختار منها تعربه من العوامل اللفظية ، شرح الجمل : ٣٥٦/١، وهو مذهب سيبويه : ١٧٧/٢ ، وقد اختاره المؤلف ، وانظر شرح المفصل لابن يعيش : ٨٤/١ .

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ٩١ .

 ⁽٣) قال ابن الأنباري في البيان : ١٠٩/١ : « نصب ﴿ مصدقاً ﴾ على الحال من ﴿ الحق ﴾ والعامل فيها
 معنى الجملة ، وهذه الحال حال مؤكدة ، ولولا أنها مؤكدة لما جاز أن يعمل فيها معنى الجملة . . . ».

منزلُ منزلة الاسم هو الفعلُ المستقبلُ المتضمنُ لـ « أن » المصدرية إذا حُذفت ودلُ المعنى عليها ، وكان في الكلام خبرُ يدلُ على مبتدأ قد حُذف ، وذلك في مثل قول الله تعالى " : ﴿ ومِنْ عَايَتُهُ يُرِيكُم البرقَ خَوفًا وَطَمعًا ﴾ قوله : ﴿ من عايته ﴾ خبر مبتدأ " ، بدليل أنه قد أخبر به فيما قبل هذه الآية في مثل قوله سبحانه " : ﴿ ومِنْ عَايَتُه خَلقُ السَّمُونُ وَالأَرض ﴾ " ﴿ مِنْ عَايتُه مَنَامُكُم بِاليَّلُ والنَّهَار ﴾ وإذا كان كذلك علم أن قوله السَّمُونُ وَالأَرض ﴾ منزلُ منزلة الاسم ، لأنه قد تضمن أنالمصدرية ، وتقديره : ومِن آياته أن يريكم ، ثم حَذف أن لدلالة المعنى عليها ، ومثل ذلك قولهم " : « تسمع بالمعيديّ خيرُ من رؤيتك له ، هذا الفعلُ المنزلُ منزلة منزلةً منزلةً منزلةً منزلةً عليها بالمعيديّ خيرٌ من رؤيتك له ، هذا الفعلُ المنزلُ منزلةً

معنى قولنا « كُلُّ اسم » احترازاً من الأفعالِ والحروفِ التي لا تكونُ مبتدأةً ، والذي هو

ب/۱۱

ومعنى قولنا : « ابتدأت به تعريًا من العوامل اللفظية » أي : أتيت به في أول كلامك من غير ناصب ولا جار ، لأن عامل المبتدأ معنوي كما تقدم ، والمعنوي لا يعمل نصبًا ولا جرا ، وليس في الكلام عامل معنوي إلا عامل الابتداء وعامل الفعل المضارع . وقولنا « ليخبر عنه بخبر ليصع لك بذلك الخبر فائدة ذلك المبتدأ » يُنبئ أن الخبر لا يكون إلا حيث الفائدة ، وأنّ فائدة المبتدأ ليس إلا في خبره ، فإذا قلت : الله ربنا ، دلّ الكلام على الإخبار بالربوبية ، وإذا قلت : محمدٌ صلى الله عليه نبينًا ، دلّ الكلام على

الاسم ، ويجوز أن يكون الاسم المثلل معربًا ومبنيًا . /

⁽١) سورة الروم : الآية : ٢٤ .

 ⁽۲) ذكره الأخفش في معاني القرآن: ۲/۲۵۲، وانظر: معاني القرآن للفراء: ۳۲۳/۲، والبيان لابن
 الأنباري: ۲/۲۵۰ .

⁽٣) سورة الروم : الآية : ٢٢ .

⁽٤) سورة الروم : الآية : ٢٣ .

⁽٥) مجمع الأمثال: ١٢٩/١. يضرب لمن خبره خير من مرآه.

الإخبار بنبوة مِحمد صلى الله عليه وعلى آله .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثالثة ، وهي قولنا: كم شرائط المبتدأ؟ فاعلم أن للمبتدأ ست شرائط :

الشريطة الأولى: أن يكونَ مُتَعربًا من العواملِ اللفظية أو في حكم المتعري .

والشريطة الثانية : أن يكون مرفوعًا أو في حكم المرفوع .

والشريطة الثالثة: أن يكون معرفة أو مقاربًا للعرفة.

والشريطة الرابعة : أن يكون جامدًا غير مشتق أو في حكم الجامد .

والشريطة الخامسة : أن يكون مقدمًا أو في حكم المتقدم .

والشريطة السادسة : أن يكونَ مخبراً عنه أو في حكم المخبر عنه . وهذا تعليل الشرائط وبالله التوفيق :

وشرطنا أن يكونَ متعربًا عن العواملِ اللفظية لأن عاملة معنوي ضعيفٌ ، وهو مشابهته للفاعلِ على بعض الأقوالِ " ، فلو دخل عليه عاملٌ لفظيَّ لنصبه أو جره ، وخرج عن كونه مبتداً ، ألا ترى أن « إن » وأخواتها لما دخلت عليه نصبته ، وهي حروث ضعيفة ، وكذلك لما دخلت « كان » نصبت الخبر ، وكذلك « لا » لما دخلت نصبت الخبر ، وكذلك « لا » لما دخلت نصبت البتدا والخبر جميعًا ، وكذلك حرف الجر نصبت المائد إذا دخل على المبتدأ جره في لفظه ، وذلك مثل قوله تعالى " : ﴿ مَا لَكُم مِن اللهِ عَيْرَهُ ﴾ والتقدير : مَا لكم إله غيره ، فلولا أن عامل المبتدأ ضعيف لما أبطل الحرف عملة ك « إن » وأخواتها ، وقياس لهذا : الفعل المضارع كما كان عامله معنويًا رفعه ، في ذا الفعل المضارع كما كان عامله معنويًا رفعه ، في ذا الفعل المضارع كما كان عامله معنويًا رفعه ، في ذا الفعل المضارع كما والذي هو في حكم

⁽١) ذكره في كشف المشكل: ٣١٣/١، وانظر الأصول: ٥٨/١.

⁽٢) سورة الأعراف: الآية: ٦٥. وفي الأصل: « مالهم » .

المتعري من العوامل اللفظية هو مادخل عليه حرف عامل زائد غير مخل بالمعنى دخوله ولا خروجه ، وذلك حرف الجر بعد أداة النفي ، وهل التي بمعنى الاستفهام وقد ورد ذلك كله في كتاب الله سبحانه ، فقال تعالى في النفي : (مالكم من دونه من ولي ولا شفيع) ، '(ومالهم من نصرين) ، '(مالكم من إله غيره) والتقدير : مالكم ولي ، ومالهم ناصرون ، ومالكم إله غيره ، وقال تعالى في المبتدأ الذي هو في حكم المتعري بعد هل : '(هل من خلق غير الله) ، '(فهل لنا من شفعاء) ، '(فهل من مدكر) والتقدير : هل خلق غير الله ، هل لنا شفعاء أو] مرد ، هل في الخلق مدكر .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مرفوعاً أو في حكم المرفوع لأن عامله معنوي والمعنوي لا لا يكون المبتدأ مرفوعاً أو في حكم المرفوع لأن عامله معنوي والمعنوي لا يعمل إلا الرفع كما تقدم ، فالمرفوع هو الظاهر المعرب مثل: زيدٌ قائم ، ،عمرٌ ذاهبٌ ، وماشاكل ذلك

والذي في حمك المرفوع ثلاثة أنواع:

النوع الأول منها : جميع المبنيات إذا حلت محل المبتدأ نحو قولك : أنت قائمٌ ، وهذا منطلقٌ ، ومن عندك ؟ وحذامي مذاهبةٌ ، ،ماشاكل ذلك ذلك . هذه جميع المبنيات كلها في حكم المرفوع .

النوع الثاني من الظاهرات التي تقدر فيها الإعراب: وهي المقصور والمنقوص وما أضيف إلى ياء النفس فأذا جرت متبذأة فهي في حكم المرفوع تقول فيها: موسيى

اسورة السجدة : الآية : ٤ . وفي الأصل : (مالهم من ولي ولا شفيع)

٢سورة أل عمران : الآية : ٢٢

٣ سورة الأعراف: الآية ٥٩ وفي الأصل: (مالهم)

٤ سورة فاطر: الآية ٣ وفي الأصل (إله)

٥ سورة الأعراف: الآية ٥٣ وفي الأصل: (شافعين)

٦ سورة القمر: الآية ١٧.

ذاهب ، وعيسى منطلق ، والقاضي جاهل ، والرامي ظَفِر ، وصاحبي عالم ، وأخي عاقل ، وأخي عاقل ، وأخي عاقل ، وما شاكل ذلك .

والنوع الثالث: المجرور بعد هل بمن فقط ، وبعد النفيّ بها أيضًا ، نحو قولك: هل من أحدِ قائم ، وما من أحدٍ منطلق في « أحد » مبتدأ في حكم المرفوع ، وإن كان مجروراً في اللفظ .

وشرطنا أن يكون معرفة أو مقاربًا للعرفة لأنك لا تبتدئ بشيء حتى تعرفه ، فالمعرفة ما جرى مبتدأ من الخمس المعارف التي هي المضمر ، والعلم ، والمبهم ، وما دخله الألف واللام غير اسم الفاعل المستقبل والحال ، وما أضيف إلى أحد هذه الأربعة ، ومثالها مبتدأة على الترتيب: أنت قائم ، وهذا منطلق ، وزيد عالم ، والرجل جاهل ، ومثالها مبتدأة على الترتيب: أنت قائم ، وهذا منطلق ، وزيد عالم ، والرجل جاهل ، وغلامك ظريف ، والذي هو مقارب للمعرفة ما خصص من النكرات بثمانية أشياء "، بوصف أو عطف أو استفهام أو نفي أو صلة بحرف أو بتقدم المنبرأو تكون النكرة دعاء للإنسان ، أو بكونها دعاء عليه ، أو بأن تكون جوابًا للمستفهم ، مثالها جميعًا على الإنسان ، أو بكونها دعاء عليه ، ورجل ورجل قائمان"، وهل أحد خارج ؟ ، وما أحد هذا الترتيب : رجل كريم قائم ، ورجل ورجل قائمان"، وهل أحد خارج ؟ ، وما أحد وويل لزيد ، ورجل من بني هاشم خير من رجل من بني أمية ، وعليكم ثوب ، وسلام عليكم، وويل لزيد ، ورجل يصلي ، إذا أجبت سائلاً قال من في المحراب ؟

وَقَدْ وردَ أكثرُ هذه في كتاب الله تعالى ، فقال سبحانه " : ﴿ هُلَّ مِنْ خُلْقٍ غَيْرُ

⁽۱) اشترط العلماء للابتداء بالنكرة إفادتها وعليه فقد تفاوت العلماء في ذكر المسوغات التي يجوز الابتدافيها ، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٦٢/١، والمغني: ٢٠٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢٧/١، وأوضح امسالك: ٢٠٣/١، وشرح ابن عقيل: ٢١٥/١ .

 ⁽٢) قال ابن هشام في المغني : ٦١٠ : « والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممايسوغ
 الابتداء به ، نحو : ﴿ طاعة وقول معروف ﴾ » ومثال المؤلف المعطوف والمعطوف عليه نكرتان .

⁽٣) سورة فاطر : الآية : ٣ . وفي الأصل : ﴿ إِلَّهِ ﴾ .

الله ﴾ وتقديره /: هل فالق؟ فقربت النكرة بالاستفهام ، وقال تعالى " : ﴿ سَلَمُ عَلَى ١٨٠٠ إِلْ يَاسِينَ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَهُم عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَلَعبدُ مؤمّنَ خَيرٌ من مُشركٍ ﴾ فمن أردت أن تبتدئ بالنكرة قرنتها بأحد هذه الشمانية ، وإلا امتنع الابتداء بها ، وإنا امتنع الابتداء بالنكرة لأنك إذا أخبرت عنها

أخبرت عن مجهول ، والإخبار عن المجهول خلف من الكلام غير مفيد .

وشرطنا أن يكون المبتدأ جامدا " أو في حكم الجامد ، لأنه لو كان مشتقًا لوجب أن يحتمل الضمير ، ولو احتمل الضمير لم يخل ذلك الضمير من عائد يعود إليه ، فإن كان عائداً إلى ما قبل المبتدأ فذلك محال ، لأنه لا مذكور قبل المبتدأ ، لكون المبتدأ أول الكلام ، وإن كان ذلك الضمير عائداً إلى ما بعك فنظشمحال أيضًا لأن الضماتر لا تعود إلى ما بعدها فلم يبق إلا أن المبتدأ لا يكون إلا جامداً لئلا يحتمل الضمير فيختل معناه ، والجامد مثل : زيد ، وعمرو ، ورجل ، وفرس ، وما شاكل ذلك .

والذي في حكم الجامد هو الناقصُ إذا جرى مبتدأ في مثل قولك: الذي في الدار سارقُ ، قال تعالى ن ﴿ الذِّينَ كَفَرُوا وَصُدُّوا عَنْ سَبيلِ اللَّهِ أَصْلُ أَعْمَلُهُم ﴾ وإنما كان الناقصُ إذا جرى مبتدأ في حكم الجامد وهو مشتقَّ لأنه يُقدر باسم الفاعل ، واسم

⁽١) سورة الصافات: الآية: ١٣٠.

⁽٢) سورة المطففين : الآية : ١ .

⁽٣) سورة البقرة : الآية : ١٠ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ۲۲۱ .

⁽ه) لم يذكر المؤلف المبتدأ الذي ليس له خبر في اللفظ ولا في التقدير ، وإنما له فاعل سد مسد الخبر ، ومثالجة أقائم الزيدان ، وهو الوصف الذي اعتمد على نفي أو استفهام ، وأجازه الكوفيون والأخفش وإن لم يعتمد ، ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٢٠٧/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٢/١٠، وهمع الهوامع : ٢/٥ .

⁽٦) سورة محمد : الآية : ١ .

الفاعل مشتق بلا خلاف ، لأنه صفة قائمة في الأصل مقام الموصوف [ال]جامد ، وإذا قام مقامه أخذ حكمه ، وإذا قلت : الذي في الدار سارق ، فتقديره : الرجل الذي في الدار سارق ، وكذلك ﴿ الذين كفروا ﴾ : القوم الذين كفروا .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مقدمًا أو في حكم المقدم لأنه لم يُسم مبتدأ إلا لتقدمه على سائر الكلام ، ولأن عامله معنوي ، والمعنوي لا يفصل بينه وبين معموله بشيء ، ومثاله مُقدمًا : زيد قائم ، هذا أصل وضع المبتدأ ، والذي في حكم المقدم كالنكرة إذا تقدم عليها خبرها ، نحو قولك : عليك ثوب ، وتحتك بساط ، وكذلك المبتدأ إذا جاز تقديم خبره بالحرف والظرف والجملة والمفرد ، نحو قولك : قائم زيد ، وفي الدار زيد ، وأمامك عمرو ، وأبوه منطلق زيد ، وما شاكل ذلك ، فهذا وإن كان مؤخرا في اللفظ فهو في حكم المقدم في المعنى .

وشرطنا أن يكون المبتدأ مخبراً عنه لأنه لا فائدة معه إلا بخبره في أكثر الأحوال إذا لم يكن في الكلام دليل على الخبر، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، ولم تذكر الخبر، كان ذاك هذا أن أن أن النائد في الكلام دليل على الخبر ، ألا ترى أنك لو قلت : زيد ، ولم تذكر الخبر،

كان ذلك هذراً غير مفيد / والذي في حكم المخبر عنه ثلاثة أنواع :

النوع الأول منها : هو المبتدأُ إذا وقع بعد لولا في مثل قولك : لولا زيدٌ لأكرمتُ عمراً، في ريدٌ » مبتدأ وهو في حكم المخبّر عنه لأنه لا خبر ظاهراً في الكلام ، ولكن لمّا طال الكلام وفهم المعنى جاز "حذف الخبر وتقديره : لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتُ عمراً ، وفي الحديث ": « لَولا عليّ لهلك عُمرُ » .

والنوع الثاني : هو المبتدأ الذي يتصل به جواب الشرط التي تصحيح الفائدة وتوقعها ،

P/10

⁽١) الخبر بعد لولا واجب الحذف ، قال ابن مالك :

وبعد لولا غالبًا حذف الخبر حتم في نص يمين ذا استقر

انظر : أوضع المسالك : ٢٢٠/١، وشرح ابن عقيل : ٢٤٦/١ .

۲۰) تقدم تخریجه ص : ۲۰ .

^{*} المفترن بالفاء

وذلك في مثل قوله تعالى": ﴿ فَمَنْ لم يَجد فَصيام شَهرين مُتَتابعين ﴾ وكذلك ": ﴿ فَمَنْ لَم يَجِد فَصِيَامُ ثَلَثْةِ أَيَّام في الحَج ﴾ وكذلك" : ﴿ وإِنَّ طَلَّمَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبلِ أَنْ تَسَوُّهُنَّ فَنصِفُ مَا فَرَضَتُم ﴾ وكذلك" : ﴿ فَمَن كَانَ مِنْكُم تَمريضًا أَو عَلَىٰ سَفَرٍ فَعَيَّدَةً مِنّ أَيَّام أَخْرُ ﴾ وكذلك" : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أُو بِهِ أَذَّى مَن َّرَأْسِهُ فِفِدِيةٌ مِن صِيام أُو صَدَقَةٍ ﴾ هذه كلهًا مبتدأة في حكم المخبر عنها ، وتقدر الأخبار : فمن لم يستطع فعليه صيام شهرين ، وكذلك : فعليكم نصف ما فرضتم ، وكذلك : فعليكم فدية ، الخبر في موضع الجارِ والمجرور ، وإنما جاز حذفُ الأخبار لما كانت الفاءُ تدلُ عليها ، وتُتمُ الفائدةُ. والنوع الشالث : هو المصدر الذي يبتدأ به ويقع بعده الحال ، وذلك في مثل قولك : صربى زيداً مبطوحًا ، وأكلى السُّويق ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فد « الضرب » و« الأكلُ » مبتدآن ، ولا خبر ظاهراً لهما ، ولكنهما في حكم المخبر عند لما أجملَ الحالَ فائدتهما ، لأنه لم يؤتُّ بالخبرِ إلا للفائدة ِ، وقد صحت الفائدُّةُ مع الحال ِ، وهو في حكم الخبر لكونه مشتقًا صفَّةً نكرةً محتملةً لضمير العائد ِ، وهذه الأحكامُ من خصائصِ الخبر. (فصل) : وأما الحديثُ في المسألة الرابعة ، وهي قولنا : ما إعرابُ المبتدأ ؟ فاعلم أن المبتدأ مرفوع أبداً لفظا أو حكمًا أو تقديراً ، فاللفظ في المعربات المتمكنات ، والتقدير في المعتلِ من الظاهرات ، كموسى ، وعيسى ، وقاضي ، وغازي ، وفيما أَضيفَ إلى ياء النفس نحو: غلامي ، وصاحبي ، وثوبي ، وما شاكل ذلك ، والحكم في مواضع المبنيات كالمضمرات والمبهمات وما شاكل ذلك .

⁽١) سورة النساء : الآية : ٩٢ . وفي الأصل و يستطع » .

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

⁽٣) سورة البقرة : ٢٣٧ . وقام الآية : ﴿ وقد فرضتم لهن فريضة ﴾ .

⁽٤) سورة البقرة : الآية : ١٨٤.

⁽٥) سورة البقرة : الآية : ١٩٦.

وأعطى المبتدأ الرفع ، قيل : لأنه أول الكلام ، والرفع أول الحركات وأقواها ، وقيل : لأن عامله معنوي ، والمعنوي لا يعمل إلا الرفع كما تقدم ، وقيل : لأن بينه وبين الفاعل مشابهة فأعرب بإعراب الفاعل لأن الفاعل مرفوع " ، والمشابهة بين المبتد وبين الفاعل من وجهين :

~ / X

أحدهما : أَنه لا بد لكل واحد منهما من خبر تكملُ الفائدة به ، فخبر المبتدأ بعده في قولك : زيد قائم ، وخبر الفاعل قبله في قولك : قام زيد .

والثاني: أن المبتدأ في تلخيص التقدير هو الفاعل من قبل أنه لابد من خبر مشتق يحتمل الضمير الذي يعود إليه ، وذلك الضمير لا يكون إلا فاعلاً بالإجماع ، وذلك الضمير هو المبتدأ في التحقيق ، لأنك إذا قلت : زيد قائم ، ففي قائم ضمير يعود إلى زيد ، ذلك الضمير فاعل للقيام ، فبهذا ثبت أن المبتدأ هو في المعنى فاعل ، ولذلك أعرب بإعراب الفاعل ، فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الخامسة ، وهو قولنا : على كم ينقسم المبتدأ و فاعلم أن المبتدأ ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مبتدأ في الملفظ والمعنى ، وهو كل اسم ظاهر صحيح معرب ، متقدم على الخبر ، وهو في مثل قولك : الله ربنا ، ومحمد صلى الله عليه وعلى آله نبينا ، وزيد منطلق ، والرجل سائر ، وما شاكل ذلك . ومبتدأ في المعنى دون اللفظ ، وهو جميع المبنيات إذا حلّت محل المبتدأ نحو : أنت قائم ، وهذا سائر ، والذي عندك واقف ، ويلحق بهذا : المقصور والمنقوص ، وما أضيف إلى ياء النفس نحو : مُوسى كريم ، وعيسى جاهل ، والقاضي محبوس ، والرامي ظافر ، وغلامي ظريف ، وصاحبي كريم ، وما شاكل ذلك ، هذه كلها مبتدأة في المعنى دون اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حلّ اللفظ لما لم يتبين فيها إعراب . ومبتداً في اللفظ دون المعنى ، وهو الخبر المفرد إذا حلّ

⁽١) أنظر: كشف المشكل: ٣١٣/١.

محلَّ المبتدأ وتقدم عليه ، وذلك في مثل قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمرو ، وما شاكل ذلك . هذا مبتدأً في اللفظ لما حلَّ محلَّ المبتدأ وهو غير مبتدأ في المعنى لأنه خبرٌ متقدم .

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة السادسة ، وهي قولنا: ماالخبرُ؟ فاعلم أن الخبرَ أيضًا هو كُلُ اسمٍ أو مقدرٍ بالاسم ، أفاد عَمَّا قبلَه ، وكانَ هو المبتدأُ في المعنى ، أو منزلاً منزلته ، وهذَا تعبيرُ للحقيقة :

قَوَلنا : « كُلَّ اسمٍ » يَنبئ أن أصلَّ الخبرَ هو/الاسمُ الصريح ، وإنما خُص بأنَّ يكونَ اسمًا كالمُ المريح والما خُص بأنَّ يكونَ اسمًا صريحًا صريحًا في الأصلِّ لأنه قد يجوزَ حذف المتبدأِ وإقامةُ الخبر مقامه ، لكونه اسمًا صريحًا مثله ، فلو أنه كان الخبرُ حرفًا أو فعلاً أو ظرفًا غير متمكن لما جاز إقامة شيء مِن هذه مقامه لأن الحروف والظروف التي هي غير متمكنةٍ لا تقومُ مقام الأسماء .

وقلنا: « أو مقدراً بالاسم» يُنبئ أن خبر المبتدأ يجوز أن يكونَ مقدراً في حروف الجر، وزيدً وفي الظروف، وفي الأفعال، وفي الجمل، مثال ذلك كلم: زيد في الدار، وزيد أمامك، وزيد يقوم أو قام ، وزيد أبوه منطلق ، وزيد إن تكرمه يكرمك، هذه كلها مقدر فيها الخبر، وليست بأخبار صريحة ، والحروف والظروف متعلقة ههنا بمحذوف وذلك المحذوف هو الخبر، وهذا دليل على أن الخبر مقدر .

ومعنى قولنا : « أفاد عَمَّا قبلُه » أي : صحَّت به فائدُّ المبتدأ كما تقدم .

وقولنا : « وكانَ هو المبتدأُ في المعنى » ينبئُ أن المبتدأَ والخبر ذاتُ واحدة ، متفقة المعنى ، مختلفة اللفظ ، لأنك إذا قَلتَ : زيدٌ قائمٌ ، فالقائمُ هو زيدٌ ، وزيدٌ هو القائمُ . وقولنا : « أو متنزلاً منزلتَه » ينبئُ أنّة يجوزُ أن يَتنزلَ الخبرُ منزلةَ المبتدأ ، وإن كانَ غيرَه ، لأن ذلك قد وردَ في كتابِ الله تعالى ، فقال سبحانه " : ﴿ وَأَزْوَا جُدُ أُمَّهُ لَهُمْ ﴾

⁽١) سورة الأحزاب: الآية: ٦.

أي: بمنزلة الأمهات ، وكذلك قولهم: قيس زهير شعراً ، وعبدالله حاتم جوداً ، أي: قيس بمنزلة زهير في الشعر ، وعبدالله بمنزلة حاتم في الجود ، وكذلك ما جرى هذا المجرى ، فأما انتصاب « شعراً » و « جوداً » فعلى ثلاثة أشياء : قيل : على التمييز، وقيل : على التمييز، وقيل : على أنه مصدر وقع موقع الحال تقديره : قيس بمنزلة زهير شاعراً ، أي في حالر شعره ، وقيل : بنزع الخافض ، كأنه قال : قيس بمنزلة زهير في الشعر ، وعبدالله بمنزلة معنى الحال ، وهذه مسألة عرضت عن هذا الباب ، وإنما ذكرتها تأكيداً للفائدة .

(فصل): وأما الحديثُ على المسألةِ السابعة ، وهي قولنا: كم شرائطُ الخبرِ ؟ فاعلم أن للخبرِ ست شرائط:

الشريطُةُ الأولى: أن يكونَ مؤخرًا أو في حكم المؤخرِ.

والشريطة الثانية : أن يكون مرفوعًا أو في حكم المرفوع .

والشريطة الثالثة : أن يكون نكرةً أو مقاربًا للنكرة / .

والشريطة الرابعة : أن يكون مُشتقًا أو واقعًا موقع المشتق .

والشريطة الخامسة : أن يكون حديثًا عن غيره أو في حكم ما هو حديثُ عن غيره . والشريطة الخامسة : أن تتم به الفائدة ، وإن طال الكلام . وهذا تعليلً الشرائط وبالله التوفيق :

(فصل): وإنما شرطنا أن يكونَ المبتدأُ مؤخرًا لأمرين:

أحدهما : أنه خبر ، والخبر لا يصح بالإجماع إلا بعد ذكر المخبر عنه .

والثاني: أنه محتمل للضمير، فوجب تأخيره لأن يعود الضمير إلى ما قبله، لأنه لو تقدم لعاد إلى ما بعده، وذلك عتنع في الضمائر، فإنْ تقدم الخبر فذلك اتساع لاأصل،

=/12

مثالً المؤخر : زيد قائم ، ومثالً الذي في حكم الموخر قولك : قائمٌ زيدٌ ، وخارجٌ عمروٌ ، ومن الكرام عبدالله ، وأمامك محمدٌ ، وما شاكلَ ذلك ، هذه وإن تقدمتْ فهي في حكم التأخير ِ.

وشرطنًا أن يكونَ الخبر مرفوعًا ، أو في حكم المرفوع لأمرين :

أحدهما : أنه من جملة المبتدأ ، وعامل المبتدأ معنوي لا يعمل إلا الرفع كما تقدم ، فلهذا كان الخبر مرفوعًا .

والثاني: أنه رَفع ليقوم مقام المبتدأ ، إذا حذف في بعض الأحوال ، لأنه لو كان إعرابه شيئًا غير الرفع لما قام مقام المبتدأ ، ولا جاز حذف المبتدأ إذا لم يكن بعده مايدل عليه معربًا كإعرابه ، ومثال المرفوع : زيد قائم ، وعمرو ذاهب ، والذي هو في حكم المرفوع : الحروف ، والظروف ، والأفعال ، والجمل ، وقد تقدم تمثيلها .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ نكرةً ، أو مقاربًا للنكرة الأمرين :

أحدهما: للفرق بينه وبين المبتدأ ، لأن المبتدأ لا يكون إلا معرفة ، أو مقاربًا للمعرفة، فلو كانا شكريتين جميعًا لامتنع أن يبتدأ بالنكرة ، وإغا خُص الخبر بأن يكون نكرة في الأصل لكونه صادرًا عن معرفة ، لأنك إذا أخبرت عن معرفة بمعرفة لم تتمحض لك الفائدة ، وإذا / أخبرت عن نكرة بنكرة غير مخصصة امتنع لما قدمنا أنه لايبتدأ بالنكرة، لأنك لاتبتدئ بالشيء حتى تعرفه ، وإذا أخبرت عن نكرة بمعرفة لم يجز أبدأ بالإجماع ، وإذا أخبرت عن معرفة بنكرة صحت الفائدة ، وكان حسنًا مُستقيمًا ، وهو بالإجماع ، وإذا أخبرت عن معرفة بنكرة صحت الفائدة ، وكان حسنًا مُستقيمًا ، وهو ومثال ألخبر الذي هو معرفة مقاربة للنكرة (الله عليه وعلى الله عليه وعلى ومثال ألخبر الذي هو معرفة مقاربة للنكرة (الله عليه وعلى الله عليه وعلى

P/12

⁽١) الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، وقد يأتي معرفة في مثل قولك : زيد أخوك ، والفائدة من الخبر في هذا المثال لمن يعرف زيداً ولا يعرف أنه أخوه ، وكذلك قولنا : نبينا محمد عَلَيْهُ للكافر ، قال =

آلد، وقبلتنا الكعبة - حرسها الله - فرمحمد » و « الكعبة » وما شاكلهما معرفتان مقاربتان للنكرة من قبل أنهما جريا خبرا ، لأنهما لو كانا مبتدأين وقدما لأشبه الخبر النعت في مثل قولك : محمد نبينا ، والكعبة قبلتنا ، لأنه يتراء ي للسامع أنك تنعت محمدا بالنبوة ، والكعبة بكونها قبلة ، فلهذا تأخر وإن كانا خبرين مقاربين للنكرة ، وإنّا قاربا النكرة لكونهما خبرين ، والخبر لايكون إلا نكرة ، ولكونهما يقدران بالمشتق، والمشتق من الأسماء ليس إلا اسم الفاعل واسم المفعول ، واسم الفاعل واسم المفعول قلما يتعرفان ، إلا إذا كانا بمعني المضي ، فإذا قلت : نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله ، فتقدير الخبر : نبينا المسمى بهذا الاسم أو المشار إليه به ، وكذلك : قبلتنا المسماء بالكعبة ، ف « المسمى » اسم مفعول مشتق محتمل للضمير العائد الذي هو في المسمن فاعل ، فلما كان الخبر الذي هو معرفة يقدر هذا التقدير الذي هو حكم الجمل المعنى فاعل ، فلما كان الخبر الذي هو معرفة يقدر هذا التقدير الذي هو حكم الجمل والنكرات ، كان في المعنى مقاربًا للنكرة ، ويجوز أن يكون محمد والكعبة مبتدأين ، والخبر متقدم لئلا يشبه الخبر النعت أيضًا ، وهو الأحسن عند صاحب الكتاب .

وشرطنا أن يكونَ الخبر مشتقًا "، أو واقعًا موقع المشتق ، لأن يحتمل الضمير العائد إلى المبتدأ الذي صحح الفائدة في الخبر ؛ لأنه لابد في الخبر من ضمير يعود إلى

الزمخشري في المفصل: ٣٩: « وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معًا ، كقولك: زيد المنطلق، والله
 إلهنا ، ومحمد نبينا ، ومنه قولك: أنت أنت ، وقول أبي النجم:
 أنا أبو النجم وشعرى شعرى *

ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ، وانظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٩٨/١ .

⁽۱) الخبر إن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً ، فإن كان مشتقاً فلا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ كما ذكر المؤلف ، وإن كان جامداً لم يتحمل الضمير ، نحو : هذا زيد ، وأخوك عمرو . انظر: شرح الجمل لابن عصفور : ٣٥٠/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٨٧/١٠ ، وقال الكوفيون : الخبر الجامد يتحمل ضميراً يعود على المبتدأ ، انظر : الإنصاف : ٥٥/١ .

c/10

المبتدأ ليربط فائدتَه ، وليعلم أن الخبر هو المبتدأ بذلك الضمير العائد الذي هو مبتدأ في المعنى ، وكذلك لابدُّ في الحال من ضمير يعودُ إلى صاحب الحال ليربط الفائدة / وليُعلم من صاحبُ الحال ِ، وكلك لابد من ضمير يعودُ في النعت إلى المنعوت ليصح له الوصفُ وتتم الفائدة ، وكذلك لا بد من ضمير في الصلة يعود إلى الموصول لتتم به الفائدة ، فإذا قلت : زيد قائم ، فتقديره : قائم هو ، وكذلك : مررت بزيد قائمًا ، تقديره : قائمًا هو ، وإذا قلت : مررتُ برجلِ ظريفٍ ، فتقديره : مررتُ برجلِ ظريفٍ هو ، وإذا قلت : هذا الذي في الدارِ ، فتقديره : هذا المستقرُ هو في الدارِ ، وهذه الضمائرُ العائدة جارية مجرى من تعود الله ، فإن كان الذي تعود الله مفردا كانت مفردة ، وإن كان مجموعًا كانت مجموعةً ، أو مثنى كانت مثناةً ، أو مذكرًا كانت مذكرةً ، أو مؤنثًا كانت مؤنثةً، أو غائبًا كانت عبارةً عن غائب ، أو حاضراً كانت عبارةً عن حاضر ، ولولا خشيةً الإطالة لمثلتها ، وتمثيلُها ظاهر جلي لذي المعرفة ، فالمشتق هو الفعل ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، نحو : زيد ضارب ، ومضروب ، ويضرب ، والذي في حكم المشتق وواقع موقعه هو الحروفُ ، والظروفُ ، وأكثرُ الجمل ِ، و« ذو » التي بمعنى صاحب ، وما شاكلَ ذلك من الأسماءِ الجامدة إذا وقعت خبراً كما تقدم ، كمحمدٍ - صلى الله عليه - والكعبة - حرسها الله - في تعبير المسلمين الأولين .

وشرطنا أن يكونَ الخبرُ حديثًا عن غيره ، لأنه خبر ، ولا بد للخبر من مخبر عنه ، فالذي هو حديث عن غيره ما قدّمنا من قولك : زيد قائم ، وعمر و ذاهب ، والخبر الذي هو في حكم الحديث عن غيره إذا لم يكن موجوداً ظاهراً ، مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنْ لَم تَعْلَمُواً ءَ ابّاً ءَ هُمَ فَإِخْونَكُم في الدّين ﴾ فر إخوان » في حكم الحديث عن غيره ، لأن المبتدأ معه محذوف تقديره : فإن لم تعلموا آباء هم فهم إخوانكم ، وكذلك

⁽١) سورة الأحزاب: الآية: ٥.

قوله تعالى ": ﴿ بَلَ سُوَّلَتْ لَكُم أَنفُسُكُم أَمراً فَصَبرٌ جَمِيلٌ ﴾ ، والتقدير : فأمري صبرٌ جميلٌ ، وهذا في القرآنِ الكريم كثيرٌ .

P/No

وشَرطنا أن تتم بالخبر الفائدة وإن طال الكلام ؛ لأنه لايوضع إلا لتحصيل الفائدة. وسواءً كانت الفائدة قريبة من المبتدأ ، أو / بعيدة منه ، فالقريبة في مثل قولك : زيدكا قائم ، والبعيدة في مثل الخبر إذا وقع بعد مبتدآت كثيرة ، وذلك مثل قولك : زيد أبوه ابنهُ امرأته أخوها صِهره داره مبنية ، فالفائدة في مبنية ، وهو من جملة خبر زيدر ؛ لأن زيداً مبتدأً ، وكلُ ما بعدَه مبتدآتُ إلى قوله مبنيةٌ ، ومبنيةٌ خبرُ دار ، ودارٌ ومبنيةٌ خبرُ صهره ، وصهره وداره ومبنية خبر أخوها ، وأخوها وصهره وداره ومبنية خبر امرأته ، وامرأته وأخوها وصهره وداره ومبنية خبر ابنه ، وابنه وكل ما بعدَه خبر أبوه ، وأبوه وكلُّ ما بعدَه خبرُ زيدٍ ، ولهذا إِنَّ فائدةَ زيدٍ فِي مبنيةٍ ، والضمائرُ عائدةٌ على حسب ِ الترتيب كِل شيرٍ إلى ما يليه ، فالهاء في « أبوه » عائدة الى زيد ، والضمير في «ابنه » عائدة الى قولك : أبوه ، والهاء في « امرأته » عائدة إلى ابنه ، والضمير في أخوها عائدً إلى امرأته ، والضمير في صهره عائدً إلى أخوها»، والضمير في داره عائدً إلى صهره ، والضمير في مبنية عائد إلى الدار ، وعلى مثل هذا قياس ما ورد عليك من المبتدآتِ المتتابعة ، ولولا خشية الإطالة لشرحت ههنا شرحًا طويلاً في تقديم المبتدآتِ وتأخرها ، ومعرفة عوائدها ، والإخبارِ عنها في باب الصلاتِ ، والتقدير بأسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ، وفيما ذكرتُ ههنا كفاية ، والحمد لله رب العالمين . (فصل): وأما الحديثُ في المسألةِ الثامنةِ ، وهي قولنا: وما إعرابُ الخبرِ ؟ فاعلم أن خبر المبتدأ مرفوع أبدا كما رفع المبتدأ ، سواءً كان رفعه لفظا أو تقديرا أو حكمًا كما

 ⁽١) سورة يوسف: الآية: ١٨.

تقدم في المبتدأ ، وإنما رفع الأمرين قد ذكرا في الشرائط ، أما أحدهما : فالأنَّه من جملة المبتدأ الذي عاملهما جميعًا معنوي ، والمعنوي لا يعمل إلا الرفع كما تقدم . والثاني: أن الخبر خُصَّ بالرفع ليقوم مقام [ال] مبتد إ حيث يجوز كذفه ؛ لأنه

لو أُعرب بغير الرفع لما قام مقامه ، لأن ما قام مقام الشيء أخذ حكمه ، ومن حكم المبتدأ الرفع .

(فصل): وأما الحديث في المسألة التاسعة ، وهي قولنا: وعلى كم ينقسم الخبر ؟ فاعلم أن الخبر ينقسم على ثلاثة أِقسام كما تقدم في المبتدأ : / خبر في اللفظ والمعنى: وهو كلُّ اسمِ صحيح معرب نِحو: زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ذاهبُ ، وما شاكل ذلك .

وخبرٌ في المعنى دون اللفظِ : وهو الخبرُ إذا كانَ في موضع الحروفِ والظروفِ والأفعال _ والجمل ، أو كانَ اسمًا مُتقدمًا على المبتدأ ، نحو قائمٌ زيدٌ ، وإنما كانت هذه أخباراً في المعنى دون اللفظ لأنها مجروروة ومنصوبة ومتقدمة في اللفظ ، وهي في المعنى بخلاف ذلك ، وقد تقدم تمثيلها .

وخبر في اللفظ دون المعنى وهو المبتدأ إذا تأخرَ وحَّلَ محلَ الخبر وتقدَم الخبر في باب الاتساع لا الأصل ، وذلك في مثل قولك : قائم زيد ، وخارج عمرو وما شاكل ذلك ، لمَّا حَلَّ زَيْدٌ محلَّ الخبر ، وهما مبتدآن سُميا خبرًا في اللفظ ِ.

(فصل): وأمَّا الحديثُ في المسألة العاشرة ، وهي قولنا: وما حكم المبتدأ والخبر جميعًا ؟ فاعلم أن أحكامهما مشتملة على خمس مسائل :

الأولى : في معرفة عاملهَمَا وما يتصلُّ بذلك .

والثانية : في معرفة تقديمهما وتأخيرهما .

والثالثة : في معرفة ما يجوزُ حذفه منهما .

*د*ا/٧٦

والرابعة : في معرفة ما يجوز أن يكونَ خبرًا للمبتدأ .

والخامسة : في الحديث على الأخبار وقسمتها وما يُلحق بذلك من الحديث . وهذا البتداؤنا في الحديث على المسائل على الترتيب ، وبالله التوفيق .

(فصل): في المسألة الأولى من الأحكام: أما في معرفة عامل المبتدأ والخبر، فاختلف فيه على خمسة أقوال :

قال قوم : عاملهما الذي رفعهما جميعًا معنوي ، وهو اهتمامُك بذكر المبتدأ ، وجعلك له أولاً في الرتبة لثان يأتي بعده تتم به فائدتُه كما تقدم ، وهذا اختيار الشيخ طاهر بن أحمد رحمه الله " .

وقال قوم : عاملُ المبتدأِ معنويٌ ، وهو مشابهته للفاعل من الوجهين اللذين تقدم ذكرهما في أول الباب ، واحتج صاحب هذا القول بعامل الفعل المضارع الذي هو معنويٌ وليس هو إلا مشابهته اسم الفاعل ، ووجه حجته أنه قاس العاملين ، عاملُ المبتدأ ، وعاملُ الفعل المضارع ، وقال : أصل المعنى هو المشابهة ، وإلا في ذلك المعنى ، واحتج / ٢٨/٦ عليه من قال أن المعنى الذي هو الاهتمامُ عاملُ بأنه قد عَمِلَ في الحال في قوله تعالى " : ﴿ وهو الحقُ مُصَدِقًا ﴾ ، ف ﴿ مصدقٌ ﴾ حالٌ ، وليس العاملُ فيه إلا معنى الابتداء كما تقدم .

وقال قوم " : المبتدأ والخبر عاملان كلاهما ، فالمبتدأ عاملٌ في الخبر ، وهو الذي رفعه ، والخبر عاملٌ في المبتدأ من قبل أنَّ المبتدأ والخبر عاملٌ في المبتدأ من قبل أنَّ المبتدأ

⁽۱) شرح الجمل لابن بابشاذ ، باب الابتداء ، لوحة : ٣٨ ، وإليه ذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، انظر : المساعد : ٢٠٥/١ .

⁽٢) سورة القرة : الآية : ٩١ .

⁽٣) بمعنى أنهما ترافعا ، وهو قول أكثر الكوفيين ، انظر : الإنصاف : ٤٤/١ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواسر) ٨١٧/٢ ، والمساعد : ٢٠٦/١ ، وشرح الأشموني : ١٤٩/١ .

والخبر كالشيء الواحد في الأصل ، وبعض الشيء لا يعمل في بعض . وقال قوم " : الابتداء وحده رفع المبتدأ ، وهما جميعًا رفعا الخبر أيضًا . وهذا القول أكثر فسادًا من الأول ، لأن المعمول الواحد لا يكون لعاملين مختلفين ، بخلاف العامل الواحد فإنه يكون له معمولان وثلاثة ، كالمتعدي من الأفعال إلى اثنين أو إلى ثلاثة ، وكالذي يطلب اسمًا وخبرًا ، مثل كان وأخواتها ، وإنّ وأخواتها ، وما حمل عليها ك « ما » و« لا » ، وكالفعل الذي يطلب فاعلاً ومفعولاً .

وقال قوم": الابتداء رفع المبتداً ، والمبتداً وحده هو الذي رفع الخبر ، وهذا القول أيضًا داخل تحت القولين الفاسدين ، لأنه لو صبّع ذلك لكان صاحبُ الحال هو العامل في الحال، ولكان الموصول هو العامل في الصلة ، ولكان المؤكد هو العامل في التأكيد ، ولكان المؤكد هو العامل في التأكيد ، ولكان المنعوب هو العامل في النعت ، إلى غيير ذلك ، واعلم أن بين البصريين والكوفيين في هذه الأقوال خلافات يطول شرحها ، ولا فائدة في ذكرها" إذا ذكرتها لك همنا ، وإنما الغرض سواها ، والأصبح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الشيخ طاهر بن أحمد ، والقول الذي بعدة .

قَال أَيَّدُه الله : ولمَّ ذكرت العامل ههنا أحببت أن أبين لك العامل وقسمته . (فصل) : في معرفة العامل : اعلم - وفقك الله - أن العامل على ضربين : عامل معنوي ، وعامل لفظي ، فالمعنوي ينقسم إلى ضربين : عامل الفعل المضارع ، وهو

⁽١) قاله ابن جني . انظر : شرح اللمع للعكبري : ٣٤/١ ، وقال ابن عقيل في المساعد : ٢٠٦/١ : « وهذا قول أبي إسحاق وأصحابه ، ونسب إلى المبرد ، وقيل إن قول المبرد كقول سيبويه » .

 ⁽۲) وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، انظر : سيبويه : ۲۷۸/۱ ، والمساعد : ۲۰۵/۱ ، والهمع :
 ۸/۲ .

 ⁽٣) انظر: الإنصاف: ١٤٤١، وشرح اللمع للعكبري: ٣٤/١، وشرح ألفية ابن معطى: ٨١٦/٢،
 والمساعد: ٢٠٥/١، والهمع: ٨/٢، وشرح الأشموني: ١٤٩/١.

مشابهته لاسم الفاعل عند البصريين " ، وقال بعض الكوفيين : بل عامله عدم النواصب والجسوازم ، لأنهم يفرون من أن يكون المعنى عاملاً ، وسنذكر هذا في باب الفعل المضارع إن شاء الله تعالى .

والثاني : عامل الابتداء ، وهو هذا الذي تقدم ذكره .

والعاملُ اللفظيُّ ينقسمُ على خمسة أقسام :

القسم الأول : عاملُ لفظيَّ بنفسهِ ، وهو / جُميعُ الأفعالِ ، وحروفِ الجر ِ ، وحروفِ محروفِ محمرُ ' الجزم، وأنْ ولنْ وكي وإذنَّ ، هذه كلُها عاملةً لفظيةً بنفسهِا .

والقسم الثاني : عاملً لفظي بحق المشابهة للعامل بنفسه ، وهو ستة أشياء : اسم الفاعل ، وإن وأخواتها ، هذه الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وإن وأخواتها ، هذه الخمسة كلها شابهت الفعل فعملت كعمله من رفع ونصب ، ويلحق بها « مَا » ، عملت لشابهتها الفعل ، وهو « ليس » لأنهما يقعان للنفتي جميعًا ، وقد كان تقدم الحديث على ذكر المشابهة في باب اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وباب المصدر ، وباب الصفة ، فخذه من هنالك .

والقسم الثالث : عاملٌ لفظيَّ بحق النيابة ، وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام : أحدها : الإضافة ، نابت مناب حرف الجر ؛ لأنك إذا قلت : غُلام زيد ، فالمعنى : غلامً لزيد ، فَحَذَفِتَ اللامُ والتنوينَ ، ونابتُ الإضافةُ منابَه .

والثاني : حروف النداء ، نابت مناب الأفعال ، فإذا قلت : ياعبد الله ، فالمعنى : أدعو عبد الله ، والدليل على أن حروف النداء نابت مناب الأفعال أن المنادى المفرد يحكم على موضعه بالنصب ، ويجوز الإتباع عليه بالنصب ، ولفظه لفظ الرفع ليس إلاوان حرف النداء ناب مناب فعل ، لأنك إذا قلت : يا زيد ، فالمعنى : أدعو زيدا ،

⁽١) انظر: الإنصاف: ٢/٥٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٧.

قال تعالى (١١) : ﴿ يَاجِبَالُ أُوبِيَ مَعَه وَالطَّيرَ ﴾ فنصَب (الطير) عطفاً على الموضع ، لأن موضع كل منادي منصوب بتقدير ذلك الفعل المحذوف الذي ناب حرف النداء منابه (٢٠).

والثالث: آلات الإغراء، نابت مناب فعل الأمر، فإذا قلت: إليك زيدا ، فالمعنى: الزم زيدا ، وإذا قلت: وإذا قلت: وونك الأسد ، فالمعنى: إحذر الأسد ، هذه الثلاثة كلها عاملة لفظية لل نابت مناب العامل اللفظي كما تقدم (٣).

والقسم الرابع: عامل لفظي بحق المتضمن للعامل اللفظي ، وهو ينقسم على ضربين: أحدهما: جميع أسماء الشرط، نحو قولك: من يقم أقم، وما تفعل أفعل، وما شاكل ذلك، ف «من» و «ما» متضمنان «إن» الشرطية، لأنك إذا قلت: من يقم أقم، فالمعنى: إن أحد يقم أقم معه، فلما تضمنا العامل عملاً كعمله. (1).

والثاني: من الذي يعمل بمعنى التضمن «حتى» ، والفاء ، والواو ، وأو (٥) ، إذا نصبن /الفعل المستقبل فهي متضمنات لـ «أن» لأنك إذا قلت: لألزمنك أو تطعيني حقي ، فسالمعنى: لأن تعطينى ، وإذا قلت: زرتك حستى تكرمنى ، فسالمعنى: لأن

P/NV

⁽١) سورة سبأ : الآية : ١٠ .

⁽٢) قال مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن : ٥٨٣/٢٠ : « ... من نصب (الطير) عطفه على موضع (الجبال) لأنها في موضع نصب بعنى النداء ، وهو قول سيبويه ، وقيل : هي مفعول معه ، وقال أبو عمرو : هو منصوب بإضمار فعل تقديره : وسخرنا له الطير ، وقال الكسائي : تقديره : وآتيناه الطير ، كأنه معطوف على (فضل) . وقد قرأه الأعرج بالرفع ، عطفه على لفظ الجبال ، وقيل : هو معطوف على المضمر المرفوع في (أوبي) ، وحسن ذلك لأن (معه) قد فصلت بينهما فقامت مقام التأكيد » .

⁽٣) المشهور أن هذا ليس اغراء والما هذا اسماء افعال وإياك هذه هي التي تأتي مع الاسد عند القول .

⁽٤) ذكر ابن السراج في الأصول: ١٥٩/٢ أسماء الشرط التي تقع موقع حرف الجزاء ، وهي « من ، وما ، وأيهم » .

⁽٥) الخلاف مشهور بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة ، هل هذه الأدوات ناصبة بنفسها أم الناصب «أن» مضمرة بعدها . ينظر : الإنصاف : ٩٩/٢ ، وشرح المفصل : ١٩/٧ .

تَكرِمَني ، وكذلك الفاء والواو ، وقد قيل : إِنَّ الفاء والواو تضمنا « ربَّ » فعملا كعملها في مثل قولك : وبلدةٍ ، أو : فبلدةٍ ، لأن التقدير : رب بلدةٍ " .

والقسم الخامس: عاملً لفظيَّ بعق الاستغراق، وهو: « لا » في مثل قولك: لا رجل عندك، قيل: إنَّ « لا » مستغرقةً لحرف الجر الذي يستغرق الأجناس، وهو « من » فإذا قلت: لا رجل عندك، فالمعنى: لا من رجل عندك، فلما استغرقته « لا » فإذا قلت: لا رجل عندك، فالمعنى: لا من رجل عندك، فلما استغرقته « لا » نصبت النكرة بغير تنوين، وقبل: إنَّ « لا » عملت بحق المضادة بينها وبين « إنَّ » لأنَّ « إنَّ » أصلُّ في الإيجاب، و« لا » أصلُّ في النفي، والإيجاب والنفيُّ ضدان، والعربُ تحملُ الضد على الند، والله أعلم أي القولين والعربُ تحملُ الضد، كما تحملُ النّد على النّد، والله أعلم أي القولين أصح". هذه الخمسة الأنواع جملة العوامل قد ذكرتها مختصرة ، ولولا خشية الإطالة لشرحت على كل واحد منها شرحًا طويلاً، ولكني قد نبهت على أكثر الحديث ههنا وفي أبوابها فافهمه موفقًا إن شاء الله تعالى.

(رجع)إلى الحديث على مسائل الأحكام:

(فصل): في المسألة الثانية مِن الأحكام ، وهي في معرفة تقديم المبتدأ والخبر

 ⁽١) قال البصريون: إن الجربرب المحذوقة بعد الواو والفاء وبل ، ولعل المؤلف يشير إلى مذهب الكوفيين ،
 إلا أن الفاء وبل لا خلاف بينهم في أن الجربرب بعدهما ، لأن و بل » حرف عطف بها على ما قبلها ،
 والفاء جواب الشرط . هذا ما قاله الرضي في شرح الكافية: ٣٣٣/٢ ، وانظر: الإنصاف:
 ٣٧٦/١ ، وشرح المفصل: ٢٧/٨ .

⁽۲) اتفقت أقوال أكثر العلماء على أن علة إعمال و لا » النافية للجنس هو حملها على و إن » قال ابن الناظم في شرح الألفية : ١٨٥ : و وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها أن تحمل على وإن في العمل ، لأنها لتوكيد النفي ، وو إن » لتوكيد الإيجاب ، فهي ضدها ، والشيء قد يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين ، لذلك نجد الضد أقرب حضوراً في البال مع الضد » وانظر : كشف المشكل : ٣٦٧/١ ، وشرح اللمع للعكبري : ١٩٠/ ، وشرح المنع للعكبري : ١٩٠/ ، ورصف المباني: المفصل : ١٩٥/ ، والتهذيب الوسيط : ١٩٥/ ، وشرح ألفية ابن معطي : ٢٩٣/، ورصف المباني: ٣٣٣ ، وشرح الأشوني : ٢٥٤/١ ، والهمع : ٢٩٥/ .

وتأخيرهما : فاعلم أن المبتدأ والخبر ينقسمان في التقديم والتأخير على ثلاثة أقسام ، وهذا ابتداؤنا في قسمة المبتدأ وبالله التوفيق :

مبتدأً يجبُ تقديمه ولا يجوز تأخيره ، وهو سبعة أنواع ، وهذا مثالها والحديث عليها :

النوع الأول: من المبتدأ الذي يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره هو اسم الاستفهام في مثل قولك: من عندك؟ ومن جاء؟ هذا على مذهب الخليل بن أحمد يرحمه الله ، فأمّا سيبويه فيقولُ : إذا وقع بعد الاستفهام فعلَّ فهو إمّا فاعلَّ مثل: من جاء؟ وإما مفعولً مثل: من الحجج . وإنا وجب مفعولً مثل: ما فعلت يا زيد ؟ والأصع قولً الخليل لما تقدّم من الحجج . وإنا وجب تقديم المبتدأ إذا كان استفهامًا لأن له صدر الكلام ، فلو قلت : جاء من ؟ لم يجز أبداً. والنوع الثاني : من المبتدأ الذي يجب تقديم ولا يجوز تأخيره هو اسم الشرط في مثل قولك : من يقم أقم معه ، والحديث عليه والخلاف فيه كالحديث والخلاف في الاستفهام فولا ، فخذه من هنالك ، والفرق بين الشرط والاستفهام أن الجملة مع الشرط مترابطة ، فخذه من هنالك ، والفرق بين الشرط والاستفهام أن الجملة مع الشرط مترابطة ،

والنوع الثالث: من المبتدأ الذي يجبُ تقديمه ولا يجوز تأخيره « ما » التعجبية في مثل قولك : ما أحسن زيداً ! وإنما وجبَ تقديمها لأن فيها معنى الاستفهام ، وله صدر الكلام كما تقدم .

والنوع الرابع : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأ الذي يكونَ خبرهُ فعلا ، وذلك في مثل قولك : زيد قام ، وإنما وجب تقديم المبتدأ ههنا لأنه لو تأخر لارتفع فاعلا ، ولم يكن مبتدأ ، في مثل قولك : قام زيد وما شاكل ذلك .

والنوع الخامس : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُه ولا يجوزُ تأخيرُه هو المبتدأ الذي يكون

٧/ ١٩

خبره معرفة علمًا في مثل قولك: أخوك زيد ، وأبوك محمد ، وما شاكل ذلك ، وإنما وجب تقديم المبتدأ ههنا لأنه لو تأخر وكان زيد هو المبتدأ وأخوك الخبر لأشبه النعت ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدُّ أخوك أنَّه يَتُـراءَ ي للسامع أنك تنعتُ زيدًا بالأخوة ، وكذلك إذا قلت : محمد أبوك أنَّك تنعت محمداً بالأبوق، وقد أجاز بعضهم إذا قلت : زيد أخوك أن تجعل زيداً مبتدأ ، وتخبر بالأخوة عنه إذا كان المعنى يحتملُ ذلك . والنوع السادس : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمه ولا يجوزُ تأخيره هو المبتدأ النكرة التي

ليس معها شيء يقربها إلا النعت والعطف ، وذلك في مثل قولك : رجل كريم قائم، ورجلُ ورجلُ قائمان ، فلو قلت َ: قائمُ رجلُ كريمٌ ، أو قائمان رجلُ ورجلُ ، لم يجز عند الأكثر .

والنوع السابع : من المبتدأ الذي يجبُ تقديمُهُ ولا يجوزُ تأخيرُهُ هو المبتدأ إذا كان مقدرًا، وكان الخبر بعده في معنى الحال التي تم بها فائدة ذلك المبتدأ ، وذلك في مثل قولك : ضربي زيداً مبطوحًا ، وأكلى السويق ملتوتًا ، وشربي الماء بارداً ، وما شاكل ذلك . وإنما وجب تقديم المبتدأ ِ ههنا لأنه هو العاملُ في الحال التي هي متضمنة لخبره ِ في المعنى ، وهو مصدر أن فلو تأخر وتقدم الحال لتقدم معمول المصدر عليه في قولك : / ٨٩/١ مبطوحًا ضربى زيداً ، وذلك ممتنع فتدبر هذا الاحتجاج فهو لطيف . هذا الحديث في قولنا : مبتدأً يجبُّ تقديمه ولا يجوز تأخيره .

(فصل): ومبتدأً يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه ، وهو ثلاثة أنواع:

النوع الأول : من المبتدأ الذي يجبُ تأخيرُه ولا يجوزُ تقديمُه هو المبتدأُ الذي يكونَ خبرهُ استفهامًا نحو قولك : أينَ زيد ؟ وكيفَ محمد ؟ وكم دراهمك ؟ وما شاكلَ ذلك ، فلو قلت : زيد أين ؟ أو محمَّد كيف ؟ أو دراهمك كم ؟ لم يجز ، إلَّا أنَّ الشيخَ طاهر بن

– YWA –

أحمد بن بابشاذ أجاز إذا قلت : محمد أين هو ؟ على تقدير أين هو قائم ؟ وهذا هو الساع منه - رحمة الله عليه - لأن محمدا في هذا لا بد أن يكون مبتداً ، ولا بد من أن يكون ما بعده خبرا وبعده الاستفهام ، والاستفهام لا يكون إلا مقدما ، لأن له صدر الكلام ، فبهذا ثبت قولنا أنه اتساع قولً طاهر بن أحمد - رحمة الله عليه - " . والنوع الثاني : من المبتدأ الذي يجب تأخيره و لا يجوز تقديم هو المبتدأ الذي يكون خبره اسم فاعل نحو قولك : الضارب زيد ، وإنا وجب تقديم الخبر هنا وتأخير المبتدأ لأنه لو تقدم المبتدأ لأشبه الخبر النعت في قولك : زيد الضارب ، وما شاكل ذلك . النوع الثالث : من المبتدأ الذي يجب تأخره ولا يجوز تقديمه هو المبتدأ إذا كان نكرة ، ولم يخصصها شي إلا تقدم الخبر في مثل قولك : عليك ثوب ، وتحتك بساط ، وماشاكل ذلك ، قال بعضهم : لو قلت : ثوب عليك ، أو بساط تحتك ، لم يجز ". وماشاكل ذلك ، قال بعضهم : لو قلت : ثوب عليك ، أو بساط تحتك ، لم يجز ". (فصل) : والمبتدأ الذي يجوز تقديمه و تأخيره هو كل مبتدأ معرفة كان خبره نكرة مفردة أو جملة ابتدائية ، أو ظرفا ، مثال ذلك : زيد قائم ، وقائم زيد ، وزيد في الدار ، وفي الدار زيد ، وزيد أمامك ، وأمامك ن وأمامك زيد ،

(فصل): والخبر ينقسم على ثلاثة أقسام :

خبر يجبُ تقديمهُ ولا يجوزُ تأخيرُه ، وهو الاستفهام ، نحو قولك : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟ وخبر يجبُ تأخيره ولا يجوزُ تقديمه ، وهو الفعل ، نحو قولك : زيد قام ، وكذلك العلم إن جرى خبرا .

⁽١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : باب المبتدأ والخبر ، لوحة : ٣٩ .

⁽٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٣/١: و ٠٠٠ في قوله: لك مال ، وتحتك بساط ، إنما التزم تقديم الخبرهقاك خوفًا من التباس الخبر بالصفة » .

٠/٩.

وخبر يجوزُ تقديمه وتأخيره ، وهو الحروفُ / والظروف ، والجملُ الابتدائية .

(فصل): في المسألة الثالثة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوزُ حذفه من المبتدأ والخبر، فاعلم أن الحذف ينقسم في هذا الباب ثلاثة أقسام:

أولها : حذف المبتدأ وذكر الخبر إذا كان الخبر يدل على المبتدأ ، وهو في القرآن الكريم كثير موجود ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنْ لَم تَعَلَمُوا ءَ اَباء مُم فَإِخَوْنُكُم في الدّين ﴾ والمعنى : فهم إخوانكم ، وكذلك قوله تعالى " : ﴿ سُورةً أَنزَلنُها ﴾ والتقدير : هذه سُورة أنزلناها . وكذلك قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقّ تَخَاصُمُ أَهِلِ النَّارِ ﴾ والمعنى : هو تخاصم أهل النَّار ، وقوله تعالى " : ﴿ قُلُ أَفَانُبَنَّكُم بِشُرٍّ مِن ذَلِكُمُ النَّار ﴾ أي : هي النَّار ، إلى غير هذا من آيات جمة .

والثاني : حذفُ الخبر وذكر المبتدأ إذا كان في الكلام ما يدلُ عليه نحو قوله تعالى ": ﴿ طَاعةٌ وَقُولٌ مَّعرُونٌ ﴾ والمعنى : طاعةٌ أفضلُ ما يقولون ، ويجوز أن تكونَ طاعةٌ خبر المبتدأ ، والمبتدأ أمثل ، الذي هو محذوفٌ ". وكذلك قوله تعالى ": ﴿ فَمَن لَّم يَجِد فَصِيامُ شهرين . وأما حذف الخبر مع الشرط

⁽١) سورة الأحزاب: الآية: ٥.

⁽٢) سورة النور : الآية : ١ .

⁽٣) سورة ص: الآية: ٦٤.

 ⁽٤) سورة الحج: الآية: ٧٧. وقد اشتبه على المؤلف فذكر الآية رقم: ٦٠ من سورة المائدة ، وهي: ﴿قل هل أُنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله ٠٠٠ ﴾.

⁽٥) سورة محمد : الآية : ٢١ .

⁽٦) قال مكي في مشكل إعراب القرآن: ٦٧٣/٢: « طاعة: رفع على الابتداء، والخبر محذوف، تقديره: تعديره: طاعة وقول معروف أمثل، وقبل التقدير: منا طاعة، وقبل: هو خبر ابتداء مضمر تقديره: أمرنا طاعة ٠٠٠ وقبل: طاعة نعت لسورة ٠٠٠ و.

⁽٧) سورة النساء: الآية: ٩٢.

نهو كثيرً في القرآن الكريم ، وأكثر ما يكون الخبر في الجار والمجرور كمثل هذه الآية المتقدمة ، وكمثل قوله تعالى " : ﴿ وَإِن طَلَقتُ مُوهَنَّ مِن قَبلِ أَنْ تَسَوُّهُنَّ وَقَد فَرَضتُم لَهُنّ فَريضة فَنصفُ مَا فَرضتم ، وكذلك " : ﴿ فَمن لم فَريضة فَنصيام ثَلثة أيام في الحَج وسَبعة إذا رَجعتم ﴾ والتقدير : عليه صيام ثلاثة أيام ، يجد فصيام ثلاثة أيام ، إلى غير هذا من آيات جمة اختصرنا إيرادها إذا القياس يستغرقها ، وقد حذف الخبر في بعض أشعار العرب بدلالة ما بعده عليه ، وذلك في مثل قول الشاعر " :

وتقديره : نحن بما عندناً راضون وأنت بما عندك راض ، ولا يجوزُ حذَّفُ الخبر إلا أن يكونَ في الكلام دليلً عليه .

والشالث: حذف بعض الخبر الذي يكون فيه تمام الفائدة والضمير ، وذلك في مثل قولهم: البر مدَّ بدينار ، والسمن منوان بدرهم ، والتقدير : البر مدَّ منه بدينار ، والسمن منوان منه » الذي فيه تمام الخبر ، وفيه الضمير الذي يعود إلى منوان منه بدرهم ، فحذف « منه » الذي فيه تمام الخبر ، وفيه الضمير الذي يعود إلى المبتدأ ، ولهذا كان بعض الخبر ، وحذف الضمائر كثير ليس هذا موضع استقصائها / . (فصل) : المسألة الرابعة من الأحكام ، وهي في معرفة ما يجوز أن يكون خبرا للبتدأ ، فاعلم أن خبر المبتدأ يجوز أن يكون أسمًا مفردا ، وحرفان ، وظرفا ، وجملة ، وفعلا ،

^{7/91}

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٣٧ . في الدَّصل : مُإِن

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ١٩٦ .

⁽٣) ينسب إلى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٧٣ . ونسبه صاحب الإنصاف إلى درهم بن زيد الأنصاري : ١٩٥/ ، ونسبه صاحب جمهرة أشعار العرب إلى عمرو بن امرئ القيس : ١٧٥/٢ . والبيت من شواهد الكتاب : ١٩٥/ ، والمقتضب : ١١٢/٣ ، وأمالي ابن الشجري : ٢٩٦/ . ٢٩٦/ . والإنصاف : ١٩٥/ ، وشرح المفصل : ١١٥/١ ، واللسان (فجر) والمغني : ٨١٠ ، وشرح ابن عقيل: ٢٤٤/١ ، والأشياه والنظائر : ٢٢/١ ، والخزانة : ٢٧٦/١ .

⁽٤) المراد بالحرف الجار والمجرور .

وقد تقدم تمثيلها ، فإذا كان مفرداً نكرة ، أو حرفًا ، أو ظرفًا ، أو جملة ، جاز تقديمها وتأخيرها كما تقدم ، فإن كان فعلاً لم يجز تقديمه .

(فصل): في المسألة الخامسة من الأحكام، وهي في معرفة قسمة الأخبار والحديث عليها ، فاعلم أن خبر المبتدأ إذا كان اسمًا مفردًا فهو على وجهين: شخص وحدث ، فالشخص لا يكون خبراً إلا عن شخص ، نحو: زيد قائم ، والحدث لا يكون خبراً عن الشخص ؛ لأن الخبر بمنزلة الصفة ، والصفة تقتضي معنى الموصوف ، فأما قول الله الشخص ؛ لأن الخبر من أمن بالله ♦ ففيه قولان ": قراء أ" وتقدير ، فالقراء أ: تعالى " : ﴿ ولٰكِنَّ البِرَّ مَن ءَ امن بالله ﴾ ففيه قولان " : قراء أ" وتقدير ، فالقراء أن البر به بفتح الباء ، والبر شخص ، فلهذا أُخبر عنه بشخص ، وهو (من)، وتقديره: ولْكَنَّ البر المؤمن بالله ، وأما التقدير فهو : أن « من » يُحكم على موضعه بالرفع على تقدير حذف مضاف مرفوع ، وذلك المحذوف هو خبر « البر) » وتقديره : ولكن البر بر من آمن بالله ، فالبر على هذا حدث وخبره حدث مثله ، فأما قولهم : زيد عدل ، وعبدالله ثقة ، فإغا أخبروا عن زيد بالحدث ههنا لوجهين :

أحدهما : أنهم أرادوا بهذا معنى المبالغة في عدالته ِ ، فجاز ذلك على الاتساع .

⁽١) سورة البقرة : الآية : ١٧٧ .

⁽٢) قال ابن الأنباري في البيان: ١٣٩/١: « قرئ بكسز الباء وفتحها ، فمن قرأ بكسر الباء كان في تقديره وجهان: أحدهما: أن يكون التقدير: ولكن البربر من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. والثاني: أن يكون التقدير: ولكن ذا البر من آمن بالله، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، ومن قرأ بقتح الباء من (البر) أواد به البار، كأنه قال: لبار من آمن، أي المؤمن.

⁽٣) قال الزمخشري في الكشاف: ١٠٩/١ : « ولكن البر من آمن بالله : على تأويل حذف المضاف ، أي: بر من آمن ، أي بتأويل البر بعني : ذي البر ، أو كما قالت :

^{*} فإنا هي إقبال وإدبار *

وعن المبرد : لو كنت عمن يقرأ القرآن لقرأت : ولكن البر ، يفتح الباء ، وقرئ : ولكن البار ، وقرأ ابن عامر ونافع : ولكن البر ، بالتخفيف »

والثاني: أَن ثُمَّ مضافاً محذوفاً أيضًا هو الخبر عن زيد تقديره: زيد وعدل والثاني: أَن ثُمَّ مضافاً محذوفاً أيضًا هو الخبر عن زيد تقديره: زيد وعلى مثل هذا قراءة من قرأ في قول الله تعالى ": ﴿ إِنِّي بَرِي عُمْ اللهُ عَالَى ": ﴿ إِنِّي بَرِي عُلَى اللهُ عَالَى ": ﴿ إِنِّي ذُو بَرَاءٍ مِنكُم ، وكذلك قوله تعالى "": ﴿ إِنَّهَ عَمَلُ غَيْرُ صَالِح ، وكذلك قول الحنساء ": ثَرْتَعُ مَارَتَعَ حَتَى إِذَا الذّكرت فَا عَمْ اللهُ عَيْرُ اللهُ وإدبار واللهُ اللهُ وإدبار واللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

والتقدير : فإنما هي ذاتُ إقبال وذاتُ إدبار .

واعلم أنَّ المبتدأ إذا كان مفردا وجب أن يكون خبره مفردا مثله ، وإذا كان المبتدأ مثنى وجب أن يكون خبره مثنى مثله ، وإذا كان المبتدأ مجموعاً وجب أن يكون خبره مجموع مجموعاً مثله ، ولا يجوز اختلاف ذلك المبتدأ إلا بأن يكون المبتدأ مفردا وخبره مجموع وبعد الخبر اسم فيه ضمير يعود إليه ، وذلك في مثل قولك : زيد قائمون آباؤه ، ولولا أن الهاء تعود إلى زيد لما جاز ذلك ، وعلى / هذا القياس سائر المسائل في عكسها ع ٩٠٠ في أن يكون المبتدأ مجموعاً وخبره مفرد أومثنى وخبره مفرد ، أو مفردا وخبره مثنى ،

فما عجول على بو تطيف به قد ساعدتها على التحنان أظآر

ويعده:

لا تسمن الدهر في أرض إن رتمت وإنما هي تحنان وتسجار يومًا بأوجد منى يوم فارقنى صخر وللدهر إحلاء وإمرار

ينظر: الكتباب: ٣٣٧/١، والمقتبضب: ٣٣٠/٣، ومجالس العلماء: ٢٦٠، والخصائص: ٢٠٣/، والخصائص: ٢٠٣/١، والخصائص: ٢٠٣/٢، وشرح المفيصل: ١١٥/١، وشرح المفيصل: ١١٥/١، والخزانة: ٢٠٧/١،

⁽١) سورة الأنفال: الآية: ٨٤.

⁽۲) سورة هود : الآية : ٢٦ .

 ⁽٣) وهو في ديوانها : ٣٨٣ ، قال البغدادي في الخزانة : ٤٣٢/١ : و وهذا البيت من قصيدة لها ترثي
 بها أخاها صخراً تنيف على ثلاثين بيتًا في رواية الأخفش ، وقبله :

الضمائر الراجعة إلى المبتدأ .

(فعل): واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون في موضع شيء من الحروف إلا حروف الجر فقط، لكونها تجري صفّة متعلقة ، واعلم أن الظرف إذا كان خبراً للمبتدأ على وجهين: ظرف زمان ، وظرف مكان ، فظروف المكان تكون خبراً للمبتدأ سواء كان المبتدأ شخصا أو حدثًا وذلك في قولك : زيد أمامك . والقتال خلفك ، وإنما جاز هذا في ظرف المكان لكثرة تمكنه .وظرف الزمان لا يكون خبرا إلا عن الأحداث لقلة تمكنه ، وذلك في مثل قولك : الخروج يوم الجمعة ، والقتال يوم السبت ، وما شاكل ذلك .

(فصل): ولا يجوز أن تخبر به عن الأشخاص، فأما قولهم: الليلة الهلال ، على أن جعلوا الليلة ، وهي ظرف زمانٍ خبراً للهلال ، وهو شخص ، فليس من هذا ، وإنما الهلال مرفوع على حذف مضافٍ مرفوع هو المبتدأ ، لأنه حدث ، وتقديره: الليلة حدوث الهلال ، وتلخيص التقدير: حدوث الهلال كائن الليلة .

واعلم أن ظرف الزمان إذا اجتمع هو والمصدر جاز نصبهما جميعًا ورفعهما جميعًا ""، ورفع المصدر ، ونصب الظرف ، ومثال ذلك جميعًا : الضرب اليوم ، بنصب الضرب على المصدر ، ونصب اليوم على الظرف ، والعامل في الظرف هو المصدر ، ويجوز ههنا التقديم والتأخير ، تقول : الضرب اليوم ، برفع الضرب على المبتدأ ، ورفع اليوم على أنه خبر لتمكنه ههنا ، ثم تقول : الضرب اليوم على أن تجعل الضرب مبتدأ مرفوعًا ، واليوم منصوب على الظرف وموضعة الرفع على معنى الخبر ، وقد سمع عن العرب : اليوم السبت ، على أن السبت مصدر منصوب ، لأنه بمعنى القطع ، واليوم واليوم

⁽١) قال ابن عقيل في المساعد: ٢٣٩/١: و وربا رُفع خبرا الزَّمَانُ الموقوعُ في بعضه ، أي سواء كان معرفة أو نكرة ، نحو: الزيارة يوم الخميس ، أو يوم ، والنصبُ أجود ، وأكثر من الرفع وهما جائزان اتفاقا » .

والسبت بالرفع جميعًا على الابتداء والخبر ، واليوم السبت ، بنصب اليوم على الظرف ، ورفع السبت على المبتدأ ، والعامل في الظرف في جميع الأحوال هو المصدر ، لأن الظروف يعمل فيها معنى / الأفعال إن عُدمت الأفعال ، وكذلك قولهم : اليوم التروية ، على الوجيد التي أخبرتك ، والتروية مصدر لأنه مأخوذ من تروية الحبال ، وهو شدتها ، فيجوز فيد ما جاز في السبت ، والضرب ، فافهم ذلك ".

P/95

واعلم أن الحروف والظروف إذا وقعت خبراً للمبتدأ ، أو لإن الكاف ، أو لكاف ، أول هما »،أوله « لا »، أو في موضع الثاني في مفعولي ظننت وأخواتها ، أو في موضع الثالث من مفعولي أعلمت وأخواتها ، أو نعتاً للنكرة ، أو حالاً للمعرفة ، أو صلة للناقص ، فهي متعلقة بمحذوف أبداً .

(فصل): واعلم أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ على وجهين: جملة ابتدائية ، ويجوزُ تقديمها وتأخيرها على المبتدأ ، وهي مثل قولك: زيد أبوه منطلق ، وأبوه منطلق زيد . وجملة فعلية ، وهي تنقسم إلى أربعة أقسام : جملة شرطية ، نحو قولك: زيد إن تكرم يكرمك ، وجملة أمرية ، نحو قولك: زيد أكرمه ، وجملة نهيية ، نحو قولك: زيد أكرمه ، وجملة نهيية ، نحو قولك: زيد قام أبوه : فالجملتان قولك: زيد لا تهنه ، وجملة فعلية موجبة ، نحو قولك : زيد قام أبوه : فالجملتان الابتدائية والفعلية الموجبة هما الخبر في الحقيقة ، لأنه يدخل تحته الصدق والكذب ، وهاتان الجملتان مجمع على وهو من حقيقة الخبر أن يكون يحتمل الصدق والكذب ، وهاتان الجملتان مجمع على جواز تقديمهما وتأخيرهما ، ويلحق بالقسم الأول الشرطية ، والجملة الأمرية والنهيية ليست بإخبار على الحقيقة ، لأنه لا يدخل تحتها صدق ولا كذب ، وإنا لما قت بها فائدة البتدأ جاز أن تسمى إخباراً على سبيل الاتساع ، فإذا قلت : زيد إن تقم يقم ، فكأنك

⁽١) فإن اجتمع ظرف الزمان مع الأحد رغيره والاثنين والثلاثاء والخميس تعين الرفع ، ولا يجوز النصب خلاقًا للثراء وهشام . وانظر : الكتاب : ٢٤٠/١ ، والأصول : ١٩٤/١ ، والمساعد : ٢٤٠/١ .

والكذب، وإلَّا لم تكن خبراً أبداً ، وهذه الجمل ليست محتملة للصدق ولا الكذب ، فيجب تقديرُها ليصع الخبر ، وهذه الثلاث الجمل مُختلف في جوازِ تقديمها على المبتدأ إذا حلت محلُّ الخبر ، فمنهم من يجيُّز / تقديمها حملاً على الجملة الابتدائية والفعلية a/94

الموجبة ، فيقول : إن تكرمُه يكرمُكَ زيدً ، ولا تهنه زيدً ، وأكرمه زيدً ، ومنهم من

تريد في المعنى : زيد مربوط قيامه بقيامكِ ، فإذا قلت : زيد لا تهنه ، فكأنك تريد :

زيد مستحق لإكرامك فأكرمه ؛ وإنا قدرنا هذه الجملة هذا التقدير ليصع الخبر الذي

يحتملُ الصدَقَ والكذبَ ، وقد دُّقُّ هذا التقديرُ على أكثرهم فلم يقدرُه ، وقالَ : هذه جملُّ

أخبار لا يسوغ تقديرها ، وهذا محالً من قبَل أن الخبر لا بدَّ أن يحتمل الصدق

لايجيزَ التقديم حملاً على الفعل الذي تُخبر به عن المبتدأ ، ولا يجوزُ تقديمه .

واعلم أن الفعل إذا كان خبراً للمبتدأ لم يجز تقديمه إلا أن يظهر فاعله ويكون أجنبياً غير المبتدأ ، في مثل قولك : زيد قام أبوه ، فإذا كان هكذا جاز تقديمه على المبتدأ ، لأنه قد صار بنزلة الجمل كما تقدم ، فإن كان فاعل الفعل هو الضمير الذي يعود إلى المبتدأ لم يجز تقديمهُ قط ، وذلك في مثل قولك : زيدٌ قام ، فـ قام » خبر عن زيد ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ في التقديرِ فاعلُّ للقيامِ يعودُ إلى زيد ، فلو قدمته وقلت : قام زيد الله ارتفع زيد فاعلا لم يكن مبتدأ ، فلهذا يجب تأخير اليزول الالتباس ، فأما من قال : إن الفعلَ الذي تخبر به عن المبتدأ من قبيل الجمل فليس بصحيح ، لأنه لو كان كما قال لجاز تقديمه وتأخيره على المبتدأ كما يجوز تقديم الجمل وتأخيرها .

واعلم أنه يجوزُ أن تَحِلُّ الحالُّ محلُّ الخبرِ وتحذفَ الخبرَ لدلالةِ الحال عليه ، وأكثر ُ ذلك في المصادر ، نحو قولك : ضربي زيداً مبطوحًا ، وشربي الماء باردا ، وأكلى السويقَ ملتوتًا ، وما شاكلَ ذلك ، فإذا قلت : ضَربي زيداً مبطوحًا ، ف « ضربي »

مصدر مبتدأ ، وزيد مفعول للمصدر ، ومبطوحًا حال ، والعامل فيه هو المصدر ، وصاحبه زيد ، وقد يضمر الخبر لما فيه من الفائدة ، لأن الخبر لا يكون إلا حيث الفائدة ، وكذلك الحال ، لأنه لا يكون إلا مشتقًا أو محتملاً للضمير ، وكذلك الحال ، ولا يكون إلا مشتقًا أو محتملاً للضمير ، وكذلك الحال ، ولا يكون الا صفة ، وكذلك الحال ، ولا يكون إلا نكرة ، أو مقاربًا للنكرة ، وكذلك الحال ، وبعضهم يقدر فيه تقديراً بعيدًا ، ويقول : ضربي زيداً مبطوحًا ، أي إذا كان مبطوحًا ، ويجعل / الظرف خبراً عن الضرب ، ويجعل مبطوحًا خبراً لكان ، وهي محذوفة ، وهذا ٢/٩ احتجاج فاسد من قبل أن كان لاتعمل محذوفة إلا إذا كان في الكلام شرط يدل عليها ، ومعنى الشرط وكان محذوفان ههنا ، والشيء لا يعمل محذوفا مع حذف ما تضمنه ومعنى الشرط وكان محذوفان ههنا ، والشيء لا يعمل محذوفا مع حذف ما تضمنه بالإجماع ، فقد تبين لك بطلان هذا القول وفساده ، والشيخ طاهر يقول : إن مبطوحًا ما أن وبد الله على التامة ، وهي محذوفة ، والتقدير : ضربي زيدًا إذا كان مبطوحًا ، أي إذا وبحد " .

واعلم أنه يجوز أن يكون للمبتدأ خبر واثنان وثلاثة وأكثر من ذلك ، وعليه قولهم: هذا حلو حامض ، إذا جمع الطعمين ، وقد روي في قول الله تعالى " : ﴿ وُجُوهُ كَا يَومَنذُ مُسفَرةٌ ضَاحِكةٌ مُستَبشِرةً ﴾ أن مسفرة خبر أول ، وضاحكة خبر ثانٍ ، ومستبشرة خبر ثالث ، وقد سمع في الشعر للمبتدأ ستة أخبارٍ ، وذلك قولهم " :

⁽۱) ذكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ، باب الحال ، لوحة رقم : ٣٦ .وانظر : شرح الكافية لابن الحاجب : ١٠٥/١

⁽Y) سورة عبس : الآية : ۲۸ ، ۹ °

 ⁽٣) هذا الرجز ينسب إلى رؤية بن العجاج ، وهو في ملحقات ديوانه : ١٨٩ .
 والبت : كساء غليظ مربع أخضر ، وقيل من وبر وصوف . مقيظ : أي يكفيني لقيظي . ومشتي : أي يكفيني للشتاء . انظر : اللسان (بتت . وشت) والبيت الأول والثاني من شواهد سيبويه غير المنسوبة إلى قائل : ١٩٤/ ، والأبيات الأربعة من شواهد ابن يعيش : ١٩٩/ ، إلا أن البيت الرابع تختلف روايته وهي : =

مَنْ يَكُ ذَا بِتُ فَهِذَا بِتِيَ مَقَيظُ مُصِّيفٌ مُشَتِي جَمعتَه مِنْ نَعجاتٍ سِتُّ مِن غَزِل أُمِّي ونَسِعٍ أُختي

ف « هذا » مبتداً ، وبتي خبر أول ، ومصيف : ثَانٍ ، ومقيظ : ثالث ، ومشتي : رابع ، وموضع الفعل في قوله ن عن غزل مروضع الجام والمجرور في قوله ن عن غزل أمي ونسج أختي : سادس ، فافهم ذلك .

واعلم أنه ما جاز في خبر المبتدأ من الحروف والظروف والجمل جاز في خبر كان ، وخبر أن من مفعولي ظننت ، وفي الشالش من مفعولي ظننت ، وفي الشالش من مفعولي أعلمت ، وفي نعت النكرة ، وفي الحال ، وفي صلة النّاقص .

واعلم أنه إن تتابع المبتدآت كما تقدم تكونُ فائدتها كلها في خبر الآخر منها ، وتكونُ كلها خبراً عن الأولر، وقد تقدم الحديثُ عليها ، فخذه من هنالك موفقًا إن شاء الله تعالى .

واعلم أن اسم الفاعل إذا جرى خبراً لغير من هو له برز الضمير الذي هو فاعله ، وذلك في مثل قولك : زيد هند ضاربها هو ، فزيد مبتدأ ، وهند مبتدأ ثان ، والضارب خبر لهند ، وهو في الأصل لزيد ، و« هو » ضمير يعود إلى زيد ، وإنما وجب إبراز ضمير اسم / الفاعل إذا جرى خبراً لغير من هو له لنقصانه عن الفعل ومخالفته له ، ٩٤ / ٤ لأنك إذا قلت : زيد هند يضربها ، فغي يضرب ضمير يعود على زيد ، جاز إضماره

^{.=} سود جعاد من نعاج الدشت

وانظر: منعناني القبرآن للفيراء: ١٧/٣، والأصبول: ١٥٤/١، وشبرح السبيبراني: ٢٢/١، وانظر: ٥٥٤/١، والدرر اللوامع: ٧٨/١

لقوة الفعل ، والفعل في حال ذلك جرى خبراً لغير من هو له ، واسم الفاعل بخلاف ذلك، فإذا قلت : هند زيد الضاربها ، بالألف واللام ، احتملت هذه المسألة أربعة أوجه : أن تكون الألف واللام لزيد ، والفعل له ، فلا يحتاج إلى ضمير ، لأن اسم الفاعل جرى على من هو له ، فجاز أن يحتمل الضمير ، وهو في مثل هذه المسألة الأولى .

وأن تكونَ الألفُ واللام لهند ، والضرب لزيد ، فيجب إبراز صمير هند ، وضمير الضارب ليزول الالتباس ، فتقول : هند ولا الضاربها هو هي ، ف « هند » مبتدأ ، وزيد : مبتدأ ثان ، وهو ضمير للضارب ، وهي بمنزلة الخبر للضارب ، والجملة خبر عن هند .

وأن تكونَ الألفُ واللام والفعل لهند ، فتقول : زيد هند الضاربته ، ف « زيد » مبتدأ ، و هند » مبتدأ ي مبتدأ » مبتدأ ثان ، و « الضاربته » خبر لزيد ، لكون الضمير عائدا إليه ، وفاعل الضاربته مضمر تقديره : هي ، وإنما جاز إضماره لأنه جرى على من هو له .

وأن تكون الألف واللام لزيد ، والضرب لهند ، فتقول : هند زيد الضاربته هي ، الضمير المنفصل في هذه المسألة فاعل ، ذكره ظاهر بن أحمد ، ف « هند » مبتدأ ، وزيد مبتدأ ثان ، والضاربته : مبتدأ ، وفيه فاعله مضمر ثالث ، وهي بمنزلة الخبر للضاربة ، والجملة في موضع الخبر لهند ، وإنما جاز أن يكون المضمر في هذه المسألة الرابعة ، وفي المسألة الثانية المتقدمة خبرا للمبتدأ ، لأنه حل محل الخبر ، ويكون المبتدأ السم فاعل منسوق بعد المبتدأين ، وإلا فكان الأصل أن يكون السم الفاعل الذي هو الضاربته خبرا متقدما ، والاسم المضمر هو المبتدأ ، لأن الأصل أن يكون المبتدأ أعرف من الخبر ، وهذه المسألة من أدق ما ورد في باب المبتدأ لأجل الإخبار بالألف واللام ، وقد ذكرها الشيخ ظاهر بن أحمد بن بابشاذ - رحمة الله عليه - في شرحه ".

⁽١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٤٢ ، فقد أورد هذه الأوجه كما أوردها المؤلف .

P/92

واعلم أن المبتدآت إذا تتابعت ولم يكن فيها ضمائر تربط فوائدها ، يجب أن تذكر عوائدها التي تعود / ، من الضمائر إليها بعد ذكر الخبر ، وتكون آخر الضمائر الأول المبتدآت ، وأولها الآخر المبتدآت ، وتقول حيننذ : زيلاً عمرو محمد عبدالله يكر واقف أمامه في داره من جنبه معه ، فالهاء في معه آخر الضمائر ، وهي عائدة إلى زيد الذي هو أول المبتدآت ، والهاء في قولك : من جنبه عائدة إلى عمرو ، والهاء في قولك : « في داره » عائد إلى محمد ، والهاء في « أمامه » عائدة إلى عبدالله ، والضمير في واقف عائد إلى محمد ، والهاء في « أمامه » عائدة إلى عبدالله ، الضمائر عائد إلى أول المبتدآت ، وهي الهاء في معه الذي هو آخر الضمائر عائد إلى أول المبتدآت ، وهي الهاء في معه الذي هو آخر الضمائر عائد إلى المخدون المبتدآت ، وتبين لك أن أول الضمائر وهو الضمير في واقف عائد إلى آخر المبتدآت وهو بكر ، فإن أردت تقدير شيء من ذلك ، ووضع كل شيء في موضعه قلت : بكر واقف أمام عبدالله في دار محمد من جنب عمرو مع زيد ، ويجوز تقدير ثان وهو : أن تجعل بكرا في آخر النسق ، وتقول : أمام عبدالله في دار محمد من جنب عمرو مع زيد بكر واقف ، والعامل في الظروف والحروف على التقديرين جميعا : عمرو مع زيد بكر واقف ، والعامل في الظروف والحروف على التقديرين جميعا : واقف ، وهذه المسألة أدة من الأولى ، فتدبرها تصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): واعلم أنه يجوز أن يكون خبر المبتدأ فعلاً محذوفا يدل عليه المصدر الجاري عليه ، وذلك في مثل قولك: ما أنت إلا أكلاً وشربًا ، لأن تقديره: ما أنت إلا تأكل أكلاً وتشرب شربًا ، فتأكل هو الخبر لأنت ، وإنماجاز حذفه لدلالة المصدر عليه وقس عليه ماجرى مجراه . ويجوز أن تقول : ما أنت إلا أكل وشرب ، بالرفع من ثلاثة أوجه أحدها : أنك تريد بذلك المبالغة لكثرة أكله وشربه فجاز أن تخبر عنه بالحدث كما تقدم في الآبات والبيت ".

والثاني : أن يكونَ الأكلُ على حذفِ المضافِ ، ذلك المضاف هو الخبر ، تقديره : ماأنت

⁽۱) انظر ص: ۲۶۶

إلا ذو أكلِ وذو شرب ٍ

والثالث : أن يكونَ المبتدأ هو على حذف ِالمضافِ ، ذلك المضافُ هو حدث لمَّا أُخبر عنه بحدثٍ ، وهو المبتدأ في التقدير ، وتقديره : ما حالك إلا أكلُّ وشربُ ، أو طبعك ، وماشاكل ذلك ، فأما قولهم : زيد وحده ، على أن يكون وحده خبراً عن زيد ، ففيه ثلاثةً أقوال ِ:

أحدها: أن من العلماءِ من يجري وحده مجرى الظروف ويجعله خبراً للمبتدأ الذي في 4/90 حكمه ، ويُحكم على / موضعه بالإعراب كما يُحكم على مواضع الظروف . وهذا القولا غير واضح لأنه ليس فيه شيء من دلائل الظروف ، لأن جميع الظروف تقدر كبفي ، وهذا لايحسن أن يَقدر بفي أبدا .

> واحتجاجٌ ثانرٍ، وهو أنَّه في حال كونه ِظرفًا على قول ِالقائل ِلايعَلم أَظرَفُ زمان ٍ أُومكانٍ فإنْ كَانَ ظرفُ زمانِ لِم يَجْزُ أَنْ تَخْبَرَ بِهُ عَنْ زَيْدٍ ، لأَنْهُ شَخْصٌ ، وإن كَانْ ظرفُ مَكَانِ احتيج إلى تبيينه ، وهو غير مبين على الوجهين ، ومنهم من يجريه مجرى المصدر، ويقول : الخبر في مثل قولك : زيد وحده ، فعل محذوف تضمنه هذا المصدر ، وذلك الفعلُ يقدرُ باسم الفاعلِ ، وتقدير ذلك : متوحدٌ وحده .

> ومنهم من يقول : إِنَّ وحدَه انتصبَ على الحالرِ، فإذا قلت : زيد وحده ، فزيد مبتدأ ، ووحداً منصوبٌ على الحال ، وقد تضمَّنَ الخبر كما فيه من الفائدة ، وإضافته غير محضة، لأنها تقدرُ بالانفصال ِ، وسنزيدُ هذا الفصل إيضاحًا في باب المصادر ِ إن شاء الله تعالى.

> (فصل): وأمَّا قولَ الكوفيينَ في المبتدأ إذا تقدمَ عليه الظرفُ والحرفُ اللذان يكونان خبراً عنه أنه يرتفع فاعلاً للذي يتعلق به الحرف والظرف في مثل قولك : في الدار زيد،

وأمامك عمرو ، فلبس بواضع لأنا قد وجدنا المبتدأ منصوبا بعامل ضعيف مع تقدم الخبر بالحرف والظرف ، وذلك في باب « إن الله عنه عنه ولك : إن في الدار زيدا ، وإن أمامك عمرا ، فلو كان على ما قالوا لارتفع ههنا ، وإلا فما الفرق بين التقديم في المبتدأ ، وفي إن وأصلها أنها داخلة على المبتدأ والخبر ، ولا تخصيص بين العاملين الذين يرفعان في قولهم ، ولم يقل بهذا أحد غير الأخفش وجماعة من الكوفيين ، وخالفه في ذلك سيبويه وأكثر البصريين والله أعلم ...

واعلم أنه يجوزُ أن يتصلَ بالمبتدأ ضميرُ الشأن والقصة ، وذلك في مثل قوله تعالى" : ﴿ هُو اللَّهُ الذي لا إِلهْ إِلا هُو ﴾ على بعض من قولك ، فافهم ذلك إن شاء الله تعالى ..

⁽١) انظر في هذه المسألة: الإنصاف: ١/١٥ ، وشرح المفصل: ١/٥٥ .

⁽٢) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

⁽٣) سورة الحشر : الآية : ٢٢ .

(باب الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار)

وفوائد هذا الباب مشتملة على أربع مسائل :

يقال فيها : كم الأفعال التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار ؟ وما الدليل على أنها أفعال أفعال أو ونصبت وليست بأفعال حقيقية إ وما أحكامها ؟

(فعل) : أمّا كم هي ؟ فثلاثة عشر فعلاً / غير الذي حمل عليها ، وهي : كان ، هم المهما المراح المراح

وأصبح ، وأمسى ، وظلَّ ، وأضحى ، وبات ، وصار ، وليس ، وما زال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، وما دام ، والذي حمل عليها مثل : كاد ، وعسى ، وجعل ، وكُرب ، وما شاكل ذلك . وسنفرد لهذه المحمولة بابًا بعد هذا الباب ، لأنه موضع ذكرها، إذ المحمول يذكر بعد ذكر المحمول عليه .

(فصل): وأما الدليل على أنها أنعالاً، فثلاثة أشياء:

الأول: أنها تدُّل على الأزمنة ، كالأفعال ِ.

والثاني: أنها تتصرف كتصرف الأفعال ، إلا ليس ، فإنها لا تتصرف لمشابهتها « ما » على بعض الأقوال . "

⁽۱) قال صاحب رصف المباني: ۱٤۱: و ليس: ليست محضة في الفعلية ، ولا محضة في الحرفية ، ولانت و المحضة في الحرفية ، ولذلك وقع الخلاف بين سيبويه والفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبرعلي أنها حرف » وقال صاحب الجنى الداني: ٤٩٤: و وذهب ابن السراج والفارسي في أحد قوليه ، وجماعة من أصحابه وابن شقير إلى أنها حرف ، ولهذا ذكرتها في هذا الموضع » وانظر: الكتاب: ٢٦/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٧٨/١ .

والثالث: أنها جميعًا يتصل بها الضمير المرفوع ، كما يتصل بالأفعال ، وقد استدل بعضهم على أنها أفعال باتصال ضمير الشأن والقصة بها ، وهو دليل غير واضح ، لأن ضمير الشأن قد اتصل به « إنّ » وأخواتها ، وأضمر في بعض الأوقات فيها ، وليست بفعل ، وذلك مثل قولهم ":

إِنَّا مَن يَدخلِ الكَنيسِةَ يومًا كَيلَقَ فيها جَآذِرًا وَظَبَاءً وتقديره: إنه من يدخل الكنيسة .

(فصل): وأمناً لِم رفعت هذه الأفعال ونصبت وليست بأفعال حقيقية إذ فلاسؤال في الرفع ، لأن كل فعل لابد أن يرفع فاعله سواء كان حقيقيا أو غير حقيقي ، وهذه الأفعال لما ذخلت على المبتدأ والخبر في الأصل ، ووليها المبتدأ ، وهو مرفوع تركته على حالته ، وصار اسما لها ، بمنزلة الفاعل . وأما لم نصبت ؟ فلأتها عامل لفظي ، وعامل المبتدأ معنوي ، ومن حق العامل اللفظي إذا دخل على العامل المعنوي أن يغيره ويزيل حكمه لقوة اللفظي ، وضعف المعنوي ، فنصب الخبر ليزول معنى الابتداء ، وإنما خصت بنصب الخبر لأن الاسم فرقا بين عملها وعمل إن ، لأن إن لما كانت حرفا ضعيفا غير متصرف عمل النصب فيما يليه ، ولم يفصل بينه وبينه ، و«كان » خلاف ذلك ، غير متصرف عمل النصب فيما يليه ، ولم يفصل بينه وبينه ، و«كان » خلاف ذلك ، الأكانت فعلاً قويًا نصبت الخبر بعد أن استولت على مرفوعها الذي لابد لها منه في الأصل .

⁽١) ينسب إلى الأخطل ، وهو في ملحقات ديوانه : ٣٧٦ ، تحقيق : إيليا سليم الحاوي (بيروت) . والجآذر : جمع جوّذر ، بضم الجيم والذال ، وهو ولد البقر الوحشي ، والظباء : جمع ظبية . ينظر : شرح البيت في الديوان : ٣٧٦ ، والحرّانة : ٢١٩/١ .

وهو في الجمل: ٢١٥ ، والأمالي الشجرية: ٢٩٥/١ ، وشرح المفصل: ١١٥/٣ ، وكشف المشكل: ٢٩٢/١ ، وكشف المشكل: ٣٦٢/١ ، وضرائر الشعر: ١٧٨ ، والمقرب: ١٠٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٢/١ ، ورصف المباني : ١١٩، ، والحزانة: ٢١٩/١ .

(فصل): وأما أحكام هذه الأفعال فهي مشتملة على ثلاثة عشرة مسألة:

الأولى : في معرفة عملها جميعًا واشتقاقها .

والثانية : في معرفة مشابهتها جميعًا للأفعال ،ونقصانها / عنها ومخالفتها لها . ﴿ ٩ ﴿ بَ

والثالثة : في معرفة تمام هذه الأفعال ، ورجوعها إلى أصلها .

والرابعة : في معرفة مؤاخاتِها .

والخامسة : فيما يختص به كل صنف منها .

السادسة : في معرفة ما يجوزُ أن يكونَ خبرًا لها .

السابعة : في معرفة تقديم الخبر وتأخيره .

والثامنة : في معرفة ما يجوزُ أن يُستثنى من أخبارها وما لا يجوز .

والتاسعة : في معرفة ضمير الشأن والقصة إذا اتصل بشيء منها .

والعاشرة : في معرفة ما يجوز أن يليها مما انتصبَ بغيرها ، وما لا يجوز .

والحادية عشرة: في معرفة الضمير الفاصل إذا وقع بين اسمها وخبرها .

والثانية عشرة: في معرفة تعريف اسمها وخبرها وتنكيرهما .

والثالثة عشرة: فيما يجوز من إعمالها محذوفة ، ومالا يجوز .

وفي كل مسألة من هذه المسائل حديثُ نذكره إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الأولى من الأحكام، وهي في معرفة عمل هذه الأفعال جميعًا واشتقاقها، فاعلم أنَّ عمل هذه الأفعال كلها، وما اشتق منها من ماض ومستقبل وحال وأمر ونهي: رفع الأسماء، ونصب الأخبار سوافي كان الرفع والنصب ظاهرين أو مقدرين ، أو أحدهما ظاهر ، والشاني مقدر ، فالرفع والنصب الظاهران ظاهران في مثل قولك: كان زيد قائمًا، وأصبح عمرو عالمًا، وأمسى عبدالله ساهرًا،

وصار أخواك عاقلين ، وبات الزيدون كامنين ، وما انفك الركبُ سائرين ، وما برح المسلمون مجاهدين ، وما شاكل ذلك . ومثالً الرفع والنصب إذا كانا مقدرين غير ظاهرين : كان هذا عندك ، وأصبح موسى في بيت ، وأضحت حذام من الكرام ، وماشاكل ذلك . ومثالً أحدهما ظاهراً والثاني مقدراً : كان موسى عالمًا ، وأصبح عيسى جاهلاً ، وكان قائمًا الذي في الدارِ ، وكان زيد الذي أكرمك ، وأصبح صائمًا من باتَ قائمًا ، وماشاكل ذلك . وسواءً كانت هذه الأفعالُ ماضيةً نحو : كان زيدُ عالمًا ، أو مستقبلةً نحو : سيكون عالمًا ، أو أمرًا نحو : كن عالمًا ، أو نهيًا نحو : لا تكن جاهلاً ، فإنها تعمل عملاً واحداً إلا « ليس » فإنها لاتتصرف ولا تعمل إلا على وضعها هذا ، لأنها موضوعة بلفظ الماضي لنفي المستقبل ، وكذلك : « ما دام » لاتعمل إلا على وضعها هذا ، وفي « ما زال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ » خلاف: منهم من يعملهن وما تصرف منهن ، ومنهم / من [Y] يعملهن إY على هذا Yالوضع .

(فصل): وأما الحديثُ في المسألةِ الثانيةِ مِن الأحكامِ ، وهي في معرفة مشابهتها للأفعال ، ونقصانِها عنها ، ومخالفتِها لها ، فقد تقدم الحديثُ على الدلالة على أنَّها أفعالاً ، فلا معنى لذكر المشابهة ههنا ، وإنا ذكرتُ المشابهة للأفعال وإن كانت أفعالاً في الأصل توطئةً لذكري المخالفة والنقصان ؛ لأنه إذا قد صَّع أنها أفعالٌ فلا يُقال : هي مشابهة للأفعال ، إذا الشيء لا يشابه نفسه ؛ لأنه ينبغي أن يكون المشابه بخلاف المُشَابِهُ ، وقد أطلق أكثرُ العلماءِ أن كانَ وأخواتها شابهت الأفعالُ وخالفتها في غير هذا الكتاب. فليتجاوز العذر من أطلُّ على هذه المسألة، وأمَّا أصلُ المخالفة والنقصان في هذه الأفعال الحقيقية ، فاعلم أن كان وأخواتها خالفت الأفعال الحقيقية ونقصت عنها

ستة أوجه :

أحدها: أن الفعل الحقيقي لا يتعرى عن الحدث الذي هو المصدر ، وهذه الأفعال جميعها متعرية عن الأحداث التي هي المصادر ، ويلحق بها في التعري عن المصدر جميع الأفعال التي لا تتصرف .

والثاني : أن الفعل الحقيقي إذا جرى له مرفوع ومنصوب كان مرفوع عير منصوبه ، الثاني : أن الفعل الحقيقي إذا جرى له مرفوع ومنصوب كان ما كان داخلاً على المبتدأ والخبر كظننت وأخواتها ، وهذه "الأفعال جميعها مرفوعها هو منصوبها في الأصل ، فلا فرق بينها في المعنى .

والثالث: أن الفعلَ الحقيقي يعملُ في الظرفين ، والحال ، وهذه الأفعالَ جميعها لاتعملُ في ظرف ولا حال إلى العاملَ في الأصل هو ما قَدْرُ معه المصدر ، وهذه جميعها لامصادر لها .

والرابع : أن الفعل الحقيقي لابد لد من فاعل إما مظهرا وإما مقدرا ، وهذه الأفعال منها ما يقع زائداً لا اسم له ، ولا خبر ، وسنذكر الزائدة إن شاء الله تعالى .

والخامس: أن الفعل الحقيقي قد يكون فاعله ومفعوله معرفتين ونكرتين جميعًا، وأحدهما معرفة، والثاني نكرة، ولا يقع هنالك ترتيب ، بل تجعل أيهما شتت الاسم، وأيهما شئت الخبر، وهذه الأفعال لايكون اسمها إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة ؛ لأن الاسم / في الأصل هو المبتدأ ، والمبتدأ لايكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات المخصصة .

UND

والسادس: أن الفعل الحقيقي إذا كان منصوبه مضمراً جاز أن يتصل به نحو قولك: ضربه ، وضربهم ، وما شاكل ذلك . وجميع ألافعال إذا كان منصوبها الذي هو خبرها

⁽١) في الأصل: هذا.

^{(0&#}x27;0) Elen *

مضمراً لم يجز أن يتصل بها أبداً ، إلا في مسألة شاذة في أن رواها سيبويه ، وهي قوله "": إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ، فجعل الضمير المتصل المنصوب ههنا خبراً لكان ، واحتج بقول الشاعر "":

وَإِنْ لا يَكُنُّهَا أَو تَكُنَّدُ فَإِنَّهِ الْخُوهَا عَذَتْهُ أُمَّهُ بِلِّبَانِهِا

وهو يصف في البيت الخمر والزبيب ، والتقدير على الأصل : إذا لم تكن الخمرة الزبيب أو الزبيب الخمرة على هذه الحال ، فإنهما أخوان ، لكونهما من العنب جميعًا ، والرواية والبيت شاذان لايقاس عليهما ، هذه الستة الأوجه أصل ما خالفت به هذه الأفعال

⁽۱) هذا من المواضع التي يجوز فيها اتصال الضمير وانفصاله حيث وقع الضمير خبراً لكان ، قال ابن عصفور في شرح الجمل : ۱۸/۲ : « والمواضع التي يجوز فيها الاتصال وانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أعطيت ، والاتصال فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولاً ثانياً لباب ظننت ، أو ثالثاً لباب أعلمت ، أو خبراً لكان ٠٠٠ » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٦/٣: « فأما ضمير خبر كان وأخواتها ففيه وجهان: أحدهما الاتصال [وذكر الشاهد] والشاني: أن يأتي منفصلاً ٠٠٠ [ثم قال]: وهذا هو الوجه الجيد، لأن كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فكما أن خبر المبتدأ منفصل من المبتدأ كان الأحسن أن تفصله عا دخلن عليه ٠٠٠ ».

ولعل المؤلف أراد بالشدوذ غير الفصيح.

⁽٢) الكتاب: ٢/٨٤.

⁽٣) البيت لأبي الأسود النؤلى: ديوانه: ٨٢ ، وقبله:

دع الخمر يشبها الغواة فإنني رأيت أخاها مجزيًا بمكانها

ويعني بأخيمها نبيلة الزبيب ، لأن أصلهما الكرمة ، انظر : الإنصاف : ٨٢٤/٢ ، والخنزانة : ٤٢٦/٢ ٤٢٦/٢.

وهو من شواهد الكتاب: ٢٠/١ ، والمقتضب: ٩٨/٣ ، وأدب الكاتب: ٣١٥ ، والإنصاف: ٨٢٣/٢ ، وشرح المفصل: ١٩/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٩/٧، ١٩/٢ ، واللسان (لبن) والشاهد في الببت اتصال خبر كان بها ، وذلك لتصرفها فهي تجري مجرى الأفعال الحقيقية في عملها، قال ابن عصفور في شرح الجمل: ٤٠٧/١ : « وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما يتصل ضمير المفعول ٠٠» .

الأفعال الحقيقية لما نقصت بهذه الأوجه عدلً بها إلى طريقة واحدة إشعاراً بما صارت عليه ، كما عدلً بنعم وبئس وفعل التعجب وعسى وحبذا إلى طريقة واحدة ، لما لم تتصرف تصرف الأفعال ، والطريقة التي عدلت إليها كان وأخواتها كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثالثة من الأحكام، وهي في معرفة تمام هذه الأفعال ورجوعها إلى أصلها، فاعلم أن هذه الأفعال يجوز أن ترد إلى أصلها، وترجع إليها هذه الشرائط ؛ وتكون فعلاً حقيقياً ؛ لأنها بمعنى حدث أو حصل أو وقع، وما شاكل هذا، ويجري عليها حكم الأفعال اللازمة من الدلالة على الأحداث، وذكرها ظاهر، نحو قولك : كان زيد عندك واقفا : كان زيد كونا ، ومن العمل في الأحوال والظروف في مثل قولك : كان زيد عندك واقفا يوم الجمعة، فنصبت واقفاً على الحال ، والعامل / فيه وفي الظرفين «كان» لكونها فعلاً حقيقياً ، وقد دُكرت التامة في القرآن الكريم وفي أشعار العرب، قال سبحانه (١) : ﴿ وإنْ الله وَ عُسرة ﴾ والمعنى : فإن حصل ذو عسرة ، وقال تعالى (٣) : ﴿ وإنْ حَسَرة ﴾ والمعنى : فإن حصل ذو عسرة ، وقال تعالى (٣) : ﴿ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مُثقال حَبّة مِن خَردل) والتقدير : أن يقع مثقال حبة أو يحدث على بعض الأقوال ، وقال الشاع (٤٠) :

⁽١) سورة البقرة : الآية : ٢٨٢ . قرأ بالرفع السبعة وخالفهم عاصم فقرأ بالنصب ، انظر الكشف :

⁽٢) سورة البقرة : الآية : ٢٨٠ . وفي الأصل : « فإن » .

⁽٣) سورة لقمان : الآية : ١٦ . قرأ نافع بالرفع ونصب الباقون .

⁽٤) البيت للربيع بن ضبع كما في الجمل: ٤٩.

والشاهد فيه : مجيء كان تامة تكتفي بمرفوعها .

ينظر: الجمل: ٤٩، واللمع: ٨٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ، لوحة رقم: ٥١، والأهية: ١٩٤، والاقتضاب: ٣٦٩، والحلل: ٥٧، أمالي المرتضى: ٢٥٥/١، وكشف المشكل: ٣٢٥/١، وشذور الذهب: ٣٥٤، واللسان (كون)، والخزانة: ٣٠٦/٣.

إِذَا كَانَ الشِّتَاءُ فَأَدْفِرُنِي فَإِنَّ الشَّيخَ يَهُدُمُهُ الشِّتَاءُ

والمعنى : فإن حدثَ .

وقال آخر ":

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكَ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أُونْرَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْراً يريدُ : ما تقعُ أو ما توجدً إلا مناخةً ؛ لأنها لولا هي تامةً ههنا لما جازَ أن يُستثنى خبرُها "". وقال آخر "":

(١) البيت لذي الرمة : ديوانه : المجازة معرف من قصيدة مطلعها :

لقد جشأت نفسي عشية مشرق ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا وقبل البيت :

فيا مي ماأدراك أين مناخنا معرقة الألمي عانية سجرا قد اكتفلت بالحزن واعوج دونها ضوارب من خفان مجتابة سدرا

ينظر: الكتاب: ٤٨/٣، والمعتسب: ٣٢٩/١، والإنصاف: ١٥٦/١، والمفسل: ٣١٩، وشرح وشرح لابن يعيش: ١٠٤/٣، وأمالي ابن الشجري: ١٢٤,٢، والتخمير: ٢٩٤/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٨/١، والمغنى: ١٠٢، والخزانة: ٢٤٧/٩.

- (٢) قال ابن الأنباري في الإنصاف: ١٥٩/١: « ما تنفك كلمة تامة ، لأنك تقول: انفكت يده ، فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي » وهذا هو الوجه الرابع من أربعة أوجه ذكرها لتخريج البيت .
- (٣) هو عمرو بن شأس الأسدي ، ديوانه : ٣٣ ، تحقيق الدكتور : يحيى الجبوري ، وجاء بعده في الكتاب:
 ٤٧/١ :

إذا كانت الحو الطوال كأغا كساها السلاح الأرجوان

وللبيت روايتان ، برفع اليوم على الفاعلية وهي رواية المؤلف ، وتبع ابن بابشاذ في شرحه للجمل ، ورواية سيبويه بالنصب على الإضمار ، قال سيبويه : ٤٧/١ : « وأضمر لعلم المخاطب بما يعني ، وهو اليوم ، وسمعت بعض العرب يقول : أشنعا ، ويرفع ما قبله ، كأنه قال : إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا » . والتهذيب الوسيط : ١٢١ ، والخزانة : ٨/١/٥.

وانظر: كتاب الجمل المنسوب إلى الخليل: ١٢٣ ، والكتاب: ٤٧/١ ، والمحلى لابن شقير: ٩٩ ، والخرل لابن بابشاذ لوحة رقم: ٥٢ ، والإقصاح: ٢٧٧ ، والتهذيب الوسيط: ١٢١ ، والخزانة: ٥٢١ .

بَنِي أُسدِ هِل تُعْلَمُونَ بَلاء نا إِذَا كَانَ يُومُ ذُو كُواكب أَشْنَعا

يريد : إذا حدَث أو وقع يوم ، وأشنع منصوب علي الحال والعامل فيه كان ؛ لأنها قد صارت فعلاً حقيقياً يعمل في الأحوال ، فأما « ليس » فلا تكون إلا ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر ، لأنها غير متصرفة فتنتقل إلى أصلها .

(فصل): وأما الحديث في المسألة الرابعة من الأحكام، وهي في معرفة مؤاخاة هذه الأفعال، فاعلم أن المؤاخاة بين هذه الأفعال غير مفيدة كإفادة سائر المسائل من هذا الباب، ولكني أذكرها لك كما ذكرها سائر العلماء في كتبهم.

واعلم أن من هذه الأفعال ماهر منفرة لاأخ له منها ، مثل : كان ، وليس ، فأما كان فلم يؤاخها شي كان فلم يؤاخها شي لأنها لا تتصرف ، فأما باقيها فقد ذكر بعضهم المؤاخاة فيها ، فه « أصبح ، وأمسى » لأنها لا تتصرف ، فأما باقيها فقد ذكر بعضهم المؤاخاة فيها ، فه « أصبح ، وأمسى » أختان للزومهما وسط النهار ، و« ظل ، وأضحى » أختان للزومهما وسط النهار ، و« صار ، وبات » أختان لاعتلال أعينهما ، وهذه الست لتعيين زمان الخبر ، وتبلحق بها كان ، وما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتئ ، وما دام ، أخوات لوجهين : للزوم « ما » أولهن ، ولأنهن يعين دوام الخبر .

(فصل): وأمَّا الحديث في المسألة الخامسة / من الأحكام، وهي في معرفة ما يختص هم الله المحكم به كل صنف من الأفعال، فاعلم بأن كان يدخل تحتها كل شيء كما تقدم أن كل شيء واخل تحت الكون سواع كان موجودا أو معدومًا ، بدليل قوله تعالى ": ﴿ إِنَّا الْمَرُهُ إِذَا اللهُ كُن فَيكُونُ ﴾ ، وتختص أيضًا بأن تقع زائدة دون أخواتها وهذا فصل في معرفة كان الزائدة ".

⁽١) سورة يس: الآية: ٨٢.

⁽٢) لكان أربعة مواضع : ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، ويكون اسمها مستتراً فيها بمعنى الأمر والشأن . =

(فصل): اعلم أن كان الزائدة على ثلاثة أوجه :

زائدة في اللفظ والمعنى ، وزائدة في المعنى دون اللفظ ، وزائدة في اللفظ دون اللفظ . المعنى .

فأمَّ الزائدةُ التي في اللفظ والمعنى ، فهي التي لم يكن لها اسم ولا خبر ، وما لم يتصل بها ضمير ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ كَيفَ نُكِلُمُ مَن كَانَ فِي المَهدِ صَبِياً ﴾ فكان زائدة ، وصبيا : منصوب على الحال ، والعامل فيه صلة الناقص الذي تعلَّقَ به الحرث ، ومثل هذا قول الشاعر " :

أُسُواةً بِنِي أَبِي بَكْرِ تَسامَى عَلَى كَانَ المُسومة العراب

⁼ وانظر: الجمل: ٤٨ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ: لوحة: ٤٦ ، والمفصل: ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٨/١ ، وشرح المفصل: ٩٧/٧ .

⁽١) سورة مريم : الآية : ٢٩ .

⁽۲) لم ينسب إلى قائل . وهر من شواهد : سر الصناعة في ۲۹۸/۱۰ ، واللمع : ۸۹ ، وكشف المشكل : ۳۲۷/۱ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة : ٤٨ ، والمفصل : ٣١٦ ، وشرحه لابن يعيش : ٩٨/٧ ، وضرائر الشعر : ٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٤٠٨/١ ، والخزانة : ٢٠٧/١ .

وأما الزائدة التي في المعنى دون اللفظ فهي ما كانت من صفات الباري سبحانه مذكورة باسمها وخبرها ، وذلك في مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّه كَانَ تَوابًا ﴾ وفي مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّه اللّه كَانَ عليمًا حكيمًا ﴾ وفي مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ اللّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَى " ؛ ﴿ إِنَّ اللّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَى اللّه كَانَ عليمًا حكيمًا ﴾ وفي مثل قوله تعالى " : ﴿ إِنَّ اللّه كَانَ سَمِيّعًا بَعْلَى دون بصّيرًا ﴾ وماشاكل ذلك ، فكان في هذه الآيات وما جرى مجراها زائدة في المعنى دون اللفظ ، لأن الله تعالى كائن على كل حال .

وهي غيرً زائدةٍ في اللفظِ كلما ذكرت باسمِها وخبرها .

وأما الزائدة التي في اللفظ دون المعنى : فهي التي يذكر فيها اسمها ، وتزاد فاصلة / بين النعت والمنعوت ، وذلك في مثل بيت الفرزدق ، وهو قوله :

فَكُيْفَ إِذَا مَرَدَتُ بِدَارِ قَوم مِ وَجِيرانِ لِنَا كَانُوا كِرام

فه « كان » ههنا زائدة في اللفظ لما فُصل بها بين النعت والمنعوت ، وهو لا يجوز ، وهي غير زائدة في المعنى لما كان فيها اسمها ، وقد ذكر فيها ههنا أربعة أقوال : أولها : هذا القول المتقدم الذي ذكرته .

ويعد الشاهد :

أكفكف عبرة العينين مني وما بعد المدامع من ملام

ينظر: الكتاب: ١٥٣/٢، والمقتضب: ١١٦/٤، والجمل: ٤٩، وشرحها لابن بابشاذ: لوحة: ٥٠ ، وشرحها لابن عصفور: ٢٤٠/١، والمغني: ٢٨٧، وشرح الأشموني: ٢٤٠/١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي: ٦٩٣/٢.

P/97

⁽١) سوزة النصر: الآية: ٣.

⁽٢) سورة الإنسان: الآية: ٣٠، وفي الأصل و إنه ».

⁽٣) سورة النساء : الآية : ٥٨ . وفي الأصل : ﴿ إِنهُ ﴾ . `

⁽٤) ديوانه: ۲۹۰/۲ .

والبيت من قصيدة طويلة يمدح بها هشام بن عبدالملك مطلعها :

ألستم عائجين بنا لعنا نرى العرصات أو أثر الخيام

والثاني: أنَّ منهم من جعلها زائدةً في اللفظ والمعنى، وهومذهبُ أبي القاسم .'
والثالث: أنَّ منهم من لم يُطلق عليها الزيادة في لفظ ولا معنى ، وجعلها
ناقصة ، وجعل الواو اسما ، وجعل الجار والمجرور في قوله: لنا ، خبراً متقدما ،
وقال: «كان» غير فاصلة ، بل هي في موضع الجرعلى النعت لجيران أيضا ،
وهي في نية التأخير وتقدير البيت عنده : فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران كرام كانوا لنا ، أي: كائنين وهذا قول حسن واليه ذهب الشيخ طاهر بن أحمد بن
بابشاذ النحوى - رحمه الله - ا

والرابع: أنَّ منهم من جعلَ «كانَ » وحدَها منفصلةً عن الواوِ زائدةً ، وقال: الواوُ ضمير متصلٌ واقعٌ موقع الضمير المنفصل ، كأنه قال: وجيران لنا هم كرامٌ فلما دخلت كان عاد الضمير المنفصلُ متصلاً ، وذلك الضميرُ هو مرفوعٌ في الأصلِ على معنى الابتداء ، و«لنا » هو الخبرُ عنه ، والواو ليست مرفوعة بد «كان » على قوله وهذا قول أبي [الفتح] عشمان بن جني ، وهو غير واضح ، لأن كان فعل ، والأفعالُ لا توجدُ زائدةً في إتصالِ الضمير بها ، هذا في اختصاص كان ."

(فصل) : وأما ليس فتختص بنغي الخبر ، وبكونها غير متصرفة ، وأما أصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، فتختص بتعيين زمان الخبر كما تقدم، وأمساصارفت ختص بانق الابالخسبر من حال إلى حال ، ولا يجوز أن تُخبر عنها عا مضى ، وأما مازال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتى ، فيختصصن بدوام الخبر ، وبأن يُذكرن في أول الكلام وآخره.

وأما مادام فتختص/بأن لاتُذكر إلا بعد فعل أو ماجاء فيه معنى الفعل ، المهرب نحو قولك : لاأزورك مادمت أحمق يازيد ، وما أنا بخارج مادام زيد واقفا،

١ أنظر : الجمل :٤٩

٢ انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ : لوحة ٥١ .

 ⁽٣) كذلك نسبة ابن بابشاذ : ٥١ ، وانظر تخريجات العلماء للبيت في الحلل : ٥٩ ، وتخليص الشواهد
 لابن هشام :٢٥٣ ، وشرح شواهد المفني : ٢٩٢/٢ ، والمتزانة : ٢١٧/٩ .

قال الله تعالى " : ﴿ خُلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَلَاتُ وَالأَرضُ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ وَحُرَّمَ كَالُهُ مَا دُمَتُم حُرَمًا ﴾ فلم يذكرها سبحانه إلا بعد الفعل أو ما فيه معنى الفعل ، وإنما وجَب ذلك لأن « ما » في قولك : ما دام ، ظرفية ، ولا بد للظرف من عامل ينصبه لفظا أو تقديراً ، والعاملُ لا يكونُ إلا فعلاً أو ما فيه معنى الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وما شاكل ذلك ."

(فصل): وأما الحديث في المسألة السادسة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يكون خبرا لهذه الأفعال، فاعلم أن هذه الأفعال في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، فيجوز في خبرها ما جاز في خبر المبتدأ من مفرد، وحرف، وظرف، وجملة، وفعل تقول في المفرد: كان زيد قائما، وأصبح عمرو عالما، وتقول في الحرف: كان زيد في اللار، وأصبح عمرو من الكرام، وتقول في الظرف: كان زيد أمامك، وأصبح عبدالله خلفك، وتقول في الجملة: كان زيد أبوه منطلق، وأصبح عمرو أخوه ذاهب، وعلى خلفك، وتقول في الجملة: كان زيد أبوه منطلق، وأصبح عمرو أخوه ذاهب، وعلى هذا القياس سائرها إلى آخرها، فأما الفعل فلا يكون خبراً لهذه الأفعال إلا بشرط أن يكون مستقبلاً نحو: كان زيد يقوم، وأصبح عبدالله يدرس، وما زال بكر يأكل، وماانفك عمرو يشرب، فإن كان الفعل ماضيًا جاز أن يكون خبراً له «كان، وأصبح، وظل، وبات، وأمسى، وأضحى» بشرط أن تكون معه «قد» ظاهرة أو مقدرة، وظل، وبات، وأمسى، وأصبح عبدالله قد فهم، وما شاكل ذلك ".

١٠٧) سورة هود : الآية له: ١٠٧.

⁽٢) سورة المائدة : الآية : ٩٦ .

⁽٣) انظر: الإنصاف: ١٦٠/١.

⁽٤) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ، لوحة : ٤٧ : « إلا أن هذه الأفعال متى كانت ماضية لم يحسن أن يكون خبرها يكون الخبر فعلاً ماضيًا إلامعه قد ملفوظًا بها أومقدرة ، لأن كان فعل ماض فاستقبح أن يكون خبرها مثلها ماضيًا إلا أن تقول : كان زيد قد قام ، وقوله سبحانه : ﴿ إن كان قميصه قد من دبر ﴾ فإنما =

َ فَأَمَا ۚ قُولُ الله تعالى "": ﴿ إِنْ كَانَ قَمْيْصُه تُلَّ مِنْ دُبُرٍ ﴾ فتقديره : إِنْ كَانَ قميصُه قد قُدَّ من دبرٍ ، وكذلك قولُ زهيرٍ بن أبي سَلمى "" :

وكَانَ طَوىَ كَشَّحًا على مُسَتكِّنةٍ فَلا هُو أَبْداَها وَلَمْ يَتَقَدَّمَ

والتقدير : وكان قد طوى ، فأما ما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما دام / وما فتئ ، هم الموليس ، وصار ، فإنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُها ماضيًا عند المحققين إلا أن تكونَ معه قد طاهرة غير مقدرة ، فيجوزُ على ضعف ، ومنهم من لا يجيزُ ذلك ، أما العلة في أنه لا يكونُ خبر الأفعال التي لزم أولها « ما » فعلاً ماضيًا في مثل قولك : ما زال زيد علم ، فلأنك معها تُخبرُ أنه لم يزلُ إلى ذلك الوقت الذي أنت فيه ، فكأنَّ الخبر دائم ، فإذا أخبرت بالماضي رددت الخبر الدائم ماضيًا ، وذلك ممتنع ، وأما العلة في أنه لا يكون خبر صار ماضيًا ، فلأتك معها أيضًا تُخبرُ بالحال في قولك : صار زيدً عالما ، أي : صار في هذا الوقت ، فلو أخبرت بالماضي لرددت الخبر الحالَ ماضيًا ، وذلك ممتنع ، وأما فعل قد ، أيضًا ، ومنهم من يجيز أن تُخبر عن صار بفعل ماض ، بشرط أن يكونَ مع الفعل قد ، أيضًا ، ومنهم من يجيز أن تُخبر عن صار زيدٌ قد علم ، فإن كانت قد غير ظاهرة لم يجز ، كما جاز في كان ، وأصبح ، وأخواتها ، وأما العلة في أنه لا يجوزُ أن يكونَ خبرُ ليس

⁼ حسنه كون الكلام شرطًا ، وقال ابن عقيل في المساعد : ٢٥٦/١ : و وخلاقًا لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بقد ، وهم الكوفيون ، والصحيح خلافه لما سبق ، وهو كثير » .

⁽١) سورة يوسف : الآية : ٢٧ .

⁽٢) ديرانه : ٢٢ . والبيت من معلقته المشهورة وقبله :

لعمري لنعم الحي جر عليهم بالايواتيهم حصين بن ضمضم

والكشح: الخاصرة، ومستكنة: على أمر أكنه في نفسه، ومعناه: كان طوى كشحه على فعلة أكنها في نفسه، فلم يظهرها، وانظر شرح البيت في الديوان: ٢٢.

ينظر : شرح القصائد السبع لابن الأتباري : ٢٧٥ ، وشرح القصائد العشر : ٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٨١/١ ، والخزانة : ٣/٤ .

فعلاً ، فلأنها في نفسها موضوعة وضع الماضي ، ونافية للحال والاستقبال ، فلو أخبرت عنها بفعل ماض لكنت قد نفيت بها الماضي ، وذلك ممتنع من قبل أن الماضي لاينفيه ماض مثله فافهم ذلك ، فأما رواية سيبويه : ليس خلق الله مثله " ، حيث أخبر به خلق » وهو ماض عن ليس ، فهي شاذة لايقاس عليها . "

(فصل): وأما الحديث في المسألة السابعة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز من تقديم الخبر وتأخيره ، فاعلم أن الأخبار في باب كان تنقسم في التقديم والتأخير إلى أربعة أقسام:

فَخبرُ يَجبُ تقديمه ، ولا يجوزُ تأخيرُه ، وهو كلَ خبرِ وقع استفهامًا ، وذلك في مثل قولك : أينَ كان زيد ؟ وكيفَ أصبح عمرُو ؟ وكم كانت دراهمك ؟ وإنما تقدم ههنا لأنه استفهام ، والاستفهام له صدر الكلام كما تقدم ، قال الله تعالى" : ﴿كَيفَ يَكُونُ للمُشركينَ عَهِدٌ ﴾ وقال تعالى" : ﴿كَيفَ يَكُونُ للمُشركينَ عَهِدٌ ﴾ وقال تعالى " : ﴿ فَكِيفَ كَانَ نَكِيرٍ ﴾ .

وخبرُ يجبُ تأخيره ، ولايجوزُ تقديمه إلا على ضعف ، وهو خبرُ ما لزمَ أوله ما ، في مثلِ قولك / ما زال زيدُ عالمًا ، وما انفك أخوك قادمًا ، وما شاكل ذلك ، وقال ٩٨ ٠ . قومُ: الأصلُ في هذه الأفعال ألا تتقدمَ الخبر ، لأن في الأفعال معنى المصدر ، والخبر

⁽۱) الكتاب: ۲۰/۱.

⁽۲) قال ابن عصفور في شرح الجمل: ۳۸۰/۱: « واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت ماضية ، فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال ، إلا في ليس ، فإنه يجوز ذلك فيها باتفاق ، إجراء لها مجرى ما حكى سيبويه : ليس خلق الله مثله » ونسبه السيوطي في الهمع : ١٩٣/١ إلى الكوفيين .

⁽٣) سورة التربة : الاية : ٧ .

⁽٤) سورة الملك : الآية : ١٨ .

كالمعمول له ، ومعمول المصدر لايتقدم عليه ، وهذا مذهب البصريين "، واختيار الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي "، وقد خالفهم ابن كيسان "، وصاحب الجمل "، وبعض الكوفيين ، وقالوا : ليس في الفعل معنى المصدر ، لأن « ما » في قولك : مازال ، وما انفك ، وما فتئ ، وما برح ، نافية غير مصدرية ، وهي في مادام ظرفية أيضاً غير مصدرية ، إذ لوكانت مصدرية لوجب أن يحكم على موضعها بالإعراب كسائر المصدريات ، وهو لايجوز أن يحكم عليها بشيء إذ لاعامل واقع عليها ، وإذا صحة أنها غير مصدرية جاز تقديم الخبر ، لأنه لامانع من تقديم ، وهذه حجة قوية حسنة يجوز لصاحبها تقديم الخبر ،

وخبر في تقديم وتأخيره خلاف ، وهو خبر ليس ، لأن منهم " من يجريها مجرى الأفعال هذه في جواز تقديم الخبر وتأخيره ، ويحتج بأنها فعل صريح بدلالتها على الزمان ، ولاتصال الضمير المرفوع بها ، فتقول حينئذ : قائمًا ليس زيد ، ومنهم من لايجيز تقديم خبرها عليها ، لأنها لم تتصرف في نفسها ، فلا تتصرف في معمولها ،

⁽۱) قال ابن الأتباري في الإتصاف: ١٥٥/١: و ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر مازال عليه ، وما كان في معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبوالحسن بن كيسان ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر مادام عليها » .

⁽Y) اختاره ابن بابشاذ في شرحه للجمل: لوحة: ٤٦ ، قال: و فأما قوله: يجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها، فإنما يعنى ما لم يلزم أوله ما ».

⁽٣) هو أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وكيسان لقب لأبيه أحمد ، انظر : ترجمته في طبقات النحويين واللغويين : ١٥٣، ومعجم الأدباء : ١٣٧/١٧ ، والفهرست : ٨١ ، وابن كيسان النحوي حياته وآراؤه وآثاره تأليف الدكتور : محمد ابراهيم البنا .

⁽٤) أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة : ٣٤٠.

⁽٥) وهم البصريون ، انظر : الإنصاف : ١٦٢/١ .

⁽٦) وهو مذهب الكوفيين ، وإليه ذهب أبوالعباس المبرد من البصريين ، انظر الإنصاف: ١٦٠/١ .

وجميعُ ما ذكرناه في التقديم والتأخير ، فكيس إلا على الفعل نفسه ، فأما على الاسم فلا خلاف في أن الخبر يجوز تقديمه مع ما زال وأخواتها ، ومع ليسَ ؛ لأنك تقول : مازال عالمًا زيدً ، وليس عالمًا زيد ، وماشاكل ذلك .

وخبر يجوز تقديمه على الفعل وتأخيره عليه ، وتوسيطه ، وهو المفرد والحرف والظرف والجملة مع كان ، وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وبات ، وأضحى ، وصار فقط ، وذلك في مثل قولك : كان زيد عالما ، وعالما كان زيد ، وكان عالما زيد ، قال الله تعالى ": ﴿ وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ﴾ وتقول في الحرف : كان زيد في الدار ، وفي الدار كان زيد ، وكان في الدار زيد ، وتقول في الظرف / : كان زيد أمامك ، وأموه وأمامك كان زيد ، وكان أمامك زيد ، وتقول في الجملة : كان زيد أبوه منطلق ، وأبوه منطلق كان زيد ، وكان أبوه منطلق زيد ، وعلى هذا القياس سائر هذه الأفعال التي يجوز معها التقديم والتأخير والتوسيط ، فافهم ذلك موفقا إن شاء الله .

P/9A

(فصل): وأما الحديث في المسألة الثامنة من الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يستثنى خبره من هذه الأفعال وما لايجوز ، فاعلم أن هذه الأفعال على ثلاثة أقسام: قسم لايجوز أن يستثنى خبره بإلا ، وهو ما لزم أوله ما ، نحو : ما زال ، وما برح ، وما انفك ، ما دام ، ما فتئ ، لايجوز أن تقول في شيء منها : ما زال زيد إلا عالما ، وما انفك ، ما دام ، ما فتئ ، لايجوز أن تقول في شيء منها : ما زال زيد إلا عالما ، وما انفك زيد إلا ظريفًا ، وإنما امتنع ذلك لأن هذه الأفعال التي لزم أولها هما وإن كان لفظها لفظ النفي فهي في المعنى موجبة ، لأنها بمعنى النفي قبل دخول ما ، لأنك إذا قلت : زال زيد من نفيت ، فإذا جئت بحرف نفي نفيت النفي ، فعاد إيجابًا ، فقلت : ما زال زيد علمًا نفيت عنه العلم مازال زيد عالمًا ، فإذا جئت بإلا بعد ذلك فقلت : ما زال زيد إلا عالمًا نفيت عنه العلم بعد وجوبه ، وامتنع ذلك لأنك تُصنير مموجبًا للخبر نافيًا له في حالة واحدة ، وذلك محال المعد وجوبه ، وامتنع ذلك لأنك تُصنير مموجبًا للخبر نافيًا له في حالة واحدة ، وذلك محال

⁽١) سورة الروم : الآية : ٤٧ .

عند المحققين ، وقد أجاز بعضهم الاستثناء حملاً على الأصل ، وهو ضعيف ، واحتج بقول ذي الرَّمة "ا:

حَرَاجِيجُ مَا تَنْفُكُ إِلاَّ مُنَاخَةً عَلَى الخَسْفِ أُونَرَمِي بِهِا بَلَدا قَفْرا" وليس باحتجاج يعتمدُ عليه ، لأن ما تنفك مهنا تامة بعنى الفعل الحقيقيّ الذي يدل على الحدث ، وزمان الحدث ، كأنه قال : ما تؤخذ الامناخة ، أو ماتقع إلامناخة ، والله أعلم .

وقسم من هذه الأفعال لا يجوز أن يستثنى خبره إلا أن يتقدمه نفي ، وهو كان وأصبح ، وأمسى ، وظل ، وصار، وبات ، وأضحى ، فإذا قلت : كان زيد إلا عالما لم يجز ، فإذا قلت : ما كان زيد إلا عالما جاز وهكذا سائرها . هذه الستة الأفعال بعد النفي نحو : ما صار زيد إلا عالما ، ولم يصبح زيد إلا ضحى وما شاكل ذلك .

وقسم / من هذه الأفعال أنت فيه مخير إن شنت استثنيت خبره ، وإن شئت لم الهم المجم المعتند ، وهو « ليس » وحدها من غير أن تضم إليها شيئًا ، إن شئت قلت : ليس زيد عمل المن عبد أن تضم إليها شيئًا ، إن شئت عنه العلم ، وإن شئت أوجبت له العلم فقلت : ليس زيد إلا عالما ، لأن

⁽۱) سبق تخريج الشاهد ص: ٦٠

 ⁽۲) خرج ابن الأتباري بيت ذي الرمة على أربعة أوجه ، قال في الإنصاف : ١٥٨/١: و فالكلام عليه من أربعة أوجه : فالوجه الأول أنه يروى : ماتنفك إلا مناخة ، والآل : الشخص ، يقال : هذا آل قديدا ..
 والوجه الثانى : أنه يروى : ما تنفك إلا مناخة ، بالرفع فلا يكون فيه حجة .

والوجه الثالث: أنه قد روي بالنصب ، ولكن ليس هو منصوبًا لأنه خبر ماتنفك ، وإنما خبرها على الحسف ، فكأنه قال : ماتنفك على الحسف ، أي : تظلم إلا أن تناخ .

والوجه الرابع: أنه جعل: ما تنفك ، كلمة تامة ، لأنك تقول: انفكت يده ، فتوهم بها التمام ، ثم استشنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائي » . وانظر: شرح المفصل: ١٠٩/٧ ، والخزانة: ٢٤٨/٩ ، وقال البغدادي: ٢٥١/٩: « وأول من ذهب إلى أن تنفك في بيت ذي الرمة تامة هو الفراء في تفسيره عند قوله: ﴿ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة ﴾ . . . » .

الإستثناء من المنفيّ موجب ؛ ومن الموجب منفيّ كما تقدم ، وكل ما شرطنا في الاستثناء فليس إلاّ به «إلاّ » وحدها لأنه يُخرج الثّاني مما دخل فيه الأولُ دون سائر أخواتها ، فافهم ذلك موفقًا إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة التاسعة من الأحكام وهي في معرفة ضمير الشأن والقصة لا يتصل بشئ رافق القصة إذا اتصل بشئ من الكلام إلا بأحد أربعة أشياء:

أحدها : ظُننتُ وأخواتها ، نحو : ظننته زيد قائم أي : ظننت الأمر ، والشأن ، والقصة ، وقد تقد م الحديث عليه في باب ظننت .

والثاني : المبتدأ ، نحو قوله تعالى " : ﴿ قُل هُو اللَّهُ أَحدٌ ﴾ وقد تقدم الحديث عليه في الباب الذي قبل هذا الباب .

والثالث: إِنَّ وأخواتها نحو قوله تعالى" : ﴿ إِنَّهُ لا يَفَلَحُ الطَّلُمِونَ ﴾ وسنذكره هنالك إن شاء الله تعالى .

والرابع : هذه الأفعالُ نحو ، قولك : كان زيد قائمٌ ، والمعنى : كان الأمر ، والشأنُ زيد قائمٌ، قال الشاعر في مثل ذلك "ا:

إِذَا مُتُ كَانَ النَّاسُ نَصْفَان شَامِتُ ﴿ وَآخَرُ مِثْنِ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

ورواية البيت كما في الكتاب:

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ينظر: الكتاب: ٧١/١، والجمل المنسوب إلى الخليل: ١١٩، ومعاني القرآن للفراء: ١٩٢/١، والمحلى لا ١٩٢/، وكشف المشكل: والمحلى لا بن شقير: ٣٣٩/٢، وكشف المشكل: ٣٢٤/١، وشرح المفصل لا بن يعيش: ٧٧/١، و٣٢٤/١.

⁽١) سورة الإخلاص: الآية: ١.

⁽٢) سورة يوسف: الآية: ٢٣.

⁽٣) هو العجير بن عبيد الله السلولي ، نسبه سيبويه : ٧١/١ .

أي : إذا مت كان الأمر والشأن الناس نصفان . وقال آخر في مثل ذلك ''' :

هِي الشِّفَاءُ لِدَائِي لَو ظُفِرتَ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شَفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولَ

أي: وليس الأمرُ والشأنُ منها شفاء الداء مبذول . ولا يكون ضمير الشأن والقصة مع كان إلا مستتراً لايبرز ، وسأذكر لك أحكام ضمير الشأن والقصة ههنا إن شاء الله تعالى ، لأني قد وعدت في أول هذا / الكتاب أني أذكره في هذا الباب وما توفيقي إلا بالله .

(فصل): في معرفة ضمير الشأن والقصة. فاعلم أنه يسمى الضمير المجهول عند الكوفيين ، ويسمى ضمير التعظيم عند غيرهم ، فمن سماه الضمير المجهول فلكونه لايعود على شئ ، ومن سماه ضمير التعظيم فلأنه لا يستعمل إلا عند تعظيم الأمور وتفخيمها ، واعلم أن له عشرة أحكام:

الحكم الأول: أنه لا يتصلُّ بشئ مِّن الحكالمِ إلا بأربعة أشياءَ قط هي: ظننتُ وأخواتها ، نحو: ظننته زيد قائم ،

الثاني : بالمبتدأ نحو قوله تعالى" : ﴿ قُل هُو اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللَّهُ أَحد اللهُ

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنه منهل بالراح معلول الله يعلم أني لم أقل كذباً والحق عند جميع الناس مقبول

(شرح شواهد المغني للسيوطي : ۲۰٤/۲)

ينظر: الجمل المنسوب إلى الخليل: ١٢٠ ، والكتباب: ٧١/١ ، والمقتضب: ١٠١/٤ ، والمحلى لابن شقير: ٩٥ ، ومجالس العلماء: ٣٤٨ ، والجمل: ٥٠ ، وشرح المفصل: ١١٦/٣ ، والمفني: ٣٨٩ ، وشرح شواهده للسيوطي: ٧٠٤/٢ .

- 777 -

F/94

⁽١) هو لهشام بن عقبة ، أخى ذي الرمة ، وبعده :

⁽٢) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

الثالث : بإن وأخواتها نحو قوله تعالى " : ﴿ إِنَّهُ لا يُعَلِّحُ الطَّلْمُونَ ﴾ .

الرابع : بكان وأخواتِها نحو : كان زيد قائم ، أي : كان الأمر والشأن ، هذه أصل ما يتصل به ضمير الشأن والقصة .

الحكم الثاني من أحكامه : أنه يكون مستتراً غير بارز في كان وأخواتها ، وبارزاً غير مستتر في كان وأخواتها ، وبارزا غير مستتر في إنّ وأخواتها ، والمبتدأ ، وظننت وأخواتها ، ولا يجوز استتاره إلا في الضرورة في مثل قول الشاعر" :

إِنَّ مَن بِيَخُلُ الكُنيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَأَذِرًا وَظِبَاءَ

تقديره: إنه.

والحكم الثالث من أحكامه: أنه لايكون إلا اسما مضمراً غير ظاهر ولا مبهم ولاعائد الى شيء قبله ، لأنك تقول : ظننته ، وكان هو ، وإنه ، وهو الله ، فكل ألفاظه ألفاظ المضمر ، فإذا رجعت إلى تحقيقه جاز أن تجعله ظاهرا فتقول : ظننت الشأن والأمر ، وإن الشأن والأمر ، وكان الشأن والأمر ، وقل الشأن والأمر ، وما شاكل ذلك .

والحكمُ الرابعُ من أحكامه : أنه لايكون إلا اسمًا مفرداً فقطُّ ، ولايجوزُ تثنيتُه

مالت النفس نحوها إذا رأتها فهي ربح وصار جسمي هباء

ليت كانت كنيسة الروم إذ ذاك علينا قطيفة وخباء

والجآذر: واحدها جؤذر، وهي أولاد البقر: يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبينهم أشباه الجآذر والظباء. الحلل: ۲۸۸، والخزانة: ٤٥٧/١.

ينظر: الجسمل: ٢١٥، والحلل: ٢٨٧، والأمسالي الشسجسرية ك ٢٩٥/١، وكسف المشكل: ٢٦٥/١، ورصف المباني: ٣٦٢/١، وشرح المفصل: ٢١٥/١، والمقرب: ١٠٩/١، والمغني: ٥٦، ٧٦٧، ورصف المباني: ١١٩٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي: ١٢٢/١، والحزانة: ٢٥٧/١.

⁽١) سورة يوسف : الآية : ٢٣ .

⁽٢) هو الأخطل ، وليس في ديوانه للسكري ، ولا في شرح الديوان للحباوي ، وقال السيسوطي في شرح شراهد المغنى : ١٢٢/١ : « هو للأخطل ، وبعده :

ولاجمعه وأما تأنيثُه فيجوز في مثل قوله تعالى " : ﴿ فَإِنَّهَا لاَتَعمَى الأَبصَرُ وَلكِن
تَعمَى الْقُلُوبُ الَّتِي في الصَّدُورِ ﴾ ، قيل " : الهائم في قوله : إِنَّهَا ، بمعنى القصة ،
سواهم كان بعد مثنى أو مجموع ، فإنك تقولُ فيه : كان زيد يقوم ، وكان هند تقوم ، وكان هند تقوم ، وكان يقوم الزيدون ، وكذلك مع إنَّ وأخواتها ، وظننتُ / وأخواتها ، والمبتدأ وسواء وقع بعد فعلُ وفاعلٌ ، أو مبتدأً وخبر .

4/1.

والحكم الخامس من أحكامه : أنه لايفسر إلا بجملة من فعل وفاعل ، أو من مبتدأ وخبر كما تقدم ، تقول : كان يقوم زيد ، وكان زيد قائم ، وكذلك مع إن ، وظننت ، والمبتدأ ، إلا أنك إذا قلت : كان يقوم زيد ، احتملت كان وجهين :

أحدهما: أن تكون بعنى الشأن والقصة ، فلا يحتمل الفعل الذي بعده ضميراً في تثنية ولاجمع ، ولايكون له على حده موضع من الإعراب ، بل يكون موضع الفعل والفاعل جميعًا النصب خبر كان ، ولا يتقدر ، واسمها مضم فيها بمعنى الشأن ، فتقول حينئذ إنكان يقوم زيد ، وكان يقوم الزيدون ، أي : كان الأمر . وينئذ إنكان يقوم الزيدون ، أي : كان الأمر . والثاني : أن تكون كان ناقصة ليس فيها ضمير شأن ولا قصة ، ويكون موضع الفعل بعدها وحد النصب خبرها ، وهو مقدم على اسمها وهو زيد في قولك : كان يقوم زيد ، فيكون في الفعل ضمير مستتر مع المفرد ، ويبرز مع المثنى والمجموع ، ويكون ذلك عائداً إلى زيد ، وإن تأخر ، لأنه في الأصل مقدم ، فتقول حينئذ إنكان يقوم زيد ، وكان يقوم أن يلا ، وكان يقوم أن أن يتومان الزيدان ، وكان يقومون الزيدون ، والتقدير الأصلي : كان زيد يقوم ، وكان الزيدان يقومون الزيدون ، والتقدير الأصلي : كان زيد يقوم ، وكان الزيدان يقومون ، وإنما جاز أن يتقدم الخبر ولو كان فعلاً على الاسم الذي هو فاعله في الأصل ، لأن ذلك الفعل يقدر بالاسم ، ويكون ذلك مؤخراً

⁽١) سورة الحج : الآية : ٤٦ .

⁽٢) انظر: المفصل: ١٦٣، وشرحه لابن يعيش: ١١٤/٣.

في المعنى ، لأنك إذا قلت : كان يقوم زيد ، فالمعنى : كان قائما زيد ، وقد ورد ذلك في كتاب الله تعالى فقال سبحانه " : ﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهَنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾ ، والتقدير : كان قائلاً سفيهنا على الله شَططًا " .

P/\..

والحكم السادس: من أحكام ضمير الشأن والقصة أنَّد لا يُعطف عليه ولايبدل منه ولايؤكد ، وإنما امتنع / ذلك لأنه مجهول ، والإتباع على المجهول لايجوز .

والحكم السابع من أحكامه: أند لايكون في الجملة بعده ضمير يعود إليه ، ولاتقدر الجملة بتقدير المفردات ، لأنه لو عاد إليه ضمير وأُفرد التقدير لكان معلومًا عائدًا ، وقد قدّمنا أنه مجهولً لا يعود .

والحكم الشامن من أحكامه: أنه لايجوز أن تتقدم الجملة التي هي خبر عنه عليه لوقلت في : كأن زيد قائم ، بمعنى الشأن زيد قائم كان ، لم يجز ، وكذلك مع الفعل والفاعل سوام اتصل بكان وأخواتها ، أو بإن وأخواتها ، أو بظننت وأخواتها ، أعني في أنه لايجوز تقديم الجملة عليه أصلا ، لأنها لو تقدمت لعاد إليها ، وهو غير عائد في الأصل آ عليها الم

والحكم التَّاسعُ من أحكامه: أنه لايكونَ لفظه بشيءٍ من ألفاظ المضمرات إلا بلفظر الغائب ، كقوله تعالى ": ﴿ قُلَ هُو اللَّهُ أَحدٌ ﴾ وكقوله ": ﴿ إِنَّهُ لا يُغلحُ الطُّلُمِونَ ﴾ ثم

⁽١) سورة الجن : الآية : ٤ .

⁽٢) قال مكي مشكل إعراب القرآن: ٧٦٤/٢: « وفي كان اسمها ، وما يعدها الخبر ، وقيل: سفيهنا اسم كان ، و(يقول) الخبر مقدم ، وفيه بعد ، لأن الفعل إذا تقدم عمل في الاسم يعده » .

⁽٣) أما هو فبأني في بداية الجعلة ، فتقول : هو زيد منطلق ، أي الشأن والحديث زيد منطلق . المفصل : 17٣ . بل هو عائد على متأخ لفظاً وسرَّعات محوص المنائل اعتشيًّا ن في عود لم عن متأخ لفظاً ورشعة

 ⁽٤) سورة الإخلاص : الآية : ١ .

⁽٥) سورة يوسف : الآية : ٢٣ .

تقول : ظننتُه زيد قائم ، وكان هو زيد قائم ، ولايجوز غير ذلك ، أعني : أن نجعل موضعه مضمرا حاضراً مخاطبًا .

والحكم العاشر من أحكامه : أنه لايستعمل إلا عند تعظيم الأمور وتفخيمها ، يدل على ذلك قول الشاعر":

إذا مُتَ كَانَ النَّاسَ نَصْفَانِ شَامِتٌ ﴿ وَآخَرُ مَثِن إِبالِّذِي كُنتَ أَصَّنعُ

ذكره ههنا لتعظيم الموت ، وكذلك في البيت الثاني" :

* وليْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ *

ذكره فيه لتعظيم صدودها عنه ، والله أعلم .

هذه جميع أحكام ضمير الشأن والقصة ، وقد ذكرناها لك مجردة عن الاحتجاج والسؤالات ، ولولا خشية الإطالة لشرحت على كل حكم منها شرحًا طويلاً ، ولكني قد ذكرت أكثر ما تحتاج إليه ههنا ، فافهم ذلك تُصب إن شاء الله تعالى .

(فصل): وأما الحديث في المسألة العاشرة من أحكام « كان » وأخواتها وهي في معرفة ما يجوز أن يليك كان وأخواتها معرفة ما يجوز أن يليك كان وأخواتها اسم منصوب بغيرها / بشرط أن يكون الناصب له متأخراً عنه وعنها ، وأن يكون ذلك ١٠١/ الناصب منصوباً على أنه خبر لكان ، ومثاله غير جائز : كان طعامك زيد آكلاً ، هذا لا يجوز لأنك أوليت كان غير اسمها وغير خبرها ، وذلك لا يجوز إلا في الحروف والظروف المتسع فيها لأنه يجوز أن تقول : كان في الدار زيد قائماً ، وكان أمامك زيد واقفاً ، فينفصل بين كان وبين اسمها بغير خبرها ؛ لإتساع العرب في الحروف والظروف ، واقفاً ، فينهم قد قصلوا بها بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف إليه ، ولهذا

⁽۱) سبق تخریجه ص: ۷۱

⁽۲) سبق تخریجه ص : ۲ ه ۶

شرطنا أن يكون الذي يليها اسمها غير حرف ولا ظرف ، فإن تقدم ذلك الناصب على كان وأولينها الاسم الذي انتصب به مقدمًا عليها جاز ذلك ، في مثل قولك : آكلاً طعامك كان زيد ، وإغا جاز هذا ههنا لأنه لم يُفصل بينها وبين اسمها ، ولأنه يجوز تقديم الخبر و ماكان من جملته على كان لأنهًا متصرفة في نفسها ، فيجوز تصرفها في معمولها ، فإن رفع الاسم الذي كان خبر كان جاز أن يكيها ما انتصب به ، وهو إذا كانت كان بعنى الشأن والقصة وذلك في مثل قولك : كان طعامك زيد آكل ، وإغا جاز ذلك لأنها قد استولت على اسمها وهو ضمير الشأن والقصة ، وطعامك من جملة خبرها فجاز أن يكيها بعد أن وليت الاسم المضمر المقدر ، فافهم ذلك فهو لطيف .

وقد رُوي عن ابن السراج" أنه يُجوز أن يَلي كان ما انتصب بخبرها إذا تقدم الخبر على الاسم وذلك مثل قولك : كان طعامك آكلاً زيد ، ولا حجة له في ذلك لأن الخبر إذا ولي « كان » فهو غير أصلي ، فكيف إذا وليها معمول الخبر ، لأنه يصير في ذلك تقديمان ، وأصلهما التأخير" :

أحدهما : تقديم الخبر على الاسم ، وأصل الخبر أن يكون مؤخرا ، والثاني : تقديم معمول الخبر عليه ، وأصل المعمول أن / يكون مؤخرا أيضًا على العامل .

(فصل): وأما الحديث على المسألة الحادية عَشَرة من الأحكام، وهي في معرفة والضمير الفاصل لايخلو الضمير الفاصل بين أسماء هذه الأفعال وأخبارها، فاعلم أن الضمير الفاصل لايخلو إمّا أن يقع بين الاسم والخبر، وهما معرفتان، أو أحدهما معرفة، والثاني نكرة، فإن

1/1.1

⁽١) أجاز ابن السراج أن يلي كان معمول خبرها إذا تقدم مع الخبر ، وأجازه ابن عصفور ، وذلك نحو : كان طعامك آكلاً زيد ، وهو مذهب الكوفيين .

انظر : الأصول : ٨٨/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ ، وانظر : المساعد : ٢٧٦/١ .

⁽٢) وحجة من أجاز ذلك أن المعمول من كمال الخبر ، وكالجزء منه ، فأنت إذا إغا أوليتها الخبر . انظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٣٩٣/١ .

وقع بين معرفتين جاز أن تجعله مبتدأ ، وترفع الاسم الذي بعده خبراً له ، فتقول : كان زيد هو القائم ، والمبتدأ والخبر في موضع النصب خبراً لكان ، وإن شنت جعلت ذلك المضمر زائداً لاموضع له من الإعراب ، ونصبت الاسم الذي كان له خبراً على أنه خبر لكان ، فقلت : كان زيد هو القائم ، وعلى المعنيين قرئ قول الله تعالى " : ﴿ فَلَمّا لكان ، فقلت : كان زيد هو القائم ، وعلى المعنيين قرئ قول الله تعالى " : ﴿ فَلَمّا تُوفّيتني كُنت أنت الرَّقيب ﴾ و﴿ الرقيب ﴾ "وكذلك قوله تعالى " : ﴿ إِنْ كانَ هَذا هُو المُتَنَى ﴾ و ﴿ المَقْلِمينَ ﴾ و ﴿ المَقْلِمينَ ﴾ و ﴿ الطَّلْمينَ ﴾ فمن رفع المُتَنَى عنده الآيات جعل المضمر مبتدأ ، وجعل خبر كان في موضع الجملة ، ومن نصب جعل المضمر فاصلاً زائداً ، وجعل ما بعده خبراً لكان ، فإن وقع المضمر بين معرفة ونكرة كان الاختيار الرفع على الابتداء والخبر ، وذلك في مثل قولك : كان زيد هو خير من عمرو ، إلا مع المضمر فإن النصب أولى ، وإن كان الرفع جائزاً ، قال الشاعر " :

⁽١) سورة المائدة : الآية : ١١٧ .

⁽٢) قال العكبري في التبيان: ٤٧٧/١: « و(الرقيب) خبر كان ، و(أنت) فصل أو توكيد للفاعل ، ويقرأ بالرفع على أن يكون مبتدأ وخبراً في موضع نصب » .

٣٢) سورة الأنفال: الآية: ٣٧.
 قرأ الجمهور ﴿ هو الحق ﴾ بالنصب ، وجعلوا ﴿ هو ﴾ فضلاً ، وقرأ الأعمش وزيد بن علي بالرقع . البحر المحيط: ٤٨٨/٤.

 ⁽٤) سورة الزخرف: الآية: ٧٦.
 قرأ الجمهور: ﴿الظلمين ﴾ على أن هم فصل ، وقرأ عبدالله وأبو زيد النحويان: ﴿الظلمون ﴾ بالرفع
 البحر المحيط: ٢٧/٨.

⁽٥) هو قيس بن ذريح ، ديوانه : ٨٦ . وفي الجمل : ١٤٣ بيت يليه ، وهو :

قإن تكن الدنيا بلبنى تغيرت فللدهر والدنيا بطون وأظهر
واستشهد به المولف على إعراب ضمير الفصل مبتدأ ، وخبره أقدر ، ولولم تكن القافية مرفوعة لنصب
ينظر : الكتباب : ٣٩٣/٢ ، والمقسسف : ١٠٥/٤ ، والجسمل : ١٤٣ ، والأغباني : ١٢١/٨ ،
وكشف المشكل : ٣٣٢/١، وشرح المفصل : ١١٢/٣ ، واللسان :(ملا) ، والبحر المحيط : ٢٧/٨.

فرفع ، وجعل المضمر مبتدأ ، وأقدر : خبره ، وهما في موضع النصب خبرا ، فإن خصصت النكرة بعطف جاز أن تنصبها وتجعل المضمر فاصلاً زائدا ، وذلك في مثل قولك : كان زيد هو كريًا وعالما ، وقد أجاز بعضهم نصبها بغير تخصيص العطف ، وقال : كان زيد هو خيرا منك ، واحتج بأن منك قد خصص خيرا ، ولاحجة له في ذلك، لأن منك ملازمة كد خير » إذا كانت صفة لايجوز انفصالها عنها ، وكذلك إذا وقع المضمر الفاصل بين اسم مضمر ونكرة ، جاز أن تنصب النكرة ، وتجعل ذلك الفاصل / تأكيدا للمضمر الأول ، فتقول : كنت أنت كريًا ، قال الله تعالى في مثل ذلك " المناعر في مثل ذلك " المثار الفاصل في مثل ذلك " المثار الفاصل في مثل ذلك الناصب ، ولم أعلم أحداً قرأه مرفوعا ، وقال الشاعر في مثل ذلك" :

فَكُنُّ أُكِسَ الكَبْسَى إِذَا كُنْتَ فِيهُم وإِنَّ كُنتَ في الْحَمْقَ نَكُن أَنتَ أَحْمَقاً فهذا هو الأجود ، أعني : كون المضمر الفاصل تأكيدا وكون ما بعده منصوبا خبرا له « كان » وما جرى مجراها ، وقد أُجيز أن يكون ذلك المضمر مبتدأ ، والاسم النكرة بعده مرفوعا خبرا له ، وهما في موضع النصب خبرا لكان كا تقدم في المعرفة ، وهو قول ضعيف مع المضمر المؤكد خاصة ، فافهم ذلك .

(فصل): وأما الحديثُ على المسألةِ الثانيةَ عشرَ. من الأحكام ، وهي في هعرفة ِ تعريف ِ السمِ هذه الأفعالِ وخبرها ، وتنكيرهما ، فاعلم أن الأصلَ أن يكونَ اسمُ كان معرفةً ،

⁽١) سورة النجم: الآية: ٥٠ .

 ⁽٢) البيتان لعقيل بن علقم ، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ١١٤٥ .

وذكر الجاحظ في البيان والتبيين : ٢٤٥/١ بيتًا قبله ، وهو :

وللدهر أيام فكن في لباسه كلبسته يوماً أحد وأخلقا

ينظر: غريب الحديث للخطابي: ١٨٦/٢ ، وكشف المشكل: ٣٣٢/١ ، وأمالي المرتضى: ٣٧٤/١ ، والسان: (كيس).

وخبرها نكرة بدليل أن الاسم بمنزلة المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو مقاربًا للمعرفة، والخبر بمنزلة خبر المبتدأ ، وقد تقدم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا نكرة أو مقاربًا للنكرة ، فإذا اجتمع معرفة ونكرة ، وجعلت الاسم المعرفة ، والخبر النكرة ، وهو الأصل الذي وضع له الباب ، ومثاله : كان زيد قائمًا ، وما شاكل ذلك ، فإن اجتمع معرفتان جاز أن تجعل أيهما شنت الاسم ، وأيهما شنت الخبر ، والأحسن أن تجعل الاسم الأعرف منهما إذا كان أحدهما أعرف من الثاني ، تقول إذا كانا معرفتين سوا يجوز كان غلاما زيد صاحبي عمرو ، وإن شنت قلت : كان غلامي زيد صاحبا عمرو ، وتقول إذا كانا معرفتين ، وأحدهما أعرف من الثاني : كان محمد أخاك ، ويجوز : كان أخوك محمدا ، إلا أن كون محمد إسما أصلح من كونه خبرا ؛ لأن العلم أعرف من المضاف ، فإن اجتمع نكرتان لم يجز أن تجعل اسم كان أحدهما حتى تقربه بما قربت به المبتدأ النكرة ، فخذه من هنالك موفقاً إن شاء الله تعالى / .

ولا يجوز أن يكونَ اسم كان نكرةً وخبرُها معرفةً إلا في ضرورة الشعر ، قال حسانً بن ثابت الأتصاري'' :

7/\.

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيتٍ رأس يَكُون مزاجَهَا عَسلُ وَمَا مُ

⁽۱) حسان بن ثابت بن منذر الأتصاري ، ويكنى أبا الوليد ، وأبا الحسام ، جاهلي إسلامي ، ولكنه لم يشهد مع رسول الله المحقق مشهداً ، من الشعراء الذين ناصروا الإسلام ودافعوا عنه بلسانهم . الشعر والشعراء : ۳۰۵/۱ وانظر ترجمته في مقدمة الديوان ، تحقيق : وليد عرفات ، والحزانة : ۲۲۷/۹. والبيت في ديوانه : ۱۷/۱ ، تحقيق : وليد عرفات ، وهو من قصيدة يمدح بها النبي الله ويهجو أباسفيان ، ومطلعها :

عفت ذات الإصابع فالجواء إلى عذراء منزلها خلاء ديار من بني الحساس قفر تعفيها الروامس والسماء

وقبل الشاهد قوله :

لشعثاء التي قد تيمته فليس لقلبه منها شفاء

روي برفع العسل على أنه اسم كان ، ونصب المزاج على أنه خبرها ، وجاز ذلك لضرورة الشعر ، هذا مذهب أبي القاسم (۱) وأكثر النحويين ، وقد روى هذا البيت برفع المراج والعسل جميعاً على الابتداء والخبر حملاً على أن كان بمعنى الشأن والقصة ، كأنه قال : يكون الامر والشأن مزاجهما عسل وماء ، وموضع المبتدأ والخبر النصب خبراً لكان ، وقد روى أيضاً برفع المزاج على أنه اسم لكان ، ونصب العسل على أنه خبرها ، ورفع الماء على أنه فاعل لفعل محذوف ، كأنه قال : وخالطها ماء ، وإنما جاز حذف الفعل لدلالة الكلام عليه ، وقد حذف الفعل وارتفع بعده الفاعل في كتاب الله تعالى لدلالة المعنى ، وذلك قوله تعالى (۱) : (وكذلك ربين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) على قراءة من قرأ (زين) بضم الزاي على أنه فعل ما لم يسم فاعله ، و(قتل) مرفوع على أنه مفعول أقيم مقام الفاعل ، و (شركاؤهم) مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف كأنه قال : زينه شركاؤهم ، وكذلك قوله تعالى (۱) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (ع) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على أنه فسعل من قسرأ (ع) : (يسبح له نهها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (ع) : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) على قراءة من قسرأ (ع) : (يسبح له فيها بالغدو على أنه فسعل

⁼ كأن خبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل ومساء على أنيابها أو طعم غض من التفاح هصره اجتاء

وللبيت روايات مختلفة ، أورد المؤلف أكثرها ، ومن أراد المزيد فعليه مراجعة : شرح المفصل : ٩٣/٧ ، الخزانة : ٢٢٧/٩ .

ينظر: الكتاب: ٤٩/١، ومعاني القرآن للفراء: ١١٥/٣، والمقتضب: ٩٢/٤، والأصول: ٢٧/١، والأصول: ٢٧/١، والمعتسب: ٢٧٩/١، والمفصل: ٣١٥، شرحه لابن يعيش: ٩٣/٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠٥/١، واللسان: (سبا)، والخزانة: ٢٢٧/٩.

⁽١) انظر : الجمل : ٤٦ .

⁽٢) سورة الانعام : الآية : ١٣٧ .

قرأ (زين) بالبناء للمفعول ابن عاصم . النشر في القراء العشر: ٢٦٣/٢ أما قراءة رفع «قتل» وشركاؤهم» فهي لابي عبدالرحمن السلمي والحسن انظر المحتسب: ٢٢٩/١ ، والبحر المحيط: ٢٢٩/٤ .

⁽٣) سورة النور : الآية : ٣٦ .

⁽٤) وهي قراءة ابن عام وعاصم ، وقرأ الباقون بكسر الباء ، النشر ٣٣٢ ، انظر الكشف :١٣٩/٢.

مالم يُسم فاعله ، و﴿ رَجَالُ ﴾ فاعلُ لفعل محذوف ٍ، تقديره : يُسبِّحُ رَجَالٌ ، بكسر الباء من ﴿ يُسبِّحُ ﴾ ، ومثلُ هذا قولُ الشاعر''' :

ليبُك يَزيدُ ضَارعٌ لخصومة ومختبط مَّا تَطيح الطَّوائعُ الآخر": تقديره: يبكه ضارعٌ ، لأن يزيدُ مفعولٌ أُقيم مقام الفاعل ليبك ، وكذلك قولُ الآخر": كَفَى ثُعلًا فَخْراً بَائلًا مِنْهُم وَدَهْرٌ بِأَنْ أَضَحيتَ في أهله أَهْلُ قيلًا : رُفع دهرٌ فاعلاً لفعل محذوف تقديره: ويفخرُ دهرٌ بأن أضحيتَ ، والله أعلم .

لعمري لئن أمسى يزيد بن نهشل حشا حدث تسفى عليه الروائح لقد كان عن يبسط الكف بالندى إذا ضن بالخير الألف الشحائح

وبعد الشاهد :

سقى جدثًا أمسى بدومة ثاويًا من الدلو والجوزاء غاد ورائع ينظر: الكتاب: ٢٨٨/١، والمقتضب: ٢٧١/٣، والأصول: ٤٧٤/٣، والحصائص: ٢٨٨/١، والمحتسب: ٢٠/١، وكشف المشكل: ٩٨/٢، وشرح المفصل: ٨٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٠٢/١، واللسان (طبح)، والخزانة: ٣٠٩/١.

(٢) هو المتنبي ، ديوانه : ١٩٠/٣ شرح العكبري ، وهو من قصيدة يمدح بها شجاع بن محمد الطائي ، مطلعها :

عزيز أسى من داؤه الحدق النجل عياء به مات المحبون من قبل فمن شاء فلينظر إلى فمنظري نذير إلى من ظن زن الهوى سهل

تُعلا : بطن من طيء ، وهم قبيلة الممدوح . انظر التبيان في شرح الديوان : ١٩١/٣ .

(٣) هو عبدالله بن الزبعرى كما نسبه الأخفش في تعليقه على الكامل: ١٩٦/١ ، وفي الإنصاف:
٢/٢/٢ بعلك ، بدلاً من « زوجك » ، ورواية زوجك هي الأشهر ، ينظر: معاني القرآن للفراء:
١٢١/١ ، وتفسير الطبري: ٢/٢١ ، والخصائص: ٢٣١/٢ ، والإنصاف: ٢١٢/٢ ، وشرح المغلل : ٢/٤/١ ، واللمان (قلد) ، والبحر المعبط: ٢٦٤/٢ .

⁽۱) نسبه في الكتاب: ۲۸۸/۱ إلى الحارث بن نهيك ، وصوب نسبته إلى نهشل بن حُرّى في الخزانة: ۳۰۹/۱ قال: « وهذا البيت من أبيات لنهشل بن حرى على ما في شرح أبيات الكتاب لابن خلف في مرثبة يزيد ، وهي:

ياليتَ زُوجَك قَد غَدا مَتقَلداً سَيْفًا وَرُمْحًا

تقديره : متقلداً سيفًا ، وَيَحمُّل رَمحًا ، وقيلَ : وَحَامَلاً ، وكذلك قولُ لآخر'' : * عَلْفتها تُبْنًا وَماءً بارداً *

تقديره: وسقيتُها ماءً باردا ، هكذا رواه الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في شرحه " ، وإنَّ ذكرتَ هذه الشواهد ههنا احتجاجًا على أنه يجوزُ حذفُ الفعلِ وذكر الفاعل مرفوعًا بعده ، وكلّها تَأْييدٌ لقول من نصب العسل في بيت حسان على أنه خبر كان ، ورفع الماء على أنه فاعلٌ لفعل محذوف ، كما تقدم ، فقد روى الشيخُ طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي في بيت حسان قولين شاذين " :

أحدهما : رواه عن أبي علي ، وهو أن مِزاجًا في قوله : * يكونَ مزاجها عسلُ وماءً *

منصوب على معنى الظرف وموضعة النصب خبر كان ، وهذا القول غير معتمد عليد لأن المزاج ليس من حيز الظروف ، ولا هو مشابها لها ، ولاتضمن شيئًا من معناها . والثاني : رواه ، ولاأعلم عمن رواه ، وهو أن العسل بمنزلة الاسم العلم المعرفة ، لأنه أراد عسلاً معينًا ليس من سائر الأعسال ، وإذا كان بمنزلة العلم جاز أن يكون اسمًا

⁽۱) ينسب إلى ذي الرمة ، قال البغدادي في الخزانة : « ولا يعرف قائله ، ورأيت في حاشية صحيحة من الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده » . أُ نُصُرُ مَلْحَقَالَ رَبُوانه : ٣/ ٢٨ / الصحاح أنه لذي الرمة ، وفتشت ديوانه فلم أجده » . أُ نُصُرُ مَلْحَقَالَ رَبُوانه : ٣/ ٢٨ / وهر من شواهد المقتضب : ٣٢١ / ٣٠ ، والخصائص : ٢٠ / ٤٥ ، والإنصاف : ٣١٢ ، وأمالي ابن الشجري : ٣/٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٣٥ / ٤٥٣ ، وشنور الذهب لابن هشام : ٣١٤ ، ومغني اللبيب : ٣٢٢ ، وشرح شواهده للسيوطي : ٣١٤ .

⁽٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ، لوحة : ٤٩ .

⁽٣) ذكر ذلك الشيخ طاهر بن أحمد بن بابشاذ في شرحه للجمل ، لوحة : ٥٠ ، وقد نقل المؤلف قوله كما ورد في شرحه ، ولجأ ابن بابشاذ إلى هذين القولين لتخريج رواية صاحب الكتاب ، بنصب المزاج ورفع العسل ، فجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

لكان ، وخبرُها متقدم عليه ، وهو المزاج ، وهذا القول أيضًا شاذٌ لايقاس عليه ، ولا يُلتفتُ إليه ، إذ العسلُ لايدخلُ في جملة الأعلام .

(فصل): فَأَمَّا الحديثَ في المسألة الثالثة عشرَدْمن الأحكام، وهي في معرفة ما يجوز أن يعملَ شي معرفة ما يجوز أن يعملَ شي معرفة ما يعملَ شي معرفة من هذه الأفعال لايجوز أن يعملَ شي منها وهو محذوف إلا في موضعين :

P/1x

أحدهما: بعد حروف / الشرط، وذلك في مثل قول الله تعالى " : ﴿ إِنَّا هَدَينَاكُهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كُفُوراً ﴾ ، قال بعضهم: انتصب قوله: شاكراً وكفوراً : خبراً لكان وهي محذوفة لدلالة الشرط، كأنه قال: إما يكن شاكراً وإما يكن كفوراً ، واسم كان مضمر فيها ، وقال بعضهم: إِمّا غير شرطية ، وإنما هي بمعنى العطف، وشاكراً ، وكفوراً : منصوبان على معنى الحال لا الخبر، والأول أجود" ، ومثل ذلك قول الشاعر" :

وَإِنْ وَصِلاً الذُّبِهِ فَوصلُ وإِنْ صَرمًا فصرمُ كالطلاق

قيل: نصب وصلا، وصرمًا، على أنه خبر كان، وهي محذوفة أيضًا، وفيها اسمها مضمرً، وتقديره: فإنْ يكن وصلاً الله فوصل ، وإن يكن صرمًا فصرم ، وقوله: فوصل : خبر مبتدأ محذوف تقديره: فجزاؤه وصل ، وكذلك الصرم الثاني في قوله: فصرم ، خبر مبتدأ محذوف أيضًا، وتقديره: وإنّ يكن صرمًا فجزاؤه صرم ، وقد روي فصرم ، خبر مبتدأ محذوف أيضًا ، وتقديره: وإنّ يكن صرمًا فجزاؤه صرم ، وقد روي في هذا البيت أقوال كثيرة اختصرنا إيرادها. هذا موضع يجوز أن تعمل معه هذه

⁽١) سورة الإنسان : الآية : ٣ .

 ⁽۲) قال ابن هشام في المغني : ۸۹ : و وانتصابهما على هذا الحال المقدرة ، وأجاز الكوفيون كون إما هذه هي إن الشرطية ، وما الزائدة ، قال : ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى لايكون بعده فعل يفسره نحو : ﴿ وإن امرأة خافت ﴾ ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان ٠٠٠ » .

⁽٣) لم أعثر عليه فيما رجعت إليه من مصار.

م الأفعال محذوفة .

والموضع الثاني: بعد العطف، إذا عطفت جملة على جملة جاز أن تعمل هذه الأفعال محذوفة لدلالة العطف عليها، وذلك في مثل قولك: كان زيد قائمًا وعمر ذاهبًا، لأن التقدير: وكان عمر ذاهبًا، فعملت وهي محذوفة ههنا لدلالة معنى العطف، وإنما ذكرت هذا وإن كان يجوز في أكثر العوامل مع العطف حصرا لعملها محذوفة لاغير، لأنه ليس بشرط لازم فيها وحدها، أعني أنها تعمل محذوفة مع عطف الجملة على الجملة، بل يجوز ذلك فيما قوي من العوامل، والله أعلم.

(فصل): ومن جملة أحكام كان وأخواتها أنها إذا كان خبرها في موضع المبتدأ والخبر نحو قولك: كان زيد أبوه منطلق ، وكان / خبر ذلك المبتدأ اسم فاعل جاز أن يتقدم على المبتدأ مرفوعا ومنصوبا ، أعني اسم الفاعل الذي هو الخبر ، فتقول : كان زيد قائم أبوه ، فيكون « قائم » على هذا خبر مبتدأ متقدم ، فإن ثنيت المبتدأ أو جمعته على هذا المعنى ثنيت قائما وجمعته ، فقلت : كان زيد قائمان أبواه ، وكان زيد قائمون آباؤه، وإنما وجب تثنيد قائم وجمعه ، لأنه خبر متقدم ، كأنك قلت : كان زيد أبواه قائمان ، وآباؤه قائمون ، والجملة في موضع نصب خبر كان ، ويجوز أن تقول : كان زيد قائما ، وترفع الأب على أنه فاعل لقائم ، لأن قائما اسم فاعل يرفع وينصب كالفعل ، فإن ثنيت الأب أو جمعته على هذا المعنى لأن قائما اسم فاعل يرفع وينصب كالفعل ، فإن ثنيت الأب أو جمعته على هذا المعنى

(فصل): وإن كان خبر كان في مبتدأ وخبر ، وكان ذلك المبتدأ بعض اسمها ، أومشتملاً عليه جاز أن تبدله منه وتنصب الخبر الذي كان خبراً له مرفوعاً وتجعله خبر

وجب أن تَفَرد قائمًا ، لأنه بمنزلة الفعل المتقدم ، والفعل إذا تقدم كان مفردا ، فتقول أ

حيننذ ِ: كان زيد قائمًا أبواه ، وكان زيدٌ قائمًا آباؤه .

بر/١٠٤

كان ، فتقول حينئذ إنكان زيد ماله كثيرا ، وكان زيد وجهه حسنًا ، والتقدير : كان مال زيد كثيرا ، وكان وجه زيد حسنًا ، ويجوز أن ترفع حسنًا وكثيرا على الوجه المتقدم ، أعني أنهما خبر المبتدأين وموضع الجملتين النصب خبر كان كما تقدم ، وعلى الوجهين جميعًا أنشدوا قول الشاعر" :

فَمَا كَانَ قَيسٌ مُلْكُهُ هُلكَ وَاحِد ولكنَّهُ بنيانُ قَومٍ تَهَدَّمَا فَمَن رفع الهلكينِ جعلهما مبتدأ وخبرا ، وحكم على موضعهما بالنصب خبر كان ، ومن نصب الثاني جعله الخبر ، وأبدل الأول من قيس ، وهو بدل الاشتمال ، وتقديره : وماكان هملك / قيس مُلك واحد .

P/1.5

ومن جملة الأحكام أنه إذا أتى بعد كان واسمها وخبرها حرف من حروف الجر ، أو ظرف ، وكان الخبر اسم فاعل نكرة جاز أن تجعل الخبر في موضع الحرف والظرف ، وتجعل اسم الفاعل حالا ، والعامل في الحال الذي تعلّق به الحرف والظرف ، وذلك الذي تعلقا به هو الخبر ، وفيه ضمير يعود إلى اسم كان على هذا الوجه ، وذلك في مثل قولك : كان زيد قائمًا في الدار ، أو أمامك ، وسواء كان الحرف والظرف متقدمين على السم الفاعل أو متأخرين عنه ، فإنهما الخبر ، وقائمًا على الحال ، ويجوز أن تعكس ذلك ، فتجعل قائمًا هو الخبر لكان ، والحرف والظرف حالين ، وقائمًا هو العامل فيهما

عليك سلام الله تيس بن عاصم ورحمته ما شاء أن يترحما تحية من ألبسته منك نعمة إذا زار عن شحط بلادك سلما

فلم يك قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما

⁽۱) هو عبدة بن الطيب ، من الشعراء المخضرمين ، أدرك الإسلام فل بلم ، والبيت من قصيدة يرثي بها قيس بن عاصم المنقري ، قال ابن قتيبة في الشعر والشعراء : ۷۲۸/۲ : « ويستجاد له قوله في قيس بن عاصم يرثيه :

ينظر : الكتباب : ١٥٦/١ ، والشعر والشعراء : ٧٢٨/٢ ، والأصول : ١/١٥ ، والجمل : ٤٤ ، وكشف المشكل : ٢١/٢ ، وشرح المفصل : ٦٥/٣ ، والحلل : ٤٣ .

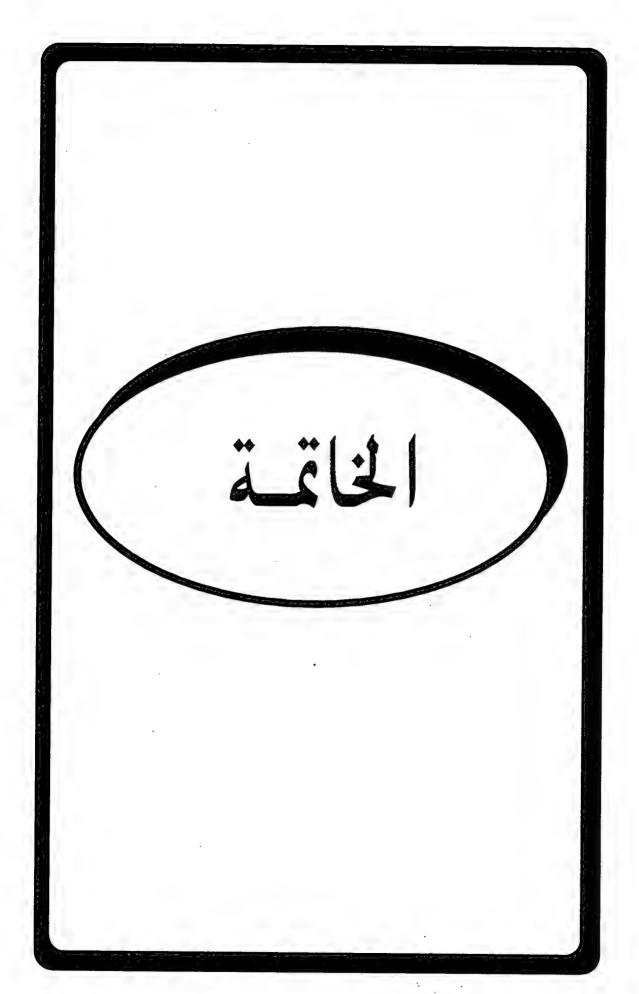
على هذا المعنى كما كانا العاملين فيه على المعنى الأول ، ويجوزُ أن يكونا مفعولين لقائم مع كونه خبراً لكان ، ويجوزُ أن يكونا خبرين جميعًا لكان على مذهب الأكثر ، كالخليل وأصحابه "، ولم يخالف في ذلك أعني في كونهما خبرين جميعًا إلا ابن درستويه "، فإن كان خبر كان اسم فاعل وأتيت بعده باسم فاعل جاز نحو قولك : كان زيد عالمًا قائمًا ، جاز أن تجعل الثاني حالاً ، وأن تجعله بدلاً من عالم ، أو تجعله خبراً ثانيًا على مذهب الخليل وأصحابه ، وعليه قول الله تعالى ": ﴿ إِنَّ الله كَانَ سَمْيعًا أَن تَجعله نعتًا لعالم ، فلا يجوز ، لأنه لا يجوز نعتُ المشتقات لحجج سنذكرها في باب النعت إن شاء الله تعالى ، فافهم ذلك موفقًا ، والحمد لله رب العالمين .

واعلم أن ما زال ، وما دام ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ ، إذا لم تتصل بها « ما » يبطل عملها ، وتنتقل من هذا الباب إلى حيز الأفعال الحقيقية التامة ، ويكون ما نصب معها على الحال ، لا على الخبر ، هذا هو الأصع ، وقد أجاز / بعضهم أن تبقى على حالها في العمل ، وإنْ لم تتصل بها « ما » ، ولا حجة لد في ذلك ، والله أعلم .

⁽١) هذا الكلام هو من نص كلام ابن بابشاذ في شرح الجمل: ٤٧ ، وزاد ابن بابشاذ: « ولا يجيز أحد من البصريين أن يكونا جميعًا حالين لبقاء كان بلا خبر ، والحال إنما يأتي بعد قام الكلام » .

⁽۲) هو عبدالله بن جعفر بن درستویه ، المرزباني ، لقي ابن قتیبة والمبرد ، وقرأ كتاب سیبویه على المبرد ، من آثاره : تصحیح الفصیح ، وإبطال الأضداد ، وأسرار النحر ، وغیرها من الآثار ، توفي سنة ٣٤٧ .

⁽٣) سورة النساء : الآية : ٥٨ . وفي الأصل : ر إنه » .

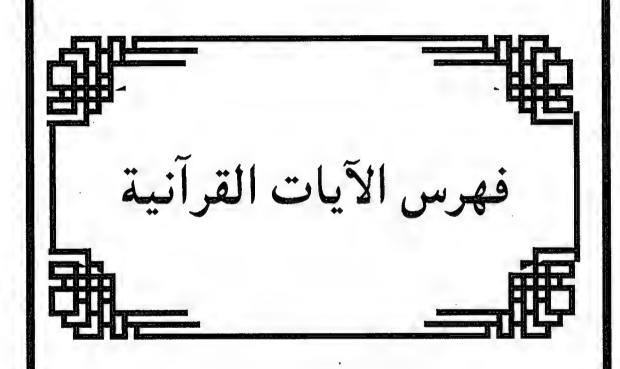


كما بدأت بحمد الله أختم عملي هذا بحمد الله وشكره على نعمه الجليلة حيث أعانني على إتمام هذا العمل وإخراجه على هذه الصورة التي أتمنى أن تكون قليلة الأخطاء، هذا وبعد الإنتهاء من هذا العمل المتواضع أحببت أن أضع بعض النتائج التي توصلت إليها من خلال معايشتي لهذا البحث مدة ليست بالقصيرة فقد كان من هذه النتائج مايأتى:

- إبن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ هـ) عالم من علماء العربية عاش في القرن السابع الهجري له من العلم مايرتفع به إلى مصاف علماء العربية الكبار.
- منهج علماء النحو في اليمن يغلب عليه طرح الأسئلة أولاً ثم الإجابة عنها بعد ذلك وهذا منهج علمي مفيد يرسخ المعلومات في عقول المتعلمين .
- كتاب (المحيط المجموع في الأصول والفروع) من الكتب المطولة بسط فيها المؤلف علمه الواسع ونضج أفكاره .
- الجزء الأول من هذا الكتاب فيه من العلم الكثير ومن التعليلات مايستحق الوقوف عنده والتمعن في قراء ته .
- مال المؤلف في هذا الجزء من الكتاب إلى المذهب البصري في أكثر إختياراته وترجيحاته .

إلى غير ذلك من النتائج التي يلمسها القارىء الكريم أثناء قراءة هذا الجزء والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به الإسلام والمسلمين وطلاب العلم ، والحمد لله رب العالمين .

فهرس الفهارس



الصفحة	رقمها	الآيــة
		الفاتحه
144,144	٤.٥	إياك نعبد وإياك نستعين
		البقــرة
**1	١.	ولهم عذاب أليم
04	44	فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون
188	٦.	فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
7.4	AY	ولقد ءاتينا موسى الكتب
٧٦	AY	وءاتينا عيسى ابن مريم البيئيت
777,777	41	وهو الحق مصدقاً
Y ٦	111	وقالوا لن يدخل الجنَّة إلامن كان هوداً أونصرى))
**	111	ولا تُسئل عن أصحب الجحيم
174	145	وإذ ابتلى ابراهيم ربه
727	144	ولكن البر من ءامن بالله
		فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر
***	147	فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من راسه ففدية من صيام
921 994	197	فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة إذا رجعتم
186.88	144	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
**	*11	سل بني إسرآءيل كم ءاتينهم من ءاية بينة
**1	441	ولعبد مؤمن خير من مشرك
721,774	744	وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فنصف مافرضتـم
	ال	يايها الذين المنوا أنفقوا مما رزقنكم من قبل أن يأتي يو
AT, 09	YOE	لابيع فيه ولا خلة ولا شفئَعة والكنفرون هم الظُّلمون
144	440	فمن جا ع ^ه موعظة من ربه
404	YA-	وإن كان ذو عسرة
۳.	YAY	فليملل وليه بالعدل
٧٦	787	إلا أن تكون تجرة حاضرة
AY	YAE	والله على كل شيء قدير

الصفحة	رقمها	الآيــة
		آل عمران
Y14	**	ر وما لهم من نصرين
127	**	أنى لك هذا
77	104	فبما رحمة من الله لنت لهم
YY	176	وإن كانوا من قبل لفي ضلل ٍ مبين
		النساء
Y	٨٥	إن الله نعما يعظكم به
444,444	٨٥	إنَّ الله كان سميعاً بصيراً
14	٧٣	ياليتني كنت معهم فأفوز فوزأ عظيمأ
72.,77	44	فمن لم يجد فصيام شهرين متتا بعين
77	110	فبما نقضهم ميثقهم
		المائدة
144	14	وبعثنا منهم اثنى عشر نقيباً
140	٧١	وحسبوا ألا تكون فتنة فعموا وصموا
140	٧١	ثم عموا وصموا كثير منهم
٧٦,٦٠	40	لاتقتلوا الصيد وانتم حرم
470	17	وحرم عليكم صيد البحر مادمتم حرمأ
***	114	فلما توفيتني كنت أنت الرقيب
		4 5 44
		الأنعام
٥٩	٣	وهو الله في السملوت وفي الأرض
١٣٤	**	أين شركاؤكم
٣٨	٧٦	فلما جن عليه اليل را كوكبا
441	144	كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولدهم شركاؤهم
174,1	101 FY	يوم لا ينفع نفساً إيمنها

		الأعراف
٣٨	**	إنه يرئكم هو وقبيله من حيث لاترونهم
71	٤٤	فهل وجدتم ماوعد ربكم حقأ قالوا نعم
414	٥٣	فهل لنا من شفعاء
Y14, Y1A	٥٩	مالكم من إله غيره
٣٨	124	لن تريني
71	177	ألست بربكم قالوا بلى
140	144	يسئلونك عن الساعة أيان مرسها
44	4.2	وإذا قرىء القرءان فاستمعوا له وأنصتوا
		الأنفال
۳۰	۱۳	ومن يشاقق الله
***	٣٢	إن كان هذا هو الحق
724	٤٨	إنى بريء منكم
٤	٨٥	وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء
		التوبه
***	٧	كيف يكون للمشركين عهد
V4,7£	14	ألا تقتلون قوما نكثوا أيمنهم
**	Y£	وامول اقترفتموها
44	٧٥	ومنهم من عهد الله لئن التأنا من فضله لنصدقًن
44	1.4	خذ من أمولهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها
4.2	111	فيَقتُلونَ ويُقتَلون
4.5	177	أولا يرون انهم يُقتنون
		يونس
A£,OA	١.	و الحر دعوثهم أن الحمدلله رب العلمين
74	٥٣	ويستنبؤنك أحق هو قل إي وربي إنه لحق

الصفحة	رقمها	الآيــة
٤٦	67	وإليه ترجعون
144	٥٧	قد جاءتكم موعظة من ربكم
٧٨	74	ألا إن أولياً - الله لاخوف عليهم ولاهم يحزنون
		الن وقد عصيت قبل الله المالية
		هـود
٧٩	٥	ألا إنهم يثنون صدورهم
V4,7.	14	ألا لعنة الله على الظلمين
**	44	انلز مكموها
140	٤٤	يارض ابلعي ماءك ويسماء اقلعي
۲.0	٤٤	وغيض الماءً ,
Y - 0	٤٤	وقيل بعدأ للقوم الظلمين
724	13	إنه عمل غير صلح
19	۸.	أو ء اوي إلى ركن شديد
470	1.4	خلدين فيها مادامت السموت والأرض
۸۳	111	إنَّ كلاً لما ليوفينهم ربك أعملهم
		·
		يوسف
144	٤	أحد عشر كوكبأ
44.09	14	بل سولت لكم انفسكم امرأ فصبر جميل
144,444,644		والله المستعان على ماتصفون
	44	إنه لايفلح الظلمون
***	**	إن كان قيمصه قد من دبر
144	۳.	وقال نسوة في المدينة
**	٣١	ماهذا بشرأ
۸۵, ٦٨٠	111	لقد كان في قصصهم عبرة

الصفحة	رقمها	الآيــة
		النحل
٥	44	فلبئس مثوى المتكبرين
**	٤٣	فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون
		الاسراء
170	٤٥	حجاباً مستوراً
۸۵, ۷۷	٧٣	وإن كادوا ليفتنونك
77	47	كفى بالله شهيداً
		الكهف
٥٨	44	لكنا هو الله ربي
		مريسم
144	44	قالت يُليتني مت قبل هذا وكنت نسياً منسيا
444	44	كيف نكلم من كان في المهد صبياً
٨٤	۷٥	حتى إذا رأوا مايوعدون إما العذاب وإما الساعة
		طه
44,44	188	وأمر أهلك بالصلوه واصطبر عليها
		الأنبياء
141	1	اقترب للناس حسابهم
140	٣	واسروا النجوى الذين ظلموا
170	٣٢	وجعلنا السماء سقفأ محفوظأ
77	٤٨	ولقد ءاتينا موسى وهرون الفرقان وضياء

الحسج

YV£	ور ٤٦	فإنها لاتعمى الأبصر ولكن تعمى القلوب التي في الصد
45.	٧٢	قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار
۲.۳	٧٣	ضُرب مثل فا ستمعوا له
		النــور
72.	\	سورة أنزلنها
٧٨	١٣	رو لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء
441	47	يسبح له فيها بالغدو والأصال
177	٤٣	وينزل من السماء من جبال فيها من برد
1 7 1	21	ويتره س السهاء س جبه حيها س برد
		الشعراء
۲.٤	96	فكبكبوا فيه هم والغاو أن
٤٦	129	وتنحتون من الجبال بيوتاً فرهين
•		القصص
VV	١.	وإن كادت لتبدي به
149	١٨	فإذا الذي استصره بالأمس يستصرخه
189	44	ووجد من دونهم امرأتين تذودان
NA	ر ۲۳	قالتا لانسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبي
		السروم
177,177	٤	لله الأمر من قبل ومن بعد
*14	**	ومن ايـته خلق السموت والأرض
*14	44	ومن ءايته منامكم باليل والنهار
*14	45	ومن ءايــته يريكم البرق خوفاً وطمعاً
779	٤٧	وكان حقأ علينا نصر المؤمنين

الصفحة	رقمها	الآيــة
W . A		لقمان تا القمان
409	17	إنها إن تك مثقال حبة من خردل
		السجدة
*14	٤	مالكم من دونه من ولي ولاشفيع
		الأحزاب
76.,779	٥	فإن لم تعلموا عاباءهم فإخوانكم في الدين
440	٦	وأزواجه أمهاتهم
**	۳.	يُضَعف لها العذاب ضعفين
٣١	٣٣,٣٢	وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ولاتبرجن تبرج الجهلية الأولى
٦٨	٦.	لئن لم ينته المنفقون
**	44	أضلونا السبيلا
		سب
770,170	١.	يلجبال أوبي معه والطير
		فاطر
77.,714,77	٣	هل من خ ^ل لق غير الله
	·	يــس
171 ,	۸۲	إغا أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون

-494-

الصفحة	رقمها	الآيــة
		الصافات
**1	۱۳.	سلم على آل يسين
٦.	170	وإنا لنحن الصافون وإنا لنحن المسبحون
		ص
٨٠	٣	ولات حين مناص
۸£	٦	وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا
140	44	يُـداود إنا جعلناكُ خليفة في الأرض
٥	۳.	نعم العبد إنَّه أواب
45.	76	إنَّ ذلك لحق تخاصم أهل النار
		الزمـــر
٥٩	44	هل هن ممسكت رحمته
77	٧١	حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها
		فصلت
٥٨	٦	أنما الهكم إله واحد فاستقيموا إليه واستغفروه
		الزخرف
YY A	77	كانوا هم الظلمون
٥٩	A£	وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إلَّه
		الدخان
1.1	٤١	يوم لايغني مولى عن مولى شيئاً
		الأحقاف
177	٣١	يغفر لكم من ذنوبكم
		y.

الصفحة ٦٨ ٦	رقمها ۲۵ ۲۹	الآيـة لقد أرسلنا رسلنا ، لئلا يعلم أهل الكتب
		المجادلة
۸۲	4	ماهن امهتهم
٥٩	١٤	ماهم منكم ولا منهم
		الحشير
۳.	٤	ومن يشاق الله
*	**	هو الله الذي لاإله إلا هو
		المنافقون
YA, 30,32	٠ ١٠	لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق
		الطلاق
۲.۳	٧	ومن قدر عليه رزقه
		الملك
AT, 0A	۲.	إن الكُـٰفرون إلا في غرور
414	14	فكيف كان نكير
7.7	**	سيئت وجوه الذين كفروا
		الحاقة
144	۱۳	فإذا نفخ في الصور نفخة وحدة
14	**	يُليتها كانت القاضية
**	44.44	ما اغنى عني ماليه . هلك عني سلط نيه

٤	440
19	۸٤
۲.	٤٩
۲.	٤
۲.	۲.۳
٣.	144
44	V1
1	44
1	YY
٣	YAŁ, YY
۳.	474
11	٤
**	
	Y. Y. WY

الآيسة	رقمها	الصفحة
عبس کلا لما يقض ماأمره وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشره	7 7 77, 77	14. YE
التكوير مطاع ثم امين	*1	٣٤
المطففين ويل للمطففين	١	**1
البروج		
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنت ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم	١.	٧٥
الطارق إن كل نفس لما عليها حافظ خلق من ماء دافق	٤ ٦	AW, VV 177, 177
الأعلى سنقرئك فلا تنسى	٦	٧٣

الصفحة	رقمها	الآيــة
١٨٢	4	الضحى فلا تقهر فلا تقهر
44	\ Y	العلق إقرأ باسم ربك الذي خلق أن رءاه استغنى
۸۸,٥٣	0.	القـدر حتى مطلع الفجر
Y.E,190,1AE	۲,۱	الزلزلة إذا زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها
Y Y	١.	القارعة ماأدرك ماهية
٠		التكاثر
YY	Y, 1	اله كم التكاثر حتى زرتم المقابر
V 1	٣	كلا سوف تعلمون
10.	٦	لترون الجحيم
121	٨	لتسئلن يومئذ عن النعيم

الآيــة		رقمها	الصفحة
ا ألم تر كيف فعل ربك بأصح ^ر ب ال	الفيــل نب الفيل	١	۳۸
إذا جاء نصر الله والفتح	النصر	1	۷٥
ا في قل هو الله أحد	الإخلاص	١	, 777 , 707 777 , 677

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

91	(حدیث)	(الثيب تعرب عن نفسها والبكر تستأمر)
94 (2	(قول على رضي الله عنا	(أرفع الفاعل وانصب المفعول رضي الله فاك)
94 (2	(قول علي رضي الله عنا	(أنح للناس نحواً)
		(الفاعل مرفوع أبدأ والمفعول به منصوب ابدأ
		إذا سميت من فعل به . ولابد للفعل من فاعل
144 (2	(قول علي رضي الله عنا	إما ظاهراً وإما مضمراً)
· , , , , , , , ,	(قول عمر رضي الله عند)	(لولا علي لهلك عمر)

فهرس الشعر

الصفحة	القائل	القافيــة	صدر البيت	
الهمزة				
444.405	الأخطل	وظباء	إن من يدخل	
709	الربيع الفزاري	الشتاء	إذا كان الشتاء	
۲۸.	حسان بن ثابت	. وماء	كأن سبيئه	
		الباء		
717	جـرير	الكلابا	ولو ولدت	
٦		المتاعب	تعطي وتزهق	
777	_	. العراب	سراة بني بكر	
140		. الطلب	قسطوا قرمي	
		الحاء		
444	عبدالله بن الزيعرى	. ورمحاً	ياليت زوجك	
7.47	نهشل بن حري	. الطوائحُ	لیبك یزید	
71	ذو الرمة	يذبح	أجل عبرة	
		الدال		
٥٢	طرفة	برجد	وحرف كالواح	
الـراء				
٨٧	امرؤ القيس	يقيصرا	بكى صاحبي	
		. فنعـذرا	فقلت له	
YV.,Y7.	ذو الرمة	قفرا	حراجيج	
724	الخنساء	وإدبار	ترتع مارتعت	

الصفحة	القائل	القانية	صدر البيت
149		يجبر	لنعم أمساً
14	الأخَطل	الكبر	ياقاتل الله
77	مضرس بن ربعي الأسدي	دعاثره	وقلن على الفردوس
177,178	الأخطل	هجر	مثل القنافذ
***	قیس بن ذریح	أقدر	تبكي على لبنى
174	الأخطل	صدر	اما كليب
78		الغادر	قالوا غدرت
177, 178	الفرزدق	والخمر	غداة أحلت
١٣٨	أبو تمام	حذار	الحق ابلج
٣	زهير بن ابي سلمى	الذعبر	ولنعم حشو
		السيسن	
٧٣		يۇساء	هم الحماة
		العين	•
۲٦.	عمر بن شأس الأسدي	أشنعا	بني أســد
76	جــــرير	المقنعا	تعدون عقر
٨٥	الفرزدق	مجاشع	فيا عجباً حتى كليب
1	الفرزدق	الزعازع	ومنا الذي
141,741	العجير السلولي	اصنع	إذا مت كان
14	أحمد بن موسى	والضلع	ياحبذا أنت
149	الحطيئة	لكاع	أطوف

الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
		الفاء	
٧٣	الفرزدق	الصياريف	تنفي يداها
751	قيس بن الخطيم	مختلف	نحن بما عندنا
		القاف	
444	عقيل بن علقمه	أحمقا	فكن أكيس
177,78	الأعشى	نتفرق	رضيعي لبان
176	الأقيشر الأسدي	الأباريق	افنی تلادی
140	_	الطريق	الا يازيد
YAŁ	n-1111	كالطلاق	فإن وصلاً
		اللام	
149	أبو الأسود	نعل	جزی ربه
V 9	الخنساء	سربالها	ألا مالعينك
177	الأعشى	يارجل	قالت هريرة
444	المتنبي	أهل	كفى ثعلاً
177	معن بن أوس	أول	لعمرك ماأدري
747,747	هشام بن عقبة	مبذول	هي الشفاء
177,171	امرؤالقيس	وشمأل	فتوضح فالمقراة
Y9	====	بأمثل	ألا أيها
٣١	امرؤ القيس	تحلل	ويوماً على ظهر
7.	====	محول	فمثلك حبلى

	t at mit	a atatt	. 44
الصفحة	القائل	القافية	صدر البيت
		الميم	
7.4.7	عبده بن الطيب	تهدما	فما كان قيس
٨٧	ابو الأسود	عظیم	لاتنه عن خلق
76	(شريح بن أوفىًّ أو	التقدم	يذكرني حاميم
	الأشتر النخعي).		
777	زهير بن ابي سلمی	يتقدم	وکان طوی
177	رجل من بني تميم	قدام	لعن الالد
١٣٨	لجيم بن صعب	حذام	إذا قالت
77	عنترة بن شداد	تحوم	ياشاة ماقنص
160		النواعم	أقوال وقد
		النون	
11	جرير	من كانا	ياحبذا جبل
74	عبدالله بن قيس الرقيات .	ألوميهنه	يكر العواذل
		إنَّــه	ويقلن شيب
X0X	ايو الاسود	بلبانها	فإن لايكنها
76	_	شاني	الاتتقون
		الياء	
127	المعذل البكري	تنادیا	طعامهم

فهرس أنصاف الأبيات

الصفحة	القائسل	البيت
122	أبو تمام	قدك اتئب أربيت في الغلواء
444	ذو الرمة	علفتها تبنأ وماءً باردأ
120	_	قدى الان من زرء على هالك قدي
٦.	أبو تمام	أما إنه لولا الخليط المودع
١٣٨	علي بن ابي طالب	فدراك دارك قبل حلول الهلاك
147	كترعزه	من حيث ليّ العمائم

فهرس الرجز

الصفحة	القائل	البيت
Y. Y	رؤيه	ليت وما ينفع ليت لـــيت
		ليت زمانا يوع فا شتريت .
454	رؤيد	من يك ذابت فهذا بتي
		مقيظ مصيف مشتي
		جمعته من نعجات ست
		من غزل أمي ونسج اختي
11	_	ياحبذا القمراء والليل الساج
16.	العجاج	إني رأيت عجبــــاً مذ أمســـــا
		عجائزاً مثل السعالي خمسا
۸٦	جران العود	وبلدة ليس بها أنيس
		إلا اليعافير والعيس
١٣٨	طفیل بن یزید	تراكمها من إبسل تراكمها
		قد برك الموت على أوراكها
170	العجاج	قد سالم الحيات منه القدما
		الأقعوان والشجاع الشجعما
1.6	العجاج	يصبح عطشا نأ وفي البحر فمه
166		أمثلأ الحوض وقال قطني
	_	مهلا رويداً قد ملأت بطني

فهرس الأمثال والأقوال المأثورة

188
414
185
777
94
447
AY,0£
٤٩
4
777
185
٨
14
14

فهرس الأبواب

صفحة	JI .	الباب
١	تي لاتتصرف	باب الأفعال اا
٣	نعم وبئس	باب في عمل
١.		باب حبذا
19		باب الأفعال
**		باب المضاعف
40		باب المهموز .
٤١	مال وأوزانها	باب أبنية الأف
٥٠		باب الحسروف
۸۱	علاماته	باب الإعراب,
٩.		باب المعرب.
110		باب البناء
140	لبنيات على الضم	باب الأسماء ا
144	لبنية على الفتح	باب الأسماء ا.
144	ن الأسماء مبني على الكسر	باب ما جاء مر
122	لبنية على توقف	باب الأسماء ا
124	ن الأفعال	باب المبنيات م
102		باب الرفع
104	لفعول	باب الفاعل وا
198	فاعله	باب مالم يسم
717		
404	ني ترفع الأسماء وتنصب الأخبار	باب الأفعال ال

فهرس الفصول

الصفحـة	الغصل
٣.	فصل في عمل نعم وبئس
٣.	قصل لما عملا
٤	فصل في أحكامهما
٤	فصل في الجائز من أحكامهما
١٣	فصل في أحكامهما
**	فصل في حكم المعقل
**	فصل في حقيقة الفعل المضاعف
40	فصل في حكم مهموز الأول
**	فصل في حكم المهموز
٤٢	فصل في أوزان الأفعال
٥١.	فصل في علامة الحرف
٥٢ .	فصل في لما سُمي الحرف حرفاً
٥٣ .	فصل في تقسيم الحرف
00 .	فصل في معاني الحروف
٥٦.	فصل في الحروف التي لاتعمل
٧٤ .	قصل في لِمَ لم تعمل هذه الحروف
٧٥ .	فصل في أحكام الجائز
	" فصل في الممتنع
٩	نصل في حقيقة الإعراب

الصفحة	الفصل
97	فصل في علامات الإعراب
94	فصل على كم ينقسم الإعراب
۹٤	فصل في إعراب الأفعال
97	فصل في حقيقة المعرب
110	فصل في حقيقة المبني
110	فصل في علامات البناء
117	فصل المبني
114	•
	فصل في المبهمات
١٢٠	فصل في الظرفيات
171	فصل في اسماء الأفعال
140	فصل في كم المبني من الاسماء على الضم
188	فصل في كم المبني من الاسماء على الفتح
147	فصل في كم الأسماء المبنية على لكسر
1£V	فصل في كم المبني من الأفعال
	قصل في سبب بناء الأفعال الماضية
	فصل في المبني على الحروف
	فصل في علامات الرفع
	فصل ني حقيقة الفاعل
	فصل في أقسام المفعول
١٧٠	فصل في أقسام المفعول به
١٧٥	فصل في أحكام الفاعل والمفعول

سفحسة	الفصل
116	فصل في حكم تأنيث الفاعل والمفعول
۱۹۰	فصل في الفرق بين الفاعل والمفعول عند الالتباس
199	فصل في الحديث عن الذي يجوز إقامته من المفعولين مقام الفاعل عند حذفه
۲.۳	فصل في كيف يُصاغ الفعل الذي لم يسم فاعله
۲.۹	فصل في الأفعال التي لايجوز أن يُصاغ منها لِمَ لم يُسم فاعله
1	فصل في أفعال استعملتها العرب لِمَ لم يُسم فاعله
414	فصل في غرائب هذا الباب
414	فصل في شرائط المبتدأ
444	فصل في إعراب المبتدأ
277	فصل في أقسام المبتدأ
440	فصل في معرفة الخبر
444	فصل في شرائط الخبر
741	فصل في اقسام الخبر
747	فصل في عامل المبتدأ والخبر
777	فصل في معرفة العامل
247	فصل في معرفة تقديم المبتدأ والخبر وتأخيرهما
۲٤.	فصل في الذي يجوز حذفه من المبتد والخبر
450	فصل في وقوع الجملة خبراً عن المبتدأ
704	فصل في الدليل على أنها أفعال
402	فصل في سبب إعمال هذه الأفعال
Y00	فصل في أحكام هذه الأفعال
404	فصل في معرفة تمام هذه الأفعال

الصفحــــ	الفصل
ىرفة مؤاخاة هذه الأفعال	فصل في مه
ن الزائدة	فصل ف <i>ي</i> کا
تصاص ليس بنفي الخبر	فصل في اخ
جوز من تقديم الخبر وتأخيره	فصل فيمايه
بجوز ان يُستثنى خبره من هذه الأفعال	فصل فيما ي
ىرفة ضمير الشأن والقصة	فصل في مع
بجوز أن يلي كان مما انتصب بغيرها	فصل فيما ي
عرفة تعريف اسم هذه الأفعال وخبرها	فصل في م
مرفة مايجوز أن يعمل من هذه الأفعال وهو محذوف ٢٨٤	فصل في مع

فهرس الأعـــلام (أ)

101.1

177 . 94

4.4

14, 14, 14, 14

الأخفش (سعيد بن مسعدة) = أبو الحسن

أبو الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو) .

ابن الأعرابي (محمد بن زياد) .

امرؤ القيس: (جندح بن حُجر)

(ب)

ابن بابشاذ (طاهر بن أحمد) .

.144, 18., 14., 97

199,194,189,184

. 447, 444, 444, 434,

YAW, Y7A, Y7E, YEA

(ج)

472

ابن جني (أبر الفتح عثمان بن جني)

(7)

YAY . YA-

حسن بن ثابت الأنصاري (رضي الله عنه)

أبو الحسن = الأخفش.

(خ)

الخليل بن أحمد

A. AO1. PO1. 0V.

TAY, 787, 17A

724 . V9

الخنساء ، الشاعرة (رضي الله عنها)

(2)

YAY

ابن درستويه : (عبدالله بن جعفر)

(3)

.

ذو الرمة : (غيلان بن عقبة)

(ز)

777

زهير بن أبي سُلمى (الشاعر)

<u>(س)</u>

777

11

ابن السراج (محمد بن السري)

101,96,06,00.1

ستنوية :

141, 441, 441, . 41,

Y77, YWY, 1AY

(ط) طاهر بن أحمد = ابن بابشاذ طرفة بن العبد البكريً

(ع)
عثمان بن جني = ابن جني
عثمان بن عفان (رضي الله عنه)
عثمان بن عفان (رضي الله عنه)
على بن أبي طالب (رضي الله عنه)
أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد)
عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)
(ف)

(ك) ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد)

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

- أئمة اليمن لمحمد بن زبارة الصنعاني (ت: ١٣٨٠هـ) المطبعة الناصرية بتعز: ١٣٧٢هـ.
- إتحاف فضلا البشر بالقراءات الأربعة عشر: لأحمد بن محمد(ت: ١١٧ه هـ تحقيق الدكتور: شعبان محمد اسماعيل علم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ
 - أدب الكاتب لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت : ٢٧٦ هـ) تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد دار المطبوعات العربية بيروت
 - الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي: (ت: 10هـ) تحقيق: عبدالمعين الملوحي، ١٣٩١هـ دمشق
- أساليب المدح والذم عند النحويين رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: عدنان خلف قليل إشراف الدكتور: أحمد مكي الأنصاري
 - مركز البحث العلمي رقم ٤٢٤
 - أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت: ٥٧٧) تحقيق: محمد بهجة البيطار - دمشق ١٣٧٧هـ
 - الاشتقاق لابن درید (ت: ۳۲۱ه)
 تحقیق: عبدالسلام هارون مصر ۱۳۷۸هـ
 - إصلاح المنطق لأبي اسحاق يعقوب بن اسحاق بن السكيت (ت ٢٤٤٠هـ) تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون دار المعـــارف
 - الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (٣١٦٠ هـ) تحقيق : عبدالحسين الفتلي مؤسسة الرسالة : الطبعة الثالثة :١٤٠٨هـ
- إعراب القرآن: لأبي جعفر أحمد بن محمدالنحاس (ت: ٣٣٨هـ) تحقيق الدكتور – زهير غازي زاهد – عالم الكتب – الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ
 - الأعلام: لخير الدين الزركلي ١٩٨٦ بيروت
 - الأغاني: لأبي فرج الأصفهائي (ت: ٣٥٦ هـ) دار الكتب
 - الاقتراح: لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١ هـ)
 تحقيق أحمد صبحى فرات استانبول ١٣٩٥هـ

- الإقناع في القراءات السبع: لأبي جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري إبن الباذش (ت: ٥٤٠ هـ) تحقيق: الدكتور عبدالمجيد قطاش مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ
- إنباه الرواه على أنباه النحاة : جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت : ٦٢٤هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر العربي القاهرة الطبعة الأولى : ٢٠٦هـ
- الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنبارى ، (ت: 8۷۷هـ)
 - تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد دار الفكر
- الأمالي الشجرية لأبي السعادات هبة الله ابن الشجري (٥٤٢ هـ) بيروت
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك -لعبد الله جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١ هـ) دار الفكر بيروت

(**(**)

- البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٥٤ هـ) الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ دار الفكر
- البداية والنهاية للحافظ ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ) مكتبة المعارف بيروت الطبعة الثانية: ١٩٧٧م
- بغية الرعاء في طبقات اللغويين والنحاة -للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت: ٩١١ هـ)
 - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الثانية: ١٣٩٩ هـ دار الفكر
- بلوغ المرام في شرح مسك الختام القاضي حسين بن أحمد العرشي.القاهرة ١٩٣٩
 - بهجة الزمن في تاريخ اليمن تاج الدين عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت: ٧٤٣ هـ)
 - تحقيق: عبدالله الحبشي ومحمد أحمد السنباني دار الحكمة اليمانية ، صنعاء الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ
 - البيان والتبين : لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت: ٢٥٥ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي مصر . الطبعة الرابعة ١٣٩٥هـ

- البيان في غريب إعراب القرآن: لأبي البركات بن الأنباري (ت: 8۷۷ ه) تحقيق الدكتور: طه عبدالحميد طه - مراجعة: مصطفى السقا دار الكاتب العربي: ١٣٧٩ هـ

(ご)

- التاء ات في كتب النحاة رسالة ماجستير اعداد الطالبة: ابتسام محمد إشراف الدكتور: عبدالفتاح شلبي مركز البحث العلمي رقم ٢٢٦
- تأويل مشكل القرآن لعبدالله بن مسلم بن قتيبة: (ت: ٢٧٦ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر دار الكتبالعلمية بيروت .الطبعة الثالثة: ١٤٠١هـ
- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان ترجمة: الدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور رمضان عبد التواب دار المعارف الطبعة الثالثة
 - تاريخ الاسلام السياسي والديني والثقافي والإجتماعي
 تأليف: الدكتور: حسن ابراهيم حسن مكتبة النهضة المصرية
 القاهرة الطبعة السابعة ١٩٦٥م
 - تاريخ بغداد للحافظ أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣ ه) دار الكتاب العربي بيروت
 - تاريخ العرب: تاليف الدكتور: محمد أسعد طلس دار الأندلس
 - التاريخ العامر لليمن محمد يحيى الحداد المدينة ١٤٠٧هـ
 - تاريخ مدينة صنعاء لأحمد بن عبدالله الرازي (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق حسين عبدالله العمري وعبدالجبار زكار صنعاء ١٩٧٤م
 - التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦ هـ) تحقيق: على محمد البيحاوي
 - التبيان في شرح الديوان ديوان المتنبي
- التبيين عن مذاهب النحويين لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت: ١٦١٦هـ) تحقيق الدكتور : عبدالرحمن العثيمين ١٤٠٦هـ
- تحفة الزمن في تاريخ اليمن للعلامة بدر الدين بن الحسن بن محمد الأهدل اليمني (ت: ٨٥٥ هـ) تحقيق: عبدالله محمد الحبشى.
 - التخمير = شرح المفصل في صنعة الإعراب

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد -للإمام عبدالله بن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)
 تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحى بيروت ١٤٠٦هـ
 - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين الدماميني(ت : ٨٢٧ هـ) تحقيق : الدكتور محمد بن عبدالرحمن المغدي ١٤٠٣هـ
- التهذيب الوسيط في النحو سابق الدين محمد بن علي بن يعيش الصنعاني
 (ت: ٦٨٠ هـ) تحقيق الدكتور: فخر صالح سليمان قداره دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ

(ج)

- جامع البيان عن تأويل القرآن تفسير الطبري
 لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠٠هـ)مصر. الطبعة الثانية : ١٣٨٨هـ
 - الجمل في النحو لأبي القسام الزجاجي: (: ٣٤٠ هـ)
 تحقيق الدكتور على توفيق الحمد مؤسسة الرسالة، دار الأمل
 الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ
 - الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠ هـ) تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوه مؤسسة الرسالة -الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ
 - جهرة أشعار العرب لأبي زيد (أوائل القرن الرابع)
 - جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن دريد (ت: ٣٢١ هـ) بيروت
 - الجني الداني في حروف المعاني صنعه: الحسن بن قاسم المرادي(ت : ٧٤٩ هـ)
 تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل
 دار الأوقاف الجديدة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٣هـ

(ح)

- الحجة للقراء السبعة لأبي على الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) تحقيق: بدر الدين فهوجي وغيره. دار المأمون للتراث الطبعة الأولى ٤٠٤هـ
 - حروف المعاني لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (٣٤٠هـ)
 تحقيق الدكتور : على توفيق الحمد الأردن ١٤٠٤هـ
 - الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١ هـ)
 تحقيق: الدكتور مصطفى امام القاهرة ١٩٧٩م

- الحماسة لابي تمام: حبيب بن أوس الطائي (ت: ٢٣١ هـ) تحقيق الدكتور: عبدالله عبدالرحيم عسيلان ١٤٠١هـ (خ)
 - خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي (ت: ١٠٩٣ هـ)
 تحقيق عبدالسلام هارون الهيئة المصرية ١٩٧٦ م
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)
 تحقيق: محمد علي النجار دار الهدى بيروت الطبعة الثانية
 (د)
- الدر اللوامع على همع الهوامع للامام أحمد الشنقيطي (ت: ١٣٣١ هـ)
 بيروت ١٣٩٣هـ
 - ديوان أبي الأسود جمع الشيخ محمد حسين آل ياسين ١٣٨٤هـ
 - ديوان الأقيشر الأسدي جمعه : الدكتور : خليل الدويهي دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الأولى ١٤١١هـ
- ديوان امرؤ القيس تحقيق: محمد أبوالفضل ابراهيم الطبعة الثالثة مصر
 - يوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي
 - تحقيق: محمد عبده عزام الطبعة الثالثة دار المعارف بمصر
 - ديوان جِران العود النميري
 - تحقيق الدكتور: نوري حمود القيسي الطبعة الأولى: ١٣٥٠ القاهرة
 - دیوان جریر بیروت ۱۳۹۸هـ
 - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري
 - تحقیق د. ولید عرفات بیروت
 - ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح دمشق ١٣٩٢هـ
 - ديوان طرفة بن العبد شرح للأعلم الشنتمري تحقيق : دريد الخطيب ولطفى الصقال دمشق ١٣٩٥هـ
- ديوان أبي الطيب المتنبي التبيان في شرح الديوان بشرح أبي البقاء العكبري (ت: ٢١٦هـ) مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، عبدالحفيظ شلبي دار المعرفة بيروت

- ديوان العجاج رواية الأصمعي تحقيق : د . عزه حسن بيروت
 - ديوان الفرزدق بيروت ١٤٠٠هـ
- ديوان قيس بن الخطيم. تحقيق: الدكتور ناصر الدين الأسد القاهرة الطبعة الأولى
 - ديوان معن بن أوس صنعه : نوري القيس ، وحاتم الضامن
 الطبعة الأولى : ۱۹۷۷م

(ر)

- رصف المباني - للإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (ت: ٧٠٢ هـ) تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط - دمشق ١٤٠٥هـ

(ز)

- زاد المسيرفي علم التفسير - للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) - دمشق - الطبعة الأولى: ١٣٨٧هـ

(w)

- السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد (ت: ٣٢٤ هـ)
 تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف القاهرة -الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ
 - سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني (٣٩٢ هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداوي - دمشق ١٤٠٩هـ
 - السلوك في طبقات العلماء والملوك لأبي عبدالله بهاء الدين محمد بن يعقوب الجندي السكسكي (ت: ٧٣٤ هـ)
 - سير اعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (٧٤٨ هـ)
 تحقيق : شعيب الأرناؤط وآخرين ١٤٠٢هـ
 (ش)
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبدالحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) بيسروت
 - شرح الأبيات المشكلة (ايضاح الشعر) لأبي على الفارسي (٣٧٧ هـ) تحقيق الدكتور : حسن هنداوي بيروت ١٤٠٧هـ

- شرح الفية ابن مالك لابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـ)
 تحقيق الدكتور: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد بيروت
- شرح جمل الزجاجي لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)
 مخطوط في المكتبة الظاهرية في دمشق تحت رقم (١٦٨٧)
 - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي (ت: ٦٦٩ هـ)
 تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح المكتبة الفيصلية
 - شرح ديوان الأخطل تحقيق إيليا سليم الحادي بيروت
 - ديوان الخنساء لثعلب
- تحقيق الدكتور : أنور أبو سويلم -الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ دار عمان الأردن
 - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى صنعه الإمام أبي العباس ثعلب
 القاهرة ١٣٦٣هـ
- شرح شافية ابن الحاجب للستراباذي (ت : ۱۸۹ هـ) مع شرح شواهده للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت : ۱۸۹ هـ) مع شرح شواهده للبغدادي (ت: ۱۰۹۳ هـ)
 - تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزقراف ، محمد محي الدين عبدالحميد دار الكتب العلمية بيروت
 - شرح شواهد المغني جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١ هـ لبنان
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت : ٧٦٩هـ) تحقيق : محمد محى الدين عبدالحميد
 - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيراني (: ت ٣٦٨ هـ) الجزء الأول: حققه :الدكتور رمضان عبدالتواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، والدكتور:محمد هاشم عبدالكريم الهيئة المصرية العامة للكتاب: ١٩٨٦
 - شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) مصورة عالم الكتب: بيروت
 - شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)
 لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت : ٦١٧ هـ)

تحقيق الدكتور: عبدالرحمن بن سليمان العثيمين

دار العرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٠م

- شرح القصائد السبع لابن الانباري (ت: ٥٧٧ هـ)
 تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الثانية مصرر
 - شرح القصائد العشر للتبريزي (ت: ٥٠٢ هـ) تعليق الاستاذ: السيد محمد الخضر - مصر
- شرح اللمع لابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦ هـ)
 تحقيق الدكتور :فائز الفارسي ١٤٠٥هـ
- شرح المقدمة المحسبة لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ) تحقيق: خالد عبدالكريم الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦م
 - شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت: ٦٥٦ هـ)
 تحقيق: الشيخ حسن تميم بيروت ١٩٦٣ هـ
 - شعر الأخطل صنعه السكري
- تحقيق: د . فخر الدين قباوه بيروت الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ
 - الشعر والشعراء لعبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر دار المعارف بمصر ١٩٦٦م (ص)
 - الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس: (: ٣٩٥ هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر القاهرة
 - الصحاح · لاسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٥ هـ) تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار الطبعة الثانية: ١٤٠٢هـ (ط)
- طبقات الزيدية لصارم الدين ابراهيم بن القاسم الشهاري (ت : ١١٥٠هـ) مصورة من معهد المخطوطات تحت رقم ٢٩٠٩٩
 - طبقات الزيدية الكبرى ليحيى بن الحسين بن القاسم (ت: ١١٠٠ه) مصورة في دار الكتب القومية تحت رقم (١٥٦٣٢ خ)
 - طبقات فقهاء اليمن لعمر بن علي بن سمرة الجعدي تحقيق : فؤاد سيد بيروت ١٤٠١هـ
- الطراز للامام يحيى بن حمزة العلوي (ت : ٧٤٩ هـ) بيروت ١٤٠٠هـ

- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية لعلي بن الحسن الخزرجي(ت: ٨١٢ هـ) تنقيح: الشيخ محمد بسيوني عسل - مطبعة الهلال - مصر - ١٣٢٩هـ

(è)

- غاية الأماني في أخبار القطر اليماني تأليف : يحيى بن الحسين بن القاسم (ت: ١١٠٠ه) تحقيق : د. سعيد عبدالفتاح عاشور ، والدكتور محمد مصطفى زيادة دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٨ه
- غريب الحديث لأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت: ٢٨٥ هـ)
 تحقيق: الدكتور: سليمان بن ابراهيم العايد مركز البحث العلمي
 جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ
- غريب الحديث لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت: ٢٧٦ ه) صنع فهارسه نعيم زرزور .دار الكتب العلمية . بيروت . الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ

(ف)

- فقه اللغة وأسرار العربية لأبي منصور الثعالبي (ت: ٤٣٠ هـ) مكتبة الحياة بيروت
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش صنعه عاصم بهجة البيطار ١٤١١هـ دمشق

(ق)

- القاموس المحيط - لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي (ت: ٨١٧ هـ) مكتب تحقيق الترات - ١٤٠٧ هـ

- الكافية في النحو لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب(ت : ٦٤٦ه) شرح الشيخ رضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ) دار الكتب العلمية بيروت: ١٤٠٥هـ
 - الكتاب سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) تحقيق عبدالسلام هارون الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ
 - الكشاف لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت : ٥٢٨ ه.) الطبعة الثانية : ١٣١٨هـ
 - كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة (ت: ٥٩٩ هـ) تحقيق: الدكتور هادى عطية مطر بغداد: ١٤٠٤هـ
 - ابن كيسان النحوي حياته وآثاره وآراؤه تأليف :الدكتور محمد ابراهيم البنا دار الاعتصام ١٣٩٥هـ

(J)

- لباب الاعراب لتاج الدين محمد الاسفراييني (ت: ٦٨٤ ه) تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب الرياض: ١٤٠٥ه
- لسان العرب الأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور (ت: ٧١١ هـ)
 دار الفكر بيروت
- اللمع في العربية لأبي الفتح ابن جني (ت: ٣٩٢هـ) -الكويت ١٣٩٢هـ
 - ليس في كلام العرب لابن خالويه (ت: ٣٧٠ هـ)
 تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار مكة المكرمة: ١٣٩٩هـ

(م)

- ماینصرف ومالاینصرف لأبي اسحاق الزجاجي (ت: ٣١١ هـ) تحقیق: هدی محمود قراعة - القاهرة: ١٣٩١هـ
- المبهج في القراءات الثمان رسالة دكتوراه مقدمه من الطالبة: وفاء عبدالله قزمار إشراف الدكتور: عبدالفتاح شلبي مركز البحث العلمي: ٦٣١

- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ ه) تحقيق : عبدالسلام محمد هارون مصر
- مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن الزجاجي (ت: ٣٤٠هـ) تحقيق: عبدالسلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثانية: ٣٤٠هـ
 - مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (ت: ٥١٨ هـ) تحقيق: محمد محى الدين عبدالحميد دار الفكر الطبعة الثالثة: ١٣٩٣هـ
 - مجموع أشعار العرب (رؤية بن العجاج)
- تحقيق: وليم بن الورد دار الافاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٠هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنهالأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: على ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي لجنة إحياء التراث الاسلامي. القاهرة: ١٣٨٦هـ
 - المُحلى (وجوه النصب) لأبي بكر أحمد بن الحسين بن شقير: (ت: ٣١٧ هـ) تحقيق الدكتور : فائز فارس مؤسسة الرسالة : الطبعة الأولى : ١٤٠٨ه
 - المحيط المجموع في الأصول والفروع لمحمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ) الجزء الثاني رسالة ماجستير بجامعة أم القرى ، إعداد الطالب : مؤمن صبري غنام ١٤١٣هـ
- المدارس الإسلامية في اليمن تأليف: القاضي اسماعيل بن علي الأكوع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ
 - المزهر في علوم اللغة وأنواعها للعلامة . عبدالرحمن جلال السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وعلى البيحاوي ، محمد أبو الفضل ابراهيم دار الفكر
 - المستطاب في تاريخ علماء الزيدية الأطياب ليحيى بن الحسين (ت: ١١٠٠) مخطوط بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٩١). مصورة من معهد المخطوطات بالقاهرة
- المستنهى في البيان والمنارلحيران في إعراب القرآن لمحمد بن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠ه) الجزء الأول: نسخة المحمودية في المدينة المنورة رقم (٢٢٣ نحو) الجزء الثاني: نسخة المتحف البريطاني رقم (٣٨٦٢)

- المسائل البصريات لأبي على الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ) تحقيق: الدكتور محمد الشاطر - القاهرة ١٤٠٥هـ
- المسائل الحلبيات لأبي على الفارسي (ت: ٣٧٧ هـ)
 تحقيق الدكتور حسن هنداوى ١٤٠٧هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاء الدين بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات مركز البحث العلمي . مكة المكرمة ١٤٠٠هـ
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧ هـ) تحقيق: الدكتور: حاتم صالح الضامن.مؤسسة الرسالة.الطبعة الثالثة: ١٤٠٧هـ
 - مصادرالفكر الاسلامي في اليمن لعبدالله محمد الحبشي بيروت ١٤٠٨هـ
- معاني الحروف لأبي لحسن علي بن عيسى الروماني (ت: ٣٨٣ هـ)
 تحقيق: الدكتور: عبدالفتاح شلبي.مكتبة الطالب الجامعي الطبعة الثانية: ١٤٠٧هـ
- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعده (ت: ٢١٥ه) تحقيق الدكتور:عبدالأمير محمد أمين الورد .عالم الكتب .الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ
 - معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) عالم الكتب- الطبعة الثالثة: ١٤٠٣هـ
- معاني القرآن وإعرابه لأبي اسحاق ابراهيم بن السري « الزجاج » (ت: ٣١١هـ) تحقيق : الدكتور : عبدالجليل عبده شلبي .عالم الكتب الطبعة الأولى : ١٤٠٨هـ
 - معجم الأدباء لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦ هـ). بيروت
 - معجم البلدان لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦ هـ) . بيروت
 - معجم شواهد العربية عبدالسلام هارون القاهرة ۱۹۷۲م
 - معجم شواهد النحو الشعرية الدكتور: حنا جميل حداد ١٤٠٤هـ الرياض
 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وضعه: محمد فؤاد عبدالباقي دار الحديث القاهرة الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ
 - المغني في تصريف الأفعال للدكتور: محمد عبدالخالق عضيمة دار الحديث الطبعة الثالثة: ١٣٨٢هـ
 - المغني في النحو لابن فلاح اليمني النحوي (ت: ٦٨٠ هـ)
 رسالة دكتوراه تحقيق عبدالرزاق السعدي
 - إشراف: الدكتور أحمد مكي الأنصاري مركز البحث العلمي رقم: ٤٥٣

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين إبن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: الدكتور: مازن المبارك ومحمد علي وراجعه سعيد الأفغاني دار الفكر الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٧٩م
- المفردات في غريب القرآن
 تأليف: أبي القاسم الحسين بن محمد بالمعروف (بالراغب الأصفهاني) (ت: ٢٠٥هـ)
 تحقيق: محمد سيد كيلان: ١٣٨١هـ
 - المفصل في علم اللغة لأبي قاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)
 تحقيق: الدكتور محمد عز الدين العيدي
 - دار إحياء العلوم بيروت الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ
 - المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمه القاهرة: ١٣٩٩هـ
 - المقرب لابن عصفور (ت: ٦٦٩ ه) تحقيق: أحمد عبدالستار وعبدالله الجبوري بغداد: ١٣٩١هـ
 - المقصور والممدود الأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)
 تحقيق: ماجد الذهبي بيروت: ١٤٠٣هـ
- الممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه - دار المعرفة . بيروت .الطبعة الأولى -١٤٠٧هـ
 - المنصف شرح الإمام أبي الفتح بن جني (ت: ٣٩٢ هـ) تحقيق: ابراهيم مصطغى وعبدالله أمين - مصر - ١٣٧٣هـ

(ن)

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة تأليف: الشيخ محمد الطنطاوي تعليق: عبدالعظيم الشقاوي ومحمد عبدالرحمن الكردي. الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ
 - النشر في القراءات العشر: للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي (إبن الجزري) المتوفي (٨٣٣ هـ) أشرف على تصحيحه: على محمد الضباع - دار الكتب
 - النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري (٤٧٦ هـ)
 تحقيق : رهير عبدالمحسن سلطان الكويت ١٤٠٧هـ

- النهاية في شرح الكفاية - لأحمد بن الحسين المعروف بابن الخباز (ت : ١٠٩ هـ) رسالة ماجستير بجامعة أم القرى إعداد الطالب : عبدالله عمر حاج ١٤١٢هـ

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) تحقيق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم - الكويت ١٣٩٥هـ

(ي)

- اليمن عبر التاريخ - لأحمد حسين شرف الدين الطبعة الثالثة: ١٤٠٠هـ

الفهرس العام

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٦	المدخل إلى الحياة العلمية والثقافية والسياسية في عصر المؤلف
١٣	المؤلف
14	دراسة الكتاب
40	النص المحقق
***	। धाउँ
44.	فهرس الفهارس
797	فهرس الآيات القرآنية
٣.٦	فهرس الأحاديث النبوية
4.4	فهرس الشعر
418	فهرس الأبواب
710	فهرس الفصول
414	فهرس الأعلام
444	قهر المصادر والمراجع